People's Democratic repuplic of algeria

University Med kider- Biskra
Faculty of social sciences and human sciences
Department of sociology

Summary of dissertation
the nature of the middle class transformation in the Algerian society, in the period(2000-2010)
practical steady of the city of batna as a model

Thesis submitted for doctorate degree in sociology
-organization and work-

Supervised by:
Dr :barkoke abd arahmanne

presented by :
garah samah

University year: 2010-2011

وزارة التعليـــــم العالي و البحث العلمي
جـــــــــــــامعـــــة محمــد خيضر - بسكرة-
كليـــة العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قســـم علم الاجتماع

طبيعة تحولات الطبقة الوسطى في المجتمع الجزائري خلال الفترة الزمنية(2000-2010)

دراسة ميدانية لمدينة باتنة نموذجا

رسالة مقدمة لنيـــل درجة دكتــوراه العلوم في علم الاجتماع-تنظيم وعمل-

إعــداد الطالبة:
قارح سماح

إشـــراف:
أ. د. برقوق عبد الرحمان

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د/برقوق عبد الرحمن	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
أ.د/سلاطنية بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د/مقراني الهاشمي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
ا-د/دبلة عبد العالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
ا-د/دليو فضيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	عضوا مناقشا
ا-د/غربي علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	عضوا مناقشا

السنـــــــــة الجامعيـــــــة 2010-2011

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الاداب و العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمارة بحث

طبيعة تحولات الطبقة الوسطى في المجتمع الجزائري
خلال الفترة الزمنية(2000-2010)
دراسة ميدانية لمدينة باتنة نموذجا
رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم فب علم الاجتماع –تنظيم وعمل-

(رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع)

من اعداد الطالبة: **تحت اشراف:الأستاذ الدكتور**

قارح سماح **برقوق عبد الرحمان**

ملاحظة: هذه المعلومات سرية لا تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي

<u>البيانات الشخصية:</u>

1/الجنس:ذكر() أنثى()

2/السن () سنة

3/الحالة المدنية:اعزب()متزوج()مطلق() أرمل()

4/عدد الأولاد:.....

5/المستوى التعليمي: جا معي() دراسات عليا () دكتوراه()

6/اللغة التي تتقنها :عربية() فرنسية () انجليزية () أخرى تذكر .....

7/الموطن الأصلي :الريف() المدينة ()

8/المهنة :طبيب( ) أستاذ جامعي ( ) محامي( ) مهندس ( ) مدير( ) صحافي ( )

9/اقدميتك في المهنة:.....

10/المستوي الدراسي للوالد:لاشيء() يقرأ و يكتب() ابتدائي()متوسط() ثانوي() جامعي()

11/مهنة الوالد :.....

12/مهنة الزوجة:.....

13/الى اي نمط ينتمي عملك:صناعي () خدماتي()

<u>الظروف الإجتماعية و الإقتصادية للطبقة الوسطى الجزائرية</u>

14/ما هي الوظيفة التي بدأت بها مشوارك العلمي .....

15/هل تعمل خارج مجال عملك الرسمي:نعم( )لا( )

ا/في حالة الإجابة (نعم) أين.....

16/ كم تقدر مداخليك الشهرية:[20000–40000] ☐ [40000–60000[☐

[60000–80000 [☐ [80000–100000[☐ اكثرمن 100000 ☐

17/ هل أنت راضي عن الدخل :نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة (لا) ماهر الدخل الذي تراه مناسب .....

18/هل توفر من دخلك الشهري :نعم ☐ لا ☐

19/ هل فكرة في تغيير مهنتك في فترة من الفترات :نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة (نعم) ما الفترة؟.....

ولماذا.....

20/ ماهر مستوى معيشتك ؟ جيد ☐ متوسط ☐ متدهور ☐

21/الى ما ترجع ذلك ؟.....

22/هل أنت راضى عن وضعيتك الاجتماعية ؟نعم()لا()

في حالة الإجابة(لا) لما ترجع ذلك ؟الى ⇦ احتياجات الأسرة أكثر من الدخل ☐

⇦ الوظيفة غير مناسبة ☐ ⇦السكن غير المناسب ☐ ⇦ أخرى تذكر .....

23/ في أي الأحياء تقيم:شعبي ☐ متوسط ☐ راقي ☐

24/ هل تملك سكن خاصا: نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة (نعم) ما نوعه:شقة ☐ منزل أرضي ☐ منزل بطابق علوي ☐

25/ ما طبيعة مسكنك :ملك ☐ إيجار ☐ سكن تساهمي ☐ سكن وظيفي ☐

26/ هل تعيش:مستقلا ☐ مع العائلة ☐

27/هل تملك السيارة: نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة (نعم) هل اشتريتها: بالتقسيط ☐ قرض عن طريق البنك ☐ تسديد فوري ☐ أخري تذكر .....

28/ في حالة المرض أين يتم العلاج :القطاع العام ☐ القطاع الخاص ☐

29/أين يدرس أبنائك ؟ مدارس خاصة ☐ مدارس عامة ☐

30/هل تتنزه في عطلة الصيف : نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة (نعم) أين تقضيها: داخل الوطن ☐ خارجه ☐

<u>موقع الطبقة الوسطى في ظل خوصصة القطاع العام</u>

31/هل تغيرت وضعيتك الاجتماعية في ظل الإصلاحات الاقتصادية :نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة (نعم) اذكر الفترة الزمنية هل : نهاية السبعينات ☐ نهاية الثمينات ☐ نهاية التسعينات ☐ بداية الألفية ☐

في حالة الإجابة (لا) الى ما يعود ذلك .....

.....

32/ هل التغير الحادث :الي الأحسن ☐ الى الاسوء ☐

اذا كانت الإجابة(الى الأحسن) فيما تتمثل: 1–الدخل ☐ 2–المكانة ☐ 3–السلطة ☐

أخرى تذكر .....

33/ما الطبقة التي تشعر انك تنتمي إليها .....

.....

34/على أي أساس صنفت نفسك ضمن هذه الطبقة؟ 1-نمط السكن ☐ 2-الوظيفة ☐ 3-الدخل ☐ 4-الملكية ☐ 5-التعليم ☐ 6- أخرى تذكر.....

35/من هم الفئات الاجتماعية من وجهة نظرك ينتمون الى:

- الطبقة العليا.....
- الطبقة الوسطى .....
- الطبقة الدنيا .....

36/علي أي أساس تم تصنيفك لهذه الفئات:1-نمط السكن ☐ 2-الإنفاق و الاستهلاك ☐

3-الدخل ☐ 4-الملكية ☐ 5- التعليم ☐ 6- الوظيفة ☐

37-الى أي طبقة تنتمي هذه الفئات من وجهة نظرك:

- الموظفين..... - أصحاب العقارات.....
- الحرفيين..... - الفنانين .....
- أصحاب المشاريع الخاصة والاستثمارية..... - التجار.....
- ملاك الأراضي ..... - أساتذة الجامعية.....
- الوزراء و الدبلمسيون.....

38-اذا تحصل احد أولادك على البكالوريا هل تفضل

1/ ان يواصل دراسته في الجامعة ☐

2/ان يعمل شيئا آخر,اذكره.....

39-ماهي التخصصات الدراسية التي تفضل ان يدرس بها اولادك (رتبها حسب الاولوية)

1/.....

2/.....

3/.....

40-ما تبريرك لهذا الاختيار :.....

.....

41-ماهي المهنة التي تفضل ان يمارسها اولادك؟ 1/.....

2 /..... 3/.....

42-ما هي المهنة التي تفضل ان يمارسها أولادك؟ 1/.....

2/..... 3/.....

43-من هم الأشخاص الذين تعتبرهم أصدقائك وتقضي معهم وقتا؟

1/ الذين يسكنون بجوارك في السكن ☐ 2/الذين يعملون في نفس المهنة ☐

3/الذين يعملون في يعملون في وظائف لها مكانة في المجتمع ☐

4/الذين ينتمون الى الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها ☐

<u>افاق الطبقة الوسطى في ظل مختلف التحولات:</u>

44-هل تعتقد انه من الأفضل ان يختار الفرد شريك حياته من الطبقة التي ينتمي اليها

نعم ☐ لا ☐

45-هل تعتقد اليوم ان عمل الزوجة ضروري: نعم ☐ لا ☐

46-هل تعتقد اليوم انه توجد فرص أمام أبنائك ليصعدوا في السلم الاجتماعي أكثر منك؟

نعم ☐ لا ☐

47-يقال بأن تشكل الطبقة الوسطى يرجع الى القطاع العام ما تعليقك؟ .....

.....

48-هل تملك الطبقة الوسطى السلطة: نعم ☐ لا ☐ لأدري ☐

49-هل تشارك الطبقة الوسطى في اتخاذ القرار حول كبريات القضايا في البلاد؟

نعم ☐ لا ☐ لأدري ☐

50-هل تساهم الطبقة في تنمية البلاد؟ نعم ☐ لا ☐ لأدري ☐

51-هل تستفيد الطبقة الوسطى من اقتصاد السوق؟ نعم ☐ لا ☐ لأدري

في حالة الإجابة (نعم) كيف ذلك.....

في حالة الإجابة(لا) كيف ذلك.....

52-هل تمارس أفراد الطبقة الوسطى السياسة؟ نعم ☐ لا ☐ لاأدري ☐

في حالة الإجابة(لا) لماذا.....

53-ما هي التيارات السياسية التي تعتقد أن أفراد الطبقة الوسطى يميلون اليها أكثر من غيرها؟ 1-☐لامية 2-ديمقراطية☐اعية 3☐برالية

54-هل تساهم في النشاط العام في المجتمع إضافة الى نشاطك المهني: نعم☐لا ☐

في حالة الإجابة نعم ما طبيعة تلك المساهمة: التصويت في الانتخابات☐العضوية في

أحزاب سياسية ☐ العضوية في النقابات المهنية ☐ العضوية في جمعيات خيرية ☐

نشاط عام أخر يذكر.....

55-ما هو موقعك داخل الهيئة المذكورة:أمين عام ☐ عضو مؤسس ☐ عضو لجنة فنية ☐

عضو مجلس الإدارة ☐ منتسب فقط ☐ أخرى تذكر .....

إعادة ترتيب القيم

هذه مجموعة من العبارات ,المطلوب منك هو قراءتها جيدا و بدقة ,وان تحدد موقفك الشخصي منها فان توافق مع العبارة فضع علامة (×) تحت كلمة "موافق " أمام تلك العبارة ,أما إذا كنت "غير موافق" على العبارة فضع علامة (×) تحت كلمة "غير موافق" أمام العبارة, وان كنت لا تستطيع تحديد موقفك بالنسبة الى العبارة فضع علامة (×) تحت كلمة "غير متأكد" أمام العبارة.

ملاحظة لا توجد إجابات صحيحة و أخرى خاطئة ,وتعتبر جميع الإجابات صحيحة طالما انها تعبر عن حقيقة موقفك تجاه هذه العبارة او تلك .

الرقم	العبارة	موافق	غير متأكد	غير موافق
01	التعليم لم يعد يمثل قيمة يجب أن يدافع عنها الفرد			
02	الوظيفة الحكومية هي الفرصة الوحيدة لضمان الحصول على دخل ثابت			
03	يمكن للفرد أن يحصل على دخل أعلى دخل أعلى بغض النظر عن مستواه التعليمي			
04	يجب على الفرد أن يعتمد على العمل لتحقيق ذاته أكثر من اعتماده على أسرته			
05	قيمة الفرد لا تتحدد إلا بمقدار ما يمتلكه			
06	أصبحت الوساطة أساس الاختيار للوظائف الموجودة			

07	يمكنني تزويج ابنتي الى شخص دخله مرتفع بغض النظر عن مستواه التعليمي			
08	أصبحت المحسوبية أساس الوصول للمناصب العليا			
09	لم يعد اسم العائلة هو الذي يكسب الفرد سمعته و مكانته داخل المجتمع			
10	أصبحت الناس لا تؤمن إلا بالمظاهر			
11	ينبغي على الفرد أن يمارس عملا إضافيا كي يزيد من دخله			
12	يجب أن يفاضل الفرد بين عمل و آخر بحيث يختار أعلاه دخلا			
13	لا تعتبر المكانة العليا شرطا أساسيا لاختيار العمل الذي يشغله			
14	ليس من الضروري لكي يكون الفرد سعيدا في حياته ان يكون ناجحا في عمله			
15	عند البحث عن العمل لا ينبغي وضع العائد المالي في مقدمة الاعتبارات التي تهمه			
16	لو أتيح للفرد حرية الاختيار بين الأعمال التي تمنح نفس الراتب سيختار اقلها جهدا			
17	لا يجب أن تقلل مشكلات العمل من مثابرة الفرد في الأداء			
18	يجب أن يقبل العمل ذا الدخل العالي بغض النظر عن رضاه عليه			
19	إن العمل الذي يقوم به يسهم في تحقيق مستوى اجتماعي أفضل لأسرتي			
20	تعلم حرفة مربحة أفضل للشباب من الحصول على شهادات جامعية			
21	الشطارة هي الوسيلة المضمونة للعيش المرتاح			
22	التعليم كوسيلة لا كل العيش لا جدوى منه			
23	نحن أفضل حالا من الأجيال التي ستأتي بعدنا			
24	لم يعد أمام الفرد أي فرصة لتحسين وضعه			

25	لا توجد فرصة أمام الفرد للحصول على عمل إضافي			
26	الأجيال السابقة كانت اوفر منا حظ			

الفصل الاول

الفصل الاول :اشكالية الدراسة

1/ صياغة و تحديد الاشكالية

2/اهمية الموضوع واسباب اختياره

3 /اهداف الدراسة

4/ تحديد المفاهيم

5/المدخل النظري للدراسة

6/ الدراسات السابقة

1:صياغة وتحديد اشكالية الدراسة

تتعرض مختلف المجتمعات الى تغيرات مستمرة نتيجة التطور و التقدم الاجتماعي,هذه التغيرات تفرز العديد من التعقيدات في الابنية الاجتماعية ,تظهر بصورة جلية عند محاولة دراسة مستويات البناء الاجتماعي ,اذ يلاحظ ان هناك اختلاف وتباين في هذا البناء ,يعرف عند السوسيولوجين بالطبقة الاجتماعية .

فالطبقة الاجتماعية جزء لايتجزأ من البناء تربطها به علاقات وطيدة ,حيث تتفاعل في دينامية خلاقة مع سائر النظم الاجتماعية الاخرى ,وبذلك تكون الطبقات الاجتماعية ,بما تشمله من مضامين اجتماعية و اقتصادية وسياسية وثقافية,تشكل دعامة اساسية من دعامات البناء الاجتماعي في عمومه ,ذات اهمية محورية في التفاعل الاجتماعي ,وذلك ما يجعل تحليله–البناء الطبقي –كفيلا بتسليط الضوء على مختلف مكونات المجتمع في جانبه المختلفة.

والمتتبع للتحليل السوسيولوجي للطبقات الاجتماعية,يجد ان هناك اتجاهان يسيطران على هذا التحليل هما ,الاتجاه الماركسي الذي يفسر التباين الطبقي ويربطه بملكية وسائل الانتاج واساليبه,امّاالاتجاه الوظيفي فهو يرجع هذه القظية –التباين الطبقي –الى انها ظاهرة طبيعية تعبر عن انعكاس الفروق الطبيعية بين البشر ومن ثم فهي ظاهرلها صفة الاستمرارية .

هذان الاتجهان لاق العديد من الانتقادات نتيجة مختلف التغيرات البنائية التى طرات على المجتمعات التى ادت الى اتساع قاعدة الفئات الاجتماعية البينية,وبالتالي طرح قضية الطبقة الوسطى وموقعها داخل البناء الطبقي والدور الذي تلعبه في المجتمع .

فالمتتبع لبنية التدرج الطبقي في مختلف المجتماعات "سواء كانت اشتراكية او راسمالية" يجد مكانا دائما للطبقة الوسطى التى تلعب دورا كبيرا لتحقيق التوازن في المجتمع و ذلك بقدرتها على استيعاب الوافدين من سواقط الطبقة العليا ,و الصاعدين من مراتب اجتماعية دنيا .

وتعد قضية الطبقة الوسطى من القضايا"الاشكالية"سواء على مستوى طرحها نظريا,داخل تراث علم الاجتماع ,او على مستوى التعريف الاجرائي لها,وتحديدالفئات الاجتماعية الداخلة في عدادها,ويتضاعف هذاالطباع ا لاشكالي اذا اخذنا في اعتبرناطبيعةالتكوين الاجتماعي الذى نبحث في داخله عن معالم الطبقة الوسطى ,خاصة اذا كان هذاالتكوين يتسم بالسيولة و الميوعة الطبقية التى تشكل قوام البناء الطبقي لهذا التكوين,وتبدو ايةمحاولة لتقديم خريطة طبقيية,محاولة لاتخلو من المجازفة.

ويعد التكوين الاجتماعي الجزائري حالة نموذجية في هذا الصدد ,فهو تكوين لايزال يشهد تجاورا و تعايشا بين انماط انتاج متنوعة ,الامرالذي ينعكس على عملية التشكل الطبقي, كما ينعكس على طبيعة المستوى (الاقتصادى ,السياسي,الايديولوجي)الفاعل في هذه العملية .

والمتطرق الى موضوع الطبقة الوسطى في الجزائر ,يجد انها طبقة حديثة التكوين ,تشكلت بعد الاستقلال ,وبعد انتهاج الاساوب الاشتراكي في التسير الاقتصادي لمختلف التنظيمات ,كما يكن القول بانها تشكلت داخل القطاع العام في ظل الاصلاحات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة ,وبدات في التوسع ونموفي الفترة الممتدة من (76-86).

ونتيجة للازمة التى بدا الاحساس بها قويا في سنة 1986 ومع انهيار اسعار البترول ,التى عجلت بطرح فكرة الاصلاح الاقتصادى –استقلالية المؤسسات العمومية والاقتصادية–ومع اشتداد الأزمة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) في اواخرسنة1988 ,وفي الظل

التحولات العالمية ,طرحت في الافق سياسةالخوصصة في التسير كحل امثل للخروج من الازمة ,وبالتالى التحول من مسار الاقتصاد الموجه الى مسار الاقتصاد الحر–اقتصادالسوق– .

هذه الاصلاحات كان لها تاثير على بنية الطبقة الوسطى ,وعملت على تقليصها– الحجم,الدور–وفقدها للموقع الحيوى الذى كانت تحتله,

وفي ضوء هذه المعطيات تسعى الدراسةالى الكشف عن تاثير هذه التحولات التى عاشها المجتمع الجزائرى ,على بنية الطبقة الوسطى , محاولة فهم طبيعة التحولات التى تعرضت لها بنية الطبقة الوسطى ,بدا من التشكل الى الفترة الحالية ,وارتباط هذه التحولات بالطابع الخاص لحضور الدولة,في الميدان الاقتصادىوالاجتماعى في كل مرحلة,لنتهاجها العديد من السياسات الاجتماعية والاقتصادية التى كانت فاعلة في اتساع قاعدة الطبقة الوسطى في مرحلة معينة,واخرى قلصت منها ,وفترة حالية تبحث فيها عن موقعها.فهذه الدراسة تطرح اشكالية تراجع دور الدولة في الميدان الاقتصادى والاجتماعي–اقتصاد السوق–وتاثيرها على اوضاعهاالطبقية .

فإشكالية دراستنا تتمحور حول إفرازات مختلف التحولات (سياسية،اجتماعية،اقتصادية)على بنية الطبقة الوسطى الجزائرية

–فهل اثرت هذه التحولات على الظروف الاقتصادية والاجتماعية ؟

–فهل أثرت هذه التحولات المتبعة على تموقع هذه الطبقة؟

–هل ادت هذه التحولات الى غلق فرص الحراك الاجتماعي التي كانت مفتوحة أمام, أبنائها,خلال تاريخها السابق؟أم انها فتحت قنوات جديدة للحراك؟

-هل يمكن القول ان هذه التحولات غيرت من المنظومة القيمية لهذه الطبقة ؟

-هل كان لهذه التحولات تاثير متساوي على الشرائح المختلفة داخل الطبقة الوسطى ؟ام انها عمقت التمايز الاقتصادى والاجتماعي(الطبقي) بين هذه الشرائح؟

2:أهمية الموضوع وأسباب اختياره

2-1/أهمية الموضوع:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الطبقة الوسطى في البناء الاجتماعي الطبقي بوصفها صمام الأمان لهذا الأخير والدور الفعال الذي تقوم به,فهي المنوط بها التخطيط و التنفيذ و توجيه الأداء و الانجاز ,فهي تعد رأسمال بشري في كافة المجالات ,صحة و تعليم ,كما انها تسهم على نحو مباشر في تشكيل الوعي المجتمعي ,وفي هذا الصدد يطلق عليها بعض الباحثين بأنها رمانة الميزان في المجتمع ,إذا اعتراها أي خلل كمي أو نوعي فانه ينعكس مباشرة على مجمل الأداء المجتمعي و في المجتمعات المختلفة .

كما تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في صعوبة تعين حدود هذه الطبقة ,حتى الان ,وتلك مشكلة بحثية استرعت اهتمام الباحث في اختياره لموضوع الدراسة,وما هذه الدراسة إلا محاولة منهجية علمية لكشف النقاب عن هذه الطبقة ومعرفة ماطرا عليها من خلال التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي حدثت في المجتمع الجزائري في الفترة الأخيرة

عدم وضوح حدود هذه الطبقة,يرجع الى تعدد الشرائح الاجتماعية التي تتدرج تحتها تكون اقل في درجة تجانسها ,الأمر الذي أدى بالكثير من العلماء الى الحرص على ذكر الطبقات المتوسطة بدل الطبقة الوسطى ,إضافة الى حركية هذه الطبقة وديناميكيتها ,التي تظهر لنا من خلال صعود أفراد من الطبقة الدنيا، أو هبوط أفراد من الطبقة العليا للانضمام إليها . وفي هذا الصدد-صعوبة تحديد الطبقة الوسطى -يرى **بارسد** **parasad** إن عزل هذه

الطبقة(الوسطى) عن الطبقات الأخرى ،أمر صعب أو يكاد يكون مستحيلا ،فعادة ما تختلف الطبقة الوسطى من مجتمع لأخر ومن مدينة لمدينة أخرى بل ومن أسرة لأسرة في بعض الأحيان ،ولهذا فان إرجاع هذه الطبقة لعامل واحد في تكوينها يعد مشكلة وليس هناك شك في أن مفاهيم ومحددات هذه الطبقة غير مضبوطة وغير محكمة لأنها جماعة غير متجانسة تتكون من ثقافات مختلفة ومستويات اقتصادية و اجتماعية متباينة الى حد ما [1]

أما فيما يتعلق بالأهمية التطبيقية و العلمية للدراسة،فانه مما لاشك فيه أن فهم الطبقات الاجتماعية ،والتعرف على ما تحتويه من مضامين اجتماعية و اقتصادية وثقافية وظروف معيشية يفيد في وضع الخطة الاقتصادية و الاجتماعية للتنمية،ورسم سياسة رشيدة تحقق مصالح أفراد المجتمع ككل.

2-2:أسباب اختيار الموضوع

غالبا ما لايتم اختيار موضوع البحث العلمي ,وفقا للصدفة,وانما يرجع لعوامل ذاتية,واخرى موضوعية,حيث يتحدد ذلك في ضوء الميول البحثية الذاتية للباحث والتى تتشكل في ايطارتفاعله مع مجال تخصصه و في ضوء اهتماماته العلمية من جهة,كما يتوقف ذلك من جهة اخرى على مدى اهمية الموضوع,اضافة الى ندرة الدرسات ,وقصورها عن تحليل كافة جوانب الموضوع .

وتبعا لما سبق قد جاء اختيارنا لهذا الموضوع ,من خلال ايماننا باهمية دراسة الطبقات الاجتماعية ,التى تسهم في القاء الضوءعلى مكونات المجتمع من خلال تشريحه ,وذلك فعلا ,مايحتاجه المجتمع الجزائري ,الذي لا يزال يفتقر الى الدراسات العلمية التى تتخذ من ابنيته

[1]-bagwan parasad **:socio-economic study of urban middle classes**,delhi,1968,pp5-7.

الاجتماعية مجالا للدراسة و التمحيص,وخاصة انه يجتاز منعطفا حاسما في تاريخ سيرورته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية,فتسليط الضوء على الطبقة الوسطى الجزائرية يساهم لامحالة في فهم افضل للميكانزمات المتحكمة في عملية التنمية و التقدم .

اضافة الى الموقع البينى الذى تحتله هذه الطبقة الوسطى والذي يفرز حراك اجتماعى في الاتجاهين,ومايسب ذلك من مشكلات وتعقيدات في البناء الطبقي .

ومن اسباب اختيارنا للموضوع ايضا,هو ان معظم الدراسات التى تناولت موضوع الطبقات الاجنماعية,ركزت على الطبقتين الراسمالية,والبروليتاريا ,وان الطبقة الوسطى لم تتناول الافي دراسات قليلة جدا و المتبقي منها كان في شكل مقالات تناولت بعض الابعاد المختلفة كالتعليم او المهنة,والموجود منها يحلل هذه الطبقة في سياق مجتمعاتها الغربية.

3: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية التي يشهدها المجتمع الجزائري وتحولات الطبقة الوسطى.
يندرج تحت الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية هي :

1- التعرف على تأثير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع على ظروف الطبقة الوسطى(التعليم ، المهنة ، الدخل) ,من خلال هذا الهدف نحاول معرفة اوضاع الطبقة الوسطى في الفترة الحالية ,من حيث مستوى معيشتها استنادا الى المهنة التى يمارسها بعض افرادها (الطب,التعليم الصحافة...)والدخل الذي تحوزه,وعلاقة كل ذلك بمستواها الاقتصادي و الاجتماعي.

2 التعرف على تأثير التغير في نمط الإنتاج السائد(الخوصصة) على موقع الطبقة الوسطى. وذلك من خلال معرفة نوعية هذا التغير،وأسس التصنيفات الطبقية،ومختلف التخصصات التي تستقطب أفراد مجتمع الدراسة، وبالتالي موقعها داخل البناء الطبقي في هذه الفترة.

3- التعرف على تأثير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع على مستقبل الطبقة الوسطى و افاقها .وذلك من خلال رصد اهم القرارات والاراء الخاصة بهذه الطبقة حول مختلف القضايا الاساسية في حياتها ,وتاثير مختلف السياسات على قيمها و أفاقها المستقبلية.

4:تحديد المفـــاهيم

إن أي محاولة لتحديد مفهوم الطبقة –بصفتها مفهوم سوسيولوجيا عاما–تكتنفها الغموض و الصعوبة ,كما تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد ,ذلك ان الحقائق التي تعرف بها الطبقة مختلفة و متنوعة من حيث طبيعتها ,وان المعاييروالمحددات التي توصف حدودها متنوعة ومتداخلة ,هذا الى جانب انها تتفاوت تفاوتا كبيرا من حيث اهميتها, لذلك سنحاول فيما يأتي الاشارة الى بعض التعاريف الخاصة بالطبقة الإجتماعية,ثم الطبقة الوسطى بنوع من التفصيل .

4–1 :تعريف الطبقة الإجتماعية: يعد مفهوم الطبقة الإجتماعية مفهوم علمي و اجتماعي، لها ما يقابلها في مختلف اللغات العالمية ,ففي اللغة الفرنسية يطلق عليها كلمة classe وفي اللغة الإنجلزية كلمة class هذا على سبيل المثال ,اما المعنى الإجتماعي لهذه الكلمة في اللغة العربية فنجده في قاموس "لسان العرب" ,"مادة طبق" حيث يذكر مؤلفه ان طبقات "الناس منازلهم و مراتبهم "[1]

أما اللفظ بمعناه الاجتماعي في اللغات الأوربية ,فلم يظهر إلا منذ عهد قريب ,إذ نجده عند **تيرغو Turgot** في سنة 1766 ,وعند **سان سيمون saint-Simon** سنة 1825 ,وشاع استعماله أكثر منذ أن وضع **كارل ماركس** نظريته حول صراع الطبقات في أواسط القرن العشرين [(2)]

وقد سبقت الإشارة أعلاه الى صعوبة تحديد معني الطبقة و الاختلافات التى واجهت ذلك من حيث المعايير,فهناك من اعتمد على معايير ذاتية,وهناك من اعتمد على معايير موضوعية

1- محمد ثابت الفندي :"**الطبقات الاجتماعية**"،دار الفكر العربي,القاهرة,1949, ص 10

[2]-نفس المرجع،ص12 .

,وهناك من حاول الجمع بين مزايا كل من المعايير الذاتية و الموضوعية ,والطبقة ليس لها حدودا مرسومة بدقة كما هي الحال في الطائفة او الفئة الاجتماعية ,ولهذا فلا يمكن القول اين تبدأ حدود الطبقة و اين تنتهي بالضبط .وعند الخوض في التراث العلمي لعلم الاجتماع لمحاولة تحديد مفهوم الطبقة الإجتماعية ,نجده يكشف عن تيارين يؤثران على الفكر السوسيولوجي الحديث فيما يرتبط بالطبقة ,وهما الإتجاه الماركسي و الإتجاه الفيبري ,وهذا انعكس على تحديد المفاهيم كما سنرى.

فالطبقة –في الاتجاه الماركسي– كما يرى **ماركس** هي "أي تجمع لأشخاص يؤدون نفس الوظيفة في عملية تنظيم الإنتاج,وتختلف الطبقات عن بعضها البعض على اساس أوضاعها الاقتصادية",اي ان الوجود الطبقي يقوم على اساس الوظيفة المشتركة في اطار عملية الانتاج ,او ان اسلوب الانتاج هو الذي يهيء الظروف لوجود الطبقة الاجتماعية.[1]

أما–الاتجاه الفيبري – **ماكس فيبر** فيعرف الطبقة بأنها "أية جماعة من الأشخاص يشغلون نفس المكانة الطبقية "[2],فهو يميز بين الطبقة المالكة التي تحدد مكانة الأعضاء فيها علي أساس التمايز في توزيع الملكية ,وبين الطبقة المكتسبة التي تحدد الوضع الطبقي عن طريق مدى استغلال الفرص المتاحة,و الطبقة الاجتماعية التي تتحدد على أساس مجموعة المكانات الطبقية للأفراد ،فالمصلحة الطبقية –لدى فيبر– هي العامل الجوهري في الوجود الطبقي.

1- غريب سيد احمد:**الطبقات الإجتماعية**,دار المعرفة الجامعية,الاسكندرية,1995,ص65.

2- المرجع نفسه ,ص 114.

وينجم عن هذين الاتجاهين العديد من التعريفات التي تؤيد,آو تنتقد هذان المفهومان أو تدعمهما وتضيف بعض المعايير للتحديد أكثر.وبصفة عامة يمكن القول بان الطبقة الاجتماعية هي مجموعة كبيرة من الناس التي تتجانس فيما بينها –في ظل تكوين اجتماعي محدد –من حيث موقعها من عملية الإنتاج ,و موقعها من ملكية وسائل الإنتاج ,وبالتالي من حيث أسلوب تحصيلها للدخل ,وبكمية هذا الدخل .[1]

4–2:تعريف الطبقة الوسطى :

قبل الخوض في سردبعض المفاهيم الخاصة بالطبقة الوسطى نشير الي ان هناك شبه اتفاق بان هذا المصطلح هو –في حقيقة الامر–مصطلح هلامي وفضفاض,يفتقد نوعما الى الدقة العلمية من حيث التحديد , وهذا ماخلق نوع من الخلاف النظري بين الباحثين حول تعريف الطبقة الوسطى .

وترجع بداية ظهور المصطلح الى ما حدث من اختلاف في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر ,واول من استخدمه "**رف توماس جزبورن**" عام 1785للاشارة الى طبقة الملاك و الملتزمين التى تجمع بين اصحاب وملاك الاراضي من ناحية,وعمال الصناعة بالحضر والعمال الزراعينمن ناحية اخرى,في ذلك المجتمع الذي هو في طريق التحول ,بينما يستخدم هذا المصطلح في الوقت الحالي للاشارة الى المهن ذوي الياقات البيضاء المتنوعة من بين المهنين في المستويات العليا منهم ,واولئك العاملين في المهن الكتابية التى تخضع بصفة عامة لروتين نسبي .

[1]-محمد زكي:**وداعا للطبقة الوسطى**،مكتبة الاسرة،القاهرة،1999،ص84

وقد حضيت الطبقة الوسطى بالعديد من المحاولات لتحديد مفهومها,لعل أقدمها ما جاء على لسان **ارسطو aristote** في كتابه المشهور "السياسة" حيث قال "في كل مدينة يمكن لنا أن نميز ثلاث طبقات من الموطنين ,الأشخاص شديدي الغني أو الأشخاص شديدي الفقر و الأشخاص ذوي الوضع المتوسط "[1] ويتضح من التعريف **ارسطو** انه لا ينطلق من نظرية او فرضية تفسر اصول اللامساواة الاجتماعية ,وانما من تحقيق لواقع امبريقي واضح للعيان ,اضافة الى ان معيارالترتيب لديه هو في الاساس متغير كمي يتمثل في الثروة و الدخل .

اما **"سيمياند SIMIAND** " فيصف الطبقة الوسطى بأنها (فئة مستديمة من الأشخاص – ينظر إليها و اسرها والذين لهم دخول وفي الغالب ايضا موروث متوسط الحال –وسطية ما بين الطبقة الاجتماعية الأكثر علوا وطبقة العمال و ذوى الرواتب ,وأنها تستند على فئات حضرية وبالأخص المدن الصغيرة,وتضم كبار الحرفين وصغار ومتوسطي التجار والصناعة ,وجزء من المهن الليبرالية ومتوسطي الموظفين)[2] وعند تحليل هذا التعريف ,نجده محاولة وصفية لطبقة الوسطى الموجودة في فترته .

وتعددت التعريفات الخاصة بالطبقة الوسطى وتنوعت حسب الاتجاهات والمداخل النظرية الاان هناك شبه إجماع على أن الطبقة الوسطى في الواقع مجموعة من الفئات الاجتماعية التي تتبين فيما بينها تباينا شديدا من حيث موقعها من عملية الإنتاج ,ومن ملكية وسائل الإنتاج ,وبالتالى في حجم ما تحصل عليه من الدخل[3].

1-aristo **:"politique",**in zghal ,p2

2 –simiand:**"cours d'economie politiquue »**,in maurice halbwachs , pp98-99

3 - محمد زكى **:ودعا للطبقة الوسطى**,مرجع سابق،ص84.

نستدل من هذا التعريف مجموعة من الخصائص التي تميز الطبقة الوسطى وهي :

1/احتوائها على مجموعة من الشرائح.

2/اختلاف شرائحها في مواقع الإنتاج.

3/ اختلاف شرائحها لملكية وسائل الإنتاج.

4/ اختلاف شرائحها في حجم الدخل*.

هذه الخصائص يمكن اعتبارها كمحددات للطبقة الوسطى,و تنقسم هذه الأخيرة الى ثلاثة شرائح هي: الشريحة العليا,الشريحة الوسطى و الشريحة الدنيا وفيما يلي شرح لأهم هذه الشرائح [1]

1/الشريحة العليا من الطبقة الوسطى :يمثل أفرادها النسبة الأقل في بنية هذه الطبقة ,وتضم العلماء و الباحثين وأساتذة الجامعة و المعاهد العليا و المدرين ,وأصحاب المهن المتميزة كالأطباء و المهندسين والقضاة و المحامين,والفنانين ,وكبار الضباط....,وأعضاء هذه الشريحة,يحصلون عادة على دخول مرتفعة ,وذات طابع متغير (دخول هذه لا تتبع من

*-يعتبر هذا المؤشر في كثيرا من الأدبيات الاجتماعية الأمريكية المحدد الأساسي لتعريف هذه الطبقة ،وتميزها عن بقية الطبقات ،إذ يحصر بعض هؤلاء دخل العائلات التي تنتمي الى هذه الطبقة مابين 20000- 55999دولار في السنة لمزيد من التفصيل انظر محمد زكى **:ودعا للطبقة الوسطى** ص154.

[1] - محمد زكى :**الليبرالية المستمدة,دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية**,دار سينا للنشر ,القاهرة,1993,ص–ص126–130

المرتبات التي يتاقاضونها من اعمالهم المهنية فحسب ,وانما قدتشمل ايضا على ايجارات وفوائدو ارباح).

2/الشريحة المتوسطة من الطبقة الوسطى: فتضم من حيث الحجم عددا اكبر من الافراد بالقارنة مع الشريحة العليا ,ويعمل افرادها بمرتبها ثابتة او شبه ثابتة,ويشغلون الوظائف الادارية و الفنية والاشرافية في الوزرات الاجهزة و المصالح الحكومية وافراد هذه الشريحة يمكن تصنفيها على انهم من ذوي الدخل المتوسط ,ويغلب على مستوى تأهيلهم انهم من خريجي الجامعات .

3/الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى :فتضم بين صفوفها عددا كبيرامن صغار الموظيفين الذين يعملون في الوظائف الكتابية و البيروقراطية كما تضم عددامن المشتغلين لحساب انفسهم في قطاعات الخدمات و المشروعات الصغار الموظفيين الذين يعملون في الوظائف الكتابية و البيروقراطية ,كما تضم عددمن المشتغلين لحساب انفسهم في قطاعات الخدمات و المشروعات الصغيرة ,وافراد هذه الشريحة على قسط محدود من التاهيل المهني و التعليمي ,وهم يمثلون اغلبية الطبقة الوسطى وقاعدتها العريضة .

وتجدر الاشارة الى ان هذا التقسيم لا يظهر عادة في شكله الخالص الذي تكون فيه الفواصل واضحة وحادة بين هذه الشرائح .

وبناء على ما سبق يمكن تحديد مفهوم الطبقة الوسطى اجرائيا على انه مجموعة واسعة من الفئات الاجتماعية ,غير متجانسة يمكن تصنيف فيئاتها حسب مجموعة من المعايير,وقد اعتمدنا في دراستنا اجرائيا على ثلاثة معاييرهي:

-1/المستوى الدراسي (التعليم الجامعي فما فوق)

- 2/المهنة (أطباء -أساتذة الجامعة-المحامون -الصحافيون -المديرون)

-3/الدخل30000 دج فأكثر.

5:المدخل النظري للدراسة:

شهدت المجتمعات الرأسمالية المتقدمة تغيرات عديدة ،استدعت أشكالا جديدة من التنظير تتلاءم وطبيعة هذه التغيرات والتعقد الذي تعرض له البناء الطبقي ،بموجب هذه التغيرات نستطيع أن نقدم تفسيرا جديدا لأشكال التمايز الطبقي و الجماعات الطبقية التي استحدثت داخل البناء الطبقي للمجتمع وعليه فقد تمت مراجعات لبعض القضايا المطروحة في الاتجاهين الكلاسيكيين لدراسة الطبقات الاجتماعية ،مرجعات خاصة بفهم الطابع المعقد للبنية الاجتماعية والتي تشكل ميدانا للالتقاء بينهما،و في هذا الإطار ووفق المعطيات الجديدة التي افرزها المجتمع الرأسمالي ارتأت الباحثة تناول المدخل التوفيقي في تحليلها للطبقة الوسطى

وهذا المدخل يعتمد على التوفيق أو التوليف بين النموذج التصوري الوظيفي والنموذج التصوري الماركسي على أساس " أن النموذج الوظيفي يقدم إمكانات تصورية كبيرة للإحاطة

بالأبعاد الهامة في المجتمع،كما أن الاستعانة ببعض قضايا النموذج الماركسي في دراسة أشكال التغير و اللامساواة والتدرج الاجتماعي والصراع الطبقي يقضي على ما يوجه إلى الوظيفة من نقد فيما يتصل بعجز افتراضاتها عن الإحاطة بالأبعاد الدينامية والتاريخية لظواهر

المجتمع". [1]

[1] محمد عارف،**المجتمع بنظرة وظيفية** ،الكتاب الثالث،الوظيفة اشكالها وامكاناتها التصورية في دراسة المجتمع ،مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة،ط 1982،1 ، ص 313.

فالقضايا الأساسية التي طورها رواد هذا الاتجاه (التوفيقي) في دراسة الطبقة،هي القضايا التي

باتت تشكل اهتماما أساسيا للمراجعات التي تمت من داخل النظريتين ،ومن أهم هذه القضايا:-

1-النظر إلى الطبقة بوصفها كيان موضوعي يمكن دراسته إمبيرقيا. [2]

2. أن أنظمة التدرج داخل المجتمعات الصناعية أصبحت ذات طابع متشعب،ومعقد،وإن ذلك قد أفضى إلى أبنية أصبحت فيها " مهن الطبقة الوسطى مهنا مهيمنة" [1]

3-التركيز على تعددية وتنوع أنماط التدرج الاجتماعي (الطبقات ،جماعات المكانة،الأحزاب،جماعات المصلحة). [2]

4-التلازم النسبي بين أشكال اللامساواة الاقتصادية الاجتماعية من ناحية،واللامساواة الاجتماعية – الثقافية- من ناحية أخرى. [3]

5- أن الملكية وكذا العلاقات الاجتماعية للإنتاج لم تعد تمثل الأسس الممكنة والوحيدة لتشكل الطبقات،ومن ثم يجب على المهتمين بهذه القضية أن يأخذوا في اعتبارهم الإنتاج الخدمي،حيث

الطابع الإشكالي لتراكم رأس المال،وكذا أشكال الحيازة غير الملكية،التي توجد داخل

---

(2) Rosemary compton **: Class And Stratification** , An Introduction To Current Debates,polity press,uk,1993,P11.

- Bryan Turner**: For Waber** ,essays on the sociology of fat ,routldge and kegan (1)poul,London,1981, Pp.26-27.

[2] Jan Pakulski, **"The Daying Of Class Or Marxist Class Throry?**" International Sociology, Vol.8.No.3,Sept.1993,P.282.

[3] Jan Pakulski,Ibid,P.283.

الدولة.[4]

6-إبراز أهمية موقع الفرد داخل علاقات السلطة في تحديد وضعه الطبقي،فليست ملكية (أو عدم ملكية)الفرد لوسائل الإنتاج هي الأساس الوحيد الذي يحدد وضعه الطبقي،فالمؤهلات (العلمية أو التقنية)التي يمتلكها الفرد او ما يتمتع به من سلطة داخل تقسيم العمل تساهم على حد كبير في تحديد وضعه الطبقي،كما تشكل ميكانيزمات تخفض من حدة أشكال الاستغلال التي يمارسها مالكو أدوات الإنتاج.

7.إبراز أهمية الإدراك الذاتي للفرد كأساس يعتد به في تحديد وضعه الطبقي ،ذلك الإدراك الذي لا يتحدد بمعزل عن إرادة الفرد،بمقتضى وضعه داخل نمط الإنتاج – كما تذهب الرؤية الماركسية- ومن ثم يصبح الفاعل مجرد " حامل" سلبي للعلاقات الاجتماعية،بل يتحدد،على العكس من ذلك ،في ضوء ما لدى هذا الفرد من معرفة وأسس عقلانية ومقاصد يبتغياها وبتصرف بناء عليه،وتساهم ،من ثم ،في تحديد وضعه الطبقي.

واللافت للنظر أن هذه القضايا قد شكلت اهتمام أساسيا داخل المراجعات التي تمت من

داخل النظرية الماركسية،كما شكلت – من ثم- أرضية مشتركة او ميدانيا للالتقاء بين الاتجاهات الوظيفية والماركسية في التحليل الطبقي

[4] Malcom Waters, **"Collopse And Conergence In Class Theory**, The return Of The Social In The An Analysis Of Analysis Of Stratification Arrangements" Theory And Society Vol.20.2,April,1991,P.148

6:الدراسات السابقة:

يزخر التراث النظري و الأمبريقي بالعديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة الطبقة الوسطى و بتحليلها من حيث البناء و المكونات و من جوانب متعددة خاصة بااتغيرات التي طرأت عليها في ايطار مختلف اتحولات التي تشهدها المجتمعاتة و على ذلك سوف أعرض لأبرز الدراسات العالمية و المحلية التي تناولت دراسة الطبقة الوسطى من جوانب عدة ,و المرتبطة بموضوع هذه الدراسة سواء بطريقة مباشرة أو غيرمباشرة.

وبعد الاطلاع وقراءة هذه الدرسات المتعلقة بموضوع هذه الدراسة ,تمكن الباحث من تقسيم هذه الدراسات الى عدد من المحاور بناء ا على موضوع و اهتمامات الدراسة و اهدافها ,وتتمثل هذه المحاور في مايلى :

5-1/الطبقة الوسطى في اطار التغيرات المجتمعية.

5-2/الدور الاجتماعي و السياسي للطبقة الوسطى .

5-3/ الجوانب السوسيوثقافية –الظروف الحيايتية –للطبقة الوسطى.

وتجدر الاشارة قبل بداية عرض هذه الدراسات انه تم عرض الحديثة المتوفر لدينا في الإطار العالمي ,أما في الايطارالمحلي فلم تتوفر لناالا دراستين قمنا بعرضهما حسب المحاور أعلاه

5-1: الطبقة الوسطى في اطار التغيرات المجتمعية.

هنالك العديد من التغيرات التي شهدتها المجتمعات البشرية خلال مراحل تطورها ,وخاصة في العقود الأخيرة من نهاية قرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين,هذه التغيرات نتيجة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمارسها الدولة ,اضافة الى التأثيرات الخارجية العالمية ,هذه التغيرات كان لها انعكاساتها على البناء الطبقي بصفة عامة ,و الطبقة الوسطى بصفة خاصة .

وعلى ذلك اهتمت مجموعة الدراسات الخاصة بهذا المحور بدراسة التغيرات و التحولات التي تبحث عن مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي قامت بها الدولة و أثرها على الوضع البنائي للطبقة الوسطى ,وذلك في عدد من الدول التقدمة و النامية على السواء ,من بين هذه الدراسات دراسة **روبارت وول Robert well** [1] في الولايات المتحدة الامريكية –نييورك– بدراسة البورجوازية الصغيرة و الطبقة الوسطى بوجه عام و علاقتها بالمهن الحديثة التي تطورت في مرحلة ما بعد الاقطاع ,خاصة بعد ان اتسعت هذه المهن في ظل النظام الراسمالي ،و كشفت النتائج عن ان المهنين من الشرائح البرجوازية

1- Robert well:**old class in new form"the modern professional petty bourgeoisie** ,ph.d.degee,city university of new York ,1992,pp11-16.

الصغيرة تعتمد على امتلاكها لوسائل الانتاج الذهنية و تشترك مع شرائح البرجوازية الصغيرة الاخرى في نفس السمات الطبقية خاصة في اعتمادهم على اعادة انتاج العلاقات الراسمالية .و على ذلك اشارت الدراسة الى انه لا يوجد فارق جوهري بين الطبقة الوسطى القديمة والجديدة ,حيث ان الكل يشترك في اعادة انتاج العلاقات الراسمالية .ولكن مع ذلك فان المهنين الجدد قادة البورجوازية الصغيرة الذين ظهروا في نهايات العقد الراسمالي حاولوا وضع قواعد مستقلة و مميزة لها، وتحدوا في ذلك قادة الطبقة العاملة و تنافسوا على الزعامة،مما ادى الى محاولة الطبقة العاملة استقطاب وسائل الانتاج الذهنية من المهنين من البورجوازية الصغيرة .

من عرض هذه الدراسة نلاحظ انها ركزت على جانب واحد في تحديدها لهذه الطبقة وهو تميزها بالعمل الذهني واستبعادها لعدت جوانب مثل موقعها من علاقات الانتاج والمستوى الاجتماعي .... هذا يتجلى واضحا في النتيجة التى تحصلت عليها الدراسة من امكانية منافسة الطبقةالعاملة لها للجانب المذكور أعلاه.كما ربطت هذه الدراسة ظهور الطبقة الوسطى بظهور مهن حديثة افرزها التطور الصناعي .

اما دراسة **محمد عبد الحميد**[1] في مصر جاءت لدراسة ا ثر التحولات المجتمعية التي مر بها المجتمع المصري خلال الفترة من 1970–1990 على بنية الطبقة الوسطى في المدينة المصرية ,و للكشف عن ذلك حاولت التحقق من عدت فروض هي: ان هناك علاقة طردية بين التحولات التى شهدها المجتمع المصري خلال السبعينات و الثمانينات نتيجة السياسات التى اتخذتها الدولة من حضورما المختلف في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي و بين كل من تناقص فرص الحراك الاجتماعي التي كانت مفتوحة أمام بعض شرائح الطبقة الوسطى

[1] محمد عبد الحميد ابراهيم:**"اثر التحولات الاجتماعية في بنية الطبقة الوسطى بالمدينة المصرية"**،رسالة دوكتراه،جامعة القاهرة،1996

الحضرية و شيوع ا نساق قيمية و ايديولوجية بين شرائح هذه الطبقة.واعتمدت هذه الدراسة عند تحديدها للموقع الطبقي لفئات الطبقة الوسطى الحضرية على مقولات النظرية الماركسية الحديثة و المعايير التي قدمها نيكوس بولانتزس ,وجون كارشيدي ,كما اعتمدت الدراسة على المصادر التاريخية التي اهتمت بتطور التكوين المصري ,وطبيعة و موقع الطبقة الوسطى داخل البناء الطبقي .

وكشفت نتائج هذه الدراسة عن ان اتساع الوضع الطبقي للطبقة الوسطى من ناحية وانكماش هذا الوضع و تدهوره من ناحية اخرى، قد ارتبط بالطابع الخاص لحضور الدولة في الميدان الاقتصادى و الاجتماعى في كل مرحلة حيث انه منذ اواخر الخمسينات و اوائل الستينات اتخذت الدولة العديد من السياسات و الاجراءات التي كان لها تاثيرها الواضح في اتساع قاعدة الطبقة الوسطى الحضرية و تحسن اوضاعها بموجب سياسات توزيع الدخل و التعليم ,و التوظيف التي انتهجتها الدولة ,كما اظهرت النتائج انه منذ منتصف السبعينات ,حيث بدا التطبيق الفعلي لسياسة الانفتاح الاقتصادي وبدات الدولة في التخلي التدريجي عن التخطيط المركزي,وتراجع دورها في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي ,مما ادى ذلك كله الى تدهور الاوضاع الطبقية للعديد من الشرائح الاجتماعية التي تشكل بنية الطبقة الوسطى الحضرية(صغار و متوسطى الموظفين العاملين داخل اجهزة الدولة المختلفة ,وصغار ومتوسطي اصحاب المشروعات ذات الطابع الانتاجي),ومن جهة اخرى ادى هذا التراجع للدولة الى تحسين الاوضاع الطبقية لبعض الشرائح الاخرى التي تعمل في مجال التجارة و الا نشطة الاستهلاكية و المهنية مما ادى الى تعميق التمايزات الطبقية داخل الطبقة الوسطي ,وعدم التجانس داخل بنيتها.

دراسة **محمود زكى** [1] حاولت هذه الدراسة استطلاع تحولات الشرائح البينية داخل البنية الطبقية للقرية المصرية , والوقوف على الخصائص الاجتماعية لهذه الشرائح و تفسير اسباب تحولها.واعتمدت الدراسة في اطارها النظرى على مقولات احد ابرز الماركسين الجددوهو **اريك اولين رايت Erik Olin Wright** في تحديد الشرائح البينية , واجريت الدراسة الميدانية بقرية الريانة ,احدى قرى محافظة قنا . كما اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة ,حيث تم اختيار 21 حالة من ارباب الاسر الذين يمثلون الشرائح البينية بقرية الدراسة و ذلك من بين 456 رب اسرة يمثلون الشرائح البينية بالقرية, واستخدمت الدراسة ثلاث طرق لجمع البيانات تتمثل في دليل دراسة التاريخ الشفاهي لقرية الدراسة ,و استمارة رفع بطريقة الحصر الشامل ,و دليل دراسة حالة الشرائح البينية و الذي تم تطبيقه على ال 21 حالة سابقة . واوضحت نتائج الدراسة ان الاصلاحات الزراعية التي قامت بها الدولة مع نهاية القرن التاسع لها دور في نشاة الشرائح الوسطى ,حيث اتجه الكثير من كبار التجار الى تملك مساحات ضخمة من الاراضي ليستثمروها بجانب مصالحهم التجارية الاخرى .كما اوضحت النتائج ان السياسات التي انتهجيها الدولة عقب ثورة يوليو1952 ,و تدخلها في توزيع الاراضي الزراعية ,ادت الي توسيع قاعدة الطبقة الوسطى خاصة في جناحها البيروقراطية .وان السياسات التي انتهجتها الدولة منذ منتصف السبعينات قد حددت ملامح هذه الشرائح بقرية الدراسة,حيث كانت شرائح الموظفين و العمال و الاجراءوالحائزين لاقل من ثلاثة افدنة هي اكثر الشرائح تمثيلا للشرائح البينية ,كذلك فان سياسات التكيف الهيكلى ادت الى زيادة التركيز في الارض الزراعية بالقرية ,وان سياسة خفض الانفاق الحكومي على الخدمات و ارتفاع اسعارها ادت الى ممارسة الموظفين و الفلاحين لانشطة اخرى

[1]-محمود زكي جابر: **الخصائص الاجتماعية للشرائح البينية في الريف المصري"**،رسالة دكتوراه،جامعة الزقزيق،مصر، 1998

للحصول على دخول اضافية ,وتمثل هذه الانشطة غير الزراعية في مزارع الدواجن و تسمين المواشي ,وتملك الجرارات الزراعية و الات الري و الحصاد ,بالاضافة الى الانشطة الحرفية الاخرى مثل ورش تصليح السيارات و النجارةو محلات البقالة الصغيرة.

دراسة **ادريس بولكعيبات** [1] بالجزائر ,وقد جاءت هذه الدراسة لتحليل وضعية الطبقة الوسطى في المجتمع الجزائري ,ولتوضيح ذلك صاغت الدراسة مجموعة من الفرضيات التى تدخل في ايطارالفرضيات ذات المتغير الواحدو التى جاءت في الشكل التالي:ليس هناك فرقا نوعيا في نمط المعيشة يفصل الطبقة الوسطى عن الطبقات السفلى في الجزائر,واعتماد الطبقةالوسطى في الجزائرعلى التعليم كالية اساسية لاعادة انتاج نفسها,و تشكل الطبقة الوسطى في ظل القطاع العام في الجزائر يجعلها تحمل ايديولوجيةمعادية للتغير.واعنمدت الدراسة في طرحها لوضوع الطبقة الوسطى على مقاربة التفاعلية الرمزية خاصة عند شوتز.وقداعتمدت الدراسة على جمع البيانات عن طريق الاستبيان الذي طبق في مدينة قسنطينة على عينة من الشريحة العليا من الطبقة الوسطى تقدرب240 مفردة.

وقد توصلت الدراسة ان الطبقة الوسطى في المجتمع الجزائري تتجه نحو الانضغاط و اليات اعادة انتاجها هذه الطبقة لنفسها لم تعد تؤمن لها الاستقرار ,و نتيجة لذلك فان ايديولوجية الاحتجاج تسيطر عليه.

فالمجتمع لجزائري شهد سللسة من التغيرات اولدت في ظرف قصيربورجوازية تجارية جديدة ,نقلت مركز ثقل النشاط من الصناعة الى التجارة ,هذه النقلت اعطت الاولوية للاستهلاك على الاستثمار ,مما زاد من بعد المسافات الاجتماعية بين الطبقات ,هذا التباعد

[1] -ادريس بولكعيبات:**"وضعية الطبقة الوسطى في الجزائر"**،رسالة دكتوراه،جامعة قسنطينة،2000-2001.

ترتب عليه صعوبات في عملية البناء المشترك للمعاني حول المسائل التي تتعلق بالقيم ,والافعال,والتنظيم,والتغيير في المجتمع.كما يترتب عليه صعوبات حول قبول الوسائل,واعطائها الشرعية لتحقيق الاهداف .

وان الطبقة في خضم هذه التغيرات,لم تعدتملك فرصة القيام بدور واقي الصدمات بين الطبقات العليا,و الطبقات السفلى ,مما كان احد العوامل التي سهلت تفعيل الازمة و تعميقها.

5-2: الدور الاجتماعي و السياسي للطبقة الوسطى:

اهتمت مجموعةدراسات هذا المحور بالدور الاجتماعي للطبقة الوسطى و السياسات التي اتبعتها في سبيل تغيير بعض الاوضاع الاجتماعية و السياسية و الايديولوجية,وطبيعة دورها في عملية التنمية .

وتاتي دراسة **si-hing kin**[1] محاولة للكشف عن دور الطبقة الوسطى الجديدة في التغيير الاجتماعي و ذلك من خلال الإجابة على سؤال مؤداه :هل تعتبر الطبقة الوسطى الجديدة عاملا من عوامل التغيير في العملية الديمقراطية ؟وقد أجريت الدراسة الميدانية على مجموعة تجريبية من المديرين الذين يشكلون جزاءا من الطبقة الوسطى ,في أربع مؤسسات كبرى للأعمال الخاصة ,وما تتضمنها من أعمال تجارية .و استخدمت الدراسة مجموعتين:الأولى "تجريبية من (ذوى الياقات البيضاء المنتجين و المذيعين و الصحفيين) في شركة إعلان و إذاعة بنما .و المجموعة الأخرى ضابطة وشملت مجموعة من الأطباء في ثلاثة مؤسسات جامعية.و استخدمت الدراسة في جمع البيانات أداة استبيان و المقابلات

1-SI-HONG KIN:**THE MEN MIDDLE CLASS AND SOCIAL CHANGE,A SOCIO –CULTUR**,STUDY OF WHITE COLLAR WORKERS IN SOUTH ,PONTIFICia university Gregorian,1989,p316.

الشخصية التي أجريت على عينات عشوائية في المجموعات و الضابطة و التي شملت 303 مفردة .وكشفت نتائج الدراسة على أن الطبقة الوسطى الجديدة يمكنها أن تكون عاملا من عوامل التغيير ,وإعادة تشكيل السياسة القائمة ,ولكن ذلك لابد أن يبدأ بالتغيير الجزئي ثم التغيير المتنامي .

واوضحت الدراسة انه لتحقيق استراتجية للتغير الاجتماعى لا بد من توافر ثلاثة اساليب هي تنظيم الجماعات الوسيطة,و الاهتمام بالجماعات الاستراتيجية (كاساتذة الجامعات,و الصحفيين ,ورجال لدين),وبناء راي عام.

كما اهتمت دراسة **Theodore Paul Gerber**[2] بالطبقة الوسطى السوفييتية, بالتعرف على الوضع و الدورالذى يشغله العلماء و المهنيون السوفيت في مرحلة ما بعد حكم ستالين.

واوضحت الدراسة ان نتائج الامبريقية السابقة التي اجريت على الطبقة الوسطى السوفيتية ,خاصة تلك التي قد اجريت بعد حدوث الزيادة المطردة في عدد السكان قد كشفت عن الدور الذى قام به المهنيون في المجتمع السوفييتى و تاثيرهم في السياسة التحررية,واثارتهم لكافة القضايا السياسية التي تهم المجتمع السوفيتي,والدور الذي قام به العلماء في التمرد و الثورة على النظام السوفييتي في الفترة التي تلت حكم ستالين ,وذلك من خلال المقابلات التي اجريت مع 40 من العلماءفي "سان بطرسبرج" وفي "اكاد مجردوح"خلال عام 1993.

اما دراسة **محمد ولد الجيد**[1] حاولت التعرف على طبيعة و دور الطبقة الوسطى في عملية التنمية بالمجتمع الموريتاني,و اتخذت الدراسة منهج الخصوصية التاريخية اطارا نظريا

---

[2] theodare paul gerber :**in search of the soviet middle class**,stalin,Russia,ph.d.degree,university of California ,1995,pp428.

موجها لها ,واعتمدت على المنهج التاريخي ,ومنهج المسح الاجتماعى بالعينة .كما استخدمت المقابلة الشخصية ,واستمارة المقابلة ,والاخباريين وتحليل الوثائق كادوات لجمع البيانات ,وشملت عينة الدراسة اربع شرائح متمايزة على مستوى الطبقة الوسطى الموريتانيا,و تتمثل في الاتي :الموظفون وهم بمثابة اجراء بجهاز الدولة الحكومى ,والمستخدمون وهم الاجراء على مستوى القطاع الخاص و المؤسسات شبه العمومية.وذوي الانشطة الحرة و المتوسطة و الصغيرة ,وذوى التخصصات العلمية و الفنية .واخيرا العاطلون عن العمل من حملة الشهادات.وبلغ حجم عينة الدراسة 300مفردة ,بواقع 75 مفردة,من كل شريحة من الشرائح الاربع السابقة .وقد كشفت نتائج هذه الدراسة –بخلاف الدراسات السابقة كما سبقت الاشارة– عن ان شرائح الطبقة الوسطى السياسية الحاكمة وغير الحاكمة قد عجزت عن قيام مجتمع مدني قويم,وان خطابها اتسم بانه خطاب هزيل و مهلهل ,ولم ينتج ليكون ميكانيزما للتغيير او التفعيل او التطوير ,وانما الاستهلاك المؤقت .كما كشفت النتائج عن ان الطبقة الوسطى الموريتانية تمثل عاملا معوقا للتنمية ,من منطلق عجزها عن تحقيق تنمية حقيقية ,وان ما فعلته كان تحديثا قشريا و مزيفا,بالاضافة الى انها تنفرد بالاستيلاء غير المشروع وغير الاخلاقي على ثمار عملية التنمية رغم محدوديته .

5-3: الظروف الحياتية (الجوانب السوسيو ثقافية) للطبقة الوسطى.

اهتمت دراسات هذا المحور بإلقاء الضوء على الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية للطبقة الوسطى من جوانب مختلفة ,ومن ابرز الدراسات في هذا المحور دراسة **مروة**

- محمد وليد جاد:"**الطبقة الوسطى في المجتمع الموريتاني بناءها ودورها في التنمية**" ,رسالة ماجستير ,معهد البحوث و الدراسات العربية,1998[1 1]

البدرى [1] التي حاولت التعرف على بعض مهارات فئات الطبقة الوسطى (الفئات المستقرة,والفئات الجديدة)و ذلك لاستكشاف مدى انتظام وقوة العلاقة مع الاخرين في اطر ثلاثة هي:القرابة,و الاصدقاء,والجيران في نفس العمارة السكنية او الحي,كماحاولت التعرف على نمط و اسلوب الحياة الاجتماعية لدى هذه الفئة من الاسر من خلال تقدير ميزانية الوقت المخصص لانشطة مختلفة تتضمن مجموعة مختلفة من التفاعلات االاجتماعية مثل قضاء الوقت في رحلات خارج المنزل اوالحي,وفي الانشطة الثقافيةو الترفيهية.و قد تم اختيار عمارتين لاجراء الدراسة الميدانية عليها تمثل العمارة اللاولى ماتسميه الباحثة بالفئة المستقرة من الطبقة الوسطى و هي تقطن حيا راقيا و من اصول قاهرية.وتمثل العمارة الجديدة ماتسميه بالفئة الجديدة من الطبقة الوسطى وهي تقطن حيا شعبيا ومن اصول ريفيية .وتقع العمارة الاولى في حي الهرم و الثانية في حي امبابة .وقد تمت مقابلة ثماني اسر في كل حي باجمالى 16 اسرة تمثل شكلين من اشكال الطبقة الوسطى .وخلصت الدراسة الى انه على الرغم من اختلاف الاسر الصاعدة من الطبقة الوسطى –او ماتسميه بالاسر المستقرة– من حيث المستوى التعليمي و المهني و الاجتماعي بشكل عام,و على الرغم من الاختلاف النسبي في الخبرات المكتسبة بشان مهارات التواصل التي هي ذات طابع تقليدي خالص في حالة الفئة الجديدة ,الا ان شكل الحياة الاجتماعية الخاصة بالفئة المستقرة لا يختلف عن شكلها بالنسبة للفئة الجديدة فكلتاهما تملك ميزانية الوقت ,ولكنها لاتتضمن مظاهرل الترفيه او

1: /مروة البدري:**فقر حياة الطبقة الوسطى و انهيار مفهوم الحي المدني**,أحوال مصرية,مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام,عدد1,صيف 1998,ص ص 101–110.

التواصل خارج الاطار التقليدي ,مع اختلاف سبب ذلك,فهي بالنسبة للفئة الجديدة تتعلق امتلاك موردالوقت و الذي ادى لتراجع مهارات التواصل.

اما دراسة **علي الكنز**[1]فقد اهتمت دراسته بتحليل الانتليجانسيا في الجزائر, فقد ركزت على خصوصية تشكل المثقفين الجزائرين التي جعلت منهم طبقة منفصلة عن المحيط الاجتماعي و بالتالي غير قادرة على التاثير ,وهذا من خلال طرح مسالة شروط وجود الانتليجانسيا ,ثم الاشكال الامبريقة لانتشارها في المجال الاجتماعى و الزمن التاريخي وفي هذا الصدديميز علي الكنز بين صنفين من المثقفين :

1/المثقفين الذين يعيشون في وسط مغلق ,وهؤولاء في نظره لا يشكلون انتليجانسيا,و ذلك مهما كان انتاجهم ,نفس الشيء بالنسبة لجماهير المتخرجين و اصحاب الشهادات الجامعية الذين لا يكونون مثقفين ومن باب اولى لا يكونون انتليجانسيا,اذ لم تفعل المعرفة المتراكمة فعلها في النظام الدلالي الرمزي للمجتمع.

2/المثقفين (العضويين): وهم المثقفون الذين لهم قدرة على انتاج و اعادة انتاج معنى اجتماعي ,اي مجموعة افكار ذات دلالات اجتماعية في مقدورها,بالتالي تكوين و توجيه كل او جزء من المجتمع المدني الذي تتوحد فيه هذه المجموعة ,اي انها تساعد على توجيه ممارسة اجتماعية.

[1]: علي الكنز:**حول الأزمة** ,دار بوشان للنشر,1990,ص ص 15–25

وقد اعتمدت الدراسة في تحليلها للمثقف على نظرية انطوني غرامشي التي تميز بين المثقف التقليدي و المثقف العصري ,اي التميز بين المعرغة التي لا تتحول الى ممارسة ,و المعرفة التي تتحول .

ويري الباحث ان المثقفين الجزائرين الاوائل عرفوا الانفصال و الانسلاخ عن مجتمعهم منذ البداية ,ففئة منهم التجات الى ابطال الشرق الاوسط,والى طرق تمكنهم من فرض انفسهم في الحقل الثقافي الجزائري دون ان يكون ذلك عن طريق الانغراس داخل المجتمع المدني.اما الفئة الاخري,فقد اغترقت من الثقافة الفرنسية الداعية للحريات .

ويرجع الباحث اسباب انفصال المثقفين الجزائرين عن واقعهم الاجتماعي الى ثلاثة جانب هي :

1/عجز المثقفين عن تحويل انتاجهم الثقافي الى ثقافة ذات بعد اجتماعي ,وعدم قدرتهم على التحول الى انتيلجانسيا.

2/ان عضوانية المثقفين الجزائرين انتهت بهم الى سوء التقدير لاهمية ظاهرة صعود الوطنية في اوساط الجماهير ,لقد كانوا متذبذبين حتى عند التحاقهم بحرب التحرير ,حيث جاء ذلك متاخرا ,مما اثر على مركزهم في الحركة الوطنية .

3/اصبح المثقفون في ظل الدولة الوطنية موظفين,اما الجيل الجديد منهم ,فقد تحول الى قناة قولبها النظام البيروقراطي.

وقد استفدنا من هذه الدراسات في العديد من الامور خاصة,في تحديد المفهوم وتناول الاتجاهات النظرية, وبناء الجانب المنهجي للدراسة والاستفادة من النتائج المتحصل عليها لعدم تكرار الاشكالية نفسها ,والبحث في الجوانب الغامضة او الزوايا التي لم تتطرق لها.

كما جاءت دراستنا لتأكيد بعض الحقائق التي توصلت لها بعض الدراسات مثل دراسة محمد عبد الحميد والتي تعرضت الى حضور الدولة ودورها الاجتماعي في اتساع وتقلص الطبقة الوسطى وفق مختلف السياسات المنتهجة للدولة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى جاءت الدراسة كتكملة لتحليل البناء الطبقي الجزائري(في فترة زمنية مختلفة) مثل دراسة بولكعيبات التي حاولت تشريح وضعية الطبقة الوسطى حتى أواخر التسعينات.

الفصل الثالث

الفصل الثالث:البناء الطبقي وتحليلاته النظرية في بلدان العالم الثالث.

1/-طبيعه البناء الاجتماعي للعالم الثالث وخصائصه.

2/-ملامح البناء الطبقى في العالم الثالث.

3/-مكونات البناء الطبقي للدول النامية.

4/-العوامل الكابحة لتبلور البناء الطبقي في العالم الثالث.

5/ طبيعة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية وواقع الطبقة الوسطى في البلدان النامية لدى الاتجاهات النظرية.

أولا/طبيعة البناء الاجتماعي للعالم الثالث وخصائصه:

شهدت السنوات الأخيرة من القرن 20 إنهيار أحد القطبين الأساسين – الاتحاد السوفياتى – (هذاالقطب الذي شارك في حفظ التوزان العالمي وكان سند للبلدان الناميه منذ الحرب العالمية الثانية)، مما أولد نظام عالمي أحادي القطب بزعامة (و . م . أ) ،التي نصبت نفسها وليا على الدول النامية وراحت ترسم استراتيجيات مختلفة تضمن لها السيطرة على المناطق الغنية بالموارد الطبيعة منها ،سواء على المستوى السياسي والاقتصادي (الخضوع لآليات التبعية و شروطها الأمريكية)

أو على المستوى الثقافي والايديولوجي (محاولة تطبيق النموذج الأمريكي في الديمقراطية وإكتساب ثقافته ونمط الحياة الاستهلاكية فيه على هذه الدول) [1]

هذه السيطرة التي كان من نتائجها تعميق آليات التبعية إقتصاديا وسياسيا وإفتقار العديد من الشرائح الإجتماعية التي تنتمي للطبقة الوسطى داخل بلدان العالم الثالث وغيرها من الآثار السوسيو ثقافية والإقتصادية ... الخ

هذه التغيرات كان لها التأثير البالغ في تشكيل البنية الإقتصادية والسياسية وأنماط الإنتاج داخل بلدان العالم الثالث من ناحية ، كما أثر ذلك من ناحية أخرى على عمليات التشكل الطبقي ، وعلى طبيعة الجماعات الطبقية التي تشكل قوام الأبنية الطبقية داخل هذه البلدان – لا سيما الوسطى منها –، ضف إلى ذلك أن هذه التغييرات ساهمت – على مستوى التنظيم السوسيولوجي – في ظهور إتجاهات فكرية تحاول فهم طبيعة الهياكل الإقتصادية والإجتماعية وتطورها لهذه الدول – نظرية التحديث – والكشف عن طبيعة الجماعات الطبقية المنتمية لهذه الهياكل.

[1] : مسعود طاهر : **"الشرق الأوسط في إستراتيجات القوى المهيمنة على السياسية الدولية في القرن العشرين "**، مجلة الطريق ، السنة 54 ، العدد 4 ، يوليو – أغسطس 1995 ، ص: 187 – 190 .

هذه المحاولات النظرية أدت أيضاً إلى بلورة رؤى نظرية عالجت التصورات السابقة لتوصيف طبيعة الهياكل الإقتصادية والإجتماعية ،وفهم آليات تشكل البنى الطبقية ، وهذه المحاولات تتجلى في إسهامات – نظرية التبعية–

هذه الاشكالات النظرية سنحاول تحليلها والتركيز فيها على قضية الطبقة الوسطى، ولكن قبل ذلك سنشير إلى خصائص هذه البلدان لما لها من دور في تميز تكوينها الاجتماعي وبناءها الطبقي ، إذ يتسم البناء الاجتماعي في العالم الثالث بمجموعة من السمات نوردها فيما يلي :

1- **سيادة الطابع الفلاحي** :تعتبر الفلاحة النشاط الأساسي لأغلب دول العالم الثالث، والمصدر الأساسي للدخل الوطني (هذا بإستثناء بعض الدول المصدرة للبترول ومشتقاته)،حيث يعتمد عليها أغلب سكان هذه المجتمعات ، وهذا ما يؤكد تأثر مؤسسساتها الإجتماعية وأنظمة سلطاتها وأنشطتهاالإقتصادية وأنساقها القيمية ...ترتبط كلها بشكل مباشر بالارض[1] . هذا القطاع يتسم بنوع من التخلف، إذ لايزال يعتمد على الجهد العضلي للإنسان نتيجة لتدني المستوى التكنولوجي، الذي ينعكس بدوره سلبياعلى الإنتاج ،خاصة وهذه الدول تعاني من التضخم السكاني ، حيث تؤكد دراسة للأمم المتحدة في هذا الإطار بأن مؤشرات الإنتاج الغذائي تعتبر شديدة الإنخفاض مقارنة بالنمو السكاني ومنه يكون إفقار العالم الثالث إفقاراً مطلقا لانسبيا بالمقارنة مع دول العالم الغربية[2] .ويترتب على هذه المعطيات تفتيت الملكية الزراعية وبطالة مقنعة وهجرة داخلية،هذه الإفرازات* لا تخلو من دلالة بالنسبة للبناء الطبقي للعالم الثالث حيث تزيده إبهاما وتعقيدا كما سنوضحه فيما بعد.

Rodolfo , **classes socials**, op cit p 9

2. ibid p 13.

*:في هذا الصدديؤكد محمد الجوهري ان تحول ملكيةاسر مثلا ذات عشرة افدنة الى نصف فدان ،والتي اضحت ظاهرة واسعة التفشي يخلق لا محالة شكلا منهجيا بالنسبة للتصنيف الطبقي،ذالك ان صاحب الفدان من الصعوبةبمكان تصنيفه ضمن الملاك الزراعييرغم انه فعلا كذلك ولو بالاسم على الاقل انظر:محمدالجوهري-**علم اجتماع التنمية** ص ص 268-269 مرجع سابق.

2-ضعف ومحدودية التصنيع تعد ظاهرة التصنيع من الظواهر التي شهدتها دول العالم منذ الأمد البعيد – ما يزيد على القرن – مثل الهند والبرازيل إلا أن السمة الغالبة له في هذه المجتمعات تتميز بالهشاشة و محدودية الإسهام (التركيز على الجمع والتركيب)، سواء على المستوى الدولي أو على مستوى العمالة والإنتاج المحلي بشتى أوجهه ، وهذا ما تعبر عنه نسبة السلع المصنعة بالعالم الثالث ، إذ لا تكاد تصل الخمس أوأقل من ذلك بالنسبة للسلع الرأسمالية وصناعات التصدير. وفي ظل الإنفتاح العالمي أصبحت هذه المجتمعات أسواق مفتوحة للصناعات الموجودة في الدول المتقدمة وبالتالي إنساقت لنظام الإستيراد أكثر من التصدير.أما بالنسبة لإسهام الصناعة في الناتج القومي فإنها لا تصل نسبة 15% في إفريقيا وما بين (15–20 %) في آسيا،و(30 %) في أمريكا اللاتينية ، يضاف إلى ذلك أن التصنيع لا يولد أقل من ثلث العمالة في العالم الثالث إذا ما أستثيا من ذلك **هونغ كونغ**[1].

ضف إلى كل ذلك أن ظاهرة التصنيع في العالم الثالث تعاني من العديد من المشكلات،كغياب التكنولوجيا المتطورة والتي يتطلب جلبها إمكانيات مالية ضخمة نظراً لطبيعة تصديرها وهو ما لا تقدر عليه هذه الدول،فالإفتقار إلى رؤوس الأموال يشكل هو الآخر وجها للقصور البنائي الذي يعيق التصنيع ، كل هذا يؤدي إلى ترسيخ التبعية للآخر، أما البلدان النامية التي حالفها الحظ وإستطاعت إستيراد بعض التكنولوجيا(وإن كانت في أغلبها لا تخرج عن الصناعات الخفيفة كالنسيج والغذاء ... الخ) ،فالقيم و الثقافة التي تحملها هذه الأخيرة غريبة عن هذه المجتمعات هذا ما ساعد في تشوه البناء الاجتماعي وتعقده وازدواجيته كما سنرى فيمابعد. ويضاف إلى ما سبق غياب الخبرة والمهارة بالمستوى والحجم المطلوبين إضافة إلى عدم كفاية الأسواق الداخلية ، وصعوبة – إن لم نقل إستحالة – ولوج الأسواق الدولية للعجز عن المنافسة –[2]،إضافة إلى الصعوبات المرتبطة بالعقلية والتكيف مع روح ومستلزمات منظومة التصنيع الرأسمالي.

---

1 : جون ديكسون : **التصنيع في العالم الثالث ، " تنمية العالم الثالث " ، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية** ، ترجمة مجموعة من الباحثين ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1984 ، ص: 279 – 280 .

2 : جون ديكسون. المرجع السابق ، ص: 279 -290..

ونظراً لقصور الصناعة في العالم الثالث فقد تترتب على ذلك سيطرة الإنتاج السلعي الصغير والأشكال الدنيا من الإنتاج الرأسمالي وما يصاحبها من علاقات سوق قديمة لينتج عن ذلك إرتفاع نسبة صغار الحرفيين والتجار في أغلب مدن العالم الثالث ،وبروز جيوش من " البروليتاريا " الحضرية الرثة(الذي زعزع منظومة الإنتاج اليدوي والحرفي) التي نجمت عن الطفرة الحضرية التي لم تصاحبها أخرى صناعية وكذلك تشكل طبقة عاملة ذات طبيعة خاصة (سنتعرض لها لاحقا)ناجمة عن الطبيعة الخاصة للتصنيع في العالم الثالث ، كل هذا – ضعف ومحدودية التصنيع – كان له أثر في تحديد طبيعة البناء الطبقي في العالم الثالث.

3- إزدواجية البناء الاجتماعي (عدم التجانس البنيوي) وسيادة أنماط إنتاج متنوعة :

من الظواهر الأكثر تميزا في العالم الثالث ما يعرف بإزدواجية (ثنائية) البناء الاجتماعي STRUCTURE dualiste ، حيث يظم هذا البناء جنبا إلى جنب قطاعا حديث secteure moderne ،يعود إلى النشاط الإنتاجي المرتبط بالهيمنة الأجنبية، ذا طابع حضري مفتوح على التقدم التكنولوجي ونمط حياة العالم المتقدم ، وقطاعاً تقليديا secteure traditionnel أو متخلف sous- devloppee ذا طابع ريفي تتموضع فيه أنماط الحياة والعلاقات الإجتماعية والإيديولوجية القديمة[1].

وبتعبيرآخر نلاحظ أن البناء الإجتماعي للبلدان النامية لا يتسم بسيادة نمط إنتاج واحد في شكله النقي، بل يشهد تعايشا، وتجاوراً بين أنماط إنتاج متنوعة ، بعضها قديم وبعضها حديث ، والأهم أن الأنماط الحديثة كالرأسمالية –مثلا – لم تظهر على أنقاض الأنماط القديمة ، بل ظهرت عبر تلاءم وتعايش معها ، حيث نجد تلازما بين التقنيات الإنتاجية الأكثر حداثة مع التقنيات الأكثر قدما، فينتج عن هذا التباين في المستويات الإنتاجية ، بنية

1-monic chemillier,clode courroisier:**introduction a la sociologie politique**,dalloz2 ed ,paris,1978,p94.

مختلة التوزان في القطاع الإقتصادي ،تمزقها العوائق والقيود الاجتماعية والاقتصادية الكثيرة ، كل هذا يؤدي في النهاية إلى عدم التجانس البنيوي[1].

فمجتمعات العالم الثالث تتسم بطابع تعايش فئتين من السكان categories منتميتن إلى قطاعين إقتصاديين، ونسقين من القيم ونمطين من السلوك ومستويين من الحياة ، أقلية تشابه شعوب الدول المتقدمة ، فلها تقريبا نفس المستوى الثقافي والتقني نفس المثل ونفس نمط الحياة ، وتسعى دائما إلى تنمية هذا التماثل ، وهذه الأقلية تشكل نسبة ضئيلة في بلدان العالم الثالث، أما الفئة الثانية وهي الأكبر نسبة وهي تضم أساسا جماهيرالفلاحين والعمال ، وتعيش مستوى حياة شديد الانخفاض، في الغالب تحت مستوى الكفاف خاصة وأن الفلاحة بدائية وإنتاجها محدود، ضف إلى المستوى التعليمي المتدني وإنتشار الأمية .

إن ما سلف ذكره عن عدم التجانس البنيوي – إزدواجية البناء الاجتماعي – في المجتمعات النامية لا يخلو من تأثير مباشر وحاسم على شكل البناء الطبقي لهذه المجتمعات كما سيتضح أكثر في العنصر التالي .

4- عدم المساواة الاجتماعي:

تتميز مجتمعات العالم الثالث بضروب من اللامساواة الاجتماعية inègalites sociales الصارخة، الضاربة في أعماق تلك المجتمعات ، وتتجاوز مظاهرها بين القطاع الحديث والتقليدي – إزدواجية البناء – لتشمل ما يلي:

1-تركز الثروات لدى أقلية :حيث يلاحظ تركز أغلب الثروات وبنسب عالية في أيدي أقلية أجنبية أو وطنية، ففي كلومبيا مثلا تستأثر 03% من الشعب نسبة 40% من الدخل الوطني و 0.5% من مواطني الكاميرون تتمتع بنسبة 25% من الدخل الوطني ، في حين يستأثر 1% من الكوبيين بنصف الدخل الوطني[2].

1: Monique chemillier، clade courroisier: op cit, p 94.

1:ibid , p 94

كما تبرز اللامساواة الاجتماعية من ناحية أخرى على مستوى القطاع الزراعي والذي لازال يحضى بأهمية خاصة في دول العالم الثالث، حيث يلاحظ تركز النصيب الأكبر من الأراضي الصالحة للزراعة في أيدي مجموعة محدودة من كبار مالكي الأراضي، ففي أمريكا اللاتينية مثلا نجد أقلية من كبار الملاك لا تصل 4% تستحوذ على أكثر من نصف الأراضي الزراعية[1] .

2- تشوه التنمية على مستوى الأقاليم الداخلية: من مظاهر تجسيد اللامساواة، ما يلاحظ من لامساواة إقليمية على المستوى الداخلي والتي تتمخض عن التنمية الاقتصادية غير المتوازنة الناتجة عن التبعية الخارجية، ففي البرازيل مثلا نجد أن منطقة الشمال الشرقي ، يصل فيها متوسط الدخل السنوي للفرد مستوى أقل ثلاثة أضعاف مما هو عليه بالنسبة لباقي مناطق البلد[2] .

هذه الضروب من اللامساواة التي تنخرجسم مجتمعات العالم الثالث ، ستنعكس لا محالة على بنائه الطبقي .

5- الإنعكاسات السلبية (التخلف) للإستعمار الغربي:

من بين السمات الهامة المشتركة بين بلدان العالم الثالث ،أنها جميعا قد عاشت بشكل أو بآخر تجربة الإستعمار الغربي ، والواقع أن وضعية التخلف ليست فقط مجموعة من الخطوط والمؤشرات القابلة للتحديد والتكميم ، وإنما هي على وجه الخصوص إرث(وضعية) تاريخي تمخض عن سنوات طويلة ،بل قرون من الإستغلال الذي مارسته الدول الغربية (المتقدمة) ،هذا الإستغلال خلف نوع من اللامساواة ونماها بين المجتمعين (متخلف ، متقدم) وزاد من علاقات التبعية (سياسية، إقتصادية واجتماعية) وعلاقات الهيمنة والاستغلال الاقتصادي . هذا التخلف الذي تركه المستعمر ساعد على تشويه البناء الاجتماعي لدول العالم الثالث،وساعدعلى إنتاج العناصرالسابقة الذكر،فهومصدرزعزعة

2:ibid, p94

3:ibid:p95

مقومات وأسس البناء الاجتماعي،التي ستؤدي حتما إلى التأثيرعلى طبيعة البناء الطبقي في هذه البلدان .

بعد إستعراض أهم السمات المميزة للبناء الاجتماعي لبلدان العالم الثالث، واستنادا للمعطيات التي ذكرت في هذه السمات، نستنتج أن البناء الطبقي في العالم الثالث ذو طبيعة خاصة،تميزه ملامح مشتقة من خصوصية البناءالاجتماعي نذكرها فيمايأتي .

2-ملامح البناء الطبقي في العالم الثالث

تتميز ملامح البناء الطبقي بمجموعة من الخطوط نلخص أهمها فيما يلي:

2-1:تعقد بنية التدرج الاجتماعي :

في ضوء ما سلف ذكره من إزدواجية وثنائية للبناء الاجتماعي في العالم الثالث و نظراً لتعايش أشكال مختلفة من أساليب الإنتاج ، فقد ترتب على ذلك نوع من التعددية في التدرج الاجتماعي ، حيث نجد هرمين إجتماعيين متمايزين يعود أحدهما إلى تدرج تقليدى (قبلي ، قرابي ...) يقوم على المكانة الموروثة، في حين يعود الثاني لتدرج طبقي حديث يقوم على القوة الاقتصادية والسياسية.

وتبعاً لذلك نجد البناء الطبقي في العالم الثالث يشمل في جانب منه بعض طبقات وفئات المجتمع الرأسمالي الحديث (البورجوازية والبروليتاريا مثلا) إضافة إلى الطبقة المتوسطة التي برزت كنتيجة لتطور الرأسمالية . في نفس الوقت الذي نجد فيه فئات إجتماعية تعود إلى نظم سابقة قبل الرأسمالية كما هو الحال مع طبقة الإقطاعين والفلاحين المعدمين ، إضافة لتكوينات قبلية تعود إلى نمط الاقتصاد البدائي، وإلى جانب هذا وذاك نجد من جهة أخرى طبقات وفئات إجتماعية تعود إلى نمط إنتقال النشاط الاقتصادي من قبل الرأسمالية إلى الرأسمالية ، ويتمثل ذلك أساسا في نمط الإنتاج الصغير[1] .

مما سبق نجد أن مجتمعات العالم الثالث تشهد تعقيدات كبيرة للعلاقات الاجتماعية على المستوى الوطني،حيث ينجم عن ذلك تشابك التناقضات على مستوى القطاع الحديث وبالأخص الصناعي منه (تشكل بورجوازية صناعية أو تجارية ، وميلاد بروليتاريا حضرية)،مع الصراعات التقليدية المتمثلة في الانقسامات القبلية والدينية مثلا العراق ...

2-2:ارتفاع مشوه لمعدل الحراك الاجتماعي :

1 . محمد الجوهري : **نحو إطار نظري لدراسة التطبقات الاجتماعية في البلدان النامية** ، (بوتومور – الطبقات في المجتمع الحديث) ، مرجع سابق ص 13

من بين ما يميز البناء الطبقي في العالم الثالث إرتفاع معدلات الحراك الاجتماعي mobilitè social بدرجة مذهلة، وهو ما قد يبدو لأول وهلة على أنه ظاهرة صحية، وسمة إيجابية محمودة ، لكن المتمعن لعوامله ، ونتائجه يجد عكس ذلك تماما،فمن حيث عوامله نجد أنه لا يأتي ترجمة للترقي الفردي والجماعي في سلم النسق المهني،أو التدرج الطبقي ، وهذا ماأكده **كلير** من أن " ظاهرة سهولة الإنتقال من طبقة إجتماعية إلى أخرى ستستمر لمدة طويلة موجودة في العالم الثالث ، على أنه مع ذلك لم يؤدي ولن يؤدي إلى تذويب الفوارق بين الطبقات أو حل مشكلة الصراع الطبقي،إذ سيظل الصراع مؤجلا إلى حين تكون تشكيلات طبقية واضحة، أو مرتبطة بأنساق محددة من علاقات الإنتاج "[1]

وعليه فهذا الحراك والإنتقال لا يرتبط بتغيير طرق الإنتاج بل هو في جوهره إنعكاس لتعايش تشكيلات إقتصادية إتسمت بقدر من التشابك والتداخل على إمتداد فترات زمنية طويلة من دون أن يكون لإحداها الغلبة على الأخرى، أما من حيث نتائجه فمن غير المتوقع أن يؤدي إلى تقريب المسافات وسد الهوات ما بين الطبقات .

2-3:<u>خصوصية مظاهر الصراع الطبقي</u> :

إذا كان الصراع الطبقي في المجتمعات الغربية يترجم تقليديا التناقضات ما بين طبقات إجتماعية يحتل بعضها وضعاً مسيطراً يمكنها من الهيمنة على مقدرات الأمور، وتعمل بكل الوسائل على الاحتفاظ بذلك الوضع وما يدره من مزايا، في حين يحتل البعض الآخر وضعا ويسعى جاهداً إلى تحسنيه، بل في بعض الأحيان يتعداه لمحاولة قلب الأوضاع الطبقية وبالتالي الإنتقال من الخضوع إلى السيطرة ، فإذا كان هذا هو الشكل التقليدي للصراع الطبقي – والذي يتضح أكثر في النظرية الماركسية – فإن مجتمعات العالم الثالث تشهد في الأساس لونا آخر مغايراً ، حيث نجد أن التناقض يظهر أساسا ما بين الريف والحضر، أو في أحسن الأحوال بين الصفوات أكثر منه بين الطبقات ، فبالنسبة للنقطة الأولى ، والمرتبطة بالتناقض ما بين الريف والحضر ، وما يوضحه**RIVIER** حيث يقول " يمكن القول بأنه من أهم مظاهر التباين الاجتماعي على مستوى المجتمعات

[1] :محمد الجوهري:**علم الاجتماع و قضايا التنمية في العالم الثالث**،مرجع سابق،ص 273.

الأفريقية تلك التي توجد بين الحضريين والريفيين،والذين نظراً لمداخيلهم وسلوكهم الثقافية يبقون شديدي الإختلاف من حيث منافذهم للخيرات الإستهلاكية "[1]. ذلك أن نوع التربية والقيم والثقافة المكتسبة في كل بنية سواء كانت حضرية أوريفية تخلق نوع من الإختلاف في إختيارات الإستهلاك وبالتالي يكون هناك إصطدام يؤدي إلى نوع من الصراع بين الفريقين .

أما الوجه الثاني للتناقضات المجتمعية في العالم الثالث، فيتثمل في الصراع ما بين الصفوات أو مابين أفراد الصفوة الواحدة، فمثلا على المستوى الإفريقي نجد **RIVIER** يقول " في إفريقيا أبدلت ثورة المستعمر ضد المستعمر, بثورة الصفوات المقصية من السلطة ضد المشاركين الأساسيين في السلطة في الوقت الذي بدلت فيه ثورة العامل ضد الرأسمالية بثورة الجماهير ضد إنسانية المجتمع الصناعي والتكنوقراطي ... إن التناقضات الأساسية تتحدد في إفريقيا بين مجموعات صغيرة قوية وصفوات سياسية تشعر بالغير من صفوات النجاح الاقتصادي وتتوخى ولوج نفس الطرق ، وصفوات ثقافية تشعر بالغيرة من الصفوات السياسية والاقتصادية، وصفوات عسكرية تشعر بالغيرة من السياسية " [2]

هذه المظاهر السلبية للصراع الطبقي للأسف تعد من السمات البارزة في البنية الطبقية لبلدان العالم الثالث .

2-4:<u>الطبيعة الخاصة للتركيب الطبقي</u>:

إذا ما تجاوزنا الخلافات المذهبية حول عدد الطبقات الاجتماعية في مجتمعات العالم الثالث،وإنطلاقنا من الإتجاه القائل بوجود ثلاثة طبقات متمايزة، طبقة رأسمالية بورجوازية تتربع على قمة الهرم الاجتماعي ، وأخرى متوسطة تتموضع في وسطه ، وثالثة دنيا (عاملة أو بروليتاريا) تشكل قاعدته ، لوجدنا هذه الطبقات تختلف من حيث

1- Clode riviere: **etude critique:, classe ET stiatification sociales en afrique noir**, op cit, p 40

2-ibid,p20.

تكونيها وطبيعة الأدوار التي تضطلع بها ، ونمط التفاعل فيما بينها عما هو معروف تقليديا على مستوى المجتمعات الغربية .

3-مكونات البناء الطبقي للدول النامية:

رغم أن التكوين الطبقي في هذه البلاد النامية لم يصل إلى مستوى الوضوح والإكتمال إلا أنه يمكن التمييز بين ثلاث فئات إجتماعية – سبق الإشارة إليها حسب إجماع معظم الباحثين – عليا ودنيا إلى جانب فئات وسطى أقل وضوحاً وتتمثل التناقضات الاجتماعية بين هذه الطبقات في: توزيع الدخل الفردي, هذا التوزيع الذي يأخذ طابعا طبقيا حاسما،ومعيار الملكية إضافة إلى المستوى التعليمي والمكانة الاجتماعية ،وفيما يلي وصف لهذه الطبقات الثلاثة والفئات التي تشكلها .

3-1:الطبقة الرأسمالية (البورجوازية) :

إذا كانت البورجوازية ينظر إليها في التاريخ الغربي المعاصر على أنها طبقة على قدر كبير من الطموح والإقدام ووضوح الرؤيا ودقة التخطيط ، مما مكنها من تغييرمجرى الحياة في أوربا (الثورة الصناعية) بشكل أمن لها الهيمنة والسيطرة لا في حدودها فقط (أوربا) بل تجاوز الأمر ليصل كل أصقاع العالم، فإن البورجوازية في العالم الثالث أخذت شكلاً آخر معاكساً لذلك تماماً وقبل الخوض في ذلك سنحاول تحليل هذه الطبقة رغم الصعوبات التي تواجهنا خاصة إذا ما حاولنا تحديد المفاهيم التصورية والنظرية المرتبطة بها ، فهناك من يطلق عليها الرأسمالية في حين يطلق عليها البعض البورجوازية الكبيرة ، وأنه بغض النظر عما يوجد من تنوع بين الباحثين بالمجتمعات النامية ، وغيرهم في تحديد تسميتها ، فهي في نهاية الأمر الطبقة الرأسمالية المسيطرة التي تجمع في تكوينها ما بين جماعتها الوطنية أوالمحلية وغيرها من الأجانب في مجال الصناعة أو الزراعة بالريف ، وغيرها من مجالات أخرى تجارية أو عقارية وكذا كبار المستثمرين من رجال المال وكبار موظفي الدولة والعسكريين وهي موجودة بالمدينة أو الريف، فهي طبقة تظم فئات مختلفة تجمعها علاقاتها برؤوس الأموال إذ نجد " **تياغونكو** " يقول في الطبقة الرأسمالية " أنها طبقة غير متجانسة في تركيبها ، ومكوناتها ، وأن ثمة ظروف ساعدت

على نشأتها بصفة عامة في المجتمعات النامية يتمثل بعضها في مجمل الأوضاع التي كانت سائدة بها في ظل السيطرة الاستعمارية عليها ، وضعف تطور السوق الداخلية بها ، كما يتمثل بعضها الآخر في تأسيس العلاقات السلعية النقدية ، واستمرار السيطرة الاقتصادية الأمبيرالية ،حتى بعد حصول هذه المجتمعات على إستقلالها السياسي "[1]

ويمكن عموما تقسيم هذه الطبقة إلى فئتين :

3-1-1: **رأسمالية المدينة:** وتحتوي على عدد من الفئات في مجالات الصناعة والتجارة... إلخ وهي ذات نشاطات واسعة ، ظهرت إلى حيز الوجود من خلال مجموعة من الظروف الداخلية المرتبطة بأوضاع المجتمعات النامية ، وما طرأ عليها من تغيرات بنائية متعددة،تفاعلت مع غيرها من العوامل الخارجية المتمثلة في سيطرة رأس المال الأجنبي خاصة التجاري منه في تلك المستعمرات ، ومما هو جدير بالذكر أنه ثمة عوامل ذاتية وأخرى موضوعية ، ساهمت في نشأتها، وتتمثل العوامل الذاتية في أن ملكيتها لوسائل الإنتاج أعطت لها مميزات كثيرة عند مقارنتها بغيرها من الطبقات الأخرى ، وأسهم ذلك في سرعة تكوينها الطبقي ، وساعد أيضاً على إحتلالها للمواقع القيادية في حركات التحرر الوطني ،أما العوامل الموضوعية فتحدد في سيطرة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في ظل الحقبة الاستعمارية ، وتتمثل بعضها في تركز ملكية الأراضي في أيدي جماعات شبه إقطاعية من ناحية، وما تعرضت له الجماعات الإقطاعية من تغيرات ساعدت على تفككها هي ونظمها الإنتاجية من ناحية أخرى, وإحلال النظام الرأسمالي محلها الذي كان معاد للنظام الإقطاعي، هذا ماأدى بفئات هذه الطبقة إلى تبني هذا النظام والمحافظة عليه[2].

أما نشأت وازدهار هذه الطبقة في الدول العربية، كان ما بين الحربين نظرا لغياب منافسة السلع المستوردة لها وتحولت فيما بعد إلى رأسمالية الدولة ، وخاصة في تلك المجتمعات

---

[1] :ف.ل.تياغوننكو واخرين:**التركيب الطبقي للبلدان النامية** ،مرجع سابق،ص 259.

2 . سمير نعيم : **التكوينات الاقتصادية والاجتماعية وأنماط الشخصية في الوطن العربي "** ، مجلة العلوم الاجتماية جامعة الكويت،العدد الرابع،المجلد11،ديسمبر ،1983ا،ص:113– 115 .

التي حرصت منذ إستقلالها على إقامة القطاع العام بها كالجزائر ، بينما نجدها في باقي البلدان النامية ، التي لم تنتهج سياسة التأميم للشركات الصناعية عاجزة عن منافسة الرأسمالية العالمية ، الأمر الذي أدى إلى تحديد تواجدها ببعض القطاعات الاقتصادية التي تضرب مصالح النظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم أصبح لها ملامحها الطفيلية التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الربح ، من خلال إستغلال الأزمات والإهتمام بالإنتاج الإستهلاكي الداخلي حيث تعمل على ترويج وتبادل المنتجات الأجنبية بالداخل،هذا بالإضافة إلى الخدمات والوساطة وأعمال المضاربة على الأرض العقارية والزراعية،دون أدنى إهتمام لها بالمشاركة في تطوير الإنتاج المحلي [1] .

مما سبق نلاحظ بروز الرأسمالية التجارية التي تهتم –كما سبقت الإشارة– بتجارة البضائع وتبادل السلع بين المجتمعات النامية والمتقدمة وهذا ما يزيد في إتساع هوة التنمية بين الدول المتقدمة والنامية .

3-1-2: **رأسمالية الريف** : هي الرأسمالية الزراعية بالريف وتتمثل في بعض مشايخ وزعماء القبائل بالمجتمعات العربية والبدوية وغيرهم من كبار ملاك الأراضي الزراعية بالمجتمعات النامية، هذه الفئة نجدها متأثرة بالسيطرة الاستعمارية التي خلفت أسلوب إنتاج زراعي غير واضح بالريف النامي ، نظراً لوجود تباين في التطور الاقتصادي لها ما بين "شبه إقطاعية والرأسمالية " .

ولتحديد مختلف أساليب الإنتاج السائدة بالريف النامي في ظل النظام الاقتصادي شبه إقطاعي والرأسمالي وما يرتبط بهما من تنوع الأشكال وأساليب الإستغلال ومختلف أشكال العلاقات الإنتاجية التي تقوم بينهم، هناك شبه إتفاق بين كل من "**أن رو كسبورج**" و " **جنفرى بيج** " في تحديدها كما يلي [2] :

1 . سمير نعيم : **التكوينات الاقتصادية والاجتماعية وأنماط الشخصية في الوطن العربي "** في مجلة العلوم الاجتماعية " ، مرجع سابق،ص:113– 115

2 . Jan roscborough: op cit, p_95 96.

1- المزارع التجارية : وتشير إلى المشروع الزراعي (الفيرمة – fêrme) التي يمتلكها ويحوزها شخص واحد ، ويفتقر إلى قوة العمل الآلية ، حيث يعتمد في تشغيلها على عمال أجراء مقيمين من المنتفعين أو بواسطة قوى عاملة من العمال بأجر يومي .

2- المشاركة بالحصة : يعتمد المشروع القائم على الملكية الفردية ، ويفتقر إلى إستخدام الآلة ويدار بالتالي من خلال مستأجرين يزرعون الأرض لمصلحة وحساب المالك في مقابل حصولهم على جزء من ناتج المحصول، أو من خلال المشاركة بالحصة التي تقدر كما وكيفاً طبقا لما تم الإتفاق عليه بينهم في ضوء الأعراف السائدة آنذاك (نظام الخماس مثلما كان عندنا بالجزائر في فترة الإستعمار) .

3- المشروع القائم على الملكية الفردية لشخص واحد: ولا توجد لديه الآلات لإستخدمها في الحصاد أو تجهيزالأرض للمحصول ، ويحتاج بالتالي إلى عمال ترحيلة بأجر ينتقلون للعمل لحسابه في المواسم .

4- نظام المزرعة plantation : ويمثل المشروع المملوك لمؤسسة أو هيئة تجارية أو يكون مملوكا للحكومة أو لفرد واحد يتم إدارته من خلال إستخدام الآلة ، وتأجير العمال المقيمين بصفة مستمرة لعام أو أكثر .

وفي ضوء تحديدها في الأشكال السابقة فإننا نجد هذه الطبقة (الرأسمالية الريفية) متمركزة، في حيازة وملكية فرد واحد ، يمثل كبار الملاك للأراضي ، أو في حيازة بعض الهيئات الأجنبية خلال فترة الإستعمار أو في ملكية هيئات حكومية وطنية فيما بعد الإستقلال ومحاولتها (الدولة أو الحكومة) توزيعها فيما بعد على المنتفعين ، خاصة بعد تطبيق سياسة الإصلاح الزراعي – مثل ما حدث في الجزائر في عهد بومدين بعد تبنيه للثورة الزراعية – .

وبصفة عامة يمكن القول بأن هذه الطبقة الرأسمالية سواء كانت في الريف أو المدن ، تتسم بالتباين والتناقض في موقفها من تصفية الإقطاع وما يتم تنفيذه من إصلاحات إقتصادية وإجتماعية وتحولات سياسية ، وبالتالي تتأرجح ما بين التأييد والمعارضة (

للنظام الاقطاعي) كما تتسم بالتباين في تطورها الراهن حيث تصنف القاعدة الإقتصادية والإجتماعية للمؤسسات الرأسمالية في بعض مجتمعات إفريقيا وأسيا باعتبارها مؤشر يعكس ما أصاب الرأسمالية من ضعف في حين نجدها في بعض البلدان الأخرى ، كالهند والبرازيل ... وغيرها تطورت فيها العلاقات الطبقية وتبلورت ، حيث تسعى الرأسمالية الوطنية والحاكمة نحو تنشيط التطور الرأسمالي بشتى الطرق .

ورغم التناقضات والتبيانات التي تشهدها هذه الطبقة(على مستوى المواقع ،الحجم، الإمكانيات المتاحة ، توجهاتها ، مصالحها ...) فهي مسيطرة على كافة المستويات، خاصة الاقتصادية منها والتي من خلالها تحاول النفاذ إلى السلطة السياسية والتأثير على صنع القرار، ومجريات الأحداث... إلخ ، فهي تبدو كما لو كانت مسيطرة سياسيا ، ويبدو المجال أمامها واسعا لنشر قيمها الاجتماعية والاقتصادية المسيطرة أيضاً على المجتمع والتي ترتكز في مجملها على الشكليات والمظاهر والميل إلى الاستهلاك وإستسهال الربح [1]

فهذه الطبقة وبهذه المواصفات تصبح عائقا بنائيا وظيفياً للتطور الاقتصادي بالمجتماعات النامية لأنها غير منتجة ومشاركتها الاقتصادية محدودة (الإرتكاز على الإنتاج الإستهلاكي والخدماتي) ،فهي لا يمكنها قيادة مركب التنمية والإضطلاع بالمهام التاريخية لإحداث التقدم والنهضة والتصنيع ...

<u>3-2:الطبقة الوسطى</u> : تتكون الطبقة الوسطى من فئات طبقية غير متجانسة في طبيعتها فكريا ومهنياً ، وكانت موضعا لإسهامات العديد من الباحثين – كما تطرقنا في الفصل السابق – سواء داخل المجتمعات المتقدمة أو النامية بناءا على الموقع الذي تحتله والدور المنوط بها .

1- سمير نعيم : **التكوينات الاقتصادية والاجتماعية وأنماط الشخصية في الوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص: 117 – 118

وكما سلف الذكر كان ظهور هذه الطبقة سواء على المستوى العالمي (الفصل السابق)عامة والنامي خاصة (سيتم التعرض لذلك في المباحث الآتية)أحد المصادر الأساسية لمعظم الإنتقادات التي وجهت إلى الماركسية الكلاسكية ، كما إرتبط ظهورها بالمجتمعات النامية في حقيقة الأمر بظروف وأوضاع هذه المجتمعات ، خاصة ضآلة حجم كل من الطبقة الرأسمالية والعاملة في مجال الصناعة من جهة، وإنتشار ظاهرة التعليم الحديث من جهة أخرى [1] ،ما تزامن معها من الإستفادة بالمنح الدراسية بالخارج ،وتبني بعض برامج وسياسات التصنيع ضف إلى ذلك إنجاز العديد من المعاهد والمؤسسات التعليمية والمهنية ؛وعليه يمكن تصنيف أهم فئات الطبقة الوسطى على النحو التالي :-

3-2-1:المثقفون: ويشمل كل من الأدباء والصحفيون وأساتذة الجامعة والفنانون والأطباء... إلخ يمثلون جماعة طبقية متابينة المصالح والأصول الطبقية ومصادر تعليمها ، ومستويات ثقافاتها وإيديولوجياتها .

ولقد لعبت هذه الجماعة دوراً متناقضا في المجتمعات النامية ، بصفة عامة تمثل أحياناً في ظل السيطرة الإستعمارية ، في قيادة الفكر وتوجيه الجماهير ، وحركات التحرر الوطني في معظم المجتمعات النامية بالنضال ضد الإستعمار مثل – ثورة أول نوفمبر 54 في الجزائر – إلا أنه سرعان ما أخذ طابعا مرحليا ومؤقتا وأصبح يتراجع كثيراً بعد حصول هذه المجتمعات على استقلالها ، ونمو التصنيع بها وذلك رغم الزيادة الكمية والنوعية لها ، ويتحدد في أحيان أخرى في تزييف وعي الجماهير وتكريس أوضاع الإستغلال وتعميق التبعية على المستوى العلمي والثقافي .

3-2-2:الموظفون والمهنيون (ذوي الياقات البيضاء) :

1 . أسامة الغزال حرب : **" الأحزاب السياسية في العالم الثالث "** ، عالم المعرفة ، العدد 117 ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1987 ، ص: 52 – 54 .

هم فئات طبقية خاضعة لبعض فئات الطبقة الرأسمالية يطلق عليهم البعض تسمية البيروقراطيين والتكنوقراطيين، وغيرهم من المهنيين المتعلمين يتباينون فيما بينهم في مستويات الدخل والمعيشة، يسود هذه الفئات صراع خاصة بين كبار ومتوسطي الموظفين البيروقراطيين بأجهزة ومؤسسات الدولة ، فهو صراع بين قلة من شاغلي المناصب الإدارية والسياسية العليا والتي لها مزايا مادية (أجور ، علاوات ومكافآت) وأخرى غير مادية (الهيمنة والمكانة والبرستيج ...) ، في مقابل أغلبية تحمل نفس الخصائص والمؤهلات والقدرات ، ولكنها لا تحتل مواقع السلطة المؤثرة داخل مجال العمل ، وهذا ما يؤثر سلبا على هذه المجتمعات ويزيد من تبعياتها للمجتمعات المتقدمة .

3-2-3:العسكريون : تتكون هذه الفئة من ضباط الجيش والشرطة ، وغيرهم من الجنود ،إلا أن الضباط العسكريين في المجتمعات النامية يحتلون مكانة خاصة ، لما كان لهم من دور بارز وقيادي في الكثير من حركات التحرر الوطني لبلادهم ضد السيطرة الإستعمارية التي كانت مفروضة عليها ونظراً لذلك تقلدوا معظم المناصب السياسية والقيادية بعد تحقيق الإستقلال السياسي لها في بادئ الأمر، وبقي الأمر كما هو عليه بتوريث المناصب وتسليم زمام الأمور إلى من يليهم أو يتبعهم ويطلق عليها الصفوة السياسية والعسكرية [1]

وبذلك يشكلون قوة كبيرة فعالة ومؤثرة على مجرى الأحداث الداخلية بالمجتمعات النامية.

وما يميز هذه الفئة نوع من التوحد في الأهداف المشتركة بينهم جميعا ضف إلى ذلك ميزة التوحد في الإقامة والزي ونوعية الإهتمامات وتوحد في أسلوب القيادة الصارمة لهم داخل مؤسساتهم العسكرية بصفه عامة .

1 . إسماعيل علي سعد : **مقدمة في العلم الاجتماعي السياسي** ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية ، 1987 ، ص 225

3-2-4:الحرفيون ومتوسطو التجار والصناع : تمثل هذه الفئات أيضا الحائزين والمالكين لوسائل الإنتاج وأدواته ، وينظر إلى الحرفيين على أنهم من أقدم الجماعات الطبقية الموجودة بالمجتمعات فهم الذين كانوا يقومون بتشكيل المواد الخام الزراعية منها أو المعدنية و الفخارية ،حتى جاء الإستعمار وعمل على طمس ملامح ومعالم هذه الفئة ، وسيطرت الرأسمالية على طبيعة إنتاجها ... [1]

ويشكل كل من الحرفيين وأصحاب المحلات التجارية الصغيرة ، وأصحاب الورش، وصغار التجار مما يقرب من نصف سكان المدن في معظم المجتمعات النامية ، وترجع زيادة أعدادهم إلى أنهم يمثلون نمط الإنتاج السلعي الصغير الذي يطلق عليه الباحثون أحياناً" نمط الإنتاج الحرفي " وكلاهما ينتج من أجل إحتياجاته الشخصية ومتطلبات السوق المحلية ولا يعتمد على العمل المأجور أيضا إلا في حدود بسيطة جداً .

وبناءاً على ما سبق يمكن القول بصفة عامة بتنوع الجماعات الطبقية التي تتكون منها هذه الطبقة الوسطى بالمجتمعات النامية ، كما أنها تتنوع فيما بينها من دولة لأخرى في حجمها وتحالفها السياسي مع غيرها ، وفي إستجاباتها وإتجاهاتها الفكرية والسياسية وفي جميع مواقفها ككل . ضف إلى ذلك التناقض والتباين في تكوينها – الطبقة الوسطى – وفي إستجاباتها ومظاهرها الخارجية ، فهي أيضاً يسودها الصراع والتمزق الداخلي بفعل عوامل عديدة منها القرابة ، العرق ، الدين ، المنصب ، ... مما يجعلها عاجزة عن التحرر من التبعية.

وأخيرا يمكن القول أنه يفترض بهذه الطبقة الوسطى – على مستوى النموذج المثالي على الأقل – أن تكون رمانة ميزان البناء الطبقي ، حيث يفترض أن يمكنها وضعها الطبقي البيني من أن تكون حكماً نموذجياً وعادلا يحقق التوزان ما بين مسيطرين على مقدرات الأمور في أعلى الهرم الإجتماعي ، وبين المغلبين على أمرهم في قاعدته ، إلا أنه و من المؤسف أن تكون الطبقة الوسطى في العالم الثالث لا تستجيب في أغلب الأحيان لذلك

1 . سمير نعيم : **التكوينات الاقتصادية والاجتماعية وأنماط الشخصية في الوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص: 105 -106

النموذج المتفائل حيث نجدها حسب تصور أغلب الباحثين– تتأرجح مابين العجز والسلبية من جهة والجشع والأنانية من جهة أخرى–.

3-3:الطبقة الدنيا (العاملة والفلاحية): تشكلت هذه الطبقة داخل المجتمعات النامية في ظل ظروف مختلفة عن غيرها بالبلدان الصناعية المتقدمة،نظراً لتعرض المجتمعات النامية للسيطرة الإستعمارية ، والتي كان فيها الطلب أكثر على الأيدى العاملة الرخيصة بعكس الأيدى العاملة الماهرة ، وبعد حصول معظم هذه الدول على الإستقلال السياسي ، حدثت تغيرات كمية وكيفية في صفوف هذه الطبقة ، إلا أن ذلك لم يغير وضعها الاقتصادي كثيراً .

وإذا تكلمنا عن خصائصها فإنها متأثرة بشروط تكوينها من حيث العمل بمؤسسات أجنبية في ظل السيطرة الإستعمارية أحياناً ، ومن الهجرة الداخلية أحياناً أخرى ، والتي ظلت مرتبطة بالريف مما إنعكس على طابعها – نصف الفلاحي – وإيديولوجيتها .

ولفهم أكثر لتكوين هذه الطبقة بالمجتمعات النامية ، يجب تحليلها في ضوء عدد من الأبعاد التي كانت العوامل الرئيسية في تشكل هذه الطبقة وإعطائها الطابع الحالي لها ، منها الهجرة الداخلية – من الريف إلى الحضر – وظروف سوق العمل ، وطبيعة البطالة ، ومناطق تجمعها وإقامتها ... إلخ .

وفي هذا الإيطار يمكن التمييز بين نوعين من الطبقة العاملة الأول الطبقة العاملة الحضرية ، والثاني الطبقة العاملة الريفية .

3-3-1:الطبقة العاملة الحضرية:يتحدد تمركز الطبقة العاملة بالمدن حول بعض المناطق الصناعية التي يعملون بها ، وخاصة في ضواحي المدينة وأطرافها التي يقيمون فيها، كما يتجمعون في أماكن عملهم الصناعية وفي بعض النقابات العمالية وغيرها من التنظيمات والنقابات التي كونوها بأنفسهم ومع بعضهم البعض[1] .

1: و ل تياغوتيكو وآخرين : **التركيب الطبقي للبلدان النامية** ، مرجع سابق ، ص.112.

وتتحصل هذه الطبقة على أجر ضئيل مقارنة بما تتحصل عليه غيرها من الطبقات ، ويرجع ذلك إلى مكانتها داخل البناء الاجتماعي من جهة، والمهام التي تقوم بها وإلى حداثة تكوينها وتشكيلها من جهة أخرى – عدم وجود الصناعة – كما يمكن تقسيم مشاركتها في ضوء نوعية المؤسسات الصناعية التي تعمل بها ، والتي تتنوع ما بين المؤسسات الصغيرة التي تعتمد على أقل من عشرة عمال حيث يعمل بها أكثر من (50%) من الطبقة العاملة في الوقت الذي يعمل به الآلاف من العمال الآخريين في المشروعات الصناعية الكبرى للشركات متعددة الجنسية (سونطراك ، سوناتيبا ...) أو المملوكة للدولة[1].

3-3-2:الطبقة العمالية الريفية: من بين الخصائص المميزة للطبقة العاملة الريفية هي الزيادة الكمية والنوعية في صفوفها مقارنة بعدد السكان من جهة أو بعدد العاملين بالصناعة من جهة أخرى .

فالعمال الزراعيون يشكلون بالريف القسم الأكبر من عدد الطبقة العاملة والمصدر الأساسي لها بصفة عامة والعمالية الصناعية بصفه خاصة ..[2]

فهي تحوي بداخلها جماعات من العمال ليس لديهم مورد رزق سوى الإعتماد على الأجور وتشمل هذه الفئة العمال الزراعيون والعاطلون عن العمل ، وغيرهم من فقراء الريف ، والهاميشيون، الذين لا يكفي دخلهم لسد متطلبات المعيشة البسيطة ، كما تضم أيضاً جماعات نصف بيروليتارية يمثلها أولئك الحائزون لمساحات صغيرة ، وصغار المستأجرين لمساحات قزمية ، فهي بصفة عامة تتميز بتخلف وعيها الاجتماعي والطبقي .

---

1 op cit , p 80 . , . Jan roscborough: .

. يورى يويوق : **" دراسة في الاقتصاد السياسي الإمبيرالي في البلدان النامية"** ، مرجع سابق ص 276 .

وما يمكن أن يجمع بين هذين الشكلين للطبقة العاملة هو الوضع الذي تشغله في عملية الإنتاج.

وتتحدد بعض الأسباب والعوامل التي أدت إلى خلق هذه الطبقة بالريف في تمركز ملكية الأرض الزراعية في أيدي جماعة قليلة من كبار الحائزين على الأرض وذلك إلى جانب أسلوب إستغلالهم لها الذي يغلب عليه الطابع الرأسمالي وبالتالي تعريض الفلاحين للبطالة الناجمة على هذا الأسلوب ، ضف إلى ذلك إدخال التكنولوجيا الزراعية في مجال الإنتاج الزراعي بالقطاع الريفي مما يزد في المشكلة السابقة – البطالة – .

وبهذا يشكل هؤلاء العاطلون وغيرهم من الهامشيون مصدراً لإمداد القطاع الحضري بالعمالة الرخيصة .

وفي الأخير نشير إلى أنه إذا كانت الطبقة العاملة في المجتمعات الغربية تتمتع بوزن لايستهان به يجعلها في وضع يحسب له ألف حساب كشريك فعال ، نظراً لدورها الإنتاجي المحوري ، وموقفها الثوري (على الأقل من منظور ماركسي)، فإنها في العالم الثالث غالبا ما لا يعتمدعليها كثيراً ، في لعب دور ثوري* نظراً لتفتتها وبؤسها و غياب إطار تنظيمي محكم يؤطرها وايديولوجية واضحة المعالم ترسم توجيهاته .

في ضوء ما سلف من عرض ، نجد أن مجتمعات العالم الثالث تشترك في مجموعة من الخصائص المتميزة التي جعلت بناءها الطبقي يأخذ طابعا مختلفا عما هو الحال لدى مثيلاتها في المجتمعات الغربية، لكن يبقي من الأهمية الإشارة إلى أن القول بالتشابه والتماثل لا ينفي وجود بعض التباينات بين مختلف مناطق العالم الثالث، والتي تعود في أساسها إلى الإختلاف البيئي في طبيعة التكوينات السابقة للرأسمالية ، والتي كانت لها

* :هناك اختلاف اساسي يسود بين بعض الباحثين في تحليلهم للدور الثوري للطبقة بصفة عامة ،فمثلا يعتقد فرانز فانون بانهم يمثلون البؤساء في الارض ،وان هؤولاء الهامشيون بالمدن يمثلون القوة الدافعة و المحركة نحو تغيير مختلف الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسيةالسائدة في المجتمعات النامية(لمزيد من الاطلاع انظر:يوري يويوف:**دراسات في الاقتصاد السياسي-الامبرياليةوالبلدان النامية** ص ص76-78

الهيمنة في هذه المجتمعات ، إضافة إلى تاريخ الإندماج في الرأسمالية العالميـــة والـــذي يعود في الأساس إلى تاريخ وملابسات الوقوع تحت تأثير الهيمنة الإستعمارية الغربية .

4العوامل الكابحة لتبلور البناء الطبقي في العالم الثالث :

بعد معرفة أهم السمات التي تميز البناء الاجتماعي للعالم الثالث وأهم ملامح البناء الطبقي ، نستخلص مجموعة من المعطيات التي تشكل عائق أمام تبلور البناء الطبقي في العـــالم الثالث ، على الأقل بشكل مماثل لما هو معروف في العالم الغربي ، والتي أثرت بشـــكل حاسم على طبيعة ذلك البناء الطبقي، لتظهره فريدا كما رأينا، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

4-1:التثبيت السياسي blocage politique :

لقد أدت كل الإستراتجيات السياسية ، سواء الإستعمارية منها أو تلك المرتبطـــة بالحكـــام الجدد إلى إعاقة تكون الطبقات الاجتماعية ، فالمستعمر كان قاصداً لهذه الإعاقة فهو لـــم يسمح ببروز البورجوازية في هذه المجتمعات بل إكتفى بتكوين ودعـــم جماعـــات مـــن الوكلاء المعربين، الذين يرتبطون بالسلطة الإســـتعمارية ويمثلـــون يـــدها فـــي الـــدول المستعمرة،حيث يحمون مصالحهم ويعملون على نشر قيمهم .

أما بعد الإستقلال فكان هدف السلطات الحاكمة إعطاء الأولوية للأمة وإســـتبعاد مفهـــوم الطبقة على أساس أنها مفهوم غربي لا يخدم البناء الـــوطني ، إذ نجـــدها تركـــز علـــى اللامساواة والتناقض والتفاوت ما بين الأمم متجاوزة التمايزات بداخل الأمة الواحدة[1].

1- Georges balandier: op cit, p 29o.:

وأكثر من ذلك ، فهي تسعى من وراء وحدانية الحزب السياسي ، إلى توحيد الدولة الفتية التي تحمل شعار غياب التمايز إلى الطبقات المتعارضة ، ذلك أن تعدد الأحزاب لن يكون له من معنى إلا إذا كان يترجم مصالح طبقتين أو أكثر .

4-2:تباطؤ التنمية الاقتصادية والتحديث:

كانت التنمية الاقتصادية موجهة ومحددة من طرف المستعمر لخدمة مصالحه الخاصة واتسمت بنوع من التباطئ الواضح ، وهذا يؤكد أن إقتصاد هذه الدول لايزال في عمومه تقليديا بالريف ، أما المدن فكان التصنيع فيها يعاني من ضعف وهشاشة مما أثر على مستوى المعيشة الفردية ، و أنتج شرائح إجتماعية وسعت من شريحة الكادحين ، كما أن الركود الاقتصادي أنتج ضرباً من إنحراف دينامية الشرائح حيث لا تمكن من إنماء شريحة تقدمية ، وإنما تزكى فقط المبادرات الفردية التي تخدم مصالحها [1].

4-3: رواسب تركيبات وسلوكات المجتمع التقليدي:

تمثل رواسب البناء الاجتماعي التقليدي حجر عثرة أمام تشكل وتطور البناء الطبقي في العالم الثالث، ذلك أن أنماط الثقافة والتنظيم الاجتماعي الذي يحمله البناء الاجتماعي معظمها بعيدة عن الإحتكاك والواقع الاجتماعي ، بل متشبع بأفكار النظام الاقتصادي الرأسمالي الغربي، هذا إضافة إلى النظام الاجتماعي البعيد عن الغرب قائم على روابط القرابية والعشائرية ، والتقنية في نظامه الاقتصادي تكون في أبسط صورها – عدم إمتلاك التكنولوجيا– كما أن الوحدات الإنتاجية تكون صغيرة ، وحيازة الأموال ضعيفة ، وأن نمط الإنتاج الأكثر سيادة هو السلعي .

وهكذا يكون التدرج الاجتماعي القائم على معطيات إجتماعية ودينية (حق الأسبقية في العائلة ، تراتبية العشائر والأنساب، تدرج الوظائف) يعيق في نفس الوقت كل من التنمية الاقتصادية وتجمعات الأفراد المرتكزة خصوصاً على التمايزات ذات الطابع الاقتصادي (

1- Georges balandier: op cit, p 290.

التجارة والصناعة ..) كما هو الحال في مجتمعات ما قبل الإستعمار ، حيث تترجم اللامساواة أكثر على مستوى الهيبة والسلطة منها على مستوى الثروات المملوكة[1] .

4-4:عدم الإستقرار و الحراك والاجتماعي:

من المعلوم أنه لكي تتولد طبقات محددة ، تتطور ، ويولد الوعي بالإنتماء إلى طبقة معينة ، بورجوازية كانت أو بروليتاريا أومتوسطة ، فإنه من الضروري أن يتمتع الأفراد بنوع من الإستقرار في الوظيفة وفي الثروة ، وبأن لا يكون هناك حراك إجتماعي مستمر ، فنتائج هذا الحراك سلبية تؤدي إلى خلق مزيد من الصراع وفي هذا الصدد يقول **كلير**"ان ظاهرة سهولة الانتقال من طبقة اجتماعية الى اخرى ستستمر لمدة طويلة موجودة في العالم الثالث ،على انه مع ذلك لم تؤدي ولن تؤدي الى تذويب الفوارق الطبقية،او حل مشكلة الصراع الطبقي ،اذ سيظل الصراع مؤجلا الى حين تكوين تشكيلات طبقية واضحة او مرتبطة بانساق محددة من علاقات الانتاج"[2] ، هذا الأخير حتما سيكون عائقا في بلورة بناء طبقي لمجتمعات العالم الثالث ويعمل على تشويهه ، وقد سبق الإشارة إلى ذلك بنوع من التفصيل في العنصر الخاص بملامح البناء الطبقي للعالم الثالث.

هذه أهم العوامل الكابحة لتبلور البناء الطبقي للبلدان النامية وهي متداخلة في مضمونها مع العناصر السابقة الذكر نظرا لإزدواجية التأثير و التأثر فيما بينهم.

2 Clode riviere_ibid , p 307.

1-محمد الجوهري:علم الاجتماع و قضايا التنمية في العالم الثالث،مرجع سابق،ص244.

5:طبيعة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية وواقع الطبقة الوسطىفي البلدان النامية.

كما سبقت الاشارة،ان البناء الاجتماعي للبلدان النامية له خوصوصـــيته،ومجموعة مـــن الملامح و السمات تجعلـــه يختلـــف عـــن البنـــاء الاجتمـــاعي و الطبقـــي للمجتمعـــات الراسمالية،ولفهم طبيعة الابنيةالاقتصادية والاجتناعية لهذه البلدان،يتطلب الامـــر الالمـــام بمختلف الاتجاهات النظرية التي حللت هذه الابنية،وحاولت توصيف الطبقة بداخلها.

5-1: طبيعة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية وواقع الطبقة الوسطى لدى إتجاه التحديث

تعد نظرية التحديث أحد الإتجاهات الأساسية التي تهدف إلى توصـــيف طبيعـــة الأبنيـــة الاقتصادية والاجتماعية لبلدان العالم الثالث من خلال محاولة تقديم فهم تحليلـــي لقضـــية الطبقة الوسطى ، موقعها ودورها داخل هذه البلدان.

وينطلق هذا الإتجاه في فهمه لطبيعة الأبنية الخاصة لبلدان العالم الثالـــث مـــن فرضـــية أساسية ترتكز على نموذج تطوير المجتمعات الغربية ، فمجتمعات العـــالم الثالـــث علـــى ضوء هذه الفرضية هي مجتمعات تمر بمرحلة من التطور الاقتصادي والاجتماعي تشـــبه تلك المرحلة التي مرت بها المجتمعات الغربية خلال تاريخها السابق ، فهي إذا مجتمعات تقليدية متخلفة ، وإذا أرادت أن تتخلص من تخلفها ، فما عليها إلا أن تسير في نفس خط التطور الذي سارت فيه المجتمعات الغربية المتقدمة[1].

1 . نادية رمسيس فرج : **مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية** ، المستقبل العربي ، السنة التاسعة ، العدد 51 ، سبتمبر ، 1986 ، ص: 41 – 42 .

ويرجع دعاة هذا الإتجاه هذا التخلف إلى عوامل داخلية كامنة داخل الأبنيـــة الإقتصـــادية والإجتماعية والثقافية الخاصة بهذه البلدان .

من المنطلقات السابقة الذكر يشكل هذا الإتجاه إطاراً عاماً لفهم طبيعة الأبنية الطبقية داخل بلدان العالم الثالث ، فطالما لم تبلغ هذه البلدان مرحلة التطور الإقتصادي والإجتمـــاعي الذي بلغته المجتمعات الغربية المتقدمة ، فأكيد أن أبنيتها الطبقية تختلف عن تلك الموجودة في الغرب .

واستناداً لذلك تبنى هذا الإتجاه فرضية أخرى أساسية تنطلق من عدم صـــلاحية مـــدخل التحليل الطبقى للتعرف على طبيعة أنظمة التدرج والتراتيب الاجتماعية داخل بلدان العالم الثالث ، فهذه البلدان لا يصلح الحديث فيها عن ظهـــور طبقـــات ، ولا تلائـــم التحليـــل الطبقي[1].

ذلك أنه إذا كنا نستطيع وصف الأبنية الطبقية داخل المجتمعات الغربية – مـــن الإقطـــاع حتى الرأسمالية – بمعيار نظام التوطيدالإجتماعي تشكل فيه الطبقة الاجتماعيـــة الوحـــدة الأساسية في التحليل، فإن هذا المفهوم – الطبقة – لا يصلح لوصـــف أنظمـــة التراتيـــب الاجتماعية الموجودة داخل بلدان العالم الثالث ، حيث لا يصلح وصف هـــذه الأبنيـــة إلا بمعيار الوحدات شبه العمودية ، شبه المستقلة ،وأن الطبقة الاقتصادية والاجتماعية ليست مهمة بالمقارنة مع " الأثنية " والدين والقبيلة[(2)].

وعليه ، تبدو مجتمعات العالم الثالث – وفق هذا الإتجاه – مجتمعات لا تنقسم إلى طبقات بالمعنى المتعارف عليه ، بل تشهد تكوينات عرقية وثنية ودينيـــة ، ومهنيـــة متداخلـــة ، وأحياناً متطابقة مع التكوينات الطبقية ، هذا التداخل يصعب تحديد أيها أكثر فاعلية ، هذا ماأدى لإستبعاد مفهوم الطبقة كأداة تحليلية لفهم وتفسير أشكال التمايز والتـــدرج الطبقـــي لصالح مفاهيم أخرى مثل العائلة والقبلية ، والعرق، والمهنة ... إلخ

[1] : اليا حريق:**"الصراع الطبقي و الانتلجسيا العربية"**،المستقبل العربي ،السنة11،عدد112،يونيو،1988،ص ص 34-35.

[2] : بريان برنر:**ماركس و نهاية الاستشراق**،ترجمة يزيد صايغ،مؤسسة الابحاث العربية،بيروت،ط1،1984،ص56

بناءا على هذه المعطيات تشكل الصفوة مفهوما محوريا لوصف طبيعة التمايز الاجتماعي ، داخل بلدان العالم الثالث إذ يقول **هوزليتز** " يقوم البناء العام للطبقات في المجتمعات النامية ، بصورة مطلقة على ثنائية بين جماعتين رئيسيتين الصفوة والجماهير ، وتتضمن عضوية الصفوة عادة تملكا للقوة السياسية ، ودرجة عالية نسبيا من التعليم ، والسيطرة بشكل مباشر أو غير مباشر على أجزاء كبيرة من ثروة المجتمع ، أما عضوية الطبقة الدنيا التي تضم الجماهير العريضة من السكان فإنها تفتقر إلى القوة السياسية ، ويسود فيها الفقر والدخل المنخفض ... أما الطبقة الوسطى فهي نادرة الوجود ، وأن وجدت فهي صغيرة وليست لها من أهمية تذكر في هذه المجتمعات"[1].

وتوضح لنا هذه الفقرة ، طبيعة المعايير التي يعتمد عليها أصحاب هذا الإتجاه في تحديد أسس التمايز الاجتماعي ، داخل بلدان العالم الثالث من جهة ، وتحديد المفهوم التحليلي الملائم لتحليل البنية الاجتماعية من جهة أخرى ، كما يوضح في الوقت نفسه طبيعة وضعية الطبقة الوسطى داخل بلدان العالم الثالث .

و يرتكز هذا الإتجاه على المعايير الوظيفية عند تحديده لأسس التمايز الاجتماعي والطبقي داخل هذه البلدان – العالم الثالث – والتي نلخصها فيما يلي : السلطة والقوة ، النفوذ السياسي ، درجة التعليم ، الدخل أو الثروة ، كما يعد مفهوم الصفوة المفهوم المحوري الذي يستخدمه هذا الإتجاه لوصف الأبنية الطبقية ، ولمعرفة ما طرأ على هذه الأبنية من تغير .

وفيما يختص بنظرة هذا الإتجاه إلى وضعية الطبقة الوسطى ، ودورها داخل بلدان العالم الثالث ، فهي تنطلق من نفس المنطلقات الخاصة بنظرتهم إلى طبيعة الأبنية الاجتماعية والطبقية ، داخل هذه البلدان فطالما أنها لم تقطع في طريق التحول الاقتصادي والاجتماعي ، ذلك الشوط الذي قطعته المجتمعات الغربية ، والذي مهد الطريق لظهور طبقة وسطى في الغرب ، لسد الفجوة (الثغرة) بين الطبقتين (العليا والدنيا)،

1 : أحمد زايد: **البناء السياسي في الريف المصري، تحليل لجماعات الصفوة القديمة و الجديدة**،دار المعارف،القاهرة،1981 ، ص 92.

وساعد على خلق نمط للتدرج يقوم على علاقات الطبقة ، وليس على علاقات الصفوة ، فهو(هذا الإتجاه) إذا لا يتوقع ظهور طبقة وسطى – داخل هذه المجتمعات – ، فهذه الطبقة كما أشار **هوزلتز** أعلاه، نادرة الوجود ، وإن وجدت فهي صغيرة ، وليس لها أهمية تذكر في مجتمعات العالم الثالث .

ويؤيد هذا التصور الكثير من الباحثين منهم **تيرنر bray.s.turner** ،و**بيرلمتر amo perlmutter** إلا أن هذه الأراء التي تؤكد على غياب الطبقة الوسطى داخل بلدان العالم الثالث، لم تلقى قبولاً لدى بعض الباحثين من نفس الإتجاه حيث يؤكد **ريشارد سكلار Richard skalar** على وجود الطبقة الوسطى داخل معظم البلدان الإفريقية ويؤكد أن ظهور هذه الطبقة كان نتيجة لعمليات التحديث والتصنيع التي حدثت داخل هذه البلدان .

كما يؤكد**.geithnou david** على وجود هذه الطبقة داخل بلدان أمريكيا اللاتينية وأن تشكل هذه الطبقة يعد نتاجاً لعدد من المتغيرات البنائية الداخلية والخارجية وتتمثل أهم هذه المتغيرات في الهجرة والتركيز الديمغرافي والتحضر والتصنيع وإنتشار التكنولوجيا والتقنيات الرأسمالية الحديثة[1].

وفي نفس السياق يؤكد كل من **موربيرجرن** ، و**ما نفريدهاليرن** ، على وجود هذه الطبقة داخل هذه البلدان والعربية منها، كما يؤكدان على العلاقة بين ظهورها وعمليات التحديث والتصنيع التي شهدتها هذه البلدان، والدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تسريع عملية التحديث وإنمائها وفي هذا الصدد يقول **موربيرجرن** " فعلى الرغم من صغر حجمها ودورها المحدود الذي تلعبه في عملية التصنيع ، فإنها ذات تأثير فعال بوصفها الأداة التي تتولى نقل عناصر التحديث الغربي إلى البلدان العربية "[2].

---

devis , geithnen: **" midde class and economicdevlopment in titin American "** , American journal of economics and socialoy vol 33 , no : 1 , 1974 , p 64 .

2:morroe berger**:"the middle class in the arab world"**in :walter z.laqueurs(eds),the middle east in transition ,studies in contemporary,history,new york,1958,p69.

أما **هاليران** ، فهو يرى في فئة الجيش الفاعل الرئيسي (الأساسي) والإدارة الأكثر قـــوة في القيام بالدور التحديثيى المأمول لهذه الطبقة ، بسبب خبرته بالتكنولوجيـــا الحديثـــة ، والتعليم الحديث ، وأسس التنظيم والفاعلية ، كما أن فشـــل الصـــفوة التقليديـــة والطبقـــة الرأسمالية المتوسطة في تحديث المجتمع ساعد على إنخراط أعضاء الطبقة الوسطى فـــي الجيش بوصفة مؤسسة بديلة قادرة على دفع عملية التغيير الإجتماعي السريع[1].

ولا شك أن نجاح الجيش في الإستيلاء على السلطة في معظم بلدان العالم الثالث وبـــدون مقاومة ، وقد لقى هذا التصور نجاحاً كبيراً لاسيما في الفترة الممتدة من الخمسينات إلـــى نهاية الستينات ، نتيجة لظروف الإستعمار والدور الذي لعبته هذه الفئة للحصـــول علـــى الإستقلال السياسي وقيادة الأمة في فترة معينة لغياب القوى السياسية –الاجتماعية–.

مما سبق نجد أن هذا الإتجاه إمتداد مباشرللإتجاه الوظيفي ، وبالأصح هو صورة أخـــرى من صورها ووجه آخر من وجوهها،ويقوم على مسلمة أساسية مفادها أن مجتمعات العالم الثالث تعتبر أبنية إجتماعية تقليدية مستكينة وجامدة عاجزة عن التحول والتطـــور إذا مـــا تركت ، في حين أن المجتمعات الغربية تمثل أبنية اجتماعية متطورة و ديناميكية وصـــلت إلى أقصى مراتب النضج والرشد ، لذلك فمجتمعات العالم الثالث في حاجة ماســـة إلـــى مزيد من الإحتكاك بالمجتمعات الغربية ، وعليه يبقى فهم واقع المجتمعات الأولى مـــرتبط بملامح النموذج الغربي بإعتباره نموذجا مثاليا،وأي فهم لبناءاته الاجتماعيـــة و الطبقيـــة يرتبط بهذا النموذج.

بعد عرضنا وتحليلينا لأهم المنطلقات التي تبناه هذا الإتجاه لا يسعنا إلا القول :

أولا :أن المسلمات التي إنطلق منها لفهم وتوصيف طبيعة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية داخل بلدان العالم الثالث مسلمات غير صحيحة ، ذلك أنها تتأسس على إفتراض خـــاطئ مفاده أن النمو أو التحديث عبارة عن مسار خطي عبر الزمن ، وهو ما يجعله خاضـــعا لنظام جامد من تتابع المراحل بطريقة تشبه القوانين الطبعية (فمثلا نجد أن معظم دولـــة العالم الثالث،المستعمرة أكثر منها، لم تنتهج النظام الرأسمالي كبـــديل لإقطاعيـــة ، بـــل

[1] m. halp ern**: the polotics of social change in the middle east and in orth africe**, op cit, p: 278 – 304.:

إنتهجت النظام الإشتراكي)، كما أنه يتجاهل طبيعة العلاقة بين مسار النمـــو الرأســـمالي الذي حدث في الغرب ومسار التخلف الذي حدث في العالم الثالث، فهو يتجاهـــل الـــدور الذي لعبه الإستعمار في تشويه الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهـــذه البلـــدان ، وبالتالي صعوبة تحديد ملامح البناء الطبقي لهذه الدول .

ثانياً : إن إهتمام هذا الإتجاه بقضية الطبقة الوسطى داخل هذه البلدان ركز فقـــط علـــى الدور المنوط بهذه الطبقة في التنمية والتحديث وفق النموذج الغربي، وليس مـــن زاويـــة تحديد مكونات هذه الطبقة أو التغيرات التي تعرضت لها طـــوال مســـارها التـــاريخي (الحديث والمعاصر)، وبالتالي غياب المعيار الموضوعي في تحديدها. فهو في حديثـــه عن الطبقة الوسطى في المجتمعات النامية يضع الطبقة الوسطى الغربية كمرجعية أساسية أولية والنموذج اللبرالي والتحديث الغربي في الأولوية الثانية.

هذه المنطلقات الزائفة كانت مبرراً لظهور إتجاه آخر يسعى إلى تقديم فهم مختلف لتطور هذه الأبنية وتشكيلها الطبقي وهو ما سنوضحه في المبحث التالي .

5-2:<u>طبيعة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء أطروحة نمط الإنتاج الآســـيوي- الإتجاه الماركسي الكلاسيكي – وواقع الطبقة الوسطى في هذه البلدان</u>:

يؤسس هذا المدخل فهمه لطبيعة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان العالم الثالث بناءاً على أطروحة " نمط الإنتاج الآسيوي" تلك الأطروحة التي تستمد مرجعتيها الماركسية من تلك النصوص التي صاغها **ماركس وانجليز** بخصـــوص طبيعـــة الأبنيـــة الاقتصـــادية والاجتماعية للمجتمعات غير الغربية والتي يسميها بالمجتمعات الشرقية ، إضـــافة إلـــى إعتماده على إتجاه نظرية التحديث التي تركز على النموذج الغربي وتطـــوره كمرجعيـــة لفهم الأبنية الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا ماأدى به إلى محاولة تفسير غيـــاب التطـــور الرأسمالي والتحديث الإجتماعي والسياسي داخل البلدان غير الغربية على مقولة " نمـــط الإنتاج الآسيوي " حسب ما جاء في النصوص القليلة التي صاغها ماركس وانجليز للدلالة على تمايز هذه المجتمعات الغربية .

هذا ما يؤكد أن فهم ماركس وتفسيره للمجتمعات والحضارات غير الغربية – الشرقية–مستنداً على وجهة النظر الأوروبية ، لذا بدت المجتمعات الشرقية مجتمعات تتسم بوجود " نمط إنتاج شرقي يختلف عن نظيره في الغرب في خاصية جوهرية ، هي عدم قدرته على التحول الداخلي، فالمجتمعات الشرقية عرفت عبر تاريخها الصراعات والحروب ، وتأسيس الدول وسقوطها ، ومن ثم إنشغلت بتقلبات أبنيتها القومية السياسية ، وتركت أبنيتها التحتية دون تغير "[1].

وعليه فالبلدان الشرقية ،ونمط الإنتاج الآسيوي تتسم بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي:

1- **غياب الملكية الخاصة للأرض :** الأرض في هذه البلدان ملك للدولة ، حسب– ماركس– ، فهي المفتاح الحقيقي لفهم حتى السماء الشرقية ذاتها – على تعبيره – وهذا يرجع إلى طبيعة العوامل الجغرافية الأقليمية ، وما تقوم به الدولة من مهام أساسية تتصل بالأشغال العامة وتنظيم المياه ، بسبب الأحوال المناخية والإقليمية ، وبخاصة في المناطق الواسعة من الصحراء الممتدة عبر الأراضي العربية والفارسية والهندية إلى أكثر الأراضي الآسيوية إرتفاعا .هذه المعطيات (الجغرافية،الإقلمية،المناخية..) كانت وراء أسلوب الري الصناعي بالقنوات وكذلك الأشغال الخاصة بالمياه (المشاريع) التي تعد أساس الزراعة الشرقية.

هذه الحاجة الأولية إلى إستخدام اقتصادي وعلى مدى واسع للمياه إستدعت (حيث الحضارة المختلفة والإمتداد الإقليمي الشاسع في الشرق) عدم وجود جماعات إرادية وإنما تدخل القوة المركزية للحكومة (لعدم توفر الإمكانيات وصعوبة إنجاز المشاريع السابقة) ومن ثمة نمت وظيفة اقتصادية على مستوى الحكومات المركزية كلها التي تتمثل في وظيفة القيام بالأعمال العامة مما أدى إلى ظهور دولة مركزية تستأثر بقسم

1 . أحمد زايد : **النظرية الاجتماعية المعاصرة والواقع الغربي** ، ورقة مقدمة إلى ندوة إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية ، " مقاربة في الواقع العربي " ، البحرين ، 8 – 11 أبريل ، 1994 ، ص: 5 – 6 .

أعظم من فائض الإنتاج الاجتماعي إستناداً إلى وظفيتها الاقتصادية المتمثلة في القيـــام بهذه الأشغال العامة من أجل الحفاظ على إنتاج المجتمع[1].

2-**وجود دولة مركزية تستند إلى إقتصاد زراعي** :وتظهر هذه الخاصية بناءاً علـــى الخاصية السابقة في كون الدولة تعتمد بشكل كبير على الاقتصاد الزراعي ، وتستخدم الدولة البيروقراطية كأداة أساسية للسلطة المركزية وهي في الوقت نفسه التي تتولى إستلام الفائض سواء في شكل ريع أو في شكل ضرائب ، ويترتب على ذلـــك عـــدم التطابق بين الملكية وحق الإنتفاع ، فالذين ينتفعون بالأراضي الزراعية في الريف أو بالمنشأت التجارية في الحضر لا يملكونها (ملك للدولة)، مما يحـــول دون حـــدوث تراكم (رأسمالي) خاص للفائض [2]

وإذا كانت الدولة تمثل قمة المجتمع الشرقي ، فإن قاعدة هذا المجتمع " تتكون من عدد كبير من المشتركات القروية ، بإعتبار أن الزراعة هي الميدان الأعظـــم والرئيســـي ،فكل قرية تشكل وحدة إجتماعية ، اقتصادية ، وضرائبية تضامنية ، تجمع في داخلها المشتغلين بالزراعة والحرف ، وإنتاجها للإستهلاك المباشـــر ، أي أنهـــا مشـــتركات إكتفائية ،عدا فائض لا يذهب للتبادل أساسا ، وإنما تستولي الدولة على أغلبيته "[3].

وعليه فالعلاقة التي تتخذها الدولة والمشتركات القروية – أعلى وأدنى – تتسم بطـــابع العبودية ، غير أنها ليست عبودية فردية ، وإنما عبودية جماعية أومعممـــة – كمـــا يسميها ماركس –، لأن الطبقة المستغلة ككل ملك للدولة فهذه العبودية ســـمة عامـــة للمجتمع ، ذلك أنها تخضع المجتمع القاعدي (مشتركات القروية) كرمز موحد للدولة .

1:كارل ماركس-هلمونرايش:نمط**الانتاج السنوي في فكر ماركس وانجلز**،ترجمة بوعلي ياس ،دار الحوار و النشر والتوزيع ،سوريا،طالاولى،1988،ص17.

1:Cagler keyder **"the diss olution of the Asiatic mode of productron "**, economy and society, vol 5, No 2, 1976, p179.

1:أحمد صادق سعد : **النمط الآسيوي للانتاج** ، **المجلة الاجتماعية القومية** ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، المجلد 29 ، العدد 3 ، سبتمبر 1992 ، ص: 73 – 74 .

2 . تبستو درفوفا : **نظرية ماركس في التطور وأسلوب الإنتاج الآسيوي** ، ترجمة جبران بعليكي ، مجلة النهج ، العدد 4 ، أغسطس ، 1986 ، ص 33 .

وتفضي هذه العلاقة كما سبق شرحها بين القاعدة والقمة إلى نشوء شكل من الإستبداد يشكل نظام يفتقر إلى مراكز للمراجعة المجتمعية أو المؤسسية إذ تتميز الحكومة بالإطلاق والأوتوقراطية ، ويكون الفرد موضوعاً للخوف الشامل والخضوع الشامل[1].

3- **الخمول والركود البنائى :** تعني هذه الخاصية (وإن كانت نتاجا للخاصتين السابقتين) أن هذا النمط من المجتمعات " غير قادر على التحول من الداخل إلى نمط آخر طالما أن بناءها الفوقي (الدولة) يعيد إنتاج ركوده وخموله بإستمرار ومن ثم فإن تحوله يستلزم الإحتكاك بنمط أكثر تطوراً ، هو النمط الرأسمالي "[(2)] .

ويوضح هذا القول ضرورة تبني النمط الرأسمالي من أجل التحديث وتنمية هذه الدول ، فالبورجوازية كما يقول ماركس " تجر المجتمع حيث أكثر الأمم بربرية إلى الحضارة ... إنها تجبر كل الأمم ، تحت طائلة الإندثار على تبني نمط الإنتاج البورجوازي "[(3)].

والحق أن القول بالخمول أو الركود البنائي للمجتماعات الشرقية ، وإستحالة تغيرها بنيوياً من الداخل ، يذكرنا بالمقولات الأساسية التي إنطلق منها أصحاب نظرية التحديث سواءً في فهمهم وتوصفيهم لطبيعة الأبنية الاجتماعية لبلدان العالم الثالث ، أو في تصورهم لكيفية " تغيير " هذه الأبنية ، حيث تبدو هذه الأبنية متخلفة عند إتجاه التحديث أو أبنية راكدة و خاملة حسب مقولات -أطروحة نمط الإنتاج الآسيوي -، وأن تغير هذه الأبنية أو تحديثها مرتبط ، عند كليهما ، بالإحتكاك الخارجي بالنموذج الغربي المتقدم القادر على تحطيم أنماط الإنتاج السابقة وتحرير هذه المجتمعات من ركودها .

---

2 : أحمد زايد:**النظرية الاجتماعية المعاصرة والواقع العربي**،مرجع سابق،ص6.

3 : روبرت برنير : **أصول التطور الرأسمالي " نقد المركسية الشمسية الجديدة"**، ترجمة عصام الخفاجي : جدل ، كتاب العلوم الاجتماعية ، العدد 3 ، 1992 ، ص 430

وقد بلغ هذا الموقف حد المتطرف في وجهة نظر- انجلز- من الإستعمار الفرنسي للجزائر ، ورؤيته لثورة الأمير عبد القادر الجزائري ضد فرنسا ، حيث ينظر - انجلز- إلى الثورة بوصفها الصراع اليائس للحالة " البربرية للمجتمع " بينما رحب بالغزو الفرنسي لأنه كان " حقيقة هامة وسعيدة في التقدم والتحضر "[1].

هذه الآراء تؤكد أن المقولات الأساسية التي حكمت أطروحة نمط الإنتاج الآسيوي سواء في فهم وتوصيف طبيعة الأبنية الاجتماعية للبلدان غير الغربية ، وفي رؤيتها لكيفية تغير هذه الأبنية لا يختلف كثيراً عن تلك التي حكمت دعاة نظرية التحديث.

بعد طرحنا لأهم منطلقات هذا الإتجاه لفهم التكوين الاجتماعي لبلدان العالم الثالث بشكل عام والتكوين الاجتماعي للبلدان الشرقية بشكل خاص ، سنحاول في الفقرات الآتية معرفة تصور هذا الإتجاه لفهم طبيعة الأبنية الطبقية وعملية التشكل الطبقي داخل هذه البلدان ، وموقع هذه الطبقة داخل هذا التصور .

والأكيد أن تصور نمط الإتجاه الآسيوي لعملية التشكل الطبقي يرتبط بتصورهم لطبيعة التكوين الاجتماعي ، للمجتمعات الشرقية ، فطالما أن هذا التكوين يختلف عن التكوين الاجتماعي الغربي ، فإن عملية التشكل الطبقي ، داخل النمط الشرقي، تتم بشكل مغاير وتكون الدولة هي محور الإرتكاز الذي تتم من خلاله عملية التشكل الطبقي ، حيث تقوم الدولة في النمط الشرقي بـ " خلق طبقتها " بينما في النمط الرأسمالي (الغربي) تقوم الطبقة بصياغة الدولة على هواها[2].

وتأتي فاعلية دور الدولة في عملية التشكل الطبقي – داخل البلدان الشرقية – من أنها مالكة لكل شيء ، فضلا عن الطابع المركزي لهذه البلدان والذي يعد النواة التي يتمركز حولها البناء الطبقي الذي يحدد شكل الإنتاج والإستغلال ، وهو الذي يشكل أيضا العلاقات الطبقية، ونمط إعادة الإنتاج الاجتماعي .

1 . بريان تيرنر: **ماركس ونهاية الإستشراق** ،ترجمة يزيد صايغ،مؤسسة الابحاث العربية،بيروت،ط1،1984 ص: 12

2 . نزيه نصيف الأيوبي: **الدولة المركزية في مصر**، مركز الدرسات الوحدة العربية،بيروت،ط1،1989ص 54

ولما كانت البيروقرطية – كما سبق وأشرنا – الأداة الفعالة والتي تمثل سلطة الدولة كان بإمكانها أن تشكل طبقة حاكمة موجهة في النشاط الاقتصادي والنشـــاط السياســـي لأنـــه لاوجود لأي فصل مبدئي من الناحية النظرية بين الوظيفتين لذلك كان على أي فئة تريـــد توسيع نشاطها الاقتصادي وإمتلاك فائض منه ،الإستيلاء على أجهزة الدولة مباشـــرة أو التسرب إلى أجهزتها أو العنف الصريح .

وبخصوص تصور هذا الإتجاه لطبيعة الطبقة الوسطى وموقعها داخل التكوين الاجتماعي للبلدان الشرقية ، نجدها لا تستطيع التخلص من أسر التصور الماركسي الكلاسيكي للبناء الطبقي ، وهو تصور قائم على النموذج الطبقي الثنائي. وعليه فهم ينظرون إلى الطبقـــة الوسطى بوصفها فئات وطبقات " إنتقالية " مآلها ، إما الإنضمام إلى الطبقة العاملة ، بفعل الحراك النازل أو إلى الطبقة البورجوازية، بفعل الحراك الصاعد .

كما نجد بعض من أصحاب هذا الإتجاه ، يقدمون تصوراً للبناء الطبقي داخل هذه البلدان لا يختلف كثيراً عن ذلك التصور الذي قدمه أصحاب نظرية التحـــديث حيـــث يوظـــف **إبراهايمان** نسخة ماركسية لنموذج تحديثي لتفسير التنظيم الاجتماعي في إيران إبان حكم السلالة القجرية ، وحسب هذه النظرة إنقسمت النظم الاجتماعية والطبقية ، في إيران بحدة إلى مجموعات عمودية صغيرة ، ... وتجزأ عامة الســـكان المـــدنيين والـــريفيين إلـــى مجموعات متصارعة، قبائل ، وقرى وحارات مدينية متحاربة ، بينما كانـــت مقاطعـــات أوروبا الإقطاعية " تعاونيات قادرة على البقاء " وقد منعـــت هـــذه البنيـــة الاجتماعيـــة ، الاقتصادية الكامنة من التطور إلى قوة سياسية ناشطة ، وتشكل هذه النظرية الفسيفســـائية لإيران ... مسلكا آخر نحو المقولة المعهودة لنمط الإنتاج الآســـيوي والمتعلقـــة بغيـــاب الطبقات ضمن البنية الآسيوية [1] .

مما سبق يمكن القول بأن دعاة أطروحة ونمط الإنتاج الآسيوي يطرحون تصورات عامة حول التشكل الطبقي داخل البلدان الشرقية – لا تختلف كثيراً عن تلك التصـــورات التـــي قدمها دعاة نموذج التحديث – نفهم منها طبيعة الطبقة المهيمنة داخل هـــذه المجتمعـــات ،

1 . عصام الخفاجي : **التاريخ الغائب في نظرية التخلف** ، مجلة النهج ، سنة الحادي عشر ، العدد 38 ، شتاء 1995 ، ص: 68 – 69 .

وهي الطبقة التي تمسك بزمام الدولة ، وتتحكم في أجهزتها لكنهم في المقابل – وعلى عكس دعاة النموذج التحديثي – لا يطرحون أفكارا محددة حول تشكل الطبقة الوسطى أو موقعها داخل التكوين الاجتماعي الشرقي ، وتعد الدولة –كما سبقت الإشارة– محور الإرتكاز في عملية التشكل الطبقي داخل هذه التكوينات وفي قيادة التحول السياسي والاجتماعي داخل هذه البلدان .

إضافة إلى هذا القصور ، نجد أن أصحاب أطروحة نمط الإنتاج الآسيوي لم يقدموا تفسيراً للأسباب البنائية ، الكامنة وراء بروز الدور المحوري للدولة ، بل أرجعوه إلى أسباب ثقافية ترجع إلى الدين أوإلى الأساليب البيروقراطية التي تمارسها الدولة ، أو إلى أسباب جغرافية تتبع من الظروف المناخية والطبيعية (أغلب الأراضي صحراء + الجفاف) .

هذه الأسباب حسب تحليلهم لها يغلب عليها الطابع الإنتقائي وليس الموضوعي ضف إلى ذلك تمسكهم في فهم وتوصيف طبيعة التكوينات الاقتصادية والاجتماعية بهذه البلدان بالنموذج الغربي الذي تجاهل أهم شيء كما سبق الذكر – عامل الإستعمار والدور الكبير الذي لعبه في إكتساب هذه الأبنية ملامح خاصة– .

لذلك ظهر إتجاه ثالث يسعى إلى محاولة تقديم تفسير مختلف لظروف تشكل التكوينات الاقتصادية والاجتماعية والأبنية الطبقية لبلدان العالم الثالث يعرف بـ إسهامات مدرسة التبعية والذي سنحاول في المبحث التالي التعرض لأهم مسلماته.

5-3:طبيعة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء إسهامات مدرسة التبعية

الإتجاهات النقدية:

تركز مدرسة التبعية في تصورها لفهم طبيعة التكوينات الاجتماعية لبلدان العالم الثالث ، على طبيعة الشروط الحاكمة للتطور الرأسمالي وتقسيم العمل الدولي وتعتبر التخلف هو " الوجه الآخر للتقدم ، ذلك أن الدول المتقدمة حققت وتحقق تطورها من خلال تخلف البلدان التابعة ، وسحب فائضها الاقتصادي وإعادة ضخه في الاقتصاديات المتقدمة إلى أن صار إسمها "المركز" ، في حين صار إسم البلدان المتخلفة " المحيط " .. هذه العلاقة

العضوية بين طرفي العالم (المركز والمحيط) إذ تسبب تقدم أحد الطرفين ، تعمق وتدييم تخلف الطرف الثاني "[1]

فمدرسة التبعية إذا, تحاول أن تقدم فهما تاريخيا لطبيعة العلاقة التي حكمت عملية التخلف من ناحية، ومسار النمو الرأسمالي، من ناحية أخرى.

فالآليات التي تطلق التخلف في الهوامش (الأطراف) تعد في نفس الوقت مستلزمات للتراكم الرأسمالي في المركز ، إذ لا يمكن أن يحدث تطور رأسمالي في المركز ما لم يتطور التخلف في المحيط ، لأن الآليات ذاتها التي تحدد التخلف يتطلبها التراكم الرأسمالي ، وعلى حد تعتبر " أندرية جند فرانك " أن التطور الاقتصادي والتخلف هما وجهان للعملة نفسها "[2].

ويبدو واضحا أن أصحاب هذا الإتجاه يركزون على مفهوم " التبعية " كمفهوم محوري لفهم طبيعة العلاقة بين دول المركز (الرأسمالي) ودول الأطراف أوالمحيط (دول العالم الثالث) .

ويعني هذا المفهوم عند رواد هذه المدرسة " وضعا يكون فيه إقتصاد بلدان معينة، مشروطا بتطور اقتصاد آخر تم إخضاع الأول له ، فعلاقة التبعية المتبادلة ستأخذ شكل التبعية حين تستطيع بعض البلدان (المسيطرة) أن تتوسع وأن تكون مكتفية ذاتيا ، في حين لا تستطيع بلدان أخرى (البلدان التابعة) أن تحقق هذا إلا كإنعكاس لذلك التوسع "[3].

1-عصام الخفاجي : **التاريخ الغائب في نظرية التخلف** ، مرجع سابق، ص: 68 – 69 .

2: روبرت برينر:**اصول التطور الراسمالي، نقد للماركسية السمثية الجديدة**،ترجمة عصام الخفاجي،جدل،كتاب العلوم الاجتماعية،العدد الثالث،1992 ، ص 433 .

.

1-أنطواني برور : **النظريات الماركسية عن التبيعية** ، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة،بيروت،ط2،1986 ص 132 .

2-ابراهيم العسيوي:**معنى التبعية،قضايا فكرية**،الكتاب الثالث والرابع،اغسطس-اكتوبر،1986،ص 262

يتضح من هذا المفهوم أن التبعية من متطلبات التطور الاقتصادي التي تبنته الدول المتقدمة، الذي يرتكز على مبدأ التوسع والإكتفاء الذاتي لهذه الأخيرة وبالتالي تحقيق السيطرة على البلدان المتخلفة من خلال إستغلالها .

وهذا ما يؤكده أكثر إبراهيم العيسوي إذ يرى" أن التبعية تمثل ظرفا موضوعيا ، تشكل تاريخيا ، وينطوي على مجموعة علاقات إقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية ، تعبر عن شكل معين من أشكال تقسيم العمل على الصعيد الدولي ،يتم بمقتضاها توظيف موارد (المجتمع المتخلف أو التابع)، لخدمة مصالح مجتمع آخر أو مجتمعات أخرى (المجتمعات المتقدمة أو المتبوعة) تمثل مركز أو قلب النظام الرأسمالي العالمي "[1].

ويرى هذا الإتجاه أن العلاقة المترتبة بين بلدان الغربية المتقدمة وبلدان العالم الثالث – التبعية – هي التي تخلق تخلف وتزيد منه، بعكس نظرة إتجاه التحديث ، فهي " العائق البنيوي الذي يحول دون تطور القوى المنتجة داخل بلدان العالم الثالث " [2] .

وعليه ففك الإرتباط بالمجتمعات الغربية هو المدخل الحقيقي لإحداث تنمية مستقلة داخل هذه البلدان.

والمتتبع لتحليلات هذا الإتجاه يلمس القطيعة في تفسيراته وفهمه للبناء الاجتماعي عن الطرح السابق لنمط الإنتاج الآسيوي ، ذلك من خلال إستفادتهم(إتجاه التبعية) من الإتجاهات النقدية التي تطورت داخل النظرية الماركسية، وسعت إلى تخليصها من طابعها الإختزالي ورؤيتها الأحادية للمجتمع والتاريخ.

ويعد سمير أمين " أحد رواد هذا الإتجاه وينطلق في تحليلاته للتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات بناءاً على مفهوم " التكوين الاجتماعي " وليس مفهوم " نمط الإنتاج " إذ أن مفهوم نمط الإنتاج فيما يرى سمير أمين – وهويتفق في هذا الصدد مع – التوسير وبولانتزاس– مفهوم مجرد لا ينطوي على نظام للتعاقب التاريخي لكل فترة من

3: مهدي عامل : **أزمة الحضارة أم أزمة البورجوزايات العربية** ، دار الفرابي ، بيروت ، ط 3 ، 1981 . ص 56 .

تاريخ الحضارات التي تمتد من أولى التشكيلات الاجتماعية حتى الرأسمالية ، كما أن هذه الأنماط الإنتاجية لم تتواجد يوميا في حالتها الصافية، فالمجتمعات التاريخية هي تشكيلات تتظافر فيها من جهة عدة أنماط إنتاجية ، كما تنضم فيها من الجهة الثانية العلاقات بين المجتمع المحلي والمجتمعات الأخرى ... إن التشكيلات الاجتماعية إذاً بنيات مشخصة يميزها نمط إنتاج معين تتمفصل معه مجموعة معقدة من أنماط الإنتاج* الخاضعة له [1] .

.

ولكن السؤال الجوهري الذي يطرحه سمير أمين في هذا المجال – التخلف– هو لماذا حدث التطور الرأسمالي داخل أوروبا على الرغم من أنها كانت تمثل الشكل الطرفي للتكوين الخراجي الذي ميز البلدان غير الأوروبية ، ولم يحدث هذا التطور من داخل التشكيلة المركزية (الخراجية) التي ميزت البلدان الشرقية ؟[2]

هذا عن كيفية فهم هذا الإتجاه لطبيعة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المختلفة ، أما فيما يخص وجهة نظره لفهم عملية التشكل الطبقي داخل هذه البلدان فقد جاء مرتبطا بالقضايا الأساسية التي حكمت رؤيتهم السابقة ، ذلك أن عملية اء التشكل الطبقي الحاصلة داخل هذه البلدان لا تفهم بمعزل عن علاقة التبعية ، وبناء على ذلك فإن الطبقات التي ظهرت بها بشكل عام وداخل المجتمعات الإفريقية بشكل خاص ، لم تكن وليدة تطور اقتصادي مستقل ، بل كانت نتاجاً للتطورات الرأسمالية العالمية التي خضعت لها هذه البلدان من جهة ، وامتدادها بالطبقات الموجودة داخل النظام العالمي من جهة أخرى، ويمكن تصور رؤية منظري التبعية للتركيب الطبقي في ضوء النموذج التالي[3].

---

[1] :انتوني برور:النظريات **الماركية عن التبعية**،ترجمة فاضل جكتر،جدل،كتاب العلوم الاجتماعية،العدد الثالث،1992، ،ص 17.-

[2] سناء أبو سفر : **سمير أمين في مسائل ثلاث:الاستقطاب-التشكيلات التاريخية –فكرة التغير**،مجلة الطريق ،العدد الخامس،سبتمبر-اكتوبر،1995 ، ص 40 .

*يرى سمير امين ان الانماط الانتاجية التي عرفتها البشرية هي:نمط الانتاج الجماعي البدائي (المشاعي) السابق على كل الانماط الاخرى ،واولى الانماط التي درست تمايزا طبقيا و النمطالعبودي ونمط الانتاج السلعي البسيط ،و النمط الراسمالي ،اما النمط الذي يحتل اهمية خاصة فهونمط الانتاج الخراجي الذي يربط بقاء الجماعة القروية بجهاز اجتماعي سياسي ،لاستغلال هذه الجماعة بواسطة اقتطاع الخراج ، ونمط الانتاج الخراجي هذا هو الشكل الاكثر شيوعا حيث يهيمن على كل التشكيلات الطبقية لما قبل الراسمالية ،ويميز امبين داخل هذا النمط بين اشكالة البؤرية،واشكاله المتطورة مثل نمط الانتاج الاقطاعي ،حيث تفقد الجماعة ملكيتها للارض لصالح السادة الاقطاعين .(لمزيد من الاطلاع انظر سمير امين :**التطور اللامتكافئ**،ص 380 .

3 أحمد زايد: **البناء السياسي في الريف المصري**، مرجع سابق، ص 177.

	المركز (التنمية)	التوابع (تخلف)
متسقبلوا الفائض	الوبرجوازية العالمية	البورجوازية القومية وفروعها الريفية والحضرية
منتجو الفائض	الطبقة العاملة في المركز	القوى المنتجة في التوابع الفلاحون – البروليتاريا الحضرية العمال الصناعيون

إن عملية التشكل الطبقي تسير وفق هذا التصور بشكل خطي خاضع لشروط التبادل اللا متكافئ ، وتقسيم العمل الدولي ، تلك الشروط تؤدي إلى تكوين طبقي تحتل فيه البورجوزاية العالمية مكان الصدارة عبر إستحواذها على الفائض المنقول إليها، بواسطة البورجوازية القومية وفروعها في الريف والحضر داخل دول الأطراف ،هذه البورجوازية القومية إذا تقوم بدور الوسيط في عملية نقل الفائض ، تستحوذ لنفسها على قدر من هذا الفائض ، يضمن لها إعادة إنتاج مصالحها الطبقية التي تعزز التخلف وتدعمه ، كما يضمن إستمرار عملية نقل الفائض إلى المركز الرأسمالي ، وهي بذلك تعد إمتداداً للبورجوازية العالمية، وأداة لتنفيذ سياستها في الداخل .

وإذا كانت البورجوازية العالمية وحليفها الداخلي (البورجوازية القومية) يحتلان قمة الترتيب الطبقي ، فإن القوى المنتجة أو " منتجو الفائض " هي التي تحتل قاع هذا الترتيب سواء في المركز أو داخل الأطراف .

هذه هي الصورة العامة التي يقدمها منظروا التبعية لعملية التشكل الطبقي والبناء الطبقي الناتج عن هذه العملية .

أما إذا تطرقنا إلى رؤية هذا الإتجاه لموقع الطبقة الوسطى ودورها، فهي نفس الرؤية التي تحكم البناء الطبقي ، فطالما أن عملية التشكل الطبقي داخل بلدان العالم الثالث محكومة بعلاقة من التبعية البنيوية للنظام الرأسمالي العالمي ، وطالما أن تشكل

البورجوازية الوطنية (الكولونيالية) يتم في ضوء الشروط التي تفرضها هـذه التبعيـة البنوية ، فإن تشكل الطبقة الوسطى يتم في ضوء الشروط نفسها .

فإذا كانت البورجوازية الكولونيالية لم تتشكل على النقيض من الإمبريالية العالميـة فـي عملية تفارق طبقي من طبقة متوسطة ناهضة هي في علاقة تناقض تناحري مع الطبقـة المسيطرة ، بل تكونت ... في عملية من التكيف الطبقي تحولت فيهـا عناصـر الطبقـة المسيطرة السابقة نفسها من إقطاعيين أم غير ذلك ، إلى بورجوازية من نوع مميز ، أي من نوع كولونيالي تجد شروط سيطرتها الطبقية وإستمرارها في تبعيتهـا للبورجوازيـة الإمبريالية[1].

إن عملية التشكل هذه قد أضفت في الوقـت نفسـه علـى الطبقـة المتوسـطة طابعـاً كولونياليا،إذ أن التكوين التاريخي لهذه البنية في شكل بنية متميزة من علاقـات الإنتـاج الكولونيالية...هو الذي قطع على الطبقة المتوسطة طريق صيرورتها طبقة مهيمنة.

وتفضي هذه النشأة إلى أن تصبح الطبقة المتوسطة طبقة ذات طابع كولونيالي من ثم فإن علاقتها بالطبقة البورجوازية ، داخل البنية الاجتماعية الكولونيالية ، ليست علاقة تناقض تناحري ، فالتناقض بينهما " ليس تناقض " بين طبقتين رئيسيتين بل بين طبقـة رئيسـية مسيطرة وطبقة سند خاضعة لسيطرتها[2] .

لذا فإن هذه الطبقة المتوسطة، التي يفضل –مهدي عامـل– أن يسـميها بالبورجوازيـة الصغيرة عندما تنجح في الوصول إلى السلطة، وتصبح طبقة مسيطرة ، وهذا لا يـؤدي إلى تغير طبقي بهذه السلطة ، بل مجرد إستبدال طبقي داخل السلطة، هذا مـا يفسـر أن إنتقال الطبقة المتوسطة في هذا التناقض الكولونيالي إلى موقع السيطرة الطبقية لم يكـن ثورة عليه أو تغيير له ، بل كان تحركا في الإطار نفسه وبالتالي تكون هـذه الطبقـة – المتوسطة – عاجزة عن إحداث أي تنمية رأسمالية حقيقية .

1 : مهدي عامل:**مقدمات نظريةلدراسة اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني** ،دار الفرابي،بيروت ،ط3،1980، ص: 270 – 351.

2 : نفس المرجع ، ص 283 .

هذا عن تصور مدرسة التبعية لتشكل الطبقة الوسطى داخل بلدان العالم الثالث ، فهي طبقة ذات طابع كولونيالي ، محكومة في تشكلها بعلاقة التبعية البنيوية الحاصلة بين البنية الاجتماعية الكولونيالية والبنية الاجتماعية الرأسمالية وبالتالي دور هذه الطبقة لا يتعد إعادة إنتاج لعلاقات التبعية البنيوية ،وفي هذا الصدد يقول فرانز فانون " ليست بورجوازية البلدان المتخلفة مشغولة بالإنتاج ،أو الإبداع والكشف ، أو البناء ، أو بالعمل ... لأنها مجردة من الأفكار، لأنها تعيش لذاتها ، وتنعزل عن الشعب منسوقة الركائز بسبب عجزها الموروث عن التفكير في إطار جميع مشكلات الأمة كما هي مرئية من وجهة نظر تلك الأمة ، فإن الطبقة الوسطى الوطنية تجد أمامها ما هو أفضل من القيام بدور مدير المشروع الغربي ، ولن تقوم عمليا إلا بتحويل بلادها إلى بيت دعارة لأوروبا " [1] .

وفي نفس السياق كثير من الباحثين يرون أن الطبقة الوسطى في بلدان إفريقيا تشتغل كوكيل لرأس المال الأجنبي – لذا فهي تنمو بشكل أكثر داخل القطاعات غير المنتجة – .

من الطرح السابق وحسب رؤية هذه المدرسة نصل إلى أن الطبقة الوسطى في البلدان النامية طبقة عاجزة ، لا تملك سوى تأكيد وإعادة إنتاج علاقات التبعية .

إن الطرح السابق لمختلف الإتجاهات (الذي إمتد من التمجيد الكامل إلى الإدانة المطلقة) للطبقة الوسطى ودورها داخل بلدان العالم الثالث يتسم بنوع من سوء الفهم الناتج عن الطابع الإشكالي الذي يسم هذه الطبقة في علاقتها بالعمل ورأس المال ، وفيما تؤديه من وظائف داخل المجتمع وما يرتبط بذلك من إشكالية وضعها الطبقي داخل البناء الاجتماعي للمجتمع . وإنطلاقا من هذا الطرح سنحاول الحديث عن الوضع الطبقي لهذه الطبقة في المجتمع الجزائري ومحاولة معرفة طبيعة التحولات التي شهدتها هذه الأخيرة في مختلف المراحل التي مر بها المجتمع ومختلف البنيات الاجتماعية والاقتصادية المرافقة لها .

1 . روبت فينا ليسن : **رأسماليون في الخيال : الإيديولوجيات الطبقية والتربوية والاقتصاد السياسي المصري** ، جدل ، آب – 1991 ، ص: 65 – 66 .

الفصل الثاني

الفصل الثاني :المعالجة النظرية للطبقة الوسطى في المجتمع الرأسمالي

1/ تحولات المجتمع الرأسمالي و نشأة الطبقة الوسطى

2/الاتجاهات النظرية لتفسير نشأة الطبقة الوسطى الجديدة

3/الاتجاهات النظرية الكلاسيكية للتحليل الطبقي

4/الاتجاهات النظرية المحدثة للتحليل الطبقي و توصيف الطبقة الوسطى الجديدة

1-تحولات المجتمع الرأسمالي ونشأة الطبقة الوسطى

من خلال هذا المدخل سنحاول إبراز أهم التغيرات و التحولات الأساسية التي شهدها العالم- المجتمع الرأسمالي خاصة-و التي أفرزت طبقة وسطى جديدة ,بل الأكثر من ذالك اتساع قاعدتها,ومد جذورها في المجتمعات الرأسمالية.

شهدت المجتمعات الرأسمالية خلال نصف القرن الأخير,وعاشت تغيرات أساسية، ذات طبيعة نوعية في جميع المجالات، ساهمت إلى حد كبير في تغيير أبنيتها الاقتصادية و الاجتماعية والطبقية.... فالأبنية التي ظهرت مع نشأة المجتمع الرأسمالي، و التي استمرت حتى النصف الأخير من القرن التاسع عشر□و التي تعرف بالبناء الطبقي البورجوازي و البناء الطبقي العمالي □شهدت تغيرات□ تمثلت في نشأة جماعات اجتماعية وسياسية جديدة تعرف بما يسمى -بالطبقة الوسطى الجديدة -هذا استجابة لتحولات موضوعية* داخل سياق النظام الرأسمالي□ و احتلت موقعا استراتيجيا(من حيث الأداء و الأهداف □الدور و الفعالية)داخل البناء الطبقي .

إن نشأة المجتمع الرأسمالي كانت ملازمة لنشأة نظام اجتماعي، اقتصادي، يتسم بطابع خاص وجديد ويميزه عن غيره من النظم الاجتماعية والاقتصادية التي سبقته -العبودية ,الإقطاع....- ،وكان هذا النظام-الرأسمالية- محل جدل بين رواد النظرية السوسيولوجية المعاصرة ، فا"**دوركايم**" يري فيه تنظيم اجتماعي يتسم بسيادة شكل جديد من أشكال التضامن هو "التضامن العضوي"** في مقابل شكل آخر من أشكال التضامن هو "التضامن الآلي" الذي كان يميز المراحل التنظيمية السابقة. أما "ماكس فيبر" فيصور النظام چالرأسمالي بأنه نظام يحقق قدر كبير من الترشيد في الإنتاج و السلوك [1]،ويرى بأن قيم الرأسمالية تتصف بخصائص الرشد و العقلانية . بينما يرى "ماركس" أن الذي يميز النظام الرأسمالي هو ظهور

---

*المقصود بالتحولات الموضوعية هنا ,تلك التحولات البنائية التي تعرضت لها المجتمعات الرأسمالية من بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ,وترتب عليها تغير البناء الطبقي داخل المجتمعات من ناحية,ونشأة فئات اجتماعية جديدة ,كانت الطبقة الوسطى الجديدة أهمها,من ناحية أخرى.

التضامن العضوي هو التضامن القائم على تقسيم العمل و التخصص ,فعندما يزداد تعقد المجتمع ,ودرجة اللاتجانس فيه ,يظهر التضامن العضوي (لمزيد من الاطلاع أنظر :علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية و النقدية**,د/احمد زايد,ص 88)

1: أنظر: أحمد زايد:**علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية**،دار المعارف،ط2،القاهرة،1984.

نمط جديد من أنماط الإنتاج "نمط الإنتاج الرأسمالي"، الذي يتسم بخلق علاقات رأسمالية داخل الإنتاج، وما يترتب على ذلك من تقسيم اجتماعي اقتصادي بعينه للعمل، ونمو علاقة ذات طبيعة نوعية بين العمل ورأس المال.

وعلى الرغم من جوانب الاختلاف بين هؤلاء الرواد إلا أن هناك قاسم مشترك يجمع بينهم ، هو الاهتمام الكبير بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنظام الرأسمالي، كل من زاوية تعكس تنوع الرؤى و اختلاف المنطلقات الإيديولوجية ، فمنهم من يحللها و يرجع نشأتها إلى الجوانب الاقتصادية مثل نمو الأسواق، والتجارة في الحاجات المادية، وتحريك رأس المال،ومنهم من يوصفها نتاجا لعوامل اجتماعية وسياسية ,هذه العوامل مجتمعة أدت إلي القضاء على المجتمع الإقطاعي، ليحل محله نظام [1]اجتماعي اقتصادي جديد، تقوده الرأسمالية، المرتكزة على الصناعة والتجارة ،والمتمركزة في المدن، والقائمة على ملكية وسائل الإنتاج ورأس المال، بدلا من ملكية الأرض والبشر، داخل النظام الإقطاعي .

وأفضت آليات التطور الرأسمالي المحكومة بهذه المعايير (ملكية- لا ملكية وسائل الإنتاج، التحكم- عدم التحكم في رأس المال، شراء-بيع قوة العمل) إلى تبلور بناء طبقي يتسم بطابع استقطابي،طبقة لا تنتج وتملك وسائل الإنتاج، وتتحكم في رأس المال، و تشتري قوة عمل الآخرين(الطبقة البرجوازية)، وطبقة تنتج ولا تملك وسائل الإنتاج، ولا تتحكم في رأس المال، و لا تشتري قوة عمل الآخرين بل تجد نفسها في موضع لا تملك فيه إلا أن تبيع قوة عملها (وهي الطبقة العاملة)، ويتحدد وجود إحدى هاتين الطبقتين بناء على وجود الطبقة الأخرى في علاقة عدائية، تزداد تبلورا واستقطابا بمرور الوقت وإذ يقول **ماركس**"إن الذي يميز عصرنا الحاضر، عصر البرجوازية ، هو أنه جعل التناحر الطبقي أكثر بساطة: فإن المجتمع آخذ في الانقسام أكثر فأكثر إلى معسكرين فسيحين متعارضين، إلى طبقيتين كبيرتين، العداء بينهما مباشر- هما البرجوازية والبروليتاريا" [2]

1-william g.roy:**"class conflict and social change in historical perspective"**, annual review of sociology, vol 10,1984,p489.

2: ماركس و انجلز :**البيان الشيوعي** ،الشركة اللبنانية للكتاب ، بيروت،لبنان،د-ت،ص38.

إن التصور السابق–الماركسي– لتطور المجتمع الرأسمالي لم يصدق، أو أنه كان يناسب، إلى حد ما ، رأسمالية القرن التاسع عشر،فالبنية الطبقية أصبحت بحاجة إلى بعض التعديلات التي تناسب واقع المجتمع الرأسمالي الحالي. ذلك أن النموذج السابق يعكس:

أولا: تصور لنموذج مجرد للطبقات. بمعنى أن هذا التصور يطرح نموذجا للطبقات ثنائي القطب، في ضوء نمط إنتاج رأسمالي" خالص". هذا النمط هو مجرد موضوع – صوري–، ليس له وجود حقيقي في الواقع.فأساليب الإنتاج الرأسمالية، والإقطاعية والعبودية، لا وجود لها في الواقع، فالواقع يفصح عن وجود "تكوين اجتماعي محدد تاريخيا". وهذا التكوين ذاته هو وحدة مركبة، يسيطر فيها أسلوب معين للإنتاج على أساليب الإنتاج الأخرى التي يتألف منها هذا التكوين[1]. وبهذه الصورة فإن التكوين الاجتماعي،يحتوى أبنية غير متجانسة، نظرا لتأثرها و احتوائها لأنماط الإنتاج السائدة في مختلف المراحل (قبل رأسمالية)، ضمن علاقات الإنتاج السائدة في مرحلة الرأسمالية، هذا اللاتجانس يحول دون وجود نموذج مجرد للطبقات .

ثانيا: إن هذا التصور-ثنائية القطب–لا يأخذ بوجود طبقات أو جماعات بينية ،تقع بين الطبقتين الأساسيتين في المجتمع ،أي الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة،وإذا اعترف بها فإنه ينظر لها على أنها تمثل حاجزا بين الطبقتين الرئيسيتين في النظام الرأسمالي ،وإنها تؤدي

1:نيكولاس بولانتزاس: **السلطة السياسية و الطبقات الاجتماعية**،ترجمة عادل غنيم ،دار الثقافة الجديدة،القاهرة،1989،ص12.

2:السيد محمد الرماح:**التحليل السوسيولوجي لبنية المجتمع المصري** ،دار المعرفة الجامعية ،1997،ص23.

*:يرى كارل ماركس في الطبقة الوسطى حسب مأكده في بيان الحزب الشيوعي الذي اصدره كل من ماركس و انجلز بأنه في ظل النظام الرأسمالي كانت توجد طبقة وسطى تتوسط بين اثنين من من المعسكرات العدائية ،وهما الطبقة البرجوازية و الطبقة العاملة،وان البرجوازية الصغيرة التي كانت تتكون من صغار المنتجين و الفنانين ،وأصحاب الحرف اليدوية ،قد اختفت تدريجيا من حيث وجودها كطبقة ،ومن ثم كان الصراع اكثر وضوحا من جانب العمال ضد الرأسمالية ،وبالتالي فان يوجد من طبقة وسطى فانه سوف يلحق بأي من هاتين الطبقتين (لمزيد من الاطلاع أنظر:

Nicholas Abercrombie And John jury, Capital , **Lab our And The Middle Classes** ,George allan and unwin, London ,P.49.

الى طمس المعالم و الحدود بين الطبقات القائمة [2].وهذا سيؤدي الى انضمامهم في الأغلب الى صفوف الطبقة العاملة*.

ولكن طبيعة التصور الرأسمالي لم تصدق النظرة السابقة، فالتطورات التي شـــاهدتها هذه المجتمعات، لم تتبع نفس المسارات التي توقعها ماركس باختفاء هذه الجماعات البينيـــة، واندماجها ضمن أحد الطبقتين الأساسيتين ، بل جعلت من البناء الطبقي نموذجا أكثر تعقيـــدا من النموذج السابق. إذ أفرز هذا التعقيد، ظهور فئات اجتماعية جديدة تمثـــل المتخصصـــين والإداريين أصحاب الرواتب، و الفنين ،وأصحاب المستويات التعليمية التي تمتلك نوعا مـــن السلطة ...الخ، استطاعت أن تحقق وضعا اقتصاديا واجتماعيا وسيطا بين الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة، هذه الفئة التي يطلق عليها أغلب الباحثين "الطبقة الوسطى الجديدة" فأعضاء هذه الطبقة يتسمون بخصائص تجمع بين الخصائص التي تميز الطبقة البرجوازية، وتلك التي تميز الطبقة العاملة. فهم، مثلهم مثل الطبقة العاملة، لا يملكون وسائل الإنتاج، كما أنهم يبيعون قوة عملهم إلى الطبقة البرجوازية. لكنهم يتمتعون بدرجة ما من درجات الاستقلال، في بيـــع قوة عملهم، كما أنهم يتحكمون في النواحي الإدارية والإشرافية، مثلهم، في ذلك مثل الطبقـــة البرجوازية، ويشتركون مع هذه الطبقة في انتزاع فائض القيمة من الطبقة العاملة. و لفهم هذه المكانة البينية أكثر و في هذا الصدد يجدر طرح التساؤل حول معرفة التحولات الأساســـية التي تعرضت لها المجتمعات الرأسمالية منذ النصف الثاني من القرن العشرين.و التي ساهمت في نشأة هذه الطبقة وساعدت على اتساع قاعدتها الاجتماعية والسياسية ،وزادت فـــي نســـبة الجماعات الاجتماعية التي تدخل في عدادها...؟

فالإجابة عن هذا السؤال تدخل في علاقة (طردية)مع ما حصل من تغير في الثورة العلمية و التكنولوجية، وما ترتب عليها من تغيرات نوعية أدت إلى تغيرات نوعية أدت إلى تغيير طبيعة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، وأساليب وقوى الإنتاج، والعلاقة بين العمـــل ورأس المال، وطبيعة الملكية الخاصة[1].وعليه يجمع المحللين في تلك الفترة بأنه"هذا التطور الخطير

(1):فؤاد مرسي:**الرأسمالية تجدد نفسها** ،سلسلة عالم المعرفة،الكويت،مارس،1990،ص8.
(2):ألفـن تـوفلر:**صـدمة المسـتقبل-المتغيـرات فـي عـالم الغـد-**،ترجمـة محمـد علـي ناصـف ،مراجعـة د/احمـد كمـال ابـو المجـد،دار النهضـة ،القاهرة،مصر،1974،ص12.

بتأثير الثورة العلمية والتكنولوجية أساسا،تلك الثورة التي كان تأثيرها أكبر وأعمق وأهم من الثورة الصناعية"[2].

فمن الملامح الواضحة للمجتمعات الرأسمالية خلال المائة سنة الماضية ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ,وتزايد التركيز في الاقتصاد هذا الأخير يتمثل في سيطرة الشركات الكبرى على الحياة الاقتصادية،والغالبية العظمى منها هي اتحادات عامة *

وبهذا الخصوص يرى **داهر ندروف** ،فيما يعرف بالموقف الإداري ،ان ظهور اتحادات الشركات أدى الى تفتيت الطبقة الرأسمالية التي ظهرت في القرن 19،ذلك أن الملاك الرسمين للشركات العملات –أي أصحاب الأسهم –لم يعد بمقدورهم أن يمارسوا أي تأثير ذا بال على شؤون الشركات،فقد انتقلت القوة ،والسيطرة الى المديرين ،وطالما أن المديرين ليسوا رأسماليين –أي أنهم لا يملكون المؤسسات التي يديرونها –وإنما يبيعون قوة عملهم إلى الطبقة السالفة ،فإنهم ليسو من فئة بروليتاريا، فهم بالتأكيد ينتمون الى جماعة بينية تتمثل في الطبقة الوسطى .

و ما يؤكد وجهة نظره السابقة أكثر "عندما يتحدث عما يسميه –إعادة تكوين الطبقة العليا–ففي القرن 19 كانت توجد طبقة رأسمالية مسيطرة ومترابطة ،ولكن فصل الملكية عن الإدارة ،إلى جانب نمو الشركات العملاقة ،قد أديا إلى تفكك هذه الطبقة"[1] .

هذه المرحلة –الثورة الثالثة – وما تميزت به من تطور لتكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة، ونمو تكنولوجيا المعلومات، أدت إلي قفزات نوعية في الإنتاج، سواء في فتح مجالات جديدة ، أو توسع في السوق وزيادة الاستهلاك، مع تغير في علاقات الإنسان بالآلة وتوالد مشاكل جديدة في علاقة رأس المال بالعمل. [2]

---

*:يقصد بالاتحادات العامة شركات تعتمد على تقويم الأسهم التي يمكن ان تباع وتشتري ،ويمتلك أصحاب الأسهم هذه الشركات.

1:انتوني جيدنز:**مقدمة نقدية في علم الاجتماع** :ترجمة احمد زايد–عدلي السمري،ط2،مركز البحوث و الدراسات العربية،2006،ص73.

2:فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، مرجع سابق، ص–ص 27–40

وتأسيسا على هذه التحولات شاع الحديث، منذ أوائل الخمسينات، عن نمط جديد للمجتمع في طور التشكل، اختلفت مسمياته وتوصيفاته، مثل "مجتمع ما بعد الصناعي"، لتمييزه عن نمط المجتمع الصناعي السابق. أو "المجتمع التكنوقراطي" بحسبان طبيعة القوة التي تتحكم فيه. أو "المجتمع المبرمج"، استنادا إلى طبيعة الأساليب الإنتاجية والتنظيمات الاقتصادية، وما يتضمن ذلك من جيل جديد يقود الصناعة ، وتكنولوجيا للمعلومات، جديدة ، يتم تبادلها. [1]

وأيما كانت التوصيفات المختلفة لهذه المرحلة– النمط الجديد من أنماط المجتمع–، الذي جاءت به الثورة العلمية و التكنولوجية، فثمة نقطتان أساسيتان يتفق حولهما معظم علماء الاجتماع من مختلف الاتجاهات الإيديولوجية، الماركسية وغير الماركسية: [2]

1/: أن رأسمالية القرن التاسع عشر، التقليدية ذات الطابع الكلاسيكي قد اختفت أو على الأقل، تعرضت للتحول.

2/ أن الثورة العلمية والتكنولوجية لهذه المرحلة لم تؤد إلى إنتاج سلع استهلاكية، ومنتجات ومعارف جديدة فقط، بل أدت كذلك إلى تحولات أساسية في الأساس التقني للإنتاج ذاته. وإن هذه التحولات التي طرأت على قوى الإنتاج قد أدت بدورها، إلى تحولات هائلة في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية

و السؤال الذي يطرح نفسه في خضم هذا التحليل هو ما علاقة ذلك بنشأة الطبقة الوسطى الجديدة؟

1: بوتومور:**علم الاجتماع والنقد الاجتماعي**، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 1981، ص109 .

2: - Erick Olin Wright and Bill Martin, « **The Transformation Of American class Structure,** 1960-1980, American Journal Of Sociology, Vol.93, No.1, july, 1987,pp.1-2.

إن الإجابة على هذا السؤال ذات صلة وثيقة بالتحولات و التغيرات المترتبة على الثـــورة العلمية والتكنولوجية ، خاصة التغيرات التي طرأت على قوى الإنتاج، وعلى أساسها التقني ، وعلى تقسيم العمل، وعلى التنظيم الاقتصادي ذاته ,هذه التغيرات أفرزت فئـــات اجتماعيـــة، تحتل موقعا وسطا بين البرجوازية والطبقة العاملة وتجمع بين خصائص مشتركة في كـــلا الطبقتين , تقوم بالوظائف و المهام التي اقتضاها التقسيم الجديد وهذه المتغيرات الجديدة.

هذه التحولات الجديدة، أدت إلى خفض الطلب على معدل العمالة اليدوية وزيادة الحاجة إلى نوعية بعينها من العمالة الماهرة. كما أن النمو الذي طرأ على حجم المشروعات كان يعنـــي زيادة الطلب على وظائف بعينها خاصة الوظائف الإدارية والإشرافية , إضافة إلى احتياجات المشروع إلى تسويق وتوزيع الإنتاج واسع النطاق، وبالتالي زيادة عدد الأفراد المنخـــرطين في أعمال البيع، والنقل، والاتصال، وفي القطاع المالي اللازم للتجارة والتمويـــل وأعمـــال البنوك. وترتب على كل ذلك تغير البناء المهني ،داخل المجتمعات الرأسمالية لصالح النمـــو الهائل في معدل الموظفين والعمال ذوي الياقات البيضاء ، الذين يشكلون العمـــود الفقـــري للطبقة الوسطى الجديدة، في مقابل التناقض في معدل العملية اليدوية التي تتـــاقض معـــدلها وتغير تركيبها بشكل ملحوظ. [1]

هذا التغير التقني الذي شمل كما سبق تقنيات الإنتاج، هذه التقنيات تتطلـــب عمالـــة مـــاهرة ومؤهلة ولا تملك قوة العمل اليدوي فقط، ولا تحتاج، إلى عمالة كثيفـــة، بســـبب الاســـتخدام المتزايد لبرامج التحكم الآلي. إضافة الى بروز قطاعات جديدة للعمل تتمثل في قطاع الخدمات و اتساعه لتحوي نسبة كبيرة من العاملين له.

1: فؤاد مرسي :الرأسمالية تجدد نفسها،مرجع سابق،ص90.

2: Anthnony Giddens: **The Class Structures Of The Advanced Societies**, Hutchinson, London, 1973, P.168

هذه التحولات في جملتها ساعدت (أو كانت عاملا أساسيا) على اتساع الطبقة الوسطى والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية [2]

1-تعقد البناء الإداري للعمل، ونمو الصناعات ذات الطبيعة التقنية والعلمية التي تتطلب إعدادا هائلة من العمالة التقنية.

2-التعقد التقني للإنتاج، وفصل الملكية عن الإدارة داخل المشروع الرأسمالي الكبير، ظهور الوظائف الإدارية والإشرافية بشكل متزايد.

3-تنامي التخطيط والتنظيم داخل الصناعة، وما ترتب على ذلك من نمو وظائف الإشراف والمتابعة ودعمها.

4-الزيادة الهائلة في إنتاج السلع الاستهلاكية، ونمو الأسواق اللازمة لتوزيع هذه السلع،مما أدى إلى ازدياد العمالة داخل قطاع التسويق والتوزيع والتجارة، والدعاية والإعلان.

5- النمو الهائل الذي طرأ على القطاع الثالث – وهو ما يعرف بالاقتصاد الخدمي، وما ترتب على اتساع العمالة و ما تستقطبه من يد عاملة تشكل الطبقة الوسطى .

6-اتساع دور الدولة وزيادة مسؤولياتها، ونمو الأجهزة التابعة لها، وما ترتب على ذلك من زيادة الوظائف لتتحكم في معطيات الواقع الجديد.

7-مكانة العلم والمعرفة العلمية والنظرية،و الدور المهم الذي احتلته داخل سياق الثورة التكنولوجية الأمر الذي أدى إلى نشأة مجموعة من الوظائف العاملون بها يجب أن يكونوا تحصلين على مؤهلات علمية بعينها، وبالتالي أصبح التعليم وسيلة أساسية للو[1]لوج إلى هذه الوظائف. ومع ازدياد معدلات التعليم العالي ونمو روح التخصص ، برز دور العلماء و التقنيين والتكنوقراط، وظهرت "طبقة جديدة" من العلماء و المفكرين والأنتلجنسيا والتكنوقراط "حملة المعرفة " أو أصحاب "رأس المال الثقافي" وهم يشكلون الشرائح العليا في الطبقة الوسطى الجديدة.

هذه العوامل شكلت فئات اجتماعية واسعة تدخل ضمن ما يسمى بالطبقة الوسطى جديدة

إضافة إلى ما سبق نجد أن التحولات السابقة الذكر خلقت أشكال جديدة من التمايز الطبقي لا تستند على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . فالانتقال إلى مجتمع الموظفين والإداريين والتكنوقراط قد جعل من المهنة والتعليم أساسا يعتد به للتمايز الطبقي. كما أن فصل الملكية عن الإدارة داخل الأبنية الاقتصادية أدى إلى تراجع الدور الذي كانت تلعبه الملكية كأساس وحيد في بناء اللامساواة، وأدى إلى ظهور ميكانيزمات جديدة من التحكم داخل الأبنية الاقتصادية، مثل المهارات التقنية والإدارية و المؤهلات التعليمية[1].

إضافة إلى ذلك أن نمو دور الدولة واتساع أجهزتها، قدم أنماطا بديلة للملكية و الحيازة التي يملكها أو يحوزها الفرد داخل نظام الإنتاج ،وأصبح الانخراط داخل أجهزة الدولة وخصوصا (الجيش، الشرطة، الشركات التي تخضع لملكية الدولة)، مصدرا أساسيا من مصادر تحقيق التراكم الاقتصادي والتمايز الطبقي.

كما أن معيار التعليم و المعرفة و المعلومات، أصبح معيارا أساسيا للتمايز الطبقي يكاد يساوي معيار ملكية رأس المال. وبذلك أصبح مصدر القوة الجديد الذي تتمتع به الطبقة الجديدة والذي يعبر عنه البعض ،بالتحكم الفردي في ثقافات، ولغات وتقنيات بعينها، وكذا التحكم في المهارات الناتجة عن ذلك بشكل تحولت فيه هذه الطبقة الجديدة إلى برجوازية ثقافية. [1]

وخلاصة ما يمكن قوله،في هذا الموضوع أن التحولات السالفة الذكر في مجملها ساهمت في بلورة وتشكل جماعات وفئات اجتماعية واسعة، تحتل موقعا ("متوسطا " أو وسطا") بين الطبقتين الأساسيتين الموجودتين داخل المجتمع الرأسمالي. هذا ما أدى إلي تعقد البناء الطبقي

1-فؤاد مرسي:مرجع سابق،ص90

[1] -a.w.gouldner :**the future of intellectuals and the rise of the new middle class**,theseabury press.new,1979,p19.

لهذا المجتمع من ناحية، وصعوبة تطبيق النموذج الطبقي الثنائي، في فهمه وتحليله للبناء الطبقي. و لمزيد من الفهم لنشؤ هذه الطبقة ودورها الفعال في تناول البناء الطبقي سنستعرض في النقطة التالية بشيء من التفصيل للاتجاهات النظرية التي فسرت نشأت الطبقة الوسطى.

1/اتجاهات تفسير نشأة الطبقة الوسطى الجديدة:

توصلنا في المبحث السابق ،إلى حقيقة أساسية مفادها: أن التحولات التي تعرضت لها المجتمعات الرأسمالية بموجب الثورة العلمية والتكنولوجية أفرزت مجموعة من العوامل الأساسية شكلت وسيطا فاعلا في نشأة الجماعات الاجتماعية التي تشكل قوام الطبقة الوسطى الجديدة. وثمة اتفاق عام بين مختلف الاتجاهات النظرية والأيديولوجية حول نشأة هذه الجماعات التي باتت تحتل موقعا وسيطا بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، هذه الفئات "الجماعات" قد اتسعت قاعدتها بصورة كبيرة، من خلال الانضمام المستمر إليها من طرف أعضاء جدد، الأمر الذي جعل العديد من الباحثين و الدارسين ينظرون إليها بوصفها طبقة مستقلة بذاتها عن سابقاتها,و تختلف عنهما في بنائها و خصائصها.

إن ظهور هذه الفئات أدى إلى تعقد البناء الطبقي داخل المجتمع الرأسمالي،و منه صعوبة تحليل بنية الطبقة بناءا على نموذج التحليل الطبقي الثنائي الأمر الذي أوجب، ضرورة

البحث عن أطر تصورية ونماذج تحليلية تتلاءم مع طبيعة التطورات الجديدة ،خاصة نشـــأة الطبقة الوسطى واحتلالها مكانا داخل البناء الطبقي للمجتمع.

هذا الاتفاق يحمل في طياته تباينا فيما يتصل بتفسير نشأة الطبقة الوسطى الجديدة. ويمكننا أن نميز، داخل اتجاهات التفسير هذه، بين اتجاهين أساسيين في تفسير نشأة هذه الطبقة هما:

2-1:اتجاه التفسير التكنولوجي

2-2:اتجاه التفسير البنائي

2-1:اتجاه التفسير التكنولوجي:ينطلق هذا الاتجاه من فرضية أساسية، مفادها أن مستوى التطور الصناعي أو التكنولوجي هو الذي يحدد، الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. وعليه فإن العلاقات الطبقية تتأسس بناء على أشكال التكنولوجيا وأشكال التصنيع أو التقسيم التقني للعمل.

فهذا الاتجاه ينظر إلى التطور التكنولوجي بوصفه أساس التغير الطبقي. وعليه فإن نشـــأة الطبقة الوسطى الجديدة تعود إلى التغيرات التكنولوجية المرتبطة بعملية التصنيع المتقـــدم، والتي ترتب عليها ازدياد الطلب على نوعية بعينها من العمالة (الماهرة وشبه الماهرة) عوضا عن العمالة اليدوية التقليدية.

ومن أبرز المهتمين بهذه النظرة نجد **رايت ميلز C. Wright Mills** الذي يرى بأن نشـــأة الطبقة الوسطى الجديدة، تعد نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية وما ترتب علـــى ذلـــك مـــن الحاجة إلى المهارات المهنية المتخصصة، وظهور طبقة من أصـــحاب الرواتـــب (الطبقـــة الوسطى الجديدة) من المتخصصين والمديرين والموظفين، كنتيجة أساسية للثورة التكنولوجية وإدخال العلم بشكل واسع في كل مجالات الحياة الاقتصادية. [1]

ويندرج هذا الرأي مع منظري "المجتمع ما بعد الصناعي"، الذين يرون أن التكنولوجيا هـــي السبب الأساسي في التحول المهني الذي حدث في النصف الثاني من القرن العشرين، ومـــا

1-c.wright mills**: power politics and people**, oxford univ,press,1963,p307.

2-geoff payne**: mobility and change in modern society** ,Macmillan press ltd ,London ,1987,p xi.

*:كان ماركس على وعي بتزايدحجم الطبقةالوسطى ومع ذلك لم يهتم بها اهتماما كافيا ،إذ كان ينظر إليها على انها تمثل حاجزا بين الطبقتين الرئسيتين في النظام الرأسمالي,وكان بتنبؤ بان ما يوجد من طبقة وسطى سوف يلحق باي من هاتين الطبقتين (لمزيد من الاطلاع انظر السيد محمد الرامح **التحليل السوسيولوجي لبنية المجتمع المصري** ،ص-ص 22- 23)

ترتب عليه من اتساع جماعات الطبقة الوسطى الجديدة، التي نتجت من قلب هــذا التحــول وكانت مؤثرة لدرجة أنها أصبحت مبررا كافيا لمراجعة نظرية الطبقة التقليدية [2]

فالتغيرات التكنولوجية الهائلة تؤدي إلى تغير المضمون المهاري للعمل، وتغير بنية السلطة داخل مكان العمل تغيرا جذريا، كما تؤدي إلى خلق صناعات جديدة، ومنتجات جديدة ، ومهن جديدة، كلها تدعم جماعات الطبقة الجديدة، التي ظهرت، بشكل متسارع، وتنامي دخول العمال المهرة و والتقنيين والعمال ذوي الياقة البيضاء،و عليه فإن مجتمع ما بعد الصناعة، قــد أدى إلى نشوء طبقة جديدة تعتمد على أصحاب المهن والمتخصصين، وعلى التعليم العالي، وعلى قطاع الدولة. وعلى الرغم من أن هذه الجماعات كانت موجودة داخل المجتمع الصناعي، إلا أنها استطاعت، في المجتمع ما بعد الصناعي، ونتيجة لتزايد أعدادها، إن تتطور إيديولوجيا و تزداد وعيا بحيث تصبح طبقة مستقلة لذاتها وليس حاجزا بين الطبقات –كمــا كــان يعتقــد ماركس* أما "**دانيال بيل D.Bell**"، وهو أحد أشهر منظري المجتمع ما بعد الصناعي،فيرى أن أهم التغيرات التي حدثت داخل هذا المجتمع (ما بعد الصناعي) والتي كان لها تأثيرها الفاعل في نشأة الطبقة الوسطى الجديدة، هذه التغيرات قد ظهرت عبر الأبعاد التالية: – [1]

1- **القطاع الاقتصادي:** الانتقال من الاقتصاد القائم على إنتــاج الســلع إلــى الاقتصــاد ألخدماتي.
2- **التوزيع المهني:** اتساع وبروز دور الطبقة التقنية المتخصصة.
3- **محور الارتكاز:** مركزية المعرفة النظرية بوصفها مصدرا أساسيا للابتكار ولصــياغة السياسة الخاصة بالمجتمع.
4- **التوجه نحو المستقبل:** التحكم في التكنولوجيا و المخترعات التكنولوجية.
5- **اتخاذ القرار:** خلق تكنولوجيا فكرية جيدة.

1- - R.Dahrendorf **: « observations On scince And Technology In Changing Socio-Economic Climate-** « In : R.Daherendorf Et.AL.,Scientific-Technological Revolution :Social Aspects, Sage publications Ltd,London,1977,Pp.74-75

2-A.Giddens: **Class Structure Of The Advanced Societie**s,Op.Cit.,P.257.

ويرى **بيل** أن "الجامعة" قد أصبحت أهم المؤسسات، داخل المجتمع ما بعد الصناعي ، حيث يتم تشكيل وتطور المعرفة النظرية داخلها.فإذا كان المصنع هو أساس المجتمع الصـــناعي، بوصفه المصدر الأساسي لإنتاج السلع، فإن الجامعة، بوصفها مصدرا أساسيا لإنتاج المعرفة النظرية، هي الملمح الأساسي داخل المجتمع ما بعد الصناعي [2].

هذه الأخيرة ساهمت في توارى الأهمية النسبية للعامل اليدوي التقليدي الذي كان يعتمد على تكنولوجيا بسيطة، ليحل محله العامل الماهر صاحب المعرفة ' والعامل المتعلم الذي يعتمـــد على تكنولوجيا متطورة.

فالتطور التكنولوجي الحاصل داخل المجتمع ما بعد الصناعي، ترتب عليه إدخـــال أســـاليب وتقنيات جديدة إلى تكنولوجيا الإنتاج– "الأتمتة" Automatisation – التي أدت بدورها إلى إعادة بناء المهارات والمؤهلات والإمكانيات الخاصة بعملية العمل. وأصبح المصدر الأساسي والحقيقي في التحكم والعامل الحاسم في الإنتاج.

ويتفق أصحاب هذا الاتجاه على أن دخول التكنولوجيا المتقدمة وكذا استخدام أساليب متقدمة في الإنتاج قد أفضى إلى تغيير عملية العمل.وتغير طبيعة التركيب المهني داخل المجتمع ، إذ أصبح التنظيم الصناعي الذي ارتبط بالثورة التكنولوجية يتسم بسمات أساسية أهمها: [1]

1–التأكيد على الفصل بين العمل اليدوي والعمل الفكري، وبين مهام إعـــداد وبرمجـــة وإدارة العمل من ناحية وبين التنفيذ الفعلي لهذا العمل من ناحية أخرى.

2–تقسيم دورة العمل إلى مهام بسيطة وأكثر تجزئة

3–الالتزام بالنمط الهيراركي داخل التنظيم.

هذه السمات من أهم الأسباب التي أدت إلى نشأة الطبقة الوسطى الجديدة لدى أنصـــار هـــذا الاتجاه. فالتقسيم بين العمل اليدوي والعمل الفكري داخل التنظيم الصناعي المتقدم، كان فـــي صالح تزايد نوعية بعينها من قوة العمل المؤهلة، التي تستطيع التعامل مع التقنيات المتقدمـــة

-angelo pichierri**:"diffusion and crisis of scientific management in Europe industry»**, in Salvador 1 ginner and Margaret scot ford archer (eds)contemporary Europe ,social structure and cultural patterns ,Rutledge and kurgan paul,London,1978,p58.

-2

للإنتاج. وتراجع الوزن النسبي للعمال اليدويين. هذا ما أدى إلى نشأة جماعات جديدة من المديرين والمشرفين داخل التنظيم الصناعي.وأعطى فرصة إلى بروز دور العلماء والتقنيين داخل هذا التنظيم.

ولا شك أن هذه الجماعات تشكل مكونا أساسيا من مكونات الطبقة الوسطى الجديدة التي أصبحت طبقة أساسية داخل المجتمع ما بعد الصناعي، كما .... أصحاب هذا الاتجاه إلى نمو التنظيمات ذات الطابع الهيراركى، التي ترتبت على الثورة التكنولوجية، والتي سادت كل جوانب الحياة داخل المجتمع ما بعد الصناعي، بوصفها سببا أساسيا من أسباب اتساع قاعدة الطبقة الوسطى الجديدة داخل هذا المجتمع، فقد ساهمت الثورة التكنولوجية في شيوع التنظيمات ذات الطابع البيروقراطي مما استدعي تزايد الحاجة إلى توظيف "الخبراء " ذوى الياقات البيضاء، من الإداريين والمديرين، والتكنوقراط والمنظمين ،كما زادت الحاجة إلى الوظائف الروتينية المساعدة.

وبما أن التنظيم البيروقراطي يعتمد على فصل الملكية عن الإدارة داخل التنظيمات الرأسمالية فقد أدى ذلك إلى ظهور صفوة من الإداريين والتقنيين والمتخصصين داخل هذه التنظيمات، لعبت دورا وسيطا بين العمل ورأس المال ،واحتلت وضعا طبقيا بينيا ،بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال أو مالكي وسائل الإنتاج، وإزاء الاتساع المطرد في حجم التنظيمات الصناعية، واتساع نطاقها – سواء داخل الدولة أو على نطاق عالمي– ،فقد ازدادت الحاجة إلى الوظائف التجارية والتسويقية والتوزيعية، كما ازدادت الحاجة إلى خدمات التأمين والخدمات المالية ....الخ

وعليه فقد أصبحت الطبقة الوسطى الجديدة –لدى أنصار هذا الاتجاه–من أهم معالم البناء الطبقي في مجتمع اليوم ،وأن نشأة هذه الطبقة ترجع إلى التغيرات التي ترتبت على الثورة العلمية و التكنولوجية ،وما ترتب عليها من تغيرات طرأت على التنظيم الإنتاجي من ناحية أخرى .

انطلاقا من التحليل السابق وجهت عدت انتقادات إلى هذا الاتجـــاه نظـــرا لتبنيـــه الحتميـــة التكنولوجية،وتجاهله لمختلف الأبعاد الأخرى،وعليه فقد ظهر اتجاه آخر في تفســـير نشـــأت الطبقة الوسطى والذي سنوضحه في السطور الآتية.

2-2: إتجاه التفسير البنائي

يرجع أصحاب هذا الاتجاه التغيرات الحاصلة في البناء الاجتمـــاعي و الطبقـــي ،نتاجـــا أو محصلة للتغيرات التي طرأت على بنية و علاقات الإنتاج الرأسمالي ،وإذ كانوا يتفقون مـــع الاتجاه السابق في الدور الذي لعبته الثورة العلمية و التكنولوجية ومع ما خلقته من تغيرات في مجتمع الرأسمالي .إلا أن هذه التغيرات حسب هذا الاتجاه ,أدت الى تغيير البناء المهنـــي داخل المجتمع ,فهم إذا لا ينظرون الى هذا العامل –الثورة التكنولوجيـــة-باعتبـــاره العامـــل المهيمن في تحديد الأساس الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع،بل أن هذه التغيرات ذاتها كانـــت وليدة عوامل بنائية أعمق، تفهم في تحليل بنية وعلاقات الإنتاج داخل النظام الرأسمالي.

إن أنصار هذا الاتجاه عند تفسيرهم لنشأة الطبقة الوسطى الجديـــدة ينطلقـــون مـــن التنظـــيم الاجتماعي للعلاقات الإنتاجية وليس التنظيم التقني للعلاقات الاقتصادية ,**فإريك رايت** يرى أن العلاقات الاجتماعية التي تحدد الطبقة،يجب تحليلها انطلاقا من التنظيم الاجتماعي للعلاقـــات الاجتماعية،وليس التنظيم التقني للعلاقات الاقتصادية،فالعلاقات الطبقية لا تتأسس،بناءا علـــى أشكال التكنولوجية أو مستوى التصنيع ،أو التقسيم التقني للعمل [1].

فالاتجاه البنائي إذا يهتم في تحليله للطبقات الاجتماعية على أساس التقسيمات داخل العلاقات الاجتماعية للإنتاج و تقسيم العمل الاجتماعي ،كما يفسر نشأة هذه الطبقة بناء على التغيرات البنائية التي ترتبت على التناقضات الكامنة في المجتمع الرأسمالي ،و الميكانيزمات التكيفيـــة التي ظهرت استجابة لهذه التناقضات ،و في ظل عمليات الصراع الطبقـــي الحاصـــل فـــي المجتمع الرأسمالي ذاته [2].

---

[1] : - E.O.Wright: « **Varieties Of Marxist Conceptions Of Class Structure** »,.P.325.

[2] – : Val Burris**: Capital Accumulation And The Rise Of The New Middle Class**,review of redical political economics,vol21,no 1,spring,1980,P17.

فأصحاب هذا الاتجاه ينظرون إلى نشأة الطبقة الوسطى الجديدة،بوصفها عملية اجتماعية وليس نتيجة للتطور التكنولوجي ،فالتكنولوجيا لا يمكن فهمها بوصفها عاملا سببيا مستقلا ،بل يجب أن توضع داخل السياق الأوسع للقوى الاجتماعية التي تتبع منها ، ولفهم نشأة هذه الطبقة–الوسطى–يجب تحليلها باعتبارها ناتجة من داخل بناء بعينه للعلاقات الاجتماعية لا بوصفها شيء يحدث من الخارج،فهي تعبر عن التطورات الداخلية الحادثة في هذا البناء ،إضافة إلى ذلك فإن عملية التراكم الرأسمالي ،تعد احد أهم الديناميات التي أدت إلى نشأة الطبقة الوسطى الجديدة .

و تعد تفسيرات **هاري برافمان** من ألمع التفسيرات داخل هذا الاتجاه، وهو يرى أن الطبقات الاجتماعية ليست وحدات إمبريقية ثابتة،لكنها تعبر عن علاقات اجتماعية متغيرة تاريخيا بشكل مستمر. ومن هنا حاول أن يقدم تفسيرا لنشأة الطبقة الوسطى الجديدة من داخل بنية النظام الرأسمالي في مرحلته الاحتكارية. تفسيرا يربط العلاقات المتداخلة بين تراكم رأس المال– كما ظهر داخل الرأسمالية الاحتكارية – وعملية العمل من ناحية، ونشأة الطبقة الوسطى الجديدة من ناحية أخرى.

برافرمان يرى أن تطور الرأسمالية الاحتكارية ،صاحبه تغيير جذري في البناء الطبقي وفي العلاقات الطبقية المتشكلة. وترتب على ذلك نشأة طبقة وسطى جديدة، تختلف عن الطبقة الوسطى القديمة التي كانت موجودة في مرحلة ما قبل الرأسمالية الاحتكارية ،تلك المرحلة التي اتسمت بوجود بناء طبقي ذي طابع استقطابي ينهض على وجود طبقتين أساسيتين (الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة)،وبموجب هذا الوضع كانت "الطبقة الوسطى القديمة تحتل ذلك الوضع البيني ،بمقتضى وجودها خارج مركز البناء الطبقي، فهي لا تملك خصائص الطبقة الرأسمالية،ولا تلعب دورا مباشرا في عملية تراكم رأس المال ، أما الطبقة الوسطى

الجديدة فهي على العكس، تحتل وضعها البيني لا بسبب كونها خارج عملية تراكم رأس المال ، بل لكونها جزءا من هذه العملية، تأخذ ملامحها من كلا الطبقتين.[1]

إذا تعد نشأة الطبقة الوسطى الجديدة لدى **برافرمان** حقيقة ملازمة لتطور المجتمع الرأسمالي، الذي كان يسعى إلى تحقيق التراكم من خلال تحول عدد هائل من الأفراد إلى العمل المأجور الذي ينظمه رأس المال من أجل إنتاج فائض القيمة وتحقيقها في شكل أرباح. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تركيز وسائل الإنتاج والتحكم، ونزع الملكية الإنتاجية للمنتجين الصغار والبرجوازية الصغيرة التقليدية –الوسطى القديمة–،وأدى تطبيق أساليب التحكم الذاتي والأتمتة في الإنتاج، إلى تدهور مهارات العمل ، وانقسمت هذه المهارات إلى مهارات عقلية (المهام الإدارية والإشرافية والهندسية) ومهارات عضلية أو يدوية ، وتم التحكم في كل الجوانب عملية العمل بطريقة تكنولوجية، مما سلب العامل مكنة اتخاذ القرار وحرمه من أية فرصة إبداعية .[2]

مما سبق نجد أن الطبقة الوسطى الجديدة هي المستفيد الأول من عملية تدهور المهارة هذه ففقدان العمال و أصحاب الحرف لهذه المهارات ،بنقلها إلى جماعة اجتماعية تتوفر فيها المؤهلات و الموصفات وهي أكثر صلة بالطبقة الرأسمالية تعرف بالطبقة الوسطى الجديدة .

و في نفس السياق نجد **كارشيدى G.Carched** يرى بأن الطبقة الوسطى الجديدة قد ظهرت في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية ، كي تقوم بأداة الوظيفة الكلية أو الشاملة لرأس المال ، هذا على الرغم من أنها لا تملك رأس المال، كمالا تملك وسائل الإنتاج ولا تقوم بأداء وظيفة العمل المنتج .[3]

---

[1] : Hary Braverman**: Labor And Monopoly Capital**, The Degradation Of Work In The Twentieth Century, Monthly Revier Press, London, 1974,P.407.

[2]-wiliam g.roy**:"class conflict and social change in historical perspective**",op.cit,p492

[3]– G.Carched **: ''on The Economic Identification Of The New Middle Class'',** Economy And Society ,Vol.4,No.1,Feb.1975,P.1.

أما **نيكولاس بولانتزاس Nicos Poulantzas** - فيطلق على هذه الطبقة اسم"**البرجوازية الصغيرة الجديدة** " ,ويرى بأنها تتجه إلى الاتساع في ظل الرأسمالية الاحتكارية، لكي تضم كل العاملين الأجراء غير المنتجين،وتزداد اتساعا باتساع العمل المأجور وتدهور المنتجين المستقلين، وازدياد الأنشطة التي تتعامل مع تسويق البضائع وتداول السلع، وازدياد معدل الموظفين المدنيين الذين توظفهم الدولة في أجهزتها المختلفة. [1]

وإذا كان بعض أنصار هذا الاتجاه يرجعون نشأة الطبقة الوسطى إلى عملية التراكم الرأسمالي، وما ترتب عليها من إفرازات– كما سلف الذكر – فإن البعض الآخر، من أنصار هذا الاتجاه أيضا، يرون أن هذه الطبقة قد نشأت نتيجة سعي الرأسمالية الاحتكارية إلى إلغاء التناقض الأساسي بين العمل ورأس المال، بخلق جماعة وسطية تقف بين الطبقتين.

وبما أن الملمح الأساسي للرأسمالية الاحتكارية يتمثل في التنظيم البيروقراطي الهيراركي، الذي يتوسط العلاقة بين العمل ورأس المال، ويزيد من مستوى الإشراف و يلغى الانقسامات بين العمل ورأس المال، ويفوض سلطة التحكم في العمل التقني إلى الهيراركية التنظيم، فإن الرأسمالية الاحتكارية تقدم أساسا متينا لتشكيل الطبقة الوسطى الجديدة .[2]

وعليه فأنصار هذا الاتجاه يرجعون نشأة الطبقة الوسطى الجديدة، إلى الديناميات الداخلية للرأسمالية (الاحتكارية)، ولعملية التراكم الرأسمالي، ما ترتب على ذلك من بروز جماعات من العمل ذوى الياقات البيضاء–الطبقة الوسطى الجديدة – يختلفون في خصائصهم وفي أوضاعهم الطبقية عن الطبقة الوسطى القديمة ,وعن طبقة الرأسمالية (حيث لا يملكون وسائل الإنتاج ويبيعون قوت عملهم إلى هذه الطبقة) ،وعلى الرغم من أن هذه الخصائص (عدم ملكية الوسائل الإنتاج وبيع قوة العمل) تمثل قاسما مشتركا بين الطبقة الوسطى الجديدة والطبقة العاملة، فإنها تختلف عن هذه الأخيرة في أنها تتمتع بدرجة ما من درجات الاستقلال في الاستخدام المباشر لقوة عملها، كما أنها تقوم بالإشراف على عمل الطبقة العاملة وتشترك

[1] - Nicos Poulantzas: **The New Pettey Bourgeoisie In Richard Hyman And Robert Price (Eds)**, The new Working Class, Op.Cit,P.113.

[2]-malcom waters **:"collopse and convergence in class theory "**,the return of social in the analysis of stratification arrangement, theory and society ,vol 20, n2 april,1991,p159.

(مع الطبقة الرأسمالية) في استغلال عمل هذه الطبقة.

إذا–الطبقة الوسطى– تضم صفات تخص البرجوازية و صفات تخــص الطبقــة العاملــة، وبموجب ذلك فإنها تحتل وضعا بينيا ,داخل البناء الطبقي الرأسمالي. وهــذا لا يتحقــق إلا بموجب وجودها في قلب العلاقات الاجتماعية، وما يطرأ عليها من تحولات.

لقد كان ظهور هذه الطبقة واتساع نطاقها، بشكل مطرد، مبررا كافيا، لــدى المهتمــين بالتحليل الطبقي، لمراجعة النظريات الكلاسيكية في التحليل الطبقي، بشقيها الوظيفي و الماركسي، مراجعة تأخذ في اعتبارها الوضع الطبقي لهذه الطبقــة الجديــدة. وهــذا مــا سنوضحه بالتفصيل في سياق المباحث التالية.

3 /اتجاهات التحليل الطبقي: التصور الكلاسيكي

سنحاول من خلال هذا المبحث المتضمن عرض الاتجاه الكلاسيكي في تفسير و تحليل البناء الطبقي، لا من الناحية تاريخ الإسهام النظري (ماركسي–وظيفي)، وإنما من خلال التركيز على أهم التصورات التي قدمتها هاتان النظريتان في فهم قضية الطبقة و الانتماء الطبقي.

عند محاولة عرض الإسهام النظري لهذين الاتجاهين ،يذهب الكثير من الباحثين إلى إعتبار أن إسهام إحداهما قد جاء رد فعل لإسهام الأخرى، بمعنى أن الإسهام الذي قدمتــه النظريــة

الوظيفية، داخل النظرية السوسيولوجية بشكل عام،وفي التحليل الطبقي بشكل خاص، قد جـــاء كرد فعل للنظرية الماركسية.

ويصدق هذا الحكم على إسهامات **ماكس فيبر** و**تالكوت بارسونز**، فعلم الاجتماع الفيبري يمثل امتدادا للحوار مع "شبح كارل ماركس"، كما أن نظرية **تالكوت بارسونز** تعد استجابة أمريكية للنظرية الماركسية[1].

و الأكيد أن الطرح الوظيفي الكلاسيكي لقضية الطبقة و الانتماء يختلف عن الطرح الماركسي لهذه القضية ،وذلك الاختلاف الذي إلى طبيعة النظر إلى المجتمع –لكل النظرية–و تفســير أشكال اللامساواة داخل البناء الاجتماعي لهذا المجتمع ،هذا ما سنوضحه في العناصر التالية بتحليل كل إتجاه على حدة وتوضيح رؤيته السوسيولوجية للبناء الطبقي.

3–1/ الاتجاه الوظيفي الكلاسيكي في التحليل الطبقي:

يرتكز التصور الوظيفي لقضية الطبقة والانتماء على فرضية أساسية هي "أنه لــيس ثمــة مجتمع بلا طبقات ،فلا يمكن أن يستمر مجتمع ما في وجوده بدون تدرج طبقي يقوم على عدم المساواة في توزيع المكافآت والامتيازات"[2]

فالتحليل السوسيولوجي لهذا الاتجاه في تناوله لقضايا الطبقة و التمايز الطبقي ينطلق إذا من مقولة أساسية مفادها "أن الطبقة الاجتماعية عبارة عن جماعة من الناس تشكل أحد المكونات الأساسية للبناء الاجتماعي" [3]

فأنصار هذا الاتجاه يرون أن المساواة الاجتماعية والاقتصادية أو السياسية أمر غير واقعــي وغير محتمل ،و بعكس ذلك فإن اللامساواة حقيقة مقررة ،وضرورة وظيفية ،حتمية و دائمة فهي بمثابة قانون عام يحكم الطبيعة و المجتمع "فكل جماعة اجتماعية هي في واقع الأمر– وبالضرورة –نسق اجتماعي متدرج ،وانقسام المجتمع إلى طبقات ،وجماعات متمايزة مرتبة

[1]-احمد عبد الله زايد:**علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية و النقدية** ،مرجع سابق،ص93.
[2]-غريب سيد احمد :**الطبقات الاجتماعية**،مرجع سابق ،ص126.
[3]-محمد ىالجوهري:**علم الاجتماع و قضايا التنمية في العالم الثالث** ،دار المعارف ،القاهرة،1978،ص217.

في تدرج معين للثروة و الهيبة والمكانة والقوة ظاهرة مجتمعية عامة لا تخلو منها المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة ،و لا يستثنى من ذلك أيضا أي من المجتمعات التاريخية المعاصرة"[1]

وإذا كان **ماركس** يعتبر المنطلق الأساسي في تحديد مفهوم الطبقة و التدرج الطبقي في الاتجاه الماركسي ،فإن **ماكس فيبر** يعد بحق الرافد الثاني لدراسات التدرج الطبقي ،فهو يرى أن الطبقة الاجتماعية يمكن تحديدها انطلاقا من الوضعيات الاجتماعية على اعتبار أنها "مجموعة من الأفراد لهم نفس وضع الطبقة"[2],ويعد مفهوم "وضع الطبقة" أساس التحليل الفيبري حيث أنه يشير إلى قاعدة ممكنة من السلوك المشترك[3].

و في هذا الصدد يميز **فيبر** بين ثلاثة أصناف من التدرج، الاقتصادي و الاجتماعي،والتدرج السياسي ،فالطبقة يحددها التدرج الاقتصادي و المركز الاعتباري،يحدده التدرج الاجتماعي والحزب يحدده التدرج السياسي ،وتوجد علاقات بين الأصناف الثلاثة من التدرج لكنها ليست حتمية .[4]

لذلك نجد اهتمام فيبر بفكرة القيم بدون إغفال دور العامل الاقتصادي في تناوله لمحددات الوضع الطبقي في المجتمعات الحديثة و عليه فالتدرج الاجتماعية عند ماكس فيبر يقوم على الطبقة و المكانة ،فالطبقة أشرنا إليها أعلاه،أما المكانة الاجتماعية عند فيبر تشير إلى خاصية تتكون من خلال التفاعلات الاجتماعية "وتعبر عن مدى الهيبة أو الاحترام أو الشرف الذي يناله الفرد من الآخرين ،أي أن المكانة تتحدد أساسا من خلال إدراكات و تصورات الناس لبعضهم البعض " [5]

وقد أعطى فيبر مفهوم "أسلوب الحياة" دورا في التشكل الموقف الطبقي.فالطبقة لا تحدد فقط من خلال الملكية الإنتاجية ،ولكنها تتحدد أيضا وبشكل متزايد من خلال أنماط الاستهلاك و

---

[1]-السيد عبد الحليم الزيات :**البناء الطبقي الاجتماعي** ،دار المعارف الجامعية،الاسكندرية،2003،ص39.

[2]-cazeneuve (jean):**les stratifications sociales in la sociologie**,.les dictionnaires marobaid 1972,p6 .

[3]-,encyclopedia **: voir hierarchies** dahrendrofn,p18

[4]-ipid,p19.

[5]-السيد الحسيني **:مفاهيم علم الاجتماع** ،جامعة عين شمس،1992،ص234

أساليب الحياة ،[1] وهو بذلك كانت له الأسبقية في النظر الى أسلوب الحياة كمؤشر هام في دراستنا للطبقات الاجتماعية و تحديدها .

وعلى الرغم من أن تصورات **ماكس فيبر** مصدرا أساسيا لدراسة الطبقات الاجتماعية في الاتجاه الوظيفي ،هناك تحليلات أخرى برزت في هذا الاتجاه في تفسير ظاهرة اللامساواة لعل أبرزها تحليل **كنجزلي دافيز** و **ولبرت مور** اذ يريان أن أشكال اللامساواة أو التدرج الاجتماعي ،أمر من طبائع المجتمعات ، كما أنه ضرورة حتمية لوجود واستمرار المجتمع الإنساني ، تلك الضرورة التي تقتضيها حاجة أي مجتمع لوضع وتحفيز الأفراد داخل البناء الاجتماعي.

فالتدرج الاجتماعي ميكانيزم وظيفي يلجأ له المجتمع لتوزيع الأفراد ، داخل الأوضاع الاجتماعية المختلفة، وتحفيزهم على أداء الواجبات التي يقتضيها وجودهم داخل هذه الأوضاع. ولما كان بعض هذه الأوضاع أهم، من الناحية الوظيفية، من بعضها الآخر ، وتحتاج إلى مهارات خاصة أو تدرب ، لذا وجب على المجتمع عند توزيع الافراد أن يحدد:

أولا: بعض المميزات التي تمثل أداة تحفز لشغل هذه الأوضاع .

ثانيا: تحديد طريقة لتوزيع هذه المميزات توزيعا يتفاوت ،بناء على ما تقضيه هذه الأوضاع، وعندما تصبح هذه المميزات وطريقة توزيعها جزءا من النظام الاجتماعي، فإن ذلك يفضي إلى نشوء التدرج الاجتماعي.[2]

أما **تالكوت بارسونز**– فيحلل التدرج الطبقي في حدود الإطار المرجعي لنظرية الفعل الاجتماعي لديه وهو يؤكد على القيم الاجتماعية و النسق القرابي كمحددان للطبقة . فالطبقة الاجتماعية في ضوء التصور البارسونزي عبارة عن "حاصل جمع الوحدات القرابية التي تتقاسم أعضائها مكانة اجتماعية معينة في سياق هرم الترتيب الطبقي" [3].

---

[1]-محمود عودة:**اسس علم الاجتماع** ،جامعة عين شمس ،1999،ص216.

[2]- kingsley davies and Wilbert moore: **"some principles of stratification "**,in weluim m tumin(ed)reacting on social stratification,princeton hall,1970,pp 368-369.

3-t.parsons**:"an analytical approach to the theory of social stratification "**,in: essays in sociological theory. the free press ,1962,p62-79.

ويتحدد النسق الطبقي على أساس اختلاف الأسرة وتمايزها من حيث أسلوب حياتها ودخلها ومستوى معيشتها و الفرص المتاحة لأعضائها و خاصة الشباب.

وخلاصة ما يمكن قوله أن التحليل الوظيفي للبناء الطبقي يقوم على اختزال الطبقات إلى مجرد جماعات ،تشترك في بعض الخصائص بدون أن يؤدي بها ذلك إلى حدوث صراع طبقي وتميل النظرية الوظيفية إلى التركيز على الدور المهم للطبقة الوسطى بوصفها عازلة بين الطبقتين (البورجوازية والعاملة).

3-2/الاتجاه الماركسي الكلاسيكي في التحليل الطبقي .

ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى الطبقة والانتماء الطبقي على أنه يتحدد بناءا على الأوضاع البنائية المشتركة داخل التنظيم الاجتماعي للإنتاج. و يتحدد الوضع الطبقي للفرد بناء على وضعه الفعلي داخل علاقات الإنتاج *

ويعد **ماركس** أول من استخدم المنهج العلمي المنظم في دراسة الطبقات بهدف الوصول إلى القوانين التي تحكم التطور الاجتماعي.وفي هذا الصدد يعرف ماركس الطبقة "أي تجمع لأشخاص يؤدون نفس الوظيفة في عملية التنظيم الإنتاجي ،وتختلف الطبقات عن بعضها البعض على أساس أوضاعها الاقتصادية " [1]

ولقد جعل ماركس من الطبقة الاجتماعية مدخلا أساسيا لتحليل المجتمع و تحولاته ،وإن كان بعض العلماء المعاصرين قد عارضوا الكثير من مقولاته حول الطبقة الاجتماعية ،إلا أنهم قد وجد أنفسهم في حوار دائم معه ،بحيث كان من الصعب عليهم تجاهل المقولات الماركسية فالطبقات الاجتماعية عند ماركس هي عبارة عن حقائق تاريخية و اجتماعية ،تعكس التنظيم الاقتصادي ،حيث تكون المواجهة بين أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج و أولئك الذين لا يملكون سوى قوة عملهم . وعليه فإن ماركس يميز بين الطبقات على أساس اقتصادي متعلق بنمط الإنتاج السائد، بحيث يوجد دائما على مر التاريخ طبقة مهيمنة و طبقة مهيمن عليها طبقة تملك وسائل الإنتاج و تشتري من الطبقة المهيمن عليها قوت عملها.

---

*-يرى ماركس ان –علاقات الإنتاج- في جوهرها جزء لا ينفصل عن عملية الإنتاج ،ومكملة لها في الوقت ذاته وأساس هذه العلاقات هو شكل الملكية أي علاقة الناس بوسائل الإنتاج(لمزيد من الاطلاع انظر السيدعبد الحليم الزيات:**البناء الطبقي الاجتماعي**،ص24.)

[1]-غريب سيد احمد:**الطبقات الاجتماعية**،مرجع سابق،ص65.

وعليه فالتحليلات الماركسية تنطلق وبشكل أساسي من مقولة مبدئية مفادها أن علاقة الأفراد بوسائل الإنتاج، هي العامل المحوري الحاسم في تحديد مفهوم الطبقة،وتشكل بنية التدرج الطبقي.[1]

وتبدو الملكية معيارا حاسما، داخل النظرية الماركسية، في تحديد علاقة الفرد بوسائل الإنتاج وفي تحديد طبيعة الموقع الذي يحتله داخل هذه العلاقة. فإذا كانت علاقته بوسائل الإنتاج علاقة ملكية، فإنه ينتمي إلى طبقة تختلف اختلافا جذريا عن الطبقة التي لا تملك وسائل الإنتاج هذه. وتفضِي هذه الرؤيَة –كما سبقت الإشارة–إلى وجود طبقتين (طبقة البرجوازية) مالكة لوسائل الإنتاج و(طبقة عاملة) لا تملك من هذه الوسائل شيئا، لذا فالعلاقة بين هاتين الطبقتين علاقة عدائية بالضرورة. كما أنها علاقة قوامها الاستغلال الناتج عن انتزاع فائض العمل (أو فائض القيمة) ومن هنا فإن الطبقة لا تنفصل في التصور الماركسي عن الصراع الطبقي بين المستغلين و المستغلين.

وكتابات ماركس بشكل عام حول موضوع الطبقات تتسم بنوع من التناقض خاصة في تحديد عددها،حيث نجده يتحدث عن طبقتين في البيان الشيوعي ،إذ يقول"أن ما يميز عصرنا ،عصر البورجوازية هو اختصاره لصراع الطبقات ،فالمجتمع كله ،يتجه إلى الانقسام إلى معسكرين عدوين ،وإلى طبقتين كبيرتين تتصادمان بشكل مباشر :البورجوازية و البروليتارية " [2]وهي الصيغة الأكثر استخداما في تحليلاته الطبقية ،بينما يتحدث في كتابه **صراع الطبقات في فرنسا** عن سبع طبقات هي :1–الأرستقراطية المالية 2–البورجوازية الصناعية 3–البورجوازية التجارية 4–البورجوازية الصغيرة 5–الطبقة الفلاحية 6–البروليتاريا 7–حثالة البروليتاريا [3] أما في كتابه "**رأس المال** "وهو من أهم مؤلفاته ،فإن ماركس يتحدث عن ثلاث طبقات في الفصل الأخير من كتاب رأس المال هذا الذي حمل عنوان "**الطبقات** "،وهو عبارة عن مسودة من صفحتين غير مكتملتين،وكل ما قاله ماركس في هذه الأسطر "أن مالكي قوة العمل

[1]-عبد الحليم الزيات:**البناءا لطبقي الاجتماعي**،مرجع سابق،ص29

[2]- marx,engles :**manifeste du parti communiste ,traduction Corine lytord** ,librairie général française,1973,p6.

[3]-karl marx :**les cultes de classes en France**, in max and engles ,œuvres choisies éditions du progrès ,Moscou ,1982,pp 213-266.

،وملاك العقارين والذين تعتبر مصادر دخلهم علـــى التـــوالي الأجـــور ،الفـــائض والعائـــد العقاري،إذا العمال الأجراء الرأسماليون ،وملاك العقارين،يشكلون الطبقات الثلاثـــة الكبيـــرة للمجتمع الحديث القائم على نمط الإنتاج " [1]

فماركس في كتابه هذا يضع طبقة ثالثة وسطى بين الطبقة المهيمنة و المهيمن عليها ،أطلـــق عليها الطبقة البورجوازية الصغيرة.

إن هذا الاختلاف في تعداد الطبقات داخل البناء الاجتماعي، حسب المحللين يرجع الى التفرقة بين ماركس المؤرخ، الذي يحاول رصد الواقع بأمانة، وماركس المنظر الذي يحاول اختزال هذا الواقع إلى صيغ نظرية .

هذه التناقضات كانت أحد أهم الأسباب التي أدت بالباحثين المتبنين للنظرية الماركسية إلـــى محاولة مراجعة بعض القضايا وفق التصورات الحادثة بالمجتمع كما سنري فـــي المباحـــث اللاحقة.

[1]-George est Laura: **clefs pour la sociologies sègues** ,paris,1971,pp 82-83 .

3-3/ أوجه الاختلاف بين وجهتي النظر الكلاسيكية في التحليل الطبقي.

سنحاول تسليط الضوء على مجموعة من الاختلافات بين التصور الكلاسيكي لقضية الطبقة والانتماء الطبقي في كلا النظريتين (الماركسية-الوظيفية) في ضوء القضايا التالية:[1]

3-3-1-البناء في مقابل الفعل:

يحدد التصور الماركسي الطبقات بوصفها بنية موضوعية للأوضاع الاجتماعية، ترتبط إحداهما بالأخرى بناء على إنتاج وانتزاع فائض القيمة، وبالتالي يحدد طبقتين أساسيتين داخل المجتمع الرأسمالي، هما: (البورجوازية-العاملة) ؛أما النظرية الوظيفية فهي لا تولى أهمية لمثل هذا البناء الموضوعي، فهي ترى أن الطبقة، والانتماء الطبقي، نتاجا لسلوك تحفيزي للفاعلين الاجتماعيين الذين يمكن تحديدهم. أي أن الطبقات تتحدد من خلال شكل الفعل الاجتماعي.

وعليه فالماركسية تؤمن بالدور المركزي للتحديد البنائي الموضوعي، أما الوظيفة فإنها تميل إلى اختزال الأبنية الموضوعية للعلاقات الاقتصادية والسياسية إلى علاقات ذاتية تقوم على الفعل الاجتماعي*.

3-3-2-التصور الأحادي للطبقة في مقابل التصور متعدد الأبعاد (الملكية في مقابل تعدد المحددات):

الخلاف الثاني بين النظرية الماركسية و النظرية الوظيفية يتمثل في أن النظرية الماركسية تولى أهمية محورية للطبقة بوصفها الأساس الذي يشكل الانقسام الموجود بين الجماعات الاجتماعية، ويشكل أشكال الترابط أو الصراع بين هذه الجماعات. لذا فإن الطبقة لا تنفصل- داخل التصور الماركسي- عن الصراع الطبقي ودوره في بلورة الخلافات

---

[1] - Val Burris: **Capital Accumulation And The Rise Of The New Middle Class**, Op .Cit ,Pp 69-87.

*-يقصد فيبر بالفعل الاجتماعي انه يشمل على كل مظاهر السلوك الإنساني طالما يضفي عليها الأفراد معنى ذاتيا(لمزيد من الاطلاع انظر: max weber**: the theory of social and economic organization** ,trans by Henderson and parsons ,the free pess,1949,pp115-118.

السياسية، ذلك الصراع الذي لا يعد المحرك الأساسي للتاريخ وأنه الأداة الرئيسية للتغير الاجتماعي.

أما النظرية الوظيفية فترى أن الملكية لا تعد أساسا للانقسام بين الجماعات بل ثمة أسس أخرى لهذا الانقسام مثل نظام المكانة أو الهيبة أو السلطة أو العرق أو الدين، تتواجد جنبا إلى جنب مع الملكية وتساويها في الأهمية وتشكل أسسا للانقسام بين الجماعات الاجتماعية كما تشكل أسسا للتحول الذي يتم داخل المجتمع.

فهذا الاتجاه كان يدرك بوضوح أن التغيرات الاقتصادية تنتج كرد فعل للحاجات الاقتصادية،وهي مشروطة بمجموعة كبيرة من العوامل تشمل العوامل الديمغرافية والجغرافية والتكنولوجية والمادية [1]

3-3-3-ثنائية الطبقة في مقابل تعددية الطبقة:

إن التصور الماركسي للبناء الطبقي يؤكد على أن البناء الاجتماعي للمجتمع يتكون من طبقتين أساسيتين، طبقة مالكة لوسائل الإنتاج، (مستغلة)وأخرى لا تملك وسائل الإنتاج (مستغلة) والتناقض بين الطبقتين يكون صارخا .

أما النظرية الوظيفية فهي تري أن هناك تعددية في البناء الطبقي ترتبط بتعددية الانتماء الطبقي، وان هناك طبقة وسطى تتوسط الطبقتين الأساسيتين في المجتمع – بورجوازية،وعاملة– فالمجتمع في تطوره يعتمد إلى حد كبير على الطبقة الوسطى التي توجد بين الطبقتين الأساسيتين.

3-3-4- الاستغلال في مقابل الهيمنة:

ترى النظرية الماركسية أن المنطق الأساسي الكامن وراء العلاقات الطبقية و الصراع الطبقي هو الاستغلال؛ وما الهيمنة السياسية والأيديولوجية إلا وسائل تضمن هذا الاستغلال وتعيد إنتاج علاقاته المتنوعة. ومن ثم فإن العلاقة بين الطبقات تعد علاقة عدائية بالأساس، لكونها قائمة على الاستغلال.

---

[1]-احمد زايد:**علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية و النقدية**،مرجع سابق،ص99.

أما النظرية الوظيفية فترى أن الهيمنة لا ترتبط بالاستغلال الاقتصادي بل أنها ذات استقلال خاص بها، وتتشكل بناء على أسس مغايرة لعلاقات الاستغلال الاقتصادي. و إذا ما ترتب على هذه الهيمنة شكل ما من أشكال الاستغلال فذلك راجع إلى ما تقضيه علاقات التدرج أو التفاضل الموجودة في المجتمع، وما يترتب عليهما من سلطة أو هيبة اجتماعية.

3-3-5- علاقات الإنتاج في مقابل علاقات السوق:

تولي النظرية الماركسية أهمية كبيرة لعلاقات الإنتاج في تحديد الطبقة و الانتماء الطبقي، في مقابل الأهمية التي توليها النظرية الوظيفية لعلاقات السوق.فهي ترى أن الطبقات تعد تعبيرا عن أوضاع مشتركة داخل السوق. تلك الأوضاع التي تفضي إلى تماثل أعضاء الطبقة الواحدة في نفس فرص الحياة، أي فرص الحصول على الأشياء (أو الموارد) ذات القيمة داخل المجتمع. فالأفراد الذين يتشابهون في نفس فرص الحياة يحتلون نفس الوضع الطبقي. ويتحدد هذا الوضع من خلال مجموع المواقع التالية:

- موقع السوق: أي الوضع الاقتصادي الذي يتكون من مصدر وحجم الدخل، ودرجة الأمان في العمل، والفرصة في الحراك المهني الصاعد.
- موقع العمل:أي مجموع العلاقات الاجتماعية التي يدخل الفرد فيها بمقتضى وضعه داخل تقسيم العمل.
- موقع المكانة: أي وضع الفرد في هيراركية الهيبة داخل المجتمع.

4:الاتجاه الحديث للتحليل الطبقي وتحليل الطبقة الوسطى

ختمنا الفصل السابق بأوجه الاختلاف بين وجهتي النظر الرئيسين في تحليل السياق الطبقي ونتيجة لذلك خضعت هاتين الأخيرتين إلى أشكال من المراجعة وإعادة النظر في طرح بعض القضايا الأساسية وعلى رأسها الموقع الطبقي للطبقة الوسطى .

وسوف نوضح ذلك بدأ بعرض لأمثلة من المراجعات التي تمت في كل نظرية ثم التطرق إلى الطبقة الوسطى الجديدة في كل اتجاه ، والمؤكد أن أشكال المراجعة هذه وإعادة النظر في بعض الأسس الإبسيتومولوجية داخل كل نظرية لا يمكن فهمه بمعزل عن التغيرات التي شهدها المجتمع الرأسمالي منذ أواخر الخمسينات ، خاصة منها المتعلقة بنشأة الطبقة الوسطى الجديدة واتساع قاعدتها كما سبقت الإشارة ، هذه التغيرات أكدت فشل نموذج " الإجماع السياسي " الذي راهنت عليه النظرية الوظيفية ، بحيث تزايدت الصراعات الاجتماعية والسياسية ، كما لم تختفي الفوارق الطبقية ولم يتحقق مجتمع الوفرة " نهاية الإيديولوجية " الذي بشرت به النظرية الماركسية وبالتالي استمرار أزمة المجتمع ، هذا ما استدعى الباحثين إلى محاولة مراجعة الأسس النظرية داخل كلا النظرتين وانتقادها وسنوضح ذلك فيما يأتي.

4-1:النظرية الوظيفية الحديثة وتحليل الطبقة الوسطى

هناك العديد من الاجتهادات والمحاولات التي اتسمت بالطابع التوفيقي والتي ركزت على موضوع الصراع في الدراسة " الطبقة الاجتماعية " أو " أنماط التدرج الاجتماعي " فرغم التركيز على الاتجاه ألصراعي باعتباره أهم قضية أسقطت (لم تأخذ موقعها داخل النظرية الوظيفية) .

ورواد هذا الاتجاه كثيرون من بينهم **(جون راكس ، لكود ، لويس كوزر ، داهار ندروف)** ، هؤلاء الرواد يوصفون في كثير من الأحيان بأنهم ينتمون إلى الماركسية الحديثة ، نظرا لتبينهم بعض قضايا ماركس كدراسة الصراع الطبقي ، إلا أنهم في الواقع ينتمون إلى الاتجاه النظري الوظيفي الحديث ذلك أن رؤيتهم للصراع تمت في إطار التوازن أو بحث النسق عن التوازن ، فدراسة الصراع تتم " لا بوصفها أداة لتفكيك الأنساق الاجتماعية ، بل بوصفها وظيفة داخل هذه الأنساق " [1]

حتى وإن أفضى هذا الصراع الى " تغيير في ميزان القوى " فإن ذلك لا يؤدي إلى الثورة الكاملة ، ولكنه يؤدي إلى نوع من التوفيق والإصلاح [2]

أن الحديث عن الطبقة الوسطى الجديدة داخل تراث النظرية الوظيفية لا يشكل أي إشكالية ، ذلك أن هذه النظرية ترفض من البداية فكرة انقسام المجتمع إلى طبقتين أساسيتين ، وترى أن المجتمع يعتمد إلى حد كبير على الطبقة الوسطى ، إضافة إلى تسليمها بتعددية معايير الانتماء الطبقي ، ولا تتخذ من معيار الملكية معيارا أساسيا لهذا الانتماء ، انطلاقا من هذا الطرح نرى أن النظرية الوظيفية لا ترى صعوبة في القول بوجود بناء طبقي – يحتوى على أكثر من طبقة .

وقد حاولت الاتجاهات الوظيفية المحدثة – عبر حوارها مع الماركسية و ارتكازها إلى مفاهيم – فيبرية – أن تقدم تصوراً لماهية الموقع الطبقي لهذه الجماعات البينية التي أصبحت تحتل موقعاً وسطاً بين الطبقتين الأساسيتين داخل المجتمع ، وعليه فقد اعتمدت هذه الاتجاهات على مجموعة من المعايير شكلت منطلقا لتحديد الموقع الطبقي لجماعات الطبقة الوسطى الجديدة تمثلت فيما يلي :

4-1-1:تحديد الموقع الطبقي بناءاً على معايير السلطة .

---

[1]: جون راكس :**مشكلات أساسية قي النظرية الاجتماعية**، ترجمة وتقديم محمد الجوهري و آخرون ،منشأة العارف ، الإسكندرية، الطبعة الأولى،1973،ص ص 175- 176 .

[2]: نفس المرجع ، ص 195 .

4-1-2:تحديد الموقع الطبقي بناءا على معايير التفرقة بين العمل اليدوي وغير اليدوي.

4-1-3:تحديد الموقع الطبقي بناءاً على معايير السلطة وتقسيم العمل (الطبقة الوسطى بوصفها طبقة خادمة).

سنحاول فيما يأتي تحليل هذه المعايير بالتفصيل

4-1-1:تحديد الموقع الطبقي بناءا على معايير السلطة :

يعد **داهارندروف** من أهم الرواد الذين عبروا عن هذا الاتجاه فتصور -**داهر ندروف**- للطبقة الاجتماعية ينطلق من التغيرات البنائية التي تعرض لها المجتمع الرأسمالي ، ويحدد معيار السلطة كمحدد أساسي للبناء الطبقي ، فهو يرى أن اعتماد ماركس على معيار الملكية بوصفها أساس الطبقة الاجتماعية ، أمر خاطئ ، ذلك أن التغيرات التي حدثت أفضت إلى انفصال الملكية عن العمليات الخاصة بالتحكم الفعلي في الموارد الإنتاجية ، ونمو الشركات المساهمة وفصل الملكية عن الإدارة ، أدى إلى عدم مصداقية معيار التقسيم الطبقي بناءاً على ملكية أو عدم ملكية وسائل الإنتاج .

فالسلطة عند **داهر ندرووف** هي العلاقة الاجتماعية الأعم ، وما التحكم في وسائل الإنتاج إلا حالة خاصة من حالات ممارسة السلطة ، بناءاً على ذلك فإن موقع الفرد طبقيا يتأسس بناءاً على موقعه داخل علاقات السلطة ، وليس بناءاً على موقعه داخل العلاقات الاقتصادية كما ذهب ماركس – فسلطة القرار في المؤسسات الكبيرة في يد أصحاب الخبرة ، وليس أصحاب رؤوس الأموال -وإذا كانت التغيرات البنائية التي تعرض لها المجتمع الرأسمالي قد جعلت **داهرندروف** يستبدل علاقات الإنتاج بعلاقات السلطة كأساس للتحرير الطبقي ، فإن هذا التغير جعله ، أيضا يرى أن النموذج الثنائي الذي قدمه ماركس للبناء الطبقي داخل المجتمع الرأسمالي ، لأن هذا البناء لم يشهد استقطابا ثنائيا بين -البورجوازية والبروليتارية- كما تنبأ ماركس، فالتغيرات البنائية التي تعرض لها المجتمع الرأسمالي أدت إلى نشأة واتساع جماعات اجتماعية تحتل موقعا وسطا بين هاتين الطبقتين الأساسيتين ، وتشكل قاعدة الطبقة الوسطى

الجديدة، كما شهدت فيما بينها أشكالا من التمايز الداخلي خاصة بين الموظفين ذوي المرتبات المنخفضة والمديرين [1] .

ويبنى **داهرنـــدروف** تصوره لتحديد موقع الطبقة الوسطى على رفضه لنموذج ثنائية القطـــب الذي قدمه ماركس ، واعتماده على مفهوم السلطة بدلا من العلاقات الاقتصادية كمحدد للبناء الطبقي بشكل عام و موقع الطبقة الوسطى بشكل خاص – كما سبقت الإشارة إليه.

ولما كان الوضع الطبقي للجماعات الوسطى عند **داهرندروف** لا يتأسس بناءاً علـــى ملكيـــة وسائل الإنتاج ، بل بناءا على علاقات السلطة التي تحوزها داخـــل التنظيمـــات الصـــناعية والبيروقراطية ، وبالتالي فإن علاقات السلطة ، وليس العلاقات الاقتصادية هي الأفضل فـــي تحديد الموقع الطبقي .

فمع انفصال الملكية عن الإدارة، أصبحت علاقات السلطة ، وليس علاقات الملكيـــة ، ذات دور مهيمن في تحديد الموقع الطبقي، لذا فإن الطبقات تتحدد بناءاً على مشـــاركتها أو عـــدم مشاركتها في ممارسة السلطة ، ويتحدد الموقع الطبقي للجماعات البينية التي تضم الموظفين ذوي الرواتب الذين يشكلون قاعدة الطبقة الوسطى بناءا على ممارســـة أو عـــدم ممارســـة السلطة، ويقسم **داهرندروف** بناءاً على هذا المعيار هذه الجماعات – الوسطى – إلى جماعتين أساسيتين هما :-

1- المشرفون: أي الموظفين الذين يمارسون سلطة إشرافية داخل مكان العمل.

2- غير المشرفين: أي الموظفين الذين لا يمارسون مثل هذه السلطة داخل مكان العمـــل ويخضعون لإشراف الجماعة الأولى.

4-1-2: تحديد الوضع الطبقي للطبقة الوسطى بناءاً على معيار التفرقة بين العمل اليدوي وغير اليدوي :

ويعد **أنطوني جيدنز** ، واحد من أهم من عبروا عن هذا الاتجاه حيث يرى الاكتفاء بتحليـــل الانقسام الطبقي بمفهوم واحد كأساس للانتماء الطبقي – كمعيار الملكية مثلاً – تفشل في فهم

[1] : terry Nicholas clark and seymour martin Lipset: **" are social class Doing?** ,international sociology , No 4, vol 6 Dec, 1991 , P.400 .

الموقع الطبقي لجماعات الطبقة الوسطى الجديدة ، لأن الوضع الطبقي لهذه الطبقة يتحدد في ضوء امتلاكها لمؤهلات علمية وتقنية ، وليس في ضوء ملكيتها لوسائل الإنتاج ، وقد حاول **جيدنز** أن يحدد الوضع الطبقي للجماعات البينية ، التي تشكل قاعدة الطبقة الوسطى الجديدة استنادا إلى معيار التفرقة بين العمل اليدوي والعمل غير اليدوي [1]

وينطلق **جيدنز** من التصور الفيبري الذي يحدد الطبقة والوضع الطبقي في ضوء " **مقدره السوق** " ، والتي تعني قدرة الفرد على الحصول على مميزات أفضل ، في مقابل المميزات أو المكاسب التي يحصل عليها الآخرون .

ويرى أن هناك ثلاثة أنواع من " مقدرة السوق " داخل المجتمع الرأسمالي ذات أهمية حاسمة في تشكيل البناء الطبقي ، وفي تحديد الوضع الطبقي وهي* ملكية وسائل الإنتاج * امتلاك مؤهلات علمية أو تقنية * امتلاك قوه العمل اليدوي .وتفضي هذه القدرات إلى تأسيس بناء طبقي يحتوى على ثلاث طبقات أساسية هي[2]

1- الطبقة العليا : وهى تملك وسائل الإنتاج .

2- الطبقة الوسطى : وهى تملك المؤهلات العلمية والتقنية .

3- الطبقة العاملة : وهى تملك قوة العمل اليدوي .

إن هذا البناء الطبقي ، الذي يحتوي على ثلاثة طبقات قدمه **جيدنز** بناءاً على معيار التفرقة بين العمل اليدوي والعمل غير اليدوي ، خاصة بين الأوضاع الطبقية الخاصة بالطبقة الوسطى والطبقة العاملة ويؤكد **جيدنز** أن أعضاء الطبقة الوسطى الجديدة غالبا ما يقومون – عبر امتلاكهم للمؤهلات العلمية والتقنية – بالمهن ذات الطابع غير اليدوي ، وهم بذلك يحصلون على مكاسب سوق أفضل من المهن اليدوية ، كما يكون لهم فرص أفضل في الحراك الصاعد ويشاركون بشكل أكبر في بناء السلطة داخل المشروع ، على العكس من المهن اليدوية التي تمثل الطبقة العاملة [3].

---

[1] : A.Giddens: **Class Structure Of The Advanced Societies**,Op.Cit.,P179-186 .

[2] : ibid , P 107 .

[3] : Val Burrs , ibid , p

4-1-3: تحديد الموقع الطبقي للطبقة الوسطى بناءاً على معيارية السلطة وتقسيم العمل – الطبقة الوسطى بوصفها طبقة خادمة – :

إن هذا الاتجاه حاول أن يجمع بين الاتجاهين السابقين بمعيارهما – أي معيار السلطة ومعيار تقسيم العمل – كأساس لتحديد الموقع الطبقي للطبقة الوسطى الجديدة .

ويعد "ج- **جولد ثـــورب john goldthrope** : أحد رواد الاتجاه الوظيفي الذي يقدم لنـــا تحلـــيلا للتحديد الطبقي على أساس معياري السلطة وتقسيم العمل .

فهو يؤسس تصوره للوضعية الطبقة الوسطى الجديدة بناءاً على تصـــوره لطبيعـــة التحليـــل الطبقي بشكل عام ، حيث يرى أن الاهتمام الأساسي للتحليل الطبقي ينصب علـــى دراســـة العلاقات بين الأبنية الطبقية المختلفة والحراك الطبقي ، وأشكال اللامساواة وأشكال الفعل التي تتأسس على أساس طبقي .

فجولد ثورب goldthrope :يرى بأن التحليل الطبقي يهدف إلى تفسير أشكال الارتبـــاط بـــين الأوضاع التي تحددها علاقات التوظيف داخل أسواق العمل ، وداخل الوحدات الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية ، أي العمليات التي يتوزع بناءاً عليها الأفراد والأســـر داخـــل أوضاع طبقية وتنعكس بالتالي على فرص الحياة المتاحة لهـــم وعلـــى القـــيم والمصـــالح الاجتماعية التي يحاولون تحقيقها .[1]

فالأوضاع الطبقية إذا عند **جولد** تتحدد بناءاً على فرص الحياة المشتركة بين الأفراد ، تلـــك الفرص التي تحددها علاقات السوق ، وعلاقات العمل وما يترتب على ذلك من سلطة هـــذا التحديد عند **جولد** يميز لنا ما يلي :

1- أشكال التفاوت بين مهن ذوي الياقات البيضاء ، والعاملين لحسابهم والعمال .

[1] : john goldthrope and gordn marshall: **" the promising future of class analysis ,are pones-to-Reconnect Gritiques** " , sociology , Vol 26 No 3 , Augusts – 1992 , p 382 .

2- أشكال التفاوت بين ظروف ووظائف العمل، وما يرتبط بذلك من تباين في أوضـــاع السلطة بين أولئك الذين يمارسون أشكالا متفاوتة من السلطة داخل العمل العمال ، مثل مهن ذوي الياقة البيضاء الذين يشكلون جماعات الطبقة الوسطى الجديدة .

ويقدم **ثورب** بناءً على ما سبق تصنيف للجماعات الطبقية داخل المجتمع – البريطاني – على أساس التفاوت في الظروف المهنية والوضع الطبقي إلى سبع طبقات على النحو التالي :-

الطبقة الأولى:

تتكون من المتخصصين ذوي الدرجات العليا ، سواء كانوا يعملون لحسابهم أو يعملون بأجر – مثل المديرين والموظفين ذوي الدرجات العليا – .

الطبقة الثانية :

تتكون من المتخصصين والمديرين ذوي الدرجات الأدنى – مقارنة بالطبقة الأولى – والتقنين والإداريين والموظفين ذوي الدرجات العليا، والمشرفون الذين لا يعملون عملا يدويا .

الطبقة الثالثة:

تتكون من الموظفين الذين يقومون بالأعمال الروتينية والكتابية داخل المؤسســـات الإداريـــة والتجارية، والموظفين الذين يقومون بالأعمال ذاتها في مجال الخدمات.

الطبقة الرابعة:

وتتكون من صغار الملاك بما في ذلك " الفلاحون " وأصحاب الملكيات الصغيرة ، والحرفيون والعاملون لحسابهم .

الطبقة الخامسة:

تتكون من التقنين ذوي الدرجات الدنيا الذين يقومون بأداء الأعمال ذات الطابع اليدوي .

الطبقة السادسة:

تتكون من العمال الأجراء المهرة الذين يقومون بأداء مهام العمل ذات الطابع غير اليدوي ، داخل كل فروع الصناعة .

الطبقة السابعة:

تتكون من العمال الأجراء، في مجال الصناعة الذين يقومون بأداء الأعمال التي لا تحتاج إلى مهارة، أو تحتاج مهارة بسيطة، بالإضافة إلى عمال الزراعة.

ويرى **جولد** أن –الطبقة السادسة والسابعة– تكونان فيما بينها الطبقة العاملة ويستخدم **جولد** مصطلح " الطبقة الخادمة "[*] لتوصيف الموقع الطبقي الذي تحتله هذه الجماعات ، ذلك الموقع الذي تحتله بناءاً على وضعها داخل التنظيمات البيروقراطية والصناعية ، وأنها أصبحت جماعات مهنية وذات تأثير كبير في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل رأسمالية أواخر القرن العشرين .

إن هذه المعايير التى حددتها النظرية الوضعية كأسس لتحديد موقع الطبقة الوسطى الجديدة لها ما يمثلها في الماركسية المحدثة، والتي تبنى روادها نفس المعايير في التحديد الطبقي فنجد مثلا **إريك رايت** تبنى معيار السلطة و**هونج وكوون** تبنيا معيار التفرقة بين العمل اليدوي وغير اليدوي و**كارشيد** تبنى معيار السلطة و تقسيم العمل في تحليلهم لموقع الطبقة الوسطى وهذا ما ستعرفه أكثر في المبحث اللاحق .

*-استعار جولد مصطلحالطبقة الخادمة من الماركسي الاسترالي "كارل رينير"الذي صاغه في اوائل الخمسين،حيث يرى ان اهم سمات المجتمعات الراسمالية المتقدمة يتمثل في النمو الهائل للوظائف الادارية و الاشرافية و المتخصصة،وقد شكل شاغلو هذه الوظائف طبقة خادمة(لمزيد من الاطلاع انظر:karl renner:**"the service class** "in tom bottomore and patrik good ,oxford,1978,p249- 250.

4-2:النظرية الماركسية الحديثة وتحليل الطبقة الوسطى :

إن المراجعات النظرية التي حدثت داخل الماركسية قد اهتمت عبر نقدها لبعض المسلمات الماركسية الكلاسيكية – على دور الفاعل الاجتماعي، كما اهتمت بأشكال الصراع غير الطبقي، وأكدت على الطابع المعقد للعلاقة بين المستويات المختلفة التي تشكل قوام التكوين الاجتماعي للمجتمع. ومن ثم لم يعد الاقتصاد أو الملكية بمثابة الأساس في تحديد الوضع الطبقي، ومن هنا تم التركيز على العوامل غير الاقتصادية – كعلاقات السلطة أو ما يمتلكه الفرد من مؤهلات مثلا – في تحديد الوضع الطبقي – والهدف الأساسي الذي تسعى إليه هذه المراجعة هو : توسيع أو تحديث قاعدة النموذج الطبقي الثنائي ، الذي صاغته الماركسية الكلاسيكية كأساس للتحليل الطبقي لكي يحتوى على طبقات أخرى.

فالنموذج الثنائي لم يعد يتماشى مع طبيعة التعقد الذي مس البناء الطبقي داخل المجتمع الرأسمالي، والذي يعد نمو واتساع قاعدة الطبقة الوسطى من أبرز معالمه .

إن التحولات التي مست المجتمع الرأسمالي لم تصادق على تصور ماركس لطبيعة " تطور الدولة الرأسمالية " إلى الدولة الاشتراكية " وطبيعة الانقسام الطبقي الموجودة داخل المجتمع ، كما أنها لم تؤد إلى التحول الثوري الذي تنبأ له (ماركس) ، ولم تسفر عن دور طليعي للطبقة العاملة، فالهدف من الاتجاهات النقدية هو تخليص الاتجاه الماركسي من التحريف الذي تعرضت له طوال مسيرتها التاريخية ، والذي جعلها ذات طابع إختزالى وذات طابع اقتصادي حتمي ، فهي ترى أن كل الظواهر الاجتماعية يمكن أن تفسيرها بناءاً على الأساس الاقتصادي وحده وأن أي صراع طبقي (سياسي ، اجتماعي ، إيديولوجي) يتم تفسيره بوصفه انعكاسا للمستوى الاقتصادي وحده.[1]

[1]- Alan hunt **:class and class structure** ,Lawrence and wish art ,London, 1977 ,p7.

ويركز هذا الاتجاه في تحليله للطبقة الوسطى على قضية أساسية مفادها : أن الاتساع المتزايد لجماعات الطبقة الوسطى الجديدة قد مثل تحديا أساسيا داخل النظرية الماركسية، بصفة عامة والتصور الماركسي الكلاسيكي للبنية الطبقية بصفة خاصة ، الأمر الذي أدى إلى أن أصبحت قضية الطبقة الوسطي الجديدة من القضايا الخلافية داخل النظرية الماركسية [1] .

وقد احتلت قضية الطبقة الوسطى الجديدة مساحة واسعة داخل المراجعات التي تمت داخل النظرية الماركسية – كما تم الإشارة إليه أعلاه – وأفضى ذلك إلى نشأة اتجاهات جديدة في التحليل الطبقي – من داخل النظرية الماركسية تتفق فيما بينها على أن الأفكار التي قدمتها الماركسية الكلاسيكية فيما يختص بالطبقة والتحليل الطبقي لا تصلح لتفسير خصوصية الوضع الطبقي للطبقة الوسطى الجديدة ، تلك الطبقة التي يحتاج فهمها وتفسير وضعيتها الطبقية إلى البحث عن معايير غير اقتصادية ، ورفض الحتمية الاقتصادية التي شابت بعض التفسيرات الماركسية حينما ردت كل الظواهر الاجتماعية والطبقية إلى الأساس الاقتصادي وحده وباتت التفسيرات الماركسية الجديدة تطرح من ثم – أساسا غير اقتصادية في التحليل الطبقي ، وترى أن هذا الأساس لا يكفي وحده لتحديد وتفسير التمايز الطبقي التي ارتبطت بنشأة الطبقة الوسطى الجديدة من ناحية وكانت سباباً في اتساع قاعدتها الاجتماعية من ناحية أخرى ومن أهم البدائل الماركسية التي تبلورت لفهم الموقع الطبقي للطبقة الوسطى الجديدة ما يلي :

4-2-1: الطبقة الوسطى الجديدة بوصفها جزءاً من البورجوازية الصغيرة :

يمثل هذا المدخل أحد البدائل المتميزة الذي انطلاق من فكرة تطوير النموذج الطبقي الثنائي الذي تبنته الماركسية الكلاسيكية – كما تم شرحها في المباحث السابقة. إذ يرى أن تحليل البناء الطبقي إلى ثنائية (رأسمالية – عمالية) لا يفسر التحولات التي شهدها البناء الاجتماعي الطبقي ، إذ لا يمكن تجاهل الفئات البينية التي لا تنتمي إلى الطبقة الرأسمالية ولا للطبقة العاملة، فهو إذا يحاول أن يقدم بديلا منهجيا للتقسيم الطبقي وتوصيف هذه الجماعات البينية .

[1] :e.o.wright:**class analysis**, history and emancipation,.

فهذا المدخل ينطلق من فكرة أن هذه الجماعات البينية هي جزء من البرجوازية الصغيرة يطلق عليها " البورجوازية الصغيرة الجديدة ".

ومن أهم من يعبر ويتبنى هذا الاتجاه " **نيكولاس بولانتزاس**" هذا من خلال تبنيه لمفهوم التشكيلة الاجتماعية بدلا من مفهوم نمط الإنتاج الذي مكنه من توسيع قاعدة النموذج الطبقي الثنائي ، ووجود طبقة وسطى جديدة ، ويفرق **بولانتزاس** ، داخل هذه الأوضاع ، بين الأوضاع الخاصة بالبرجوازية الصغيرة القديمة أو التقليدية (التي تضم الحرفين وصغار التجار المعتمدين على أشكال السلعي البسيط) والأوضاع الخاصة بالطبقة البرجوازية الصغيرة الجديدة (التي تضم الأجراء الذين يقومون بأداء العمل غير المنتج) ويرى أن هذه الأوضاع لا تعد جزء من الطبقة البرجوازية كما لا تعد جزءاً من الطبقة العاملة [1].

إن الأوضاع الطبقية الخاصة بالبورجوازية الصغيرة القديمة عند **بولانتراس** تتعرض للتدهور المستمر نتيجة للتغيرات الاقتصادية المتمثلة في نمو الرأسمالية الاحتكارية ، هذا الأخير يؤدي إلى إعادة إنتاج الطبقة البرجوازية الجديدة – وتؤدي إلى اتساع قاعدتها * (من خلال ظهور وظائف جديدة ، ...) .

ويرى **بولانتزاس** أن الاتجاهات * التي تلحق هذه الطبقة بأي طبقة في ظل النموذج الثنائي تتجاهل خصوصية الوضع الطبقي للطبقة البورجوازية الصغيرة الجديدة كما تتجاهل معايير التحديد الطبقي الخاصة بهذه الطبقة في مقابل الطبقتين الأساسين (برجوازية – عاملة)[2]

فالبرجوازية الصغيرة الجديدة تعد لدى **بولنتزاس** طبقة مستقلة لها أوضاعها الطبقية التي تميزها، هذا من خلال تحديده لمجموعة من المعايير التي تحكم طبيعة هذه الطبقة وتحدد طبيعة الشرائح المكونة لها.

ا-**المعيار الاقتصادي (التفرقة بين العمل المنتج وغير المنتج)** : يمثل هذا المعيار – **للبولانتزاس** – معياراً أساسياً في تحديد الموقع الطبقي للطبقات الأساسية بشكل عام ، وفي

---

[1] : : N , Paulantzas: **classes in Contem porary Capitalism** , transform the frunch bach – Verso – landon 1978 – p 206 .

[2] :ipid,p194

تحديد الطبقة البرجوازية الصغيرة الجديدة بشكل خاص ، ويتكون المستوى الاقتصادي من العناصر التالية [1]

*العامل " المنتج المباشر " أي قوة العمل.

- *وسائل الإنتاج (موضوع وأدوات العمل) .
- *اللاعامل (أو المالك) الذي يمتلك فائض العمل (أي الناتج) .

وتتحدد الطبقات بناء على علاقة اللاعامل بوسائل الإنتاج من ناحية وعلاقة العامل بهذه الوسائل من ناحية أخرى فالعلاقة الأولي تعبر عن علاقة تطابق ، فالمالك هو الذي يملك وسائل الإنتاج ، ومن خلال تحكمه في هذه الوسائل يستطيع استغلال العمال استغلال مباشر من خلال انتزاع فائض القيمة من هؤلاء العمال بأشكال مختلفة . وهذا ما يجعل المالك في موقع اقتصادي مهيمن [2]

أما العلاقة الثانية (علاقة العامل بوسائل الإنتاج) فهي تعبر عن علاقة انفصال تتجسد في انفصال العامل عن وسائل الإنتاج على الرغم من كونه المنتج المباشر بفائض القيمة الذي يستول عليه المالك ، وهذا ما يجعل العامل في موقع اقتصادي خاضع .

فالعلاقات إذا بوسائل الإنتاج – كما سبقه الشرح – تؤسس طبقتين أدساستين ، طبقة لا تعمل ، وتملك وسائل الإنتاج ، تستولي على فائض القيمة ، وتحتل موقع طبقي مهيمن من الناحية الاقتصادية (الطبقة الرأسمالية) ,وطبقة تعمل ولا تملك ، وتنتج فائض القيمة ، وتوجد في موقع طبقي خاضع من الناحية الاقتصادية (الطبقة العاملة) .

وأمام هذا التحليل نجد أنفسنا (ويطرح علينا هذا التحليل)أمام التساؤل، ما موقع الطبقة البرجوازية الصغيرة الجديدة في البناء الطبقي السابق الذي تتضح معالمه بناءاً على العلاقة أعلاه السابقة الذكر خاصة إذا كانت هذه الطبقة ترتبط بالطبقة العاملة في علاقتها بوسائل الإنتاج (أي عدم ملكية وسائل الإنتاج) .

3-نيكولاس بولنتزس:**السلطة السياسية و الطبقات الاجتماعية**،مرجع سابق،ص24

والإجابة على هذا السؤال عند **بولانتزاس** تكمن في تفرقته داخل علاقات الملكية بين :[1]

1- الملكية الاقتصادية: التي تعني الملكية الاقتصادية القانونية (التحكم الحقيقي في وسائل الإنتاج) .

2- الحيازة : والتي تعني التحكم في توجيه عملية الإنتاج (أي القدرة على وضع وسائل الإنتاج موضع الفعل).

وبناءاً على هذه التفرقة ، نجد أن الطبقة البرجوازية الصغيرة الجديدة على الرغم من عدم ملكيتها لوسائل الإنتاج ملكية قانونية إلا أنها تمثل عنصراً فعالا في توجيه عملية الإنتاج ، وضع وسائل الإنتاج موضع الفعل .

إن التفرقة داخل علاقات الملكية ، بين الملكية الاقتصادية والحيازة أحد المعايير التي سعت لتحديد الموقع الطبقي للطبقة البرجوازية الصغيرة الجديدة وهو غير كافي ذلك أنه بالإضافة إلى تقاطعها مع الطبقة العاملة في عدم الملكية فهي تشترك معها في خضوعها للاستغلال من الطبقة الرأسمالية ، لذلك يضيف **بولانتزاس** معيار آخر (له بعد اقتصادي أيضاً) يميز مواقع مختلف الطبقات ، ويتمثل في التفرقة بين العمل المنتج وغير المنتج [2]

هذا انطلاقا من رفضها لفكرة العمل المأجور كمحدد لطبقة العاملة إذ يقول " ليست الأجور هي التي تحدد الطبقة العاملة من الناحية الاقتصادية : فالأجور تعد شكلاً من أشكال (العقد الاجتماعي) التي تحكم بيع وشراء قوة العمل ، فعلى الرغم من أن كل عامل يعد عاملاً أجيرا، فليس كل من يعمل بأجر يعد عاملا ، كما أنه ليس كل من يعمل بأجر نقدي يقوم بأداء العمل المنتج "[3]

إن هذا التوضيح للعمل المأجور يصل بنا إلى أن هناك عاملون بأجر يقومون بأداء العمل المنتج ، المولد لفائض القيمة ويشكلون الطبقة العاملة ، وهناك عاملين بأجر الذين يقومون

1: Nicos Poulantzas: **classes in Contemporary Capitalism** , op cit , P102 .

2-نيكولاس بولنتزس:**السلطة السياسية و الطبقات الاجتماعية**،مرجع سابق،ص ص-25-24

2 :peter meei ksims:"**proctuctive and unproductive labor and the marx theory of class**",revieu of radical political economic ,vol13 ,n3,1981,p32..

3 : Nicos Poulantzas, **classes in Contemporary Capitalism** , op cit , P20 .

بأداء العمل غير المنتج يشكلون البورجوازية الصغيرة الجديدة ، فالعاملون في مجال تـــدوير رأس المال أو الذين يسهمون في تحقيق فائض القيمة ، بشكل غير مباشر لا يقومون بـــأداء عمل منتج مثل العاملين في مجال التجارة ، والدعاية والتسويق والمحاسبة والبنوك ...الخ، لا يقومون بأداء " العمل المنتج " المولد لفائض القيمة، بل يعيشون على هذا الفائض التي تنتجه الطبقة العاملة ولا يتعرضون للاستغلال المباشر، الذي تتعرض له (الطبقة العاملة) مـــن طرف
(الطبقة البرجوازية).

ب-المعيار السياسي:

يشير **بولانتزاس** في تحليله للوضع الطبقي إلى عدم كفاية المعيار الاقتصادي في التحديد البناء الطبقي الاجتماعي ، ويرى ضرورة الاستعانة بالمعيار الإيديولوجي والسياسي عند تشـــريح الوضعية الطبقة وتحدديها بشكل عام وإذا تناولنا الطبقة البرجوازية الصغيرة الجديدة بشـــكل خاص فعندما ما يتحدث **بولانتزاس** عن المعيار السياسي لتحديد الوضـــع الطبقـــي الطبقـــة البرجوازية الصغيرة الجديدة، فإنه يهتم بعلاقات الإدارة والإشراف داخل التقسيم الاجتمـــاعي للعمل وما يترتب على هذه العلاقات من هيمنة يمارسها هذه الطبقة على الطبقة العاملة لصالح الطبقة الرأسمالية " إن عمل الإدارة والإشراف يقوم في ظل الرأسمالية بإعادة الإنتاج المباشر ، داخل عملية الإنتاج ذاتها للعلاقات السياسية بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة "[1]

بناءاً على ذلك فإن القائمين بالعمل الإداري والإشراف لا يشكلون جزءاً من الطبقة العاملـــة على الرغم من أن عملهم يمكن أن يكون عملا منتجاً في بعض جوانبه ، بموجب دورهم في تنسيق وتكامل العملية الإنتاجية ولكنهم لا يشكلون جزءاً من الطبقة العاملة بموجب دورهم في استمرارية علاقات الهيمنة والاستغلال الاقتصادي والسياسي التي تقع على الطبقـــة العاملـــة لصالح الطبقة الرأسمالية فموقع الطبقة البرجوازية الصغيرة الجديدة داخل التقسيم الاجتماعي

1-Nicos Poulantzas**: classes in Contemporary Capitalisme** , op cit , Pp227-228 .

للعمل يتسم بالهيمنة السياسية على الطبقة العاملة ، كما يخضعون في الوقت نفسه لهيمنة رأس المال من الناحية السياسية أيضا .

ج –المعيار الإيديولوجي:

مما سبق وفي سياق تحديد وضعيه الطبقة البرجوازية الصغيرة الجديدة تتطرق **بولانتزاس** إلى معيارين أبرزا فيهما أن الطبقة البرجوازية الصغيرة الجديدة تمارس أشكالاً من الهيمنة الاقتصادية والسياسية على الطبقة العاملة هذا ما جعلها لا تدخل في طيات الطبقة الرأسمالية ، إذ يؤكد – **بولانتزاس** – أن هذه الطبقة أيضاً تمارس هيمنة إيديولوجيه في الوقت نفسه، وتتأسس هذه الهيمنة بناءً على التفرقة داخل التقسيم الاجتماعي للعمل ، بين العمل الذهني والعمل اليدوي ، ويترتب على هذه التفرقة احتكار المعرفة من جانب الطبقة البرجوازية الصغيرة الجديدة لصالح الطبقة الرأسمالية ، واستبعاد الطبقة العاملة من هذه المعرفة، إن التفرقة بين العمل الذهني والعمل اليدوي يمثل دعامة إيديولوجية لاستبعاد العمال من تخطيط وتوجيه عملية الإنتاج ، وتدعيم دور الخبراء والمهندسين والمشرفين ، والفنيين ، بحجه أن الطبقة العاملة لا تستطيع تسير عملية الإنتاج بمفردها .

إذا فهؤلاء الأفراد يحتلون وضعا إيديولوجيا مهيمنا على الطبقة العاملة كما أنهم لا ينتمون إلى الطبقة البرجوازية لأنهم يخضعون لهيمنة رأس المال من الناحية الإيديولوجية أيضاً. [1]

بناءًا على ما سبق ، نجد أن محاولة **بولانتزاس** في التعريف لمحددات البناء الطبقي بصفة عامة والطبقة الوسطى – البرجوازية الصغيرة الجديدة – بصفة خاصة ، إضافة إلى الخروج من أسر النموذج الماركسي الثنائي الطبقة, وتوسيع قاعدته يشمل طبقات أخرى ، كما حاول إضافة معايير أخرى غير المعيار الاقتصادي ذو الطابع الحتمي التي تلعب دوراً فعالا في تشكيل البناء الطبقي، هذا من خلال استخدامه لمفهوم (الاجتماعي) التشكيلة الاجتماعية ، بديلا عن المفهوم الاقتصادي (نمط الإنتاج) .

[1] : Nicos Poulantzas**: classes in Contemporary Capitalisin** , op cit , P27

وبالرغم من تمكن **بولانتزاس** من تحدد وضعية ومصالح الطبقة البورجوازية الصغيرة الجديدة إلى أنه إنتهى إلى أن هذه الطبقة لا تملك على المدى الطويل موقعا سياسيا مستقلا بها، وهذا يعنى ببساطة أنه لا توجد داخل التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية سوى طريقين الطريق الرأسمالي (البرجوازي) ، والطريق البروليتاري (الاشتراكي)، ولا يوجد طريق ثالث تتبناه الطبقة الوسطى، وبالتالي لا يمكن لها أن تكون طبقة مهمة سياسياً ، إن هذا الطرح سيفضى في نهاية المطاف إلى اضمحلال هذه الطبقة (عدم وجود أوضاع طبقية مستقلة) ، فهي معرضة طوال الوقت للاستقطاب من قبل أوضاع الطبقتين الأساسيتين وفي هذا الشأن يقول **بولانتزاس** "فبحكم وضعها داخل التحديد البنائي للتقسيم الاجتماعي للعمل ، أي بحكم كونها طبقة بينية (وهذا مصطلح كان يرفضه عند توصيف الوضع الطبقي لهذه الطبقة) فهي دائما تتأرجح أو تتذبذب بين المواقف الطبقية الخاصة بالطبقة البرجوازية أو الطبقة العاملة،تستوي في ذلك البرجوازية الصغيرة الجديدة والقديمة فثمة أقسام من البرجوازية الصغيرة تتبنى المواقف الطبقية الخاصة بالطبقة البرجوازية ، وثمة أقسام أخرى تتبنى المواقف الطبقية الخاصة بالطبقة العاملة " [1]

ومن خلال تحليل ومناقشة المقدمات النظرية الذي انطلق منها **بولانتزاس** والنتائج التي إنتهت إليها – ترى الباحثة – أن هناك انفصال بين **بولانتزاس** الذي حاول تأسيس موقع خاص بالطبقة البرجوازية الصغيرة الجديدة وتحديد معايير خاصة بها تفرقها عن باقي الطبقات و**بولانتزاس** الذي يقر فى الأخير بأن هذه الطبقة لا تملك على المدى الطويل موقعا ولا موقفا طبقيا خاص بها بسبب نظرية الاستقطاب إلى أحد الأطراف (الطبقات) إما إلى الأعلى أو إلى الأسفل كنتيجة حتمية لهذه الطبقة .

وهذا ما يؤكد تشبعه بالإيديولوجية الماركسية هذا ما كان دافعا لنشأة بديل ماركسي آخر يحاول أن يؤصل لوضعية الطبقة الوسطى الجديدة بوصفها طبقة مستقلة وهذا ما سنوضحه في ما ياتي.

---

[1]: نيكوس بولانتزاس :**السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية** ، مرجع سابق . ص ص24-25 .

4-2-2: الطبقة الوسطى الجديدة بوصفها طبقة مستقله بذاتها : أطروحة الطبقة الإدارية المتخصصة

تحاول هذه الأطروحة أن تؤصل لوضعية الطبقة الوسطى الجديدة بوصفها طبقة مستقلة بذاتها تسمى بالطبقة الإدارية المتخصصة ، وقد تبنى كل من **باربـــاراً وجـــوز إهريتـــرش** هـــذه الأطروحة وحاول تطويرها كنقد للرؤية الماركسية الكلاسيكية في تحليلها للبناء الطبقـــي ، إذ يرى أن هذه الطبقة لا تمثل شريحة من طبقة أوسع (سواء كانت الطبقة العاملة أو الطبقـــة البرجوازية) (لأن هذه الطبقة – الإدارية المتخصصة – توجد في علاقة عدائيه من الناحية الموضوعية ، مع الطبقة العاملة) .

وهما يعتمدان في ذالك مجموعة من المعايير التي تعكس واقـــع رؤيتهمـــا لماهيـــة الطبقـــة الوسطى، ومحددات الوضع الطبقي قبل الخوض في تحديد المعايير تجـــدر الإشـــارة إلـــى تعريف الطبقة الإدارية المتخصصة عند **باربارا وجون** (بوصفها طبقة تتكون مـــن العمـــال أصحاب الرواتب الذين لا يملكون وسائل الإنتاج ، ويقومون بأداء العمل الـــذهني ، وتكـــون وظيفتهم الأساسية هي إعادة إنتاج الثقافة والعلاقات الرأسمالية).[1]

ومن خلال هذا التعريف نجد أن الطبقة تتحدد من وجهة نظرهما – مـــن خـــلال محـــددين أساسين هما:

1- معيار العلاقة المشتركة بالأصول الاقتصادية للمجتمع: (أي العلاقة بوسائل الإنتـــاج وأنماط الاستهلاك والتوزيع المنظمة تنظيما اجتماعيا) تلك العلاقة التي لا تتحدد فقط – حسب رأيهما – من واقع العلاقة القانونية بهذه الأصول، بل تتحـــدد مـــن واقـــع العلاقات الفعلية بين الجماعات.

2- تحديد وضع هذه الطبقة بناءً على الطبقة التي يقوم بها داخل التقسيم الاجتماعي للعمل (العمل الذهني) ذلك أن هذه الطبقة بعد أن تبـــزغ للوجـــود وتتجـــاوز مرحلتهـــا التكوينية، حيث يشترك أعضاءها في أسلوب حياة مشترك ، وخلفية تعلميه مشتركة،

[1] :Robertschaeffer and janes wenstern: **"between the line",in between labor and capital**,by pat walker,op cit , p 147.

وشبكت علاقات القرابة ، ومعتقدات ...الخ ، ولا يمكن التوصل إلى هـذه الأنمـاط الاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال معيار العلاقة بوسائل الإنتاج .

بناءًا على هذين المعيرين يمكن تحديد ماهية الطبقة الإدارية المتخصصـة " تتحـدد الطبقـة الإدارية المتخصصة بوصفها طبقة تتكون من العمال أصحاب المرتبات الذين يقومون بـأداء العمل الذهني والذين لا يملكون وسائل الإنتاج ، وتكون وظيفتهم الأساسية ، داخـل التقسـيم الاجتماعي للعمل هي إعادة إنتاج الثقافة والعلاقات الطبقية الرأسمالية " [1]

ويؤكد **باربارا وجون** أنه من الصعب توضيح الحدود الفاصلة بـين هـذه الطبقـة والطبقـة الرأسمالية والعمالية ، ذلك أن هذه الطبقة تضم طائفة واسـعة مـن الأفـراد ذوي المهـن والمهارات ، ومستويات الدخل ، المتنوعة ، والقوه والهيبة المتفاوتة إلا أنه يمكـن توضـيح الأسباب التي جعلتها تبرز للوجود وهي : [2]

1- أن الفائض الاجتماعي قد نما وتطور بدرجة تكفى لوجود واستمرار هـذه الطبقـة(الإدارية المتخصصة) إلى جانب الطبقة الرأسمالية.

2- أن العلاقة بين الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة قد تطور وتعقد بدرجه أصبح مـن الضروري عندها وجود طبقة متخصصة في إعادة إنتاج العلاقات الطبقية الرأسمالية.

كما أنه يمكن تحديد نوع العلاقة بين هذه الطبقة والطبقة العاملة والرأسمالية، فالعلاقة بـين الطبقة الإدارية المتخصصة والطبقة العاملة هي علاقة عدائية بالضرورة ذلك أن الوظـائف والمصالح الخاصة بين هاتين الطبقتين ليست وظائف ومصالح مختلفة فقط ، بل هي وظائف ومصالح متعارضة ذلك أنها تمارس نوع استغلال المهارات والثقافة الخاصة بالطبقة العاملة ، هذا من الناحية الوظيفية التي تؤديها كل طبقة داخل التقسيم الاجتماعي للعمل.

---

[1] :. Barbara and J.enrenrich : **the Professional Managerial Class** , ib pat walker (ed) between labor andcapital,the har vester press,London,1979, P12,

[2] : Ibid , p13.

كما أن العلاقة بين الطبقة الإدارية المتخصصة و الطبقة الرأسمالية هي أيضاً علاقة عدائية ، فعلى الرغم من أن الطبقة الإدارية المتخصصة تعتمد في وجودها واستمرارها كطبقة ، على الطبقة الرأسمالية ، فإنها تنظر إليها بوصفها عائقا يحول دون تحقيق مصالحها. [1]

بالرغم مما لمسناه من بعض التناقضات في طرح فكرة الطبقة الإدارية المتخصصة عند **باربارا وجون** خاصة عند تناول فكرة – العلاقة العدائية بين هذه الطبقة والطبقة الرأسمالية – فهذه المحاولة تمثل نقلة جديدة في وسط المحاولات الماركسية الجديدة التي سعت إلى عدم تجاهل قضية الطبقة الوسطى الجديدة ، بل حاولت أن تبحث عن معايير جديدة تلائم فهم الوضعية الطبقية المعقدة لهذه الطبقة ، تلك الوضعية التي كانت دافعا لنشأة محاولة أخرى أثارت كثيرا من النقاش داخل الاتجاهات المختلفة المعنية بقضية الطبقة الوسطى الجديدة وهو ما سنوضحه في الصفحات التالية .

4-2-3:الطبقة الوسطى الجديدة بوصفها أوضاع طبقية متناقضة (مدخل المواقع الطبقية المتناقضة)

يعبر هذا المدخل إضافة إلى المداخل السابقة ، عن رؤية متطور للماركسية وأكثر موضوعية لاسيما في قضية الطبقة الوسطى ، حيث تنطلق من فرضية أساسية مفادها ، أن هذه الطبقة لا تحتل موقعا طبقيا واحداً يمكن تصنيفه أو تسكينه داخل طبقة واحدة ، بل تحتل ما يمكن تسميته – بمواقع طبقية متناقضة – ذلك أنها تحمل في طياتها أوضاعاً خاصة بالطبقة البرجوازية كما تتماثل في جوانب أخرى من الطبقة العاملة فهي إذن طبقة تتمزق موضوعيا بين أكثر من طبقة .

ومن أهم من طور هذا المدخل " **إريك أولين رايت** ... هذا من خلاله تحليله للأوضاع الطبقية عبر حوار مع الأطروحات الماركسية وبدائلها التي سبقته ، محاولا تطويرها وتقديم مدخل جديد، ينطلق من الرؤية الماركسية للطبقة ، ويتناسب في الوقت نفسه و خصوصية الأوضاع الطبقية داخل البناء الطبقي للمجتمع الرأسمالي في مستهل القرن الحادي والعشرين ويجعلها

[1]: ibid , pp17-22 .

في الوقت نفسه أقدر على تقديم تصور أفضل لتحديد المواقع الطبقية الخاصة بالطبقة الوسطى الجديدة، داخل هذا البناء الطبقي .

إن هذا المدخل يهدف إلى تقديم حل بديل للمشكلات الموجودة في تحليل البناء الطبقي – التي طرحت في السابق – فبدلا من الإصرار على أن كل الفئات البينية داخل البناء الطبقي تنتمي إلى طبقة بعينها ، أو تقع داخل موقع طبقي واحد ، فإن مدخل المواقع الطبقية المتناقضة يرى أن أوضاعا بعينها يتم النظر إليها بوصفها توجد موضوعيا داخل أكثر من طبقة أو تتمزق موضوعيا بين الطبقات ، أي أنها تحتل أوضاعا طبقية متناقضة داخل العلاقات الطبقية وتجسد الطبقة الوسطى الجديدة ، بشكل طرازي ،مثل هذه الأوضاع يجب دراستها بحد ذاتها ، بدلا من طمسها من خلال إلحاقها أو دمجها في أوضاع قد تكون مختلفة عنها من الناحية الكيفية. (1)

فمدخل **إريك رايت** للمواقع الطبقية المتناقضة يعتمد على تصورين أساسين هما التصور الوظيفي والذي تبناه من خلال محاولة **ج كارشيدى** الخاصة بتحديد الوضع الطبقي الذي يرتكز على :

1- ملكية / ملكية وسائل الإنتاج.

2- طبيعة الوظائف المؤادة (وظيفة رأس المال – وظيفة أداء العمل).

أما التصور الثاني فهو التصور البنائي الذي يحلل الأوضاع الطبقية المتناقضة بناءً على العلاقات البنائية المتناقضة للهيمنة والخضوع داخل عملية الإنتاج ,وهو تصور يراه **رايت** أوسع من التصور الأول ، هذا التصور الأخير يحدد مزيداً من الأوضاع المتناقضة داخل عملية الإنتاج من ناحية، وبين أنماط الإنتاج المختلفة من ناحية أخرى.[2]

فأطروحة المواقع الطبقية المتناقضة تدور حول تحليل ثلاثة أبعاد متداخلة ومترابطة من الهيمنة والخضوع ، داخل عملية الإنتاج ، تحكم في الوقت نفسه العلاقة بين العمل ورأس المال هي ، التحكم في رأس المال النقدي ، أي التحكم في تدفق الاستثمارات داخل عملية

1- E.O.Wright: « **Varieties Of Marxist Conceptions Of Class Structure** », Op.Cit.P.356

2 :ipid,p361

الإنتاج ، وفي توجيه كامل عملية الفائض (تراكم فائض القيمة) والتحكم في رأس المال الفيزيقي ، أي التحكم في الوسائل الفعلية للإنتاج داخل عملية الإنتاج – والتحكم في قوة العمل [1].

وهذه العلاقات الاجتماعية للإنتاج تتضمنها كل الطبقات في جميع أنماط الإنتاج * هذا ما أفرز مواقع طبقية متناقضة ، ضف إلى ذلك عدم تتطابق الأبعاد الثلاثة للعلاقات الاجتماعية للإنتاج داخل نمط الإنتاج الرأسمالي بذاته (هذا التصور مكننا من تتبع حركية الأوضاع البينية المتناقضة داخل أنماط الإنتاج المحلية ، وبالتالي طرح مشكلة الطبقة الوسطى بطريقة جديدة ، فبناء على المنطلق الذي يطرحه هذا التصور يمكن القول : [2]

1- أن أوضاعا طبقية بعينها تعد أوضاعاً لا هي مستغلة ولا مستغلة.

2- تتعرض الفئات التي تنتمي للطبقة الوسطى الجديدة إلى الاستغلال لكونهم لا يملكون وسائل الإنتاج ، ويعملون بأجر لدى الطبقة الوسطى ، ولكنهم يمارسون في الوقت نفسه شكلا من الاستغلال من خلال امتلاكهم لمهارات أو مؤهلات معينة ، أو وضعهم داخل بناء السلطة في التنظيمات المختلفة .

تعبر هذه الأوضاع المتناقضة عن أوضاع الطبقة الوسطى باعتبار أن هذه الأوضاع تحتل – مواقع متناقضة –داخل علاقات الاستغلال متعدد الأبعاد التي تشكل البناء الطبقي

وعلية نجد أن الفئات التي تشكل قوام الطبقة الوسطى الجديدة (وفق مدخل **إريك**) يمكن أن تتعرض للاستغلال ، على مستوى بعينه من المستويات ، لكنها تمارسه في الوقت نفسه على مستوى آخر ، وعليه فهي تحتل مواقع طبقية متناقضة داخل علاقات الاستغلال متعددة المستويات.

هذا المدخل يقدم لنا طريقة منهجية أكثر تماسكا لفهم الوضع الطبقي للطبقة الوسطى الجديدة، كما يمكننا من فهم الاختلافات النوعية بين الأنماط المختلفة للأبنية الطبقية من ناحية ، وتقديم تصور أمبريقى دقيق لدراسة العلاقة بين البناء الطبقي والتكوين الطبقي ، نستطيع من خلاله أن نكشف عن طريق " توالد " المواقع البنائية داخل الخريطة الطبقية لمجتمع بعينه .

---

[1] : ibid , p329 .

وفي الأخير يمكن القول بأن **رايت** في تناوله للبناء الطبقي وتكوينه ركز على مفهوم الاستغلال أكثر من ارتكازه على مفهوم الهيمنة في تحديد الموقع الطبقي للطبقة الوسطى بصفة خاصة.

الفصل الخامس

الفصل الخامس الاجراءات المنهجية و التقنية للدراسة

1:مجالات الدراسة

2:منهج الدراسة و أدواتها

3: فرضيات الدراسة

4:الأساليب الإحصائية للتحليل والتفسير

5: عينة الدراسة وخصائصها

لدراسة وتحليل أي موضوع سوسيولوجي يجب الإلمام الى حد ما بالنظريات و الدراسات التي تضمنت تأطير ذلك الموضوع باعتباره ظاهرة اجتماعية في نسق المجتمع ككل ،بهدف الارتقاء بهذه الدراسة الى مستوى التفسيرات و التحليلات الموضوعية و العلمية ،وفق للخلفيات الإيديولوجية المختلفة والمداخل المنهجية وانطلاقا من هذا كله كان على الباحث إتباع أسس موضوعية تساهم في تحديد الجانب التقني للموضوع، الذي تقتضيه أهداف الدراسة في وصف الظاهرة ،والكشف عن حيثياتها عن طريق التنسيق بين التحليل النظري و الأمبريقي للمعطيات السوسيولوجية.

1مجالات الدراسة :

1-1:المجال المكاني(الجغرافي) :تم اختيار ولاية باتنة، لأنها مكان تواجد الباحث مما يسهل عليه عملية جمع البيانات من خلال تطبيق استمارة المقابلة، إضافة لمعرفته بميدان البحث التي تمنحه حرية الحركة ،هذا من جهة و من جهة أخرى تعد مدينة باتنة مدينة قديمة وعريقة ،تعرف استقطاب اجتماعي و اقتصادي ،نظرا لموقعها الاستراتيجي على محاور بسكرة،تبسة،سطيف، قسنطينة.اذ كانت من المناطق المأهولة منذ أقدم العصور،فهي كانت ضمن أهم مناطق المملكة النوميدية ،وكمنطقة محروسة في الفترة الرومانية بحصن لمبازيس،وقد ضلت في الفترات اللاحقة من أهم النقاط التي تمر بها القوافل التجارية المتجهة الى إفريقيا،وهذا يدل على استقطابية المنطقة ومكانتها الاجتماعية و الاقتصادية.

أما من الناحية الجغرافية تقع مدينة باتنة عاصمة الاوراس و مقر الولاية على بعد425كم جنوب شرق الجزائر العاصمة ،وترتفع على سطح البحر ب980م ،تقدر مساحتها ب:12038,76 كلم، يحدها من الشرق ولايات ام البواقي و تبسة و خنشلة ,ومن الشمال الغربي ولاية سطيف و ولاية المسيلة, ومن الشمال الشرقي ميلة،وجنوبا ولاية بسكرة.

أما من حيث التنمية ،فبعد الاستقلال انتهجت توجه اقتصادي يعتمد على إقامة هياكل قاعدية صناعية،بإنشاء العديد من المركبات(الجلود،النسيج ....)،هذه السياسة سمحت ببروز طبقتين أساسيتين واتساعهما،هما الطبقة العاملة والطبقة الوسطى،ولا تزال الولاية تسعى الى تنشيط كل الفاعلين و العمل على خلق فرص اقتصادية لمختلف الشرائح ،وفق لانفتاحها على السوق العالمي ومقتضيات ذلك،هذه السياسة سمحت ببروز طبقة بورجوازية تجارية جديدة في المدينة تعلن عن نفسها بمجموعة من الرموز(السكنات الفخمة ,المحلات التجارية الكبيرة...الخ) ،هذا ما جعل الفوارق الاجتماعية بارزت المعالم واثر على البنية الاجتماعية و الطبقية لهذه المدينة. ولتلخيص ذلك يمكن القول ان مدينة باتنة من الناحية الاقتصادية , تتميز بنشاط اقتصادي متنوع يجمع العديد من المجالات, فالمجال الزراعي يرتكز على بعض المنتجات مثل – القمح ،التفاح,المشمش...–والمجال الصناعي الذي يبرز في عدة مؤسسات مثل مؤسسة النسج,مصنع الجلود,مصنع الأسمنت...،أما على المستوى الحرفي فتتميز الولاية بعدة حرف أهمها صناعة الحلي التقليدية,كما تتميز الولاية بنشاط سياحي واسع لاحتوائها على مجموعة من الآثار المعروفة عالميا مثل الآثار الرومانية بتيمقاد ,شروفات غوفي, آثار مدغاسن.

هذا التنوع في أنماط الإنتاج أبرز فئات اجتماعية مختلفة تمثل العديد من الطبقات.

1–2: **المجال البشري:** ,يبلغ عدد سكان ولاية باتنة مجتمع الدراسة ب:1119630 نسمة بتاريخ 16افريل2008 وقدر متوسط معدل النمو السنوي مابين الإحصاءين (1998–

2008)ب 1.6% موزعين على 61 بلدية وتحتل المرتبة الخامسة من حيث الكثافة السكانية على المستوى الوطني، 51.9%منهم مقيمون في التجمعات الحضرية الرئيسية و26.8%في التجمعات الحضرية الثانوية ،بينما 21.3% في المناطق المبعثرة [1].وفي ظل غياب خريطة طبقية للولاية ،قام الباحث باختيار مجتمع الدراسة بطريقة غرضيه حسب أهداف الدراسة.

1-3: المجال الزمني: تم إجراء الدراسة الميدانية على فترتين ،الاولى لتجريب الاستمارة و ظبطها من 15فيفري 2008 -03مارس2008.والفترة الثانية لتطبيق الاستمارة من 10جويلية2008-20ديسمبر2008. وعليه فقد استغرقت فترة جمع البيانات ستة شهور.

[1] :احصاء السكان 2008،

2:المنهج و الأدوات المستخدمة

2-1: المنهج:

المنهج عامة هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة موضوع ما لاكتشاف الحقيقة والإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث . ومناهج البحث العلمي هي مجموعة قواعد توضع من اجل الوصول إلى حقائق علمية صحيحة تخص موضوع الدراسة , وعليه فان اختيار منهج الدراسة عملية لا تخضع لإرادة الباحث بقدر ما تتعلق بموضوع البحث من حيث طبيعته والهدف منه .

فالمنهج هو إستراتيجية عامة تعتمد على مجموعة من الأسس و القواعد و الخطوات التي يستفيد بها الباحث فى تحقيق أهداف البحث أو العمل العلمي [1] ، و المنهج هو ذلك الطريق المؤدى إلى كشف الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل و تحدد عملياته حتى يصل في النهاية إلى نتيجة معلومة ، بمعنى إن المنهج "هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة و بمعنى أخر هو مجموعة من الإجراءات و الخطوات التي يضعها الباحث عند دراسته مشكلة بحثه" [2] .

---

(1) على عبد الرزاق جلبى و آخرون : **مناهج البحث الاجتماعي** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 992 ، ص 8 .

(2) عبد الرحمن بدوى : **مناهج البحث العلمي** ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1963 ، ص 5 .

ولذلك فقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعني الطريقة المنظمة لدراسة حقائق راهنة ،متعلقة بظاهرة أو موقف أو أفراد أو أحداث أو أوضاع معينة بهدف اكتشاف حقيقة جديدة أو التأكد من صحة حقائق قديمة و أثارها والعلاقات المنبثقة عنه

وتفسيرها وكشف الجوانب التي تحكمها(1).

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف جمع البيانات و الحقائق التي تتعلق بطبيعة الموضوع –تحولات الطبقة الوسطى في المجتمع الجزائري–فالمنهج الوصفي" يهتم بدراسة الظواهر الطبيعية و الاجتماعي ,والدراسات الوصفية لا تقة والسياسية،دراسة كيفية توضح خصائص الظاهرة،وكمية توضح حجمها وتغيراتها و درجة ارتباطها مع الظواهر الاخري"[2] والوصف يفسر دائما بيانات إحصائية تجري عليها بعض المعالجات الإحصائية،ولا يقف عند مجرد جمع البيانات و الحقائق بل يتجه إلى تصنيف هذه الحقائق و تلك البيانات و تحليلها و تفسيرها لاستخلاص دلالتها و تحديدها بالصورة التي هي عليها كميا و كيفيا بهدف الوصول إلى نتائج نهائية يمكن تعميمها .

و يعنى المنهج الوصفي بتقرير خصائص مشكلة معينة و دراسة ظروفها المحيطة بها ، أي كشف الحقائق الراهنة التي تتعلق بظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأفراد مع تسجيل

(1) محمد شفيق , **البحث العلمي ,الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية** , المكتب الجامعي الحديث , ط 1 , القاهرة – مصر , 1985 , ص : 84

(2) خالدحسين مصلح و آخرون :**في مناهج البحث العلمي و أساليبه** ، دار مجدلاوي للنشر، عمان،الاردن، 1999 ، ص 107

دلالتها وخصائصها و تصنيفها و كشف ارتباطها بمتغيرات أخرى و لفت النظر إلى أبعادها المختلفة .[3]

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لان الدراسة حقلية تحاول قدر المستطاع النفاذ الى قلب الواقع الاجتماعي حتى نتمكن من تقديم صورة شاملة و معبرة لما يحويه البناء الاجتماعي للطبقات عامة و الطبقة الوسطى خاصة

كما اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي **الذي** يعرف بأنه"الطريقة العلمية التي يتبعها الباحث أو المؤرخ في دراسته و تحليله لظاهرة معينة في تعاقباتها زمانا وتنقلاتها مكانا وفق خطوات بحث معينة ترتكز على المصادر التاريخية من اجل فهم حاضر الظاهرة ومن ثم الوصول الى المعرفة اليقينية بشأنها"[1]،فهو يهتم بجمع معلومات عن الأحداث و الحقائق الماضية ،وفي فحصها و نقدها وتحليلها و التأكد من صحتها ،وفي عرضها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها،واستخلاص التعميمات و النتائج العامة عنها.

فلا يمكن دراسة الطبقات الاجتماعية إلا في إطار المراحل التاريخية التي مرت بها و تحليل المعطيات التاريخية ،التي ظهرت من خلال أحداث تاريخية بفعل قوى اجتماعية أثرت في البناء الاجتماعي ككل،أو ما صدر خلالها من خلال التطور العام او تلك التشريعات التي صدرت خلال السنوات الأخيرة.

وقد تم الأخذ بهذا المنهج في دراسة بناء الطبقة الوسطى،وتطورها ،في سياقها التاريخي خاصة و إننا نلتزم مبدأ الخصوصية التاريخية.

---

(3) محمد شفيق : **البحث العلمي – الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث ، 1998 ، ص 108.

(1) عبد الناصر جندلي: **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية و الاجتماعية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 992 ، ص 8 .

وحاولنا إن لا تنحصر المقاربة التاريخية في مجرد السرد التاريخي ،الوصفي للأحداث،وإنما استخدام تلك المعطيات كخلفية للتأصيل التاريخي ،تسمح بالربط التحليلي ما بين المتغيرات،كما تضفي مصداقية وبعدا خلاقا على طبيعة الاستنتاجات المتمخضة عن القراءة الاستنباطية و التحليلية المتبصرة.

2-2: أدوات الدراسة

لتحقيق الأهداف المسطرة التي شرعت في انجازها يجب الاستعانة بمجموعة من الأدوات المنهجية التي تتسق عموما مع الاتجاه المنهجي الذي انطلقت منه ،وعليه يجب إن تصميم أداة مناسبة بإمكانها تحقيق أهداف الدراسة وتصميم الأداة وفق هذه الصيرورة يطرح إشكالية منهجية تتمثل في محدودية استخدام أداة وحيدة،لذلك يجب استخدام أدوات مختلفة تتساوى من ناحية الأهمية نظرا لإستراتيجيتها في البحث فهي الرابط بين الجانب النظري و الميداني،فهي تسمح بوضع سلم يتم متابعته للوصول للنتيجة التي تطرحها الفرضيات.

وفي ضوء تشابك عوامل دراستنا هذه ,والذي ترتب عليه تعدد المناهج المستخدمة في إطارها ،قد أفضى ذلك كله الى تعدد وسائل جمع البيانات وذلك على نحو ما يأتي:

1-المقابلة

تعتبر المقابلة من أهم الأدوات المنهجية المستعملة لجمع البيانات ونظرا لفوائدها في الحصول على أراء الأفراد وقيمهم و اتجاهاتهم , نظرا لما تقدمه من تسهيلات للباحث كـــي يتجـــاوز مشكلة عدم التجاوب من طرف المبحوثين بتدخله بشرح الأسئلة وتبسيطها ومناقشتها معهم .

تعرف المقابلة كأداة للبحث بأنها "حوار لفظي وجها لوجه بين باحث قائم بالمقابلة وبين شخص أخر أو مجموعة أشخاص آخرين"[1]، إذن فالمقابلة موقف جماعي يجمع بين الباحث و المبحوثين بصفة مباشرة ويعتمد على الأخذ والرد وذلك بطرح الأسئلة والإجابة عنها بصورة لفظية ‘, فهي تمكن الباحث من الحصول على البيانات من المبحوث شخصيا دون الاعتماد على طرف وسيط , ولكي ينجح الباحث في المقابلة ويحقق الأهداف المرجوة،يجب ان تجرى عن طريق المناقشة و الحوار.وقد استخدمت في هذه الدراسة نوعين للمقابلة:

1-1:المقابلة المقننة:

تعتمد هذه المقابلة على وضع قائمة من الأسئلة ،فهي تتخذ من الاستمارة وسيلة لها،هدفها الأساسي توفير البيانات الكمية

فهو إذا مجموعة من الأسئلة المحددة والمرتبة ترتيبا منهجيا وفق مؤشرات الدراسة.

وانقسمت أسئلة الاستمارة إلى:

1- **أسئلة مفتوحة:** تم تصميمها لإتاحة الحرية للمبحوث في إجاباته لبعض الأسئلة التى تقتضي تنوع في الآراء .

2- **أسئلة مغلقة** : وهي الأسئلة التى تحوي إجابات محددة,وما يميز هذا النوع الأخير هو تسهيل تكميم الإجابات,و لكنها في نفس الوقت تقيد المبحوث وتحد من حرية الإجابة.اما من حيث المتغيرات فقد قسمت الى أربعة أجزاء:

*- البيانات الشخصية(من1 الى13)

*- الظروف الاجتماعية والاقتصادية للطبقة الوسطى الجزائرية (من14 الى30)

[1] محمد علي محمد:**علم الاجتماع و المنهج العلمي -دراسة في طرائق البحث و أساليبه-**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،ط3، 1983،ص463.

*- موقع الطبقة الوسطى في ظل خوصصة القطاع العام (من31الى43)

*- أفاق الطبقة الوسطى في ظل مختلف التحولات (من44الى55)

وقد صممت استمارة البحث وفق مجموعة من الخطوات :

الخطوة الأولى:أعدت استمارة تحتوي على 45 سؤلا موزعة على أربعة محاور هي,البيانات الشخصية,البيانات الخاصة بالظروف الاجتماعية و الاقتصادية لهذه الشريحة,بيانات خاصة بموقعها في ظل الإصلاحات الاقتصادية,بيانات خاصة بتصورات هذه الطبقة للمستقبل .

الخطوة الثانية:إخضاع الاستمارة للاختبار, حيث شملت هذه العملية عشرين مفردة موزعة على المهن المختارة بالتساوي ,وذلك من أجل التحقق من صدق أسئلة الاستمارة و صلاحيتها لتغطية مؤشرات الدراسة ,و اختبار فرضياتها.

الخطوة الثالثة :إخضاع الاستمارة للتحكيم على مجموعة من الأساتذة بجامعة بسكرة ,د/ زمام نور الدين ,من جامعة بسكرة ، ا/مومنى فؤاد من جامعة باتنة ,ومن جامعات القاهرة ,ا د/على ليلة (جامعة عين شمس),ا د/محمد الجوهري (جامعة القاهرة),ا د/احمد مجدي حجازي (جامعة 6 اكتوبر) .

وقد تم الاستفادة من التحكيم فيما يلى:

1/إضافة أسئلة جديدة تغطى بعض المؤشرات التى تخدم فرضيات الدراسة

2/إعادة صياغة بعض الأسئلة لضمان دقة السؤال و استبعاد العمومية و عدم الوضوح في الصياغة.

3/إعادة ترتيب بعض الأسئلة بشكل يسمح بتغطية مؤشرات الدراسة تغطية كاملة ومتوازنة .

4/ غلق بعض الأسئلة التى كانت مفتوحة لأنها ستخضع لمعالجة إحصائية عن طريق برنامج SPSS ,وقد تم الاستفادة من إجابات الأسئلة المفتوحة التي طرحت في فترة الاختبار لتكـــون الخيارات عند وضع الإجابات الخاصة عند غلق الأسئلة المفتوحة.

بعد الاستفادة من الملاحظات السابقة ,تم تعديل الاستمارة في شكلها النهائى(50سؤلا,ومقياس للقيم يحوى 26 سؤلا),وقد طبقت الاستمارة كما يلي:

تم توزيع الاستمارة على مفردات الدراسة عن طريق المقابلة في مدة زمنية قدرت ب ستة شهور.

وقد واجهت الباحث عدت صعوبات في تطبيق الاستمارة ســنوردها عنــد التطــرق الــى صعوبات الدراسة.

2-1:المقابلة المتعمقة

تعتبر المقابلة المتعمقة واحدة من الأدوات الهامة التي يستخدمها الباحث في العلوم الاجتماعية ,وتعتمد هذه المقابلة على تسجيل الإجابات تسجيلا واعيا وعرضها فــي ضــوء المفــاهيم والنظريات المتاحة.

والمقابلة المتعمقة أسلوب للحصول على بيانات مفصلة عن أنماط الســلوك الاجتمــاعي أو تفسيرات معينة لهذه الأنماط من السلوك.فهي تمكن الباحث من معرفة وجهة نظر الأفــراد اتجاه ظاهرة اجتماعية معينة وتعريفه بها [1]،فهي تستخدم عندما تدرس موضوعات يكــون فيها الوقوف على وجهة نظر المبحوث و مشاعره الداخلية أمــرا هامــا لتحقيــق أهــداف الدراسة،إضافة لاتصافها بالمرونة.

[1] محمد الجوهري:**علم الاجتماع (النظرية،الموضوع،المنهج)**،القاهرة،2010،ص 188.

ويشترط لإجراء هذه المقابلة خلق علاقة ألفة مع المبحوث، فمثل هذه العلاقة ضرورة لكي يستطيع المبحوث أن يعبر تفصيلا عن أعماق تفكيره ومشاعره و اتجاهاته.

واستخدم الباحث أسلوب المقابلة المتعمقة لحالات محدودة(10مفردات)من الشريحة العليا للطبقة الوسطى،وذلك بتصميم دليل لإجراء المقابلات المتعمقة يحتوي على مجموعة من الأسئلة العامة ذات العلاقة بالموضوع و المحاور التي يرغب في جمع بيانات تفصيلية أكثر عنها والتي لخصها في أربعة محاور،ولأن المقابلة المتعمقة غالبا ما تمتد أكثر من ساعة فقد اعتمد الباحث على الكتابة السريعة(باستخدام الاختصارات وأساليب الاختزال) اثناء إجراء المقابلة

2-مقياس الاتجاهات:

يشكل دراسة اتجاهات الأفراد أهمية كبيرة في الحقل الاجتماعي ،خاصة إذا ما تعلق الأمر بعلم النفس الاجتماعي ،ذلك أن الاتجاهات مرتبطة أساسا "بالسلوك الاجتماعي"،فهي قد تحدد هذا السلوك ،وتوجه مساره .

ويهدف مقياس الاتجاهات الى دراسة مضمون الاتجاهات ومحتواها ،والكشف عن مصادر الاتجاهات،وكيفية تغيرها،ودراسة العلاقة بين الاتجاهات وأنماط السلوك [1]،وفي كل هذه المجالات يكون العناية بالإجراءات المنهجية مطلبا أساسيا ،فلابد من اختيار التصميم الملائم للبحث ،وبناء المقياس الذي يمكننا من الحصول على المعلومات الصادقة ،وتحديد خطة تحليل البيانات وتفسيرها، وعليه قد اعتمد في بناء مقياس القيم لعينة الدراسة على مبدأ **ليكرت** (الرتب المجمعة) الذي يركز على اختيار مجموعة من العبارات ذات الصلة بالموضوع

[1] محمد علي محمد: ع**لم الاجتماع و المنهج العلمي**،مرجع سابق،ص 428.

المدروس،ووضع أمام كل عبارة درجات الموافقة والمعارضة، وقد اختزلت درجات الموافقة او عدمها الى ثلاث درجات بدلا من خمس كما هو في مقياس **ليكرت** .

تم إعداد هذا المقياس استناد الى مقياس قيم العمل الذي أعداه كل من اعتماد علام و أحمد زايد*

3-الوثائق والسجلات:

تستخدم هذه الأدوات لجمع بعض المعطيات التي تصعب عن الأدوات السابقة الحصول عليها ،لذلك استعان البحث بهذه الأداة للتعريف بمجال الدراسة وبعض الإحصائيات التي تم توظيفها داخله.

3: فرضيات الدراسة:

عند تحليل عنوان الدراسة نجد انه يتكون من متغير تابع وهو المتغير الأساسي"تحولات الطبقة الوسطى" في حين يوجد متغير مستقل مستتر -كما وضحنا في الإشكالية-هو السياسات الاقتصادية والسياسية و الثقافية التى شهدها المجتمع الجزائري والتي أثرت في المتغير السابق ,وعليه كانت صياغة فرضيات الدراسة مرهونة بتوضيح وتغطية المتغيرات السابقة فجاءت فرضيات الدراسة بالشكل التالي:

<u>الفرضية الرئسية</u>

هناك علاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية التي يشهدها المجتمع الجزائري وتحولات الطبقة الوسطى.

* لمزيد من التفصبل انظر **مقياس قيم العمل**:اعتماد علام و احمد زايد ،مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة،1999.

يندرج تحت هذه الفرضية الرئسية مجموعة من الفرضيات هي :

1/هناك علاقة بين التحولات (الاقتصادية.الاجتماعية)التي شـــهدها المجتمـــع و الاوضـــاع الاقتصادية و الاجتماعية للطبقة الوسطى.

ويندرج تحت هذه الفرضية المؤشرات التالية:

-الأوضاع الاقتصادية.

-الأوضاع الاجتماعية

2/هناك علاقة بين التحولات (الاقتصادية.الاجتماعية) وتموقع الطبقة الوسطى.

ويندرج تحت هذه الفرضية المؤشرات التالية:

-نوع تغيرات التي تعرضت لها الطبقة الوسطى

-الانتماء الطبقي(مقاييس التصنيف).

-طبيعة التخصصات الدراسية ,والمهن التي تستقطب الطبقة الوسطى .

3/ هناك علاقة بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع و مستقبل الطبقة الوسطى .

ويندرج تحت هذه الفرضية المؤشرات التالية:

-تصور الحراك الاجتماعي المستقبلي للطبقة الوسطى .

-دور الطبقة الوسطى.

- قيم الطبقة الوسطى.

4: الأساليب الإحصائية في التحليل والتفسير:

أصبح استخدام الأدوات الإحصائية ضرورة ملحة للارتقاء الى مستوى الدقة و الثبات التي تتطلبها أساليب البحث ,من اجل الوصول الى مستوى أفضل من الحقيقة ,فالجانب الكمي أمر ضروري اثناء عملية الوصف وتفسير النتائج .

فاستخدام الأسلوب الإحصائي في أي دراسة يعد وسيلة مؤمنة ,تضمن تحقيق الأهداف المرجوة من وراء تطبيقها سواء كان الهدف من وراء الدراسة التعرف عن نواحي معينة لبعض الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية ,أو لدراسة مشكلة معينة قائمة أو متوقعة ,ووضع الحلول المناسبة لها

وتماشيا مع التطورات العلمية في الجانب الآلي، سنحاول الاستفادة من ذلك ,وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية **"spss"** لتحليل البيانات لما يوفره من دقة و سرعة في تحليل وتفسير البيانات,يعتمد عمله على إدخال البيانات في برنامج **"spss"** "فهو نظام يستخدم لإدارة البيانات ,إدخالها و حفظها واستعادتها و تحليلها"[1],هذا البرنامج يمكن الباحثين من الاستفادة من البيانات في الحصول على إحصائيات وصفية ,ورسومات توضيحية ,ومنحنيات وجداول ,وغير ذلك من التحاليل الإحصائية البسيطة و المعقدة.

وقد استخدم الباحث المعالجة الإحصائية في إطارين:

1-الجداول التكرارية البسيطة والتى توضح خصائص عينة البحث،وطبيعة استجابات العينة.

2-الجداول التكرارية التي توضح حجم ونسبة العلاقات بين متغيرات الدراسة.

3-اختبار ارتباط الرتب "**سيبر مان**".

5: عينة الدراسة وخصائصها:

5-1:عينة الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب العينة الغرضية،غير الاحتمالية ، وهي العينة التي يتعمد الباحث ان تتكون من حالات معينة،لأنه يرى انها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صادقا ،وتحقق له الغرض من دراسته.ومن بين الأسباب التي دعت الباحث الى استخدام هذا الأسلوب هو ليس سهولة التعامل معه،وإنما خصوصية مجتمع الدراسة,ذلك أن عدد الأفراد الذين ينتمون الى الطبقة الوسطى غير معروف ,وكذا عدد أفراد الشرائح الاجتماعية التي تتكون منها , حيث لا توجد خريطة طبقية للمجتمع الجزائري تبرز توزيع مختلف طبقاته ،وعليه لا يمكن الأخذ بنظرية الاحتمالات، فالعينة الاحتمالية"هي التي يتم اختيار جميع

مفرداته من بين وحدات المعاينة التي يتكون منها المجتمع بأسلوب احتمالي يوفر لكل وحدة من وحدات المعاينة احتمال لاختيار ثابت ومحدد في العينة"[1].

وعليه فقدتم اختيار خمسة مهن تمثل الشريحة العليا للطبقة الوسطى لوضوحها داخل البنـــاء الطبقي للطبقة الوسطى من جهة ,ولاعتبارها نخبة المجتمع,ووضـــوح حراكهـــا المهنـــي و الاجتماعي وسهولة رصده .

فكانت المهن المختارة, الأطباء, ,أساتذة الجامعة,المحامون,الصحافيون,المديرين وقد استبعدت شريحة القضاة لعدم إمكانية الاتصال بهم ,وكانت هذه الشرائح ممثلة في 50 مبحوثا لكل مهنة بحيث يكون عدد العينة(250 مفردة) ,إلا انه بعد النزول للميدان والصعوبات التي واجهـــت الباحث خاصة في مهنتي الصحافة و المدريين ,لم نتمكن إلا الحصول على25مفـــردة فـــي هاتين المهنتين , و50 مفردة من كل مهنة من المهن الأخرى .وعليه كـــان عـــدد مجتمـــع الدراسة ممثلا في 200مفردة .

2-5:خصائص العينة:

[1] –عاطف عدلي العبد-زكي احمد عزمي:**الأسلوب الإحصائي**،دار الفكر العربي،القاهرة،1993،ص43.

جدول رقم (1) يوضح توزيع العينة وفقا للنوع

النوع	العدد	%
ذكور	151	75.5
إناث	49	24.5
الإجمالي	200	100

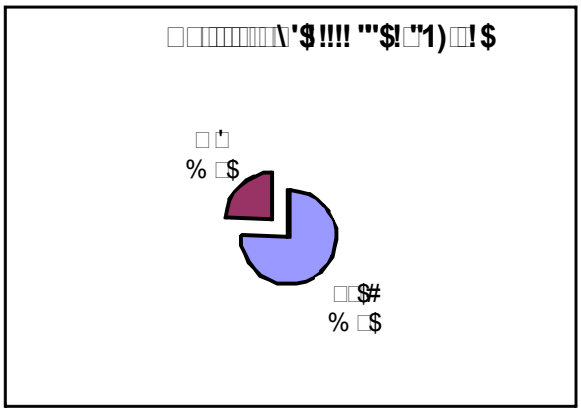

بعد قراءة الجدول أعلاه ،والذي يوضح خصائص العينة من حيث النوع ،اذ نجد ان نسبة الذكور و المقدرة ب (75%)هي الغالبة على مجتمع الدراسة ، اما نسبة الاناث فتقدر ب(25%) وهذا يدل على ان نسبة الاناث الذي يشغلون مناصب الشريحة العليا من الطبقة الوسطى في المجتمع الجزائري لاتزال منخفضة،

جدول رقم (2) يوضح توزيع العينة وفقا للسن

السن	العدد	%
أقل من 30سنة	24	12
35-30	20	10
40-35	27	13.5
45-40	35	17.5
50-45	29	14.5
55-50	36	18
60-55	18	9
60سنة فأكثر	11	5.5
الإجمالي	200	100

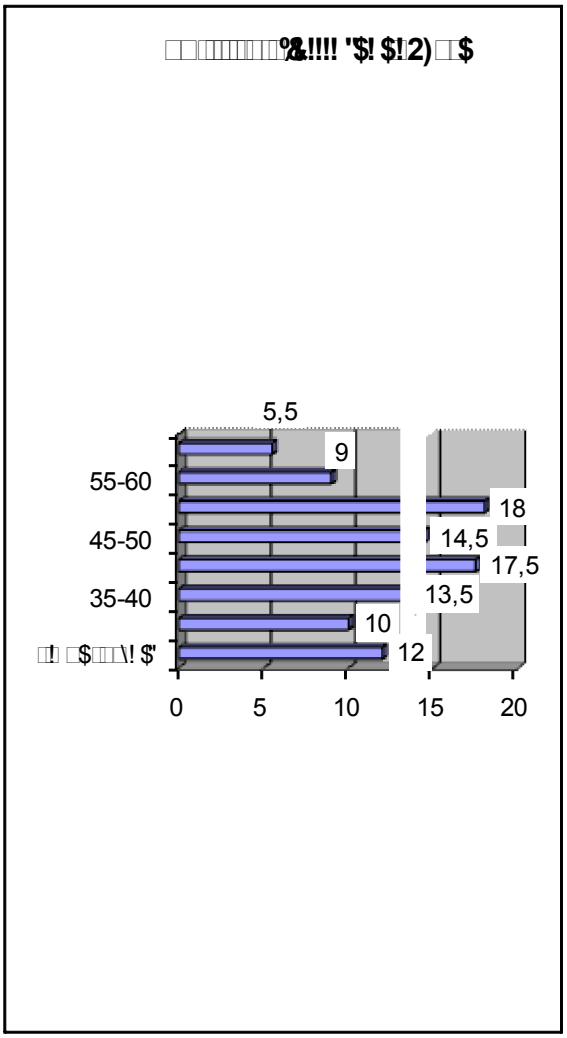

يوضح الجدول اعلاه سن مجتمع الدراسة حيث يتراوح سن اغلب فئات مجتمع الدراسة ما بين (40-60) سنة وذلك بنسبة (64%)،وقد تعمد الباحث اختيار هذه الفئة على اساس الاقدمية في ميدان العمل،وعلى اساس انها عايشات فترات زمنية تتيح لها فرصة المقارنة بين مختلف الفترات ،وبالتالي رصد مختلف التحولات الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية التى

تعيشهاها هذه الطبقة،اما الفئة التي يتراوح سنها من (30–40) فتقدر ب(35،5%)وهي تعبر عن الفئة الأقل معايشة لمختلف التحولات، الا ان رأيها له دلالة علمية لما كان ينتظر من ان تكون اوضاع هذه الشريحة ،ومآلت عليه ,ليكون تحليل اوضاع هذه الطبقة شامل لكل الجوانب ,وكل الفئات العمرية التى تمثل هذه الشريحة العمرية.

جدول رقم (3) يوضح توزيع العينة وفقا للحالة المدنية

الحالة المدنية	العدد	%
أعزب	31	15.5
متزوج	167	83.5
مطلق	2	1
أرمل	–	–
الإجمالي	200	100

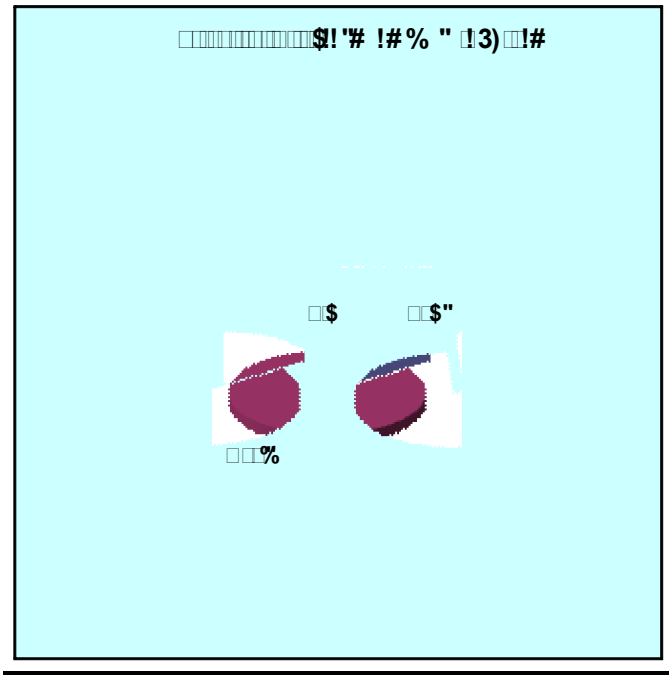

يتضح من الجدول اعلاه ان اعلى نسبة ممثلة لمجتمع الدراسة تقدر ب(83.5%)هي للمتزوجين ،وهي تدل على استقرار مجتمع الدراسة من جهة،ومن جهة اخرى تدل على انها مسؤولة على اسر وهذا يفسر أكثر أوضاع هذه الشريحة في ظل الاعباء المادية المنوطة بها ،والظروف الاجتماعية التى تعيشها .

امانسبة (15.5%)التى تعبر عن العزاب فهي تتيح لنا الفرصة لمعرفة أكثر وأدق بظروف هذه الشريحة ،في ظل معطيات اقتصادية واجتماعية اقل ضغطا على اصحابها .

جدول رقم(4) يوضح عدد الاولاد

عدد الاولاد	التكرار	%
00	34	%17
{2-1}	32	%16
{4-3}	87	%43.5
{6-5}	30	%15
6<	17	%7.5
المجموع	200	100

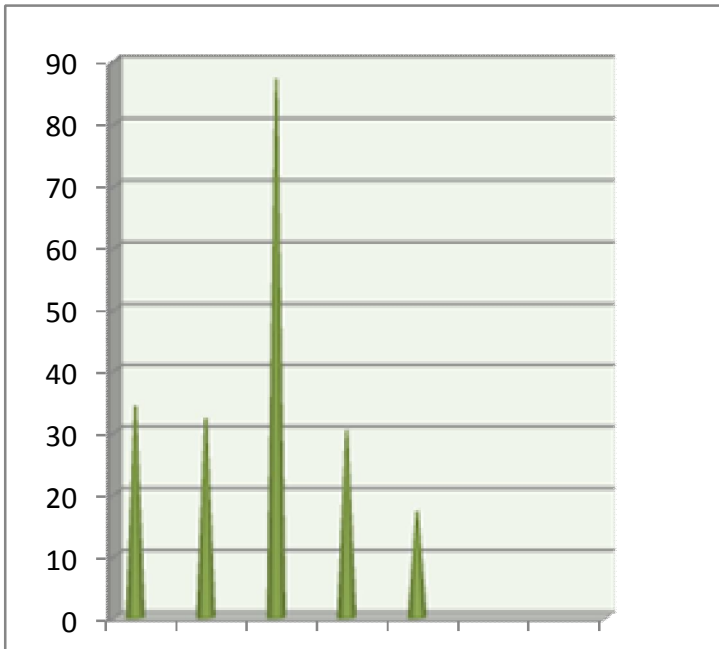

تشير البيانات أعلاه الى عدد أولاد مجتمع الدراسة إذ نجد أعلى نسبة والمقدرة ب(43.5ة%) تعبر عن الفئة التي لها [3-4] أولاد وهذا يوضح أكثر الوضعية الاقتصادية للعينة ،نتيجة الأعباء المادية الإضافية والمتطلبات الخاصة بهذا العدد في ظل التحولات الليبرالية التي يشهدها المجتمع الجزائري.وان نسبة(22.5%) فقط من إجمالي العينة لديها أولاد أكثر من خمسة ،فمتوسط عدد أولاد مجتمع الدراسة هو [3-4]،وهذا يعكس وجهة نظر المبحوثين الى حجم الأسرة، وهي وجهة نظر كيفية تركز على تأمين تربية أفضل،ومستوى معيشي يفوق ذلك الذي يحصل عليه طفل الطبقة الدنيا،هذه النظرة هي احد مميزات هذه الطبقة.

جدول رقم (5) يوضح توزيع العينة وفقا للحالة اللغة

اللغة	التكرار	%
عربية	29	14.5
عربية+فرنسية	100	71.5
عربية+إنجليزية	20	10
فرنسية	43	21.5
أخرى (الامازيغية)+المانية	2	1
الإجمالي	**200**	**100**

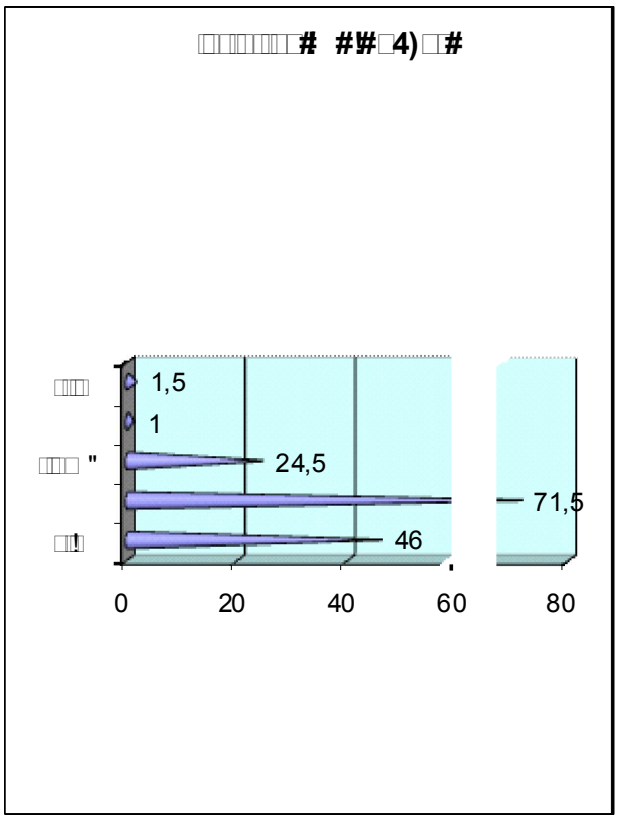

تشير الشواهد الكمية الى أن أعلى نسبة والمقدرة ب(71.5%)تتقن اللغة العربية والفرنسية معا، تليها نسبة(21.5%) التي تتقن اللغة الفرنسية فقط ,وهذا يرجع الى التخصصات الدراسية الجامعية في بعض التخصصات التي تعتمد على اللغة الفرنسية كأساس للتدريس. هذا من جهة ومن جهة ثانية كما سبقت الإشارة الى عمر مجتمع الدراسة فانسبه(27%) من من العينة أعمارها اكبر أو تساوي الخمسين ,أين كانت تدرس بالفرنسية في معظم مراحلها التعليمة ا,ثم تليها نسبة(14.5%) التي تتقن اللغة العربية فقط ونسبة(10%) التي تتقن اللغة العربية و اللغة الانجليزية ،ونلاحظ ضعف نسبة معرفة اللغة الانجليزية(رغم

مكانتها العالمية) يرجع الى سياسات التعليم المتبعة في البلاد والتي تركز على اللغة الفرنسية كاللغة أجنبية أولي هذا من جهة،ومن جهة ثانية فعامل الاستعمار كان له دور في ذلك.

وعموما تدل الشواهد الكمية على المستوى التعليمي المرتفع لعينة الدراسة,وإتقانها لأكثر من لغة،وهي احد السمات التي تميز هذه الشريحة وتدافع عنها كما سنلاحظ ذلك في التحليلات المقبلة.

جدول رقم (6) يوضح الموطن الأصلي

الموطن الاصلي	التكرار	%
الريف	77	%38.5
المدينة	123	%61.5
المجموع	200	100

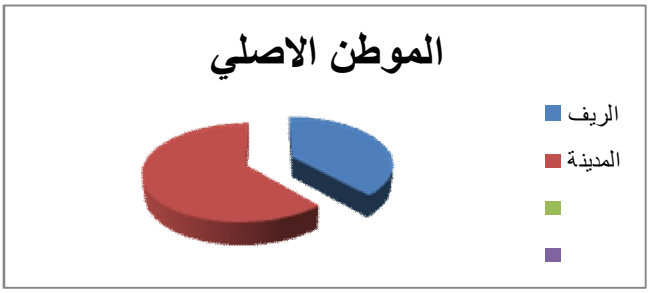

يوضح الجدول أعلاه الموطن الأصلي لمجتمع الدراسة ،إذ نجد أعلى نسبة و المقدرة ب(61.5%) من المدينة،وهذا احد انعكاسات السياسات المنتهجة بعد الاستعمار التي ركزت على الصناعة،وبالتالي استقطاب اكبر عدد ممكن من الفئات ا لاجتماعية التي استدعت النزوح من الأرياف الى المدينة للاستفادة من التوظيف من جهة ،ومن جهة ثانية سياسات إلزامية التعليم التي هي بدورها ساهمت في عملية النزوح الريفي لعدم توفر المدارس في تلك المناطق بعد الاستقلال، (ونحن نعلم أن أصل مجتمع الدراسة ريفي بالدرجة الأولي لطبيعة المنطقة التي يقطنها) وسيتضح ذلك أكثر في الجدول التالي (مهنة الوالد)،أما النسبة المتبقية و المقدرة ب(38.5%) موطنها الأصلي هو الريف ،والذي لم يكن عائقا أمامها لمواصلة الدراسة و الصعود في السلم المهني وتحقيق حراك نوعي.

جدول رقم(7)يوضح مهنة الزوج / الزوجة

مهنة الزوج / الزوجة	العدد	%
لا تعمل	90	%45
التعليم	25	%12.5
اطار	48	%24
موظف اداري	32	%16
تاجر	3	%1.5
حرفي	2	%1
المجموع	200	100

توضح المؤشرات الكمية للجدول أعلاه أن أعلى نسبة و المقدرة ب(55%)تشير الى عمل الزوجة في مختلف المهن أعلى نسبة منها هي (24%) تشير الى المهن التي تدخل في خانة إطارات المجتمع ،ثم (16)تمثل المهن الإدارية،و(12.5) في التعليم،هذه المهن تشكل فئات الطبقة الوسطى،وهذا يدل على تمسك أفراد هذه الطبقة بالمهن التي تشكلها، للمحافظة على المسافة الاجتماعية ،والانتماء الطبقي والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية له ، خاصة في ظل التغيرات التي يشهدها المجتمع الجزائري(غلاء المعيشة وتدهور القدرة الشرائية)هذا من جهة ،ومن جهة أخرى تمسك هذه الطبقة بهذه المهن كرمز يعبر عن انتمائها الطبقي.

في حين نجد نسبة (45)تصرح بان زوجاتهم لتعملن وهي تخص في معظمه الفئة العمر(50-60) والتي كان بداية مشوارها في سنوات السبعينات أين كانت ظروف المعيشة جيدة ،وكانت هذه الطبقة تعيش في مستوي جيدة،و أعباء المادية لم تكن لتطرح في تلك الفترة ،وبالتالي لم تكن هناك ضرورة للعمل هذا من ناحية ،ومن ناحية أخرى تمسك أفراد هذه الطبقة بالتنشئة الجيدة لأبنائهم الأمر الذي يتطلب تفرغ الزوجة لتربية الأبناء ،ومتابعتهم لضمان انتمائهم لهذه الطبقة أو تحقيق حركية للأعلى.

جدول رقم(8) يوضح نمط عمل عينة الدراسة

نمط العمل	التكرار	%
صناعي	50	%25
خدماتي	150	%75
المجموع	200	100

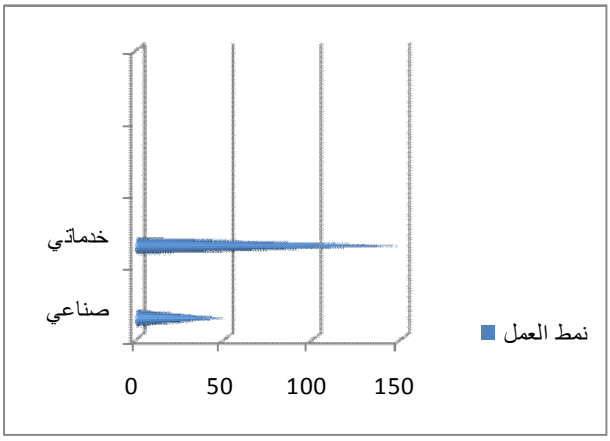

تشير الشواهد الكمية للجدول أعلاه على نمط العمل الذي تقوم به عينة الدراسة ،فأعلى نسبة تشير الى القطاع ألخدماتي إذ تقدر ب **(75%)** هذا نتيجة التغيرات التي شهدها المجتمع الجزائري والتي تتماش مع النظام الليبرالي والتطور التكنولوجي الذي يجعل قطاع الخدمات في الرتبة الأولى،والذي حول مركز النشاط الاجتماعي حيت انتقل من مركز النشاط الصناعي الى الى النشاط التجاري،وما يؤكد ذلك أكثر نسبة**(25%)** فقط من مجتمع الدراسة تمثل القطاع الصناعي نتيجة التركيز على التجار التي تعتمد على سياسة الاستيراد بدل التصنيع التي تحقق الجودة ،وتخفض التكاليف ، إضافة الى انتقال المجتمع الجزائري من مجتمع يعطي الاولوية للاستثمار،الى مجتمع يركز على الاستهلاك.

الفصل الرابع

الفصل الرابع:البنية الاجتماعيةوالطبقة الوسطى في المجتمع الجزائري

1/البنية الاجتماعية الجزائرية في فترة الأتراك

2/-البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري في ظل السيطرة الفرنسية

3/ خصائص البنية الاجتماعية الجزائرية بعد الاستقلال

4/تشكل الطبقة الوسطى الجديدة و نموها في المجتمع الجزائري (62 – 85)

5/ تحولات المجتمع الجزائري وبوادار إنهيار الطبقة الوسطى(1985 -1998)

1-البنية الاجتماعية الجزائرية في فترة الأتراك :

شهد المجتمع الجزائري منذ زمن بعيد العديد من التحولات والتناقضات في بنياته الإجتماعية والإقتصادية نتيجة للظروف التاريخية التي مر بها ، والعديد من الغزوات والإستعمارات بدءا من الرومان والوندانيون، البنزطنيون والعرب والأتراك والفرنسيون، هذه الغزوات صاحبها إنتقال العديد من البنى الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية الغريبة عليه، أدت إلى تشويه البنية الإجتماعية ككل وجعلت من هذا المجتمع فريسة سمينة يشتهيها الكل ويتسابق في إستنزاف خيراتها، ولكي لا يأخذ مبحثنا هذه الصبغة التاريخية البحتة ونظراً لعدم توفرالمادة العلمية الكافية لتغطية مختلف هذه المحطات والمراحل، سنحاول البداية من الإحتلال التركي للجزائر والبنية الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها هذا المجتمع في تلك الفترة.

كانت الجزائر (العاصمة) قبل الإحتلال التركي جمهورية بلدية تديرها أقلية بورجوازية تحت حماية قبيلة الثعالبة العربية، في بداية القرن السادس عشر نظمت المملكة الإسبانية هجوما على الجزائر والذي عرف بـ " الحملة الصليبية الإفريقية " حيث سيطرت على الجانب الجنوبي الغربي الإستراتيجي من البحر الأبيض المتوسط مما جعل الجزائر تطلب الحماية من الدول العثمانية بقيادة "**عروج وباربا روس** "مما أدى إلى فرض الحماية التركية على الجزائر ولقب حاكمها بلقب **بايلر باي** " أمير الأمراء " وإضافة إلى سكانها كانت هناك جماعة تسمى الطائفة والتي تتكون من الأتراك ، والإنكشاريون وهم الجيش يقدرون بـ2000 جندي، أرسلهم السلطان لحماية محميته الجديدة وهؤلاء كانوا يجندون من بين فقراء الناس من الأناضول والبانيا وغيرهما من الأقاليم التركية وقسمت الولاية إلى ثلاثة مقاطعات أو كما يسميها الأتراك (أوبايلكيا) يحكم كل منها باي، وكانت الفئتين في صراع مستمر على السلطة إلى أن بلغ نهايته بإنتصار الطائفة والتي إكتسبت حق التدخل في السياسة لذلك قررت سنة 1671 إزالت مركز باشا الولاية وإنتخاب " داي " بدلاً منه وجعل ولاية الجزائر أكثر إستقلال عن القسطنطينية ، يعينه الباي لفترة ثلاث سنوات شرط أن يكون من الأتراك الذين يمكنهم أن يكونوا أعلى المتنافسين على الوظيفة ، وكان

يساعد البايات في إدارة شؤونهم في المقاطعة، قوة عسكرية(الإنكشاريون) وقواد مدنيون، وظائفهم هي السيطرة على القبائل وتحديد وجباية الضرائب .

لذلك كان لهذه الفئة بعض المزايا المادية والقانونية التي أمنوها لأنفسهم (إمتياز ملكية الأرض) وبذلك تشكلت أرستقراطية جديدة كانت لها في الحقيقة نظرة مغلقة مبنية على أصول عنصرية أهم شروطها أن يكون العضو تركيا .

وكانت الأرستقراطية العسكرية والبحرية مفتوحة في شريحتها الدنيا على المنحدرين من آباء أتراك وأمهات جزائريات (الخرجلي) .

وكان المغاربة الفارون من التفتيش الإسبانى يشكلون بورجوازية منظمة في هيئات تحتكرالصناعة المحلية ،وكانوا ممنوعين من الإشتراك في النشاط العسكري، وكان الأكثر ثراء منهم يستثمرون في سفن القراصنة ويشاركون أرباحهم ، إضافة إلى اليهود (الكيبوسبوون) المهاجرون من إسبانيا –جزء من هذه البورجوازية–،الذين كانت مهنتهم الأساسية التجارة، خاصة تأميم تراخيص التصدير.

إضافة إلى القراصنة الذين كانوا يتسمون بشعبية كبيرة بين سكان المدينة لأنهم كانوا يساهمون في ثرواتهم ونشاطاتهم التجارية وكانوا يشكلون حصنا منيعا للولاية، وينتمي القراصنة إلى آسيا حيث غادروها في الفترة السابقة، يعملون في المناطق المواجهة لسواحل شمال إفريقيا قبل أن يصل الأتراك إليهم(الإنشكاريون).

وهناك فئة أخرى تتمثل في الفلاحين أو الخماسين الذين كان يفلحون الأراضي التي تملكها الأرستقراطية وكانوا يسمون بالفلاحين الأجراء ، الذين كانوا يشار إليهم باسم الخماس والذين كانوا يعيشون من خمس محصول الأرض الذي كانوا يحتفظون به.

هذا عن البنية الاجتماعية داخل المراكز الحضرية الرئيسية أما خارجها (السلطة التركية لم تمتد إلى كل الإقليم الجزائري ، فالحقيقة أنها لم تكن سارية المفعول ، إلا في وقت جباية الضرائب ، حينما كانت القوات تشرع في زيارة القبائل العربية البربرية للحصول على إتاوة الداي) فكانت بنية قبلية، حيث كانت المناطق الداخلية تضم جماعات محلية

متنافسة تتكون من شيخ القبيلة ورعيته، وفئة متعاونة مع الأتراك (السلطة المركزيـــة) يلقبون باسم المخزن وكان يعين من بينهم المساعدون الإداريون لحكام الأقاليم .

أما بالنسبة للبنية الاقتصادية (بنية الملكية الجزائرية – أنماط الإنتاج السائدة) فـــأول مـــا تجدر الإشارة إليه أن الجزائر في مرحلة ما قبل الرأسمالية (قبل الإحتلال) لم تكن تظهر إنفصالا قاطعا بين المدينة والريف لذلك فهي لم تكن إقطاعية ولا مشاعية (كما كان يفسر الإحتلال الفرنسي في كل مرة حسب أهدافه المرجوة) ، ولا بدوية * .

كانت بنية الملكية الجزائرية تتألف من ثلاث فئات " عرش (ملكية خاصة ولكنهـــا غيـــر قابلة للإنتقال للغير) ، ملك (الملكية الخاصة التي تنقل للغير) وحبوس (أرض موهوبة دينية أو ثقافية) " [1]

1/العرش :ويقصد بالعرش "صورة جماعية للملكية تؤدي إلى القيام على المراعـــي فـــي المناطق ،القبائل المربية للحيوان أو لدى القائمين على الحبوب " [2].فملكية العرش مبنيـــة على حق العمل وفي حالة عدم توفر من يخدمها ، تنتقل إلـــى مالـــك آخـــر،و لا يملـــك أصحابها حججا مكتوبة.

2/الملك: "يقصد بالملك ضرب من الرزق العائلي لا يخضع للتفريق من جراء المحافضة على وحدات الإرث دون القضاءعلى تدخل الأسرة أو العرش في حالة غموض الـــروابط الاجتماعية في الحصول على الأرض المقتطعة" [3] .فهو يرتبط بحق الإمـــتلاك وفكـــرة السيادة ، ويملك أصحابها حججا مكتوبة عنها .

---

* فمثلا جاليسو يرى بان نمط الانتاج السائد في الجزائر قبل الاستعمار هو الاقطاع اى ان المجتمع الجزائري مجتمع اقطاعي -وكان التعريف الاولي لاي مجتمع اقطاعي شير الى علاقات اجتماعية معتمدة على امتلاك الريع العقاري المستخرج من طبقة فلاحية تحتفظ بحقوق استعمال الارض ووضع اليد عليها ،بواسطة فئات ارستقراطيةيرتبط اعضاؤها فيما بينهم بروابط شخصية ويشكلون الطقات العليا للجهاز السياسي ،وبهذا المعنى فالمجتمع الجزائريقبل الاستعمار هو بلا شك مجتمع اقطاعي-
اما فالنسي مثلا فيرى ان نمط الانتاج السائد في الجزائر قبل الاستعمار هو القدامة –البداءة،ذلك ان الهياكل الاجتماعيةالسابقة للاستعمار،متميزة بركود القوى الانتاجية(لمزيد من الاطلاع انظر :**تاريخ الجزائر الحديث**-عبد القادر جغلول ص37-38

[1] –مغنية الأزرق: **نشوء الطبقات في الجزائر**، ترجمة/سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980، ص 54

[2] اندري برنيان واخرون:**الجزائر بين الماضي و الحاضر**،ترجمة اسطنبولي و منصف عاشور،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1984،ص192.

[3] نفس المرجع،ص 192.

3/الحبوس:"كانت الحبوس بالخصوص مبذولة إلى الفرق الدينية ،تتحررمن قيد الضرائب و التبعيةأحيانا،وهي عبارة عن أرض عمومية تعود إلى المساجد و الزوايات ..."[1] فهي السمة الأخيرة لنظام الملكية في المجتمع الجزائري حيث تحفظ ملكية الأرض لله ، بغية أن يفيد إستخدامها مخلوقاته ، والشكل الذي يأخذه الحبوس تتمثل في شكل هيبة إلى منظمة دينية أو خيرية . ويعد هذا الشكل من الملكية أكثر إنتشار في المدينة عنه من الريف .

جدول (1) يمثل شكل لملكية الأرض في فترة الأتراك [2]

العرش	جزء من أرض القبيلة يعترف به كملكية خاصة للفرد أو العائلة التي تفحله	لا يباع
الملك	ملكية خاصة تكتسب بعقد	يمكن بيعها ولكن العرف يمنع ذلك
الحبوس	ملكية وهبت لمنظمات دينية أو لمؤسسات ثقافية	لا تباع

مما سبق يتبادر إلى ذهننا أي التشكيلات الإقتصادية ما قبل الرأسمالية تنتمي الجزائر،وقبل الخوض في ذلك سنحاول أن نورد أهم التشكيلات الاقتصادية (الموجدة بهذه الدول)، المطروحة لا سيما من طرف ماركس إذ يقسمها إلى ثلاثة أنماط لكل منها مميزاتها: [3]

1- نمط الملكية الآسيوي : في هذا النمط لا توجد ملكية ، إنما حيازة فردية ، والمالك الوحيد والحقيقي للأرض هي الجماعة ، والفرد عضو بداخلها يعيل نفسه منها ، وتجمع بين الزراعة والصناعة الحرفية ، وتمتلك جزاء من فائض العمل .

2- النمط القديم : يتميز بفصل الأرض المشاع عن الملكية الخاصة ، فالأرض المشاع هي ملكية الدولة(ملكية عامة) ونظراً للتنظيم شبه الحربي في هذا النمط

[1] مغنية الازرق:المرجع السابق ص
[2] نفس لمرجع،ص
[3] –الرجع نفسه،ص

من المجتمعات ، فإن الإنتاج يرتكز في المدينة ، والملكية الخاصة لا تكون إلا لسكان المدينة .

3- النمط الجرماني: يتميز هذا النمط بسيادة الملكية العامة والخاصة وأنهما مكملتان لبعضهما البعض وعلى عكس النمط القديم فإن الملكية الخاصة تنتشر أكثر في الريف منها من المدينة.

وفي هذا الإيطار نجد بعض الباحثين على رأسهم **غاليسو** يرى أن التشكيلة الإقتصادية الجزائرية كانت مماثلة للأنماط الثلاثة عندما حاول مقارنة كل شكل من أشكال الملكية بالأنماط أعلاه .

إلا أن المتمعن في الأنماط الثلاثة وعند إعادة تحليله للبنية الاجتماعية الجزائرية، وقبل عقد المقارنة وتحديد أوجه التشابه والإختلاف يجب الأخذ بعين الإعتبار الواقع الجزائري بأكمله أي مراعاة البناء الفوقي التركي داخل المجتمع الجزائري، ذلك أن نظرة غاليسو إلى السيطرة التركية كانت محصورة في النموذج القبلي للتنظيم الاقتصادي أسماه بالإقطاع القائد ، وهو يختلف عن الإقطاع الأوروبي ، وهذه الإنطلاقة أغفلت الأثر الضمني الاجتماعي والاقتصادي للحضور والحكم التركي، ذلك أن العلاقة غير المتكافئة* التي أوجدها الأتراك بينهم وبين الجزائريين أعطت بعدا إستعمارياً .

ضف إلى ذلك فإن السيطرة التركية لم تمتد الى المجتمع الجزائري بأسره بل كان إمتدادها محدود على حساب القبائل المحلية ، لذلك لا يمكن إعتبار التنظيم الاقتصادي – الاجتماعي التركي يعبر عن الإقطاع القائد(حسب غالسيو)،وعليه يمكن القول بأن أسلوب الإنتاج الجزائري جمع سمات إقطاعية وإستعمارية مسؤولة عن الشكل الخاص للبنيةالاجتماعية .

وكخلاصة لهذه الفترة يمكن القول ان البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري كانت تضم بناء طبقي يتكون من فئة أرستقراطية تركية مكونة من الدايات والمديرين والعسكريين ، إحتكرت السلطة السياسية والإقتصادية، كانت تخضع لها أرستقراطية محلية في طابعها (

* يتمثل هذا اللاتكافئ في احتكار الاتراك للوظائف العامة-صك العملة-صناعة الاسلحة-الطواحن المائية-الرقابة على التجارة الخارجية...الخ

المخزن) وتفرض سلطتها على أقاليم معينة بفضل ولائها لقرينتهـــا التركيـــة، وهنـــاك أرستقراطية ثالثة مؤلفة من الزعماء الدينيين الذين كانوا يعارضون الحكم التركي عامة .

أما البورجوزاية التجارية والصناعية فشكلت الطبقة الوسطى بين الأرستقراطيات المختلفة السابقة والفلاحين، ولم يكن لها إمتيازات رغم نشاطها الذي تقوم عليه الدولة وكانت تحت سيطرة الحكومة التركية وهي نسبة ضئيلة في هذا المجتمع تقدر بـــ(3.12%)، وهناك فئة ثالثة تتكون من الفلاحين والعاملين حيث كان العمال ينقسمون إلى ثلاثة شـــرائح، عمـــال موسميين ، وعمال دائمون ، وعمال شبه دائمون . كانت ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية صعبة للغاية .

ووجدت تحت هذه الفئة ، فئة جديدة عرفت بالبيروليتاريا الريفية نتيجة إدخال التكنولوجيا في الزراعة، وكانت حالتها في تدهورمستمر، لذلك كانت مصدر قلق وخوف للمـــديرين المحليين.

هذه أهم الفئات الاجتماعية التي تمثل البناء الطبقي للمجتمع الجزائري في فترة الســـيطرة التركية وهي تعكس في عمومها نموذج طبقي يتكون من ثلاثـــة طبقـــات هـــي الطبقـــة البورجوازية (الارستقراطية)،الطبقة المتوسطة و الطبقة الدنيا.وسنحاول فـــي المباحـــث التالية تحليل البنية الاجتماعية في باقي المراحل التاريخية.

2-البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري في ظل السيطرة الفرنسية

قبل التطرق للبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري في هذه الفترة يجب الإشـــارة إلـــى أن السيطرة الفرنسية تختلف عن السيطرة التركية من حيث المضمون ذلك أن "الأتراك " قد إحتفظوا بالبنية الاجتماعية المحلية ، دون أن يمسوها بينما كانوا يستمدون منها دخلهم ،أما الفرنسيون، فعلى النقيض من ذلك فلم تكن بإستطاعتهم أن يستغلوا الســـكان المحليـــين إلا بتحطيم أسسهم ذاتها "[1]

فالإستعمارالفرنسي ذو طبيعة خاصة، فسيطرته على المجتمع الجزائري كانت متلازمـــة بتدمير البنية الإقتصادية والإجتماعية له وهذا ما سنلمسه من هذا التحليل.

وقعت الجزائر تحت السيطرة الفرنسية في سنة 1830، حيث تم إرسال 38 ألف رجـــل للإستيلاء عليها ، وسهل من المهمة ضعف الحكم التركي، وكان الهدف المصرح به إزاء هذا الاستلاء،هو ما أعلنه "**دوبرمون Dobremon**"" أن الجزائر مـــن جميـــع الطبقـــات ستؤمن لهم حرية العبادة والملكية والتجارة " [2] أي أن فرنسا جاءت لتحريـــر المجتمـــع الجزائري من الإستعباد التركي ، لكن الحقيقة كانت عكس ذلك ، فبعـــد هـــذا التصـــريح مباشرة ، سمح دوبرمون لقواته بنهب المدينة .

فأهداف الإستعمار الفرنسي الحقيقية كانت بالدرجة الأولى إقتصادية (سوق جديدة للســـلع الأوروبية ، نهب الثروات والخيرات التي يزخر بها المجتمع) وسياسية بل أبعد من ذلك إلى جعل الجزائر مستعمرة إستطيانية .ولإتمام ذلك تطلب الأمر بضرورة إمتلاك جـــزء من أرضها لصالح الرعاية الفرنسيين ليصبحوا أصحاب أرض وأصحاب حق وعليه كانت الخطوة الأولى تجريد السكان المحليين من أراضيهم .

---

[1] مغنية الأزرق ، مرجع سابق ، ص 67 .

[2] -نفس المرجع،ص 50.

ورافق هذا إعلان حاكم فرنسا " أن الجزائر جزء من فرنسا " تم تقسيمها إلى ثلاثة مناطق ، مدنية ومختلطة وعربية .

المناطق المدنية يسكنها أغلبية أوروبية ، أما الأقاليم المختلطة تضم نسبة قليلة من الأوروبين ، أما الأقاليم العربية ، فيسكنها العرب ، وكانوا موضوعين تحت الحكم العسكري .

ولكي تكون الأمور قانونية، أعلن دستور 1848 أن الجزائر جزء لا يتجزء من الأراضي الفرنسية ، ومنذ ذلك الحين بدأت سياسة إستطان رسمية منظمة عن طريق تشجيع الهجرة من الألزاس واللورين ، وجنوب شرقي فرنسا ، كما بدأت ممارسة سياسة الإستيعاب، وأصبح من المحتم أن تعالج كل الشؤون الجزائرية على أيدي الوزارت الفرنسية في باريس تحت توجيه ممثلي المستعمرين وبالرغم من كل هذه الشعارات الخاصة بالعدالة والتساوي الزائفة ، "فقد عاش المستوطنون كطبقة متميزة عن بقية أبناء الجزائر من جميع نواحي الحياة بحيث يمكن القول أن هذا التميز إتخذ شكل التفرقة العنصرية التي إتخذت من الإختلاف العرقي والثقافي أساس لها " [1] .

فمثلا من الناحية الثقافية يتمتع المستوطنون وحدهم بنظام التعليم الذي أصبح إجباريا ومجانيا في فرنسا منذ سنة 1884 ، في الوقت الذي لم تتح فيه الفرصة إلا لعدد قليل من الجزائريين للإلتحاق بالمدارس الرسمية ، حيث تبلغ نسبة الجزائريين المنتمين إلى المدارس الفرنسية حتى سنة 1930 (6%) من مجموع الأطفال وهم أبناء الفئات المرتاحة ماديا من جهة ، والتي لها علاقة حميمة مع المستعمر(تحالف سياسي) من جهة أخرى [2].

ولتجسيد دستور1848 كان لابد من تدمير نظام الملكية السائد في المجتمع الجزائري ، وكان ذلك واضحا في مجموعة القوانين التي سنتها فرنسا والتي كان أهمها الصادرة في سنوات (1844 ، 1846 ، 1863 والقانون العام 1873 المعدل في 1887) كانت تتفق

[1] – د / محمد السويدى : **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائرى** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990 ، ص 39 .

[2] عبد اللطيف بن أشنهو : **تكون التخلف في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1980 ، ص 485 .

مجملها على إمكانية بيع أراضي الملك ، والعرش والحبوس – وهي أشكال الملكية السائدة في المجتمع الجزائري حسب ما تم ذكره في المبحث السابق – .

وقد جاءت هذه القوانين إستناداً إلى أن العرف السائد في البلدان الإسلامية يمنح ملكية الأراضي للبايلك، وأعتبرت(فرنسا) نفسها وريث الدولة التركية، ومنه شرعت في فرض سيطرتها على الأراضي غير المستثمرة كخطوة أولى ، تلتها السيطرة على باقي الأراضي ، وفق إحتياجتها التي جسدتها لها القوانين أعلاه، التي سمحت لها بإمتلاكها، وجعل ماليكيها الأصليين إما خماسين أوعمال موسميين، والأغلبية منهم هاجرو إلى المدن، أو إلى الدول العربية مثل المغرب ، وسوريا... وكانت نتيجة تلك المراسيم والقوانين أن فقد الجزائريون 45% من أراضيهم [1]

كان هذا التحول بداية لظهور الفردية في الإنتاج الزراعي بعد تحطيم النمط الجماعي في الزراعة " وقد دلت الإحصاءات أنه حتى سنة 1950 لم يكن في الريف الجزائري إلا حاولي (10%) ممن يعملون بنظام الخماسة و(12%) من الرعاة، أما العمال الدائمون والموسميون، فلم تتجاوز نسبتهم(12%) حتى سنة 1954 " [2] .

وعند التطرق للتشكيل التاريخي للبنى الاجتماعية في الفترة الإستعمارية ، يفترض بنا الإلمام بالسياسة الاقتصادية ، ونمط الإنتاج السائد بها في هذه الفترة، ويرى المحللون أن النمط السائد في هذه الفترة هو النمط الرأسمالي (الذي كان في بداياته)، والذي ينقسم إلى قسمين: نمط رأسمالي زراعي ، ونمط رأسمالي صناعي.

1- **<u>نمط الإنتاج الرأسمالي الزراعي:</u>**

تشكل الزراعة القاعدة الرئيسية لتراكم رأس المال في الجزائر، وكانت البداية مرتكزة على زراعة الحبوب والكروم، وهذه الأخيرة كانت الأكثر أهمية، بعدها تأتي زراعة الخضر ثم زراعة التبغ.

[1] محمد السويدى : مرجع سابق ، ص 75 .

[2] نفس المرجع ، ص 77 .

ولنجاح العملية وتكوين رأس مال تبنت السلطة الفرنسية عمليات نزع الملكية من الفلاحين الجزائريين – كما سبقت الإشارة – وفق مجموعة من القوانين منها قرار مجلس الشيوخ " le senates consulte" لعام 1831 وقانون المصادرة لعام 1871 وقانون فارنر " wanier" لعام 1873 ، أما قوانين 1887 ، 1897 ، 1927 ، فقد شكلت ترسانة قضائية صلبة ، موضوعة بين أيدي البورجوازية لتحقيق أغراضها [1] .

فقانون 1887 مثلا صرح بأنه يمكن لأصحاب العرش بيع أراضيهم عن طريق الإستقصاء ، أما قانون 1929 فقد جاء لتسريع عملية فرنست الأراضي الجزائرية – خاصة ملكية العرش – .

ولتوضيح الصورة أكثر فإنه يمكن إعطاء نسبة عن الفئة الجزائرية الموجودة بالريف كيف كان توزيعها حتى سنة 1900، إذ نجد نسبة(3.3%) مزارعون ونسبة (30.9 %) خماسون، ونسبة (11.02%) عمال ونسبة (54.7%) مالكون أما في سنة 1914 فكان توزيعهم كما يلي: مالكون(48.6%)، مزارعون (3.5%) ، خماسون(31.4%)، عمال(6.4%) [2] .

وتجدرالإشارة قبل تحليل هذه النسب أن المالكين الذين يمثلون نسبة كبيرة يمتلكون مساحة صغيرة جداً، سرعان ما سيتخلى عنها أصحابها بسبب العراقيل التي تمارس من طرف السلطات الفرنسية في السنوات القريبة المقبلة.

بإبعاد نسبة المالكين نجد أن النسبة العالية تمثل نسبة الخماسين(30.9%) ثم(31.4%)، وهي المؤشرالحاسم عن تحول ملكية أراضي الجزائريين إلى ملكية خاصة ،فهي حصيلة النمط الرأسمالي المسيطر في الملكيات الجزائرية الكبيرة .

2- **نمط رأسمالي صناعي:**

[1] – عبد اللطيف بن أشنهو ، **تكون التخلف في الجزائر** ، مرجع سابق ,ص 207.

[2] – نفس المرجع ، ص 228 .

كانت الصناعة في هذه الفترة مقتصرة على قطاعين، قطاع تحويل الإنتاج الزراعي (مثل الكروم) من جهة ، وقطاع البناء والأشغال العامة ، والنشاطات الملحقة من جهة ثانيـــة (مثل السكك الحديدية) .

والمتتبع لتطور التصنيع في الجزائر يلاحظ ضعفه في هذه الفترة حيث لا توجد صناعات كبرى خارج الإستثمارات المنجمية ، فالصناعة المنجمية وحدها المزدهرة ، وهي للأسف بين الأيدي الأجنبية ، الإنكليزية والبلجيكية، إضافة إلى بعض الورش الصناعية الخاصـــة بالنسيج ، ومعامل التصليح التي تدخل تحت بند " عمل المعادن العاديـــة " حيـــث تضـــم تصليح السفن ، السكك الحديدية ، إصلاح الآلات الزراعية ... الخ، ثم يأتي بعـــد ذلـــك قطاع البناء والأشغال العامة والصناعات الملحقة (كصناعة الإسمنت...) .أما في مجال الصناعة التقليدية فقد عملت فرنسا على تدمير هذه الأخيرة وذلك بإصدارقانون إلغاء النظام الحرفي .

وعليه يمكن القول أن النمط الرأسمالي الصناعي في هذه الفتـــرة كـــان ضـــعيف ، وأن الإهتمام الحقيقي به بدأ بعد إكتشاف البترول سنة (56) ، حيث جاءت فكـــرة التصـــنيع مجسدة في مشروع قسنطينة " 59 – 64 " التي كانت ترتكز علـــى مكننـــة الزراعـــة ، وإنشاء مصانع ذات طابع تكنولوجي ، إلى أنها لم تجسد على الواقع وفشلت .

بعد إستعراض النمط الرأسمالي بقسميه، لمسنا غلبة النمط الرأسمالي الزراعي، فهو الذي يطبع البنية الاقتصادية السائدة في هذه الفترة ، وهذا بدوره يعكس شكل البناء الاجتماعي السائد بها والذي يتميز بتفاوت جوهري عكسته السيطرة الفرنسية.

فأهم الفئات التي كانت موجودة ومتعايشة داخل البناء الطبقي، يمكن تصنيفها إلـــى ثلاثـــة أقسام:

1- البورجوازية (الأرستقراطية) :

إنعكس تفتيت نظام الملكية في المجتمع الجزائري على تكـــوين الجماعـــات الإجتماعيـــة المشكلة له ، ففي التواجد العثماني أشرنا إلى الأرستقراطية بفئاتها الثلاثة، فـــالأولى هـــي الأرستقراطية التركية ، ومن الطبيعي أنها بعد سقوط الجزائر في يدي الفرنسيين ، فـــرت

ورجعت إلى بلدها ، وخلفها طبقة أورستقراطية أوروبية من كبار الضباط والأوروبـــين ، وكبار المالكين العقاريين، وهي الفئة المسيطرة إقتصاديا والمهيمنة سياسيا وعقائديا .

وأرستقراطية دينية والتي مثلها في هذه الفترة الأمير عبد القادر فقد دمرتها فرنسا لأنها حاربت الإستعمار ووقفت ضده .

أما الأرستقراطية الثالثة المخزنية ، فقد كانت في صف المستعمر ، وكانت تمثل وســيطا لإبلاغ أوامر المستعمروتنفيذها، فهي التي بقيت محافظة على مستواها ، وهي أقليـــة ، لا تمارس هيمنة سياسية ولا إقتصادية ، وتنمو في ظل الفئة الأولى متحالفة سياسياً معهـــا، كما " تقوم بمهام قمعية من خلال المناصب الإدارية ، ووظائف التمثيل التابعة التي تتنازل لها عنها البورجوازية ، والإدارة الإستعمارية العليا " [1] .

وشريحة من كبار التجار في ميادين طحن الحبوب أو الزيوت ، ويمارس هؤلاء تجـــارة الإستيراد والتصدير ، التي يهتم بها الأوروبيون ، خاصة فيما يتعلق بمراحلها الخارجية، وهي في أغلبيتها أوروبية بإستثناء نسبة قليلة من الجزائريين فمثلا في سنة 1927 من بين المنتجين المصدرين للتمور نجد جزائري واحد مقابل 08 أوروبين [2].

2- البورجوازية الصغيرة (الطبقة الوسطى):

وتضم هذه الطبقة شريحة المالكين الأوروبين لمساحات محدودة مابين(10- 50)هكتار، وقد تصل في بعض الأحيان إلى 100 هكتار، وهي خاضعة للبورجوازية، كمـــا تضـــم الفلاحين الأوروبين الذين يستأجرون الأراضي من كبار المالكين .

وشريحة من التجار وسطاء ما بين المنتج وبائع الجملة الذين يشترون بعض المحاصـــيل، قبل قطفها ويعيدون بيعها، وأغلبهم يمارسون نظام الربا مع المالكين الجزائريين.

وفئة قليلة من المالكين الجزائريين خاضعة للســـيطرة الاقتصـــادية والسياســـية للطبقـــة الأولى.وشريحة من المثقفين الجزائريين نسبتها قليلة، نظرا لأن التعليم كان مقتصرا على

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو ، **تكون التخلف في الجزائر** ، مرجع سابق ، ص293.

[2] نفس المرجع ، ص 217 .

فئات إجتماعية معينة، وأغلب فئاته هي من خرجي المـــدارس الحـــرة أو كمـــا يســـميها أصحابها المدارس الإصلاحية " هذه المدارس كانـــت تمثـــل تهديـــدا حقيقيـــا للوجـــود الإستعماري في البلاد لأنها تعلم العربية الممنوعة فـــي المـــدارس العموميـــة ، وتنشـــر الديمقراطية الدينية المنادية بالحرية الفردية والوطنية " [3]

ذلك أن المدرسة الإصلاحية تقوم بوظيفة عقائدية أما الثانية فكانت تقتصر أساسا على نقل الأفكار وهي الفئة التي لعبت دوراً قياديا في تحرير المجتمع الجزائري .

3- الطبقة الدنيا:

تمثل هذه الفئة طبقة الفلاحين الجزائريين ، والمزارعين والخماسين ونسبة قليلة من العمال الجزائريين، ونشير في هذه الفترة إلى ظهور طبقة عمالية في الخارج، هذه الفئة كانـــت تتسم بالفقر وإستغلال قوة عملها ، وهذا ليس بغريب ، فالجزائريون لا يحتلون من بـــين السكان الأوروبين ولأسباب سياسية واضحة ، إلا المناصب الدنيا، ولا يحوزون إلا علـــى جزء أدنى بالطبع ، فهم خاضعون لقمع سياسي ، وعقائدي مستمر .

[3] – كواشى حسين : **التعليم في الريف الجزائرى " التغيرات الاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال** " ، مجلة علم الاجتماع ، ديوان مطبوعات الجامعية ، رقم 3 ، ابريل 1986 ، ص 35 .

3-خصائص البنية الإجتماعية الجزائرية بعد الإستقلال

إن الحديث عن البنية الاجتماعية الجزائرية بعد الإستقلال يقترن بالحالة الإقتصادية التي سادت الجزائر في سنة 1962 ، حيث خلف خروج المدمرين هياكل صناعية ضعيفة تقنيا وعدديا تقدر بـ700 مشروع صناعي ، ومليون هكتار من الأراضي الفلاحية مهجورة من أصحابها السابقين [1].

هذا العمل ألحق أضرارا كبيرة بالبنية الاقتصادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الآثار الاجتماعية التي خلفها الإستعمار الفرنسي أثناء تواجده والمتمثلة في إدخال أشكال من الإنتاج الرأسمالي الإستغلالي، وتشجيع التفاوت الإجتماعي وتوسيع الفوارق التي أفرزتها القوانين الإستعمارية، خصوصا في ميدان الملكية العقارية، كما سبق وأشرنا في المبحث الثاني والتي شوهت البنية الإجتماعية الجزائرية .

فالبنية الاجتماعية التي في طريق التكوين منذ 1962 إلى يومنا " ناتجة عن حاجة حقيقية لإعادة هيكلة البنية الاجتماعية طبقا للحاجات الإجتماعية الثقافية للمجتمع الجزائري، ونزولا على توجيهات فعل إجتماعي ثوري بالدرجة الأولى " [2].

---

[1] محمد السويدى :**مقدمة في دراسةالمجتمع الجزائري**، مرجع سابق ، ص 99 .

[2] زايد مصطفي :" **التعليم في الجزائر ، المؤسسة الرسمية واعادة تكوين البنية الاجتماعية** " ، مجلة علم الاجتماع ، ديوان المطبوعات الجامعية ، رقم 3 ، ابريل 1986 ، ص 50 .

وقد شاهد المجتمع الجزائري في هذه الفترة مجموعة من التحولات والتطورات المتمثلة في إعادة هيكلة مختلفة الأنشطة الاقتصادية والإدارية والتعليمية ، مما إنعكس على البنية الاجتماعية ، والكثير من هذه التحولات كانت قصدية تعكس الرفض لنمط أو أنماط من البناء الاجتماعي التقليدي .

ولفهم ذلك يجب إجراء تحليل للعوامل السياسية، والاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة.

1- العامل السياسي:

يفرض العامل السياسي نفسه في التاريخ الجزائري – من الإستعمار إلى وقتنا الحاضر – كعامل حاسم في فهم التغيرات التي طرأت على البنية الاجتماعية والذي يفرض علينا الإشارة إلى ثورة التحرير والدور الذي لعبته حيال ذلك البناء –الاجتماعي– وفي هذا الصدد يقول" **فرانز فانون** " إن ثورة التحرير أدت إلى ميلاد مجتمع جديد، فرجال ونساء الجزائر اليوم لا يشبهون أولئك الذين كانوا عام 1830 ، ولا أولئك الذين ظهورا عام1954 – إن الجزائر القديمة قد ماتت " [1]هذا الإعتراف مجد التوجه السياسي والنضالي الذي قامت به الثورة من خلال حزب جبهة التحرير الوطني، وبعد تحقيق الإستقلال تحول هذا الحزب إلى حزب سياسي وحيد في البلاد، فمنذ إستقلال الجزائر وجبهة التحرير الوطني تدعو للقضاء على إستغلال الإنسان للإنسان في إيطار الإختيار الإشتراكى، حيث إشترط الدستور في ممثلي الشعب أن يتوفر فيهم مقاييس الكفاءة والنزاهة والإلتزام، وأن تمثيل الشعب يتنافى مع الثراء أو إمتلاك مصالح مالية [2]

وشهدت الناحية السياسية بعض الصراعات على السلطة نتيجة إنقسام النخبة القائدة على نفسها إلى ثلاثة مجموعات (إندماجيون ، مركزيون ، ثوريون) إنتهت بإسقاط الحكومة المؤقتة، وتوليت **بن بلة** رئيسا للدولة فكان مضطرا لتبني خطاب سياسي وإيديولوجي محدد فرضته ظروف ما بعد الحرب ، وكان هذا الخطاب يرتكز على عزل الطبقة البروجوازية عن السلطة وفتح الأبواب أمام باقي الفئات الاجتماعية وظهور مفاهيم جديدة

---

[1] – fanon .f:sociologie d`une revolution maspro,paris,1975,p10.

[2] عبد الله سيد هدية :**تجربة التنمية والتحديث في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر, 1988 ، ص 49 .

في الأفق مثل الاشتراكية ، والعداء للإمبريالية، الديموقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية، بالتالي كان تبني التسييرالذاتي .

ولم تتمكن القيادة التي تسلمت السلطة بعد الإستقلال التخلص من عقلية الثورة والإنسجام مع الوضع الجديد والعمل بعقلية الدولة، كانت القيادة تفتقد للخبرة السياسية، ويتردد في خطابها الرسمي كلمة " الثورة " بدل " الدولة " ولهذا كان ينظر إلى رئيس الدولة على أنه " زعيم وقائد " أي أنه يتمتع بشخصية كارزمية [3].

وقد جاء هذا القرار السياسي بتبني المنهج الإشتراكي (التسيير الذاتي) لحل بعض المشاكل التي كانت في تلك الفترة، أهمها توسيع قاعدة الحكم وخلق تأييد شعبي من الفئات البسيطة والفقيرة التي كانت تنتظر تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية كثمرة للإستقلال .

ولكن للأسف هذه الحلول المقدمة بقيت حبر على ورق نتيجة لإصطدام هذه التجربة بالواقع الاقتصادي خاصة بإستمرار التراجع في الإنتاج – كما سنعرض في العوامل الاقتصادية – وإستمرار التدهور في القدرة الشرائية مما زاد من تذمر مختلف الشرائح الاجتماعية .

وعليه بدأت هذه التجربة في التراجع في صائفة 1965 من خلال صدور قرار يجعل من مدير الوحدة المسيرة ذاتيا تابعا لوزارة الصناعة، بينما كان في مراسيم مارس 63 تحت السلطة المباشرة لرئيس لجنة التسيير.إن هذا التحول فتح صفحة جديدة نحو المركزية في القرار.

كل هذه المعطيات خلقت خلافات ايديولوجية ، أدت إلى تنظيم إنقلاب سياسي تحت قيادة بومدين ونجاحه، بهدف التقويم الاقتصادي السياسي الجزائري، وكان لهذا الإنتقال السياسي تأثيرات بالنسبة للعلاقات بين الطبقات داخل السلطة وخارجها وسرعان ما قبل بتأييد واسع لمختلف الشرائح الاجتماعية .

---

[3] ادريس بولكعبات : **وضعية الطبقة الوسطى** ، مرجع سابق، ص 89 .

وقد أدى التغيير الحاصل إلى توقيف تجربة التسيير الذاتي – خاصة في المجال الصناعي – وبالتالي توقيف التسيير في إتجاه شعبوي يعادي الفعالية الإقتصادية والإنطلاق في تجربة جديدة تقوم على المركزية في القرار التي تتطلب الإعتماد على المسيرين، كل هذا أدى إلى ظهور آلة بيروقراطية كبيرة، تتحكم في صناعة القرار وفي تنفيذه، وإنتقال مراكز القرار على هذا النحو أدى إلى تغيير مركز الثقل الاجتماعي من طبقة الفلاحين إلى طبقة عمال الصناعة التي كان يرجى منها خلق تنمية تقوم على تعزيز الإستقلال السياسي والحد من التبعية حسب الخطاب السياسي [1] .

والمتتبع لهذه الفترة السياسية (62 – 76) يلمس أن هناك ثلاث محاور أو نقاط إرتكاز تأثرت بها البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري وهي : 1- ميثاق طرابلس (1961) ،2- ميثاق الجزائر (1965)، 3- الميثاق الوطني (1976) .

2- العامل الثقافي:

أما على المستوى الثقافي فقد ترتب عن الغزو الفرنسي محاولة طمس الشخصية الجزائرية وحرمان الفئات الاجتماعية من مقوماتها الوطنية، حيث سعت السياسة الثقافية الإستعمارية التي فرضت على الفئة المثقفة بهدف إحباط نظالها وعزلها عن واقعها الاجتماعي.

فقد ساهمت فرنسا في التخلف من أجل تحقيق السيطرة السياسية والاقتصادية ونشر الأمية وحرمان مختلف الفئات من التعليم، والفئة القليلة التي تستفيد من ذلك كان تعليمها يتم وفقا للقيم الفرنسية لطمس شخصيتها وإخراج جيل مفرنس يخدم المصالح الإستعمارية، أي إيجاد نخبة من الجزائريين تكون إحتياطاً للكادر الفر نسي وتعزيزاً للوجود الإستعماري، وإعطاء هذه الفئة بعض الإمتيازات [1].

وفي هذا الصدد لا نجد أحسن من وصف –محمد رحال– لهذا الموضوع بإستطان الجهاز المدرسي الإستعماري، أي محاولة ترسيخ هيكل مدرسي جديد بعيداً عن الجهاز

---

[1] ادريس بولكعبات : مرجع سابق ، ص 94 .

[1] عبد الله سيد هدية :**تجربة التنمية والتحديث في الجزائر**،مرجع سابق،ص 14.

التربوي والديني للمجتمع الجزائري، ولذلك سعت الجزائر من خلال الثورة الجزائرية إلى إرساء الثورة الثقافية إنطلاقا من " أننا نمر بتجربة تنموية بنـــاءة ... تتطلـــب إقـــتلاع الموروثات الثقافية الإستعمارية – التي تحالفت مع الرجعية المحلية لتشويه وإذابة الثقافـــة والشخصية الوطنية – لتحل محلها ثقافة وطنية تتيح الفرص المتكافئة لتعبئة إتفاقية سالمة على مستوى جميع قطاعات المجتمع الجزائري"[2] .

وبعد تحقيق الإستقلال، واصلت الدولة نهجها في هذا الإتجاه وجعلته من الأولويات، حيث خصصت الدولة " ما يقرب من (25%) من الميزانية العامة للتعليم، حيـــث أن التعلـــيم الإبتدائي وحده قد تطور منذ سنة 1962 من (937 764) تلميذا إلى (937 018 2) تلميذا سنة 1971 " [1].

كما أسست العديد من المدارس والمعاهد الرسمية والمؤسسات التعليمية التي ســـعت إلـــى تحقيق ما سبق.

وقد كان كل هذا واضحا من خلال النهج السياسي الذي سلكته الدولة، وتبنيها لمجموعـــة من المبادئ كان أهمها إلتزامية التعليم وجزأرته ، حيث أتاحت إلزامية التعلـــيم الفرصـــة لمختلف أبناء الفئات الاجتماعية للصعود في سلم التدرج الاجتماعي وفقا لشـــروط تقنيـــة تتعلق بإمكانيات التحصيل الخاصة بالإنسان دون إعتبارات فئوية، أما جزأرة التعليم فقـــد صاحبها حراك إجتماعي على مستويات معينة من البناء الاجتماعي العام بسبب المكانـــات الجديدة المكتسبة ضمن سلم التدرج الاجتماعي .

من خلال ما سبق نفهم أن ما يميز دور المؤسسة التعليمية الرسمية خلال هذه الفتـــرة – بعد الإستقلال – إسهامها بدرجة كبيرة في إحداث حراك إجتماعي كمي أفقـــي وعمـــودي بإعتبار " أن الحراك الاجتماعي في نظام مفتوح يتكون من حركـــات الأفـــراد صـــعوداً وهبوطا خلال الأبعاد المتعددة للتدرج الاجتماعي ضمن البناء الاجتماعي العام للمجتمع " [2].

---

[2] محمد السويدى : مرجع سابق ، ص 43 .

[1] نفس المرجع،ص 51.

[2] زايد مصطفي : مرجع سابق ، ص 52 .

وهذا يؤكد لنا وعي الدولة من أن تحقيق التوازن التربوي على المستوى الوطني (تقليص الفوارق الجهوية) يساعد على إعادة صياغة البناء الاجتماعي العام للمجتمع .

3-العامل الاجتماعي:

وفي المستوى الاجتماعي ظهرت إشكالات بالغة التعقيد، إذ ترتب على الغزو الفرنسي، والسياسة التي انتهجها " نزع ملكية الأراضي " بمختلف الوسائل، حركة هجرة داخلية وخارجية، إذ إرتبطت ظاهرة الهجرة في الجزائر بفترة الإحتلال الفرنسي الذي إتخذ سياسة الإستيطان التي تقوم أساسا على إنتزاع أراضي الفلاحين الجزائريين، ونقل ملكيتها إلى الأوروبيين، ومن ثم أصبح الريف الجزائري أمام أمرين، إما يتجه إلى المدينة، أو إلى خارج البلاد، وإما أن يمكث في الريف ليعمل في مزارع المعمرين بأجرقليل [1].

وإنتشار الفقر والبؤس والبطالة بأشكال رهيبة ومتفاوتة، فالهجرة الداخلية كان لها شكلين: الأول هو الهجرة نحو المناطق الغنية المتمثلة في مزارع الأوروبين (قبل سنة 1962) ،(من الريف إلى الريف)، هذه الهجرة قام بها الفلاحون بحثا عن أسباب العيش بعد أن فقد معظمهم ملكيته للأراضي نتيجة الإستغلال الفرنسي، والثانية كانت من الريف إلى المدينة بهدف البحث عن عمل دائم، وهذا الشكل هو الذي إستمر حتى بعد الإستقلال واشتدت وطئتة بصفة خاصة بعد الشروع في عملية التصنيع من خلال المخطط الثلاثي(1966–1969) فمن السنوات الأولى من الإستقلال حتى سنة (1966) نجد (85%) من النازحين نحو المدن الكبرى، نزحوا أصلا من الريف طلبا للعمل [2].

دون أن ننسى أن حرب التحرير (54 – 62) كانت أكثر تمركزا في الريف مما يعني تدمير مئات من القرى وآلاف المداشر من طرف الإحتلال الأمر الذي أدى بأصحابها إلى اللجوء في أغلب الأحيان إلى ضواحي المدن طلبا للأمن .

---

[1] محمد السويدى : مرجع سابق ، ص 86.

[2] نفس المرجع،ص 65.

هذه الهجرة خلقت العديد من المشاكل منها إنتشار الأكواخ القصديرية وإزدحام المراكز الحضرية المستقبلية، هذه المشاكل تؤدي إلى إعاقة البناء الاجتماعي عن أداء وظائفه الأساسية، فضلا عن دورها الأساسي في تشكيل الطبقات الاجتماعية الجديدة .

أما الهجرة الخارجية، فكانت في معظمها إلى فرنسا وكانت "هجرة جوع " كما يفضل الكثير من الباحثين تسميتها، فهي ليست إنبهار بالحضارة الأوروبية كما يدعي بعض الكتاب الفرنسيين بل هي نتيجة عجز وإحتياج (عدد المهاجرين مثلا إلى فرنسا ما بين سنة(68 – 71) وصل إلى 35 ألف شخص) [3].

هذه الهجرة المتزايدة أربكت الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، ففي عام 1963 قدر عدد العاطلين عن العمل بمليونين نتيجة لتعودهم على العمل الفلاحي من جهة – فهم لا يعرفون غيره – وعدم إيجاد عمل لكسب لقمة العيش من جهة ثانية، كما أن تدهور القوة الشرائية منذ العهد الفرنسي وحتى بعد الإستقلال يعبر عن الفقر والبؤس الذي شهدته فئات إجتماعية كبيرة نسبيا .

مما سبق يمكن القول بأن هذه المشكلات أدت إلى حراك إجتماعي كبير أثر في البنية الاجتماعية الجزائرية .

4-العامل الاقتصادي:

ورثت الجزائر هيكلا اقتصاديا ذات طابع استعماري ،حيث يخصص الجزء الاعم من مجموع الانتاج الزراعي و الصناعي للتصدير بالاضافة الى تصدير قوة العمل الانساني من خلال هجرة الايدي العاملة الجزائرية...كما ظل قطاع الزراعة التقليدي الذي يضم اعلى نسبة سكانية تعيش عليه ،بعيدا عن اية تنمية حديثة اما الصناعة فقد كانتسويقهاالرئيسيفي الخارج [1] ، فخروج المعمر من الأرض الجزائرية خلف وراءه بنية اقتصادية هشة خالية من المؤطرين، فقد ورثت الجزائر عن الإستعمار اقتصاداً مزدوجاً يجمع بين القطاع التقليدي والقطاع الرأسمالي، الأول في مرحلة التفكك-حسب ماأشرنا في

---

[3]

[1] محمد نصر مهنى : **تجربة التنمية في الجزائر** ،الجزائر, ص 79.

المبحث السابق– والثاني في مرحلة الإنطلاق خاصة بعد إكتشاف النفط، ومحاولة فرنسا لتصنيع الجزائر من خلال مخطط قسنطينة .

لذلك كانت الجزائر على يقين أن أي محاولة لإحداث تنمية إقتصادية واجتماعية لابد لها من إستقلال إقتصادي، وهذا لن يتوفر ما لم يكن هناك إستقلال سياسي حقيقي عند الإستعمار وهو " الإستقلال الذي يأخذ في الإعتبار نزع ملكية رأس المال الكبير الأجنبي، وتأميم المزارع والبنوك والمشروعات الكبيرة الأجنبية، وهذا بدون شك يتطلب تعديلاً للعلاقات النقدية والتجارية والمالية، وهذا ما حدث في الجزائر منذ إستقلالها السياسي على مراحل" [2].

وأول هذه المراحل انتهاجها للتسيير الذاتي كتنظيم إقتصادي يهدف إلى تنمية المجتمع، وهذا ما جسدته مراسم 18ـــ22 مارس 1963 التي أقرت تأميم الأملاك الشاغرة، حيث أقام المرسوم الأول لجان للإدارة في المشاريع الزراعية والصناعية والتعدينية الحالية، التي تضم أكثر من عشرة عمال، ووضع أعضاء اللجنة تحت إشراف المكتب الوطني لحماية وإدارة الممتلكات الحالية، أما المرسوم الثاني فقد نظم التحويلات والمبيعات والإجراءات الخاصة بالممتلكات المهجورة [1] .

فطابع التجربة الجزائرية في مجال التسيير الذاتي يقوم أساسا على مبدأ الملكية الجماعية في الممتلكات التي إسترجعها المجتمع الجزائري بعد رحيل المعمرين، ونقل تسييرها إلى مجموع العمال، وهي أكبر تجربة إقتصادية وإجتماعية تشهدها الجزائر بعد الإستقلال .

وبعد مدة زمنية إصدمت بمشكل الفعالية الاقتصادية، فقد إستمر الإنتاج في التدهور، حيث سجل تقهقراً بنسبة 10% سنة 1963 – هذا التراجع صاحبه تذمر عام في أوساط الطبقة العاملة، حيث ظهرت عامي 1963 و 1964 مؤشرات الإخفاق، فقد إنفجرت " إضرابات وحشية " خلال تلك الفترة، لم تستثني مؤسسات التسيير الذاتي " [2].

---

[2] محمد السويدى :مرجع سابق ، ص 99 .

[1] مغنية الأزرق : مرجع سابق ، ص 102 .

[2] ادريس بولكعبات: مرجع سابق ، ص 93 .

وقد إنفجرت تلك الإحتياجات للتعبير عن نقص في إشباع حاجات العمال المادية بسبب إرتفاع أسعار المواد الأساسية، وعليه بدأت التجربة في التراجع مما أدى إلى حدوث إنقلاب سياسي صاحبه تغيير في الخطط الاقتصادية، وكانت سنة 1967 هي سنة الخروج من مرحلة التردد والنقاش التي إستغرقت سنوات، وكان قانون 30 أوت 1967 بمثابة بداية التغيير، وعليه ظهرت مخططات للتنمية سيطرت عليها فكرة التصنيع كالآتي: (1967 – 1969) المخطط الثلاثي، المخطط الرباعي الأول (70 – 73)، والمخطط الرباعي الثاني (74 – 77).

وهذا يوضح إندفاع السياسة الجديدة نحو التصنيع، الذي يوضح إنتقال مركز الثقل من القرية – بإعتبارها مركز الثورة – إلى المدينة، هذا التغير ترتب عليه تغيير في أهمية الفاعلين الاجتماعيين، حيث إنتقلت من طبقة الفلاحين إلى طبقة العمال .

وعليه كانت إستراتيجية التنمية في الجزائر قائمة على إختيار التصنيع السريع للبلاد، ويأتي " الهيدروكاربر " ليكون قاعدة ما يعرف بخطة الصناعة المصنعة " ويقصد بها الصناعة التي تعد بمثابة قاعدة تصنيع متكامل ومنسجم، وتشكل نواة الاقتصاد القومي، وعليه فقد تبنت التصنيع الثقيل كقاعدة بناء .

وحسب تحليل الخبراء فإن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة كان محاولة للإقتداء (أو تطبيق وتبني) نموذج. **ديستان دوبرنيز**" **G.DESTANN DEBERNIS**" الذي يطرح نموذج متكامل للتنمية، وكان دوبرنيز «يعتمد على حجة إعتمدها المنظرون السوفيات في سنوات 1920 – 1930 ، والذين كانوا من أنصار قانون إعطاء الأولوية لإنتاج وسائل الإنتاج، الذي كان يعتقد أن له مفعولا تعاقبيا أو تسلسلياً في تحريك الإقتصاد [1].

أي أن هذه الصناعات الثقيلة هي محرك لظهور صناعات خفيفة والتي تؤدي بدورها تدريجيا إلى تفعيل العمل الزراعي، مما يؤدي إلى إمتصاص البطالة، والتقليل من النزوح الريفي، هذه الفرضية التي إرتكز عليها دوبرنيز في نموذجه وتبنتها الجزائر.

[1] نفس المرجع،ص98.

ولعزم الجزائر على تحقيق التنمية، إتجهت بعد إستكمالها لإرساء القاعدة الصناعية إلـــى الإصلاح الزراعي حيث أعلنت الثورة الزراعية سنة 1972 ، هذه التحـــولات رافقتهـــا تحولات على مستوى علاقات العمل أطلق عليها "التسيير الإشتراكي للمؤسسات ".

إلا أن هذا النظام ما فتئ و أعلن فشله بعد تقييم عشرية السبعينات، و لعل أهم أســـباب فشله يعود إلى الطبيعة العمومية للملكية، ذلك أن مؤسساته كانت تخضع للوزارة، وكـــان يشترط في المسير أن يكون وفيا سياسيا قبل أن يكون ناجعا تقنياً فالإنتاجية والمردوديـــة كانتا معيارين ثنائيين، إذ أن الأهم كان يتمثل في تحقيـــق أهـــداف المخطـــط، فالطبيعـــة العمومية للملكية فيما يخص معظم وسائل الإنتاج وإنتظام الثلاثي للدولة (التي تعتبر فـــي الاقتصاد مالكة ومسيرة وقوة عمومية)، هذه الأسباب كانت عائقا لعمل المؤسسة العمومية كشركة تجارية أو مؤسسة إقتصادية[2].

ويجدر الإشارة قبل إختتام هذا المبحث، إلى أنه من أسباب عدم نجاح هـــذه التجربـــة – التسيير الذاتي – أنه يتصف بالتناقض بين طرائق وبنى تنتمي للتنمية الرأسمالية والأهداف الإشتراكية. حيث بقيت سيطرت البنى التقليدية التي تعتمد علـــى العلاقـــات الشخصـــية والقرابة، فرغم التأميمات(التي فرضها التسيير الذاتي) التي مست طبقـــة معينـــة، لخلـــق تنافس حقيقي بين الأفراد (إستبعاد الطبقية) لأن الربح لم يكن لطبقة معينة بل لأشخاص معينين، هذه المعادلة أدت إلى إنتهاج سياسية العلاقات الشخصية مع الإدارة لتحقيق الربح بدلا من الإعتماد على القدرات الفردية وميكانزمات السوق، هذا الأسلوب يطلـــق عليـــه **إتيان** إسم " الزبونية" وهذه العلاقات الشخصية هي بديل للمبادئ الكونية المعروفة، والتي تسير على منوالها الإدارة الجزائرية [(1)] هذا ماأدى إلى سيطرة العلاقات الشخصية في سير مختلف المؤسسات الوطنية، و فشل هذا النمط من التسييرفي خلق مجتمع واحد يخلو مـــن التدرج .

من خلال عرض أهم خصائص البنية الاجتماعية على جميع المستويات يمكن القـــول أن الجزائر حاولت إجتياز مختلف المشاكل التي خلفها الإستعمار الفرنسي من خلال تبنيهـــا

[2] عبد المجيد بوزيدى: **تسعينات الاقتصاد الجزائري**،طبع المؤسسة الوطنيةللفنون المطبعة،الجزائر،1999 ،ص53.
[1]

التسيير الذاتي محاولة في الدرجة الأولى تحقيق عدالة اجتماعية وبنيـــة اجتماعيـــة دون طبقات، أي التخلص من التفاوت الاجتماعي الذي كان أحد مخلفات التاريخ الإســـتعماري إلا أنها فشلت في ذلك، حيث ظهرت فئات إجتماعية جديدة على الساحة، وحدث حـــراك إجتماعي واسع النطاق بين هذه الفئات أدى إلى ظهور طبقة بورجوازية كانت مكونة من البورجوازية التكنوقراطية وهي بورجوازية إقتصادية (تمثلت أكثـــر فـــي المقـــاولين) والجيش، وبورجوازية صغيرة تمثل الطبقة الوسطى، وهي فئات اجتماعية واسعة تشـــمل مايلي:فئة تمارس نوع من السلطة السياسية (المديرين)،فئة التجار، فئة مـــن الإطـــارات والكوادر، فئة موظفي الوظيف العمومي،ذوي الياقات البيضاء .

كما وسع هذا التنظميم الاقتصادي (الإشتراكية) من قاعدة الطبقة العاملة التـــي إمتصـــت الكثير من الفلاحين نتيجة إنتهاج سياسة التصنيع، وهذا ما يميز الفترة البومدينية على فترة بن بلة، حيث سعى هذا الأخير إلى إقامة نموذج يعتمد على طبقة الفلاحين عبر التســـيير الذاتي، بينما سعى الرئيس هواري بومدين إلى تغيير هذا النموذج وإستبداله بـــآخر يقـــوم على الطبقة العاملة، فالنموذج الأول يقترح على المجتمع بدء التنميـــة مـــن الريـــف أو القرية، أما الثاني فيقترح على المجتمع بدء التنمية من المدينة ليمتد تأثيرها لاحقـــا إلـــى القرية .

4-تشكل الطبقة الوسطى الجديدة و نموها في المجتمع الجزائري (62- 85) :

إن المتبع للتاريخ الجزائري (حسب المباحث السابقة) يلاحظ أن كل مرحلة منه جسدت بناء طبقي يعكس خصائص المجتمع في تلك الفترة إلا أن فترة الإستعمار الفرنسي كانت مؤثرة للغاية لأنها حاولت هدم البنية الاجتماعية (عكس الفترات السابقة التي كان يتم فيها التعايش)، وفي هذا الصدد لا نجد أنسب مما يسميه **رونية غالسيو** بالتدهور الطبقي الذي شهده المجتمع الجزائري نتيجة الإحتلال الفرنسي الذي كان هدفه جعل الجزائر مستوطنة للسكن بالدرجة الأولى والذي إمتد أثره إلى مابعد الإستقلال، وهذا ما أكده غوتية في أحد مؤلفاته عام 1929 إذ يقول " إن الجزائر هي بلد يسكنها 5 ملايين من الفلاحين الأهالي، مطوقين بـ 800 ألف بورجوازي أوروبي " [1] .

هذا التدهور الذي ينبؤ عن إستقلال فظيع كان سببا في مختلف الإنتفاضات، كان أهمها ثورة التحرير 1954 .

[1] -lachref mostefa **:l'algerie, nation et societe** ,sned,alger,1978,p178.

هذا عن البناء الطبقي العام للمجتمع الجزائري بصفة عامة، أما إذا تطرقنا إلـــى الطبقـــة الوسطى، وخصناها بالحديث والتحليل فلا نجد الكثيـــر، نتيجـــة لعـــدة عوامـــل أهمهـــا خصوصية هذه الطبقة – كما أشرنا في أسباب إختيار الموضوع – وفي هذا السياق نجـــد دراسة " **تشارلز ربرت آقرون Charles Robert ageron**" تحت عنوان " الطبقـــات المتوسطة في الجزائر المستعمرة، الأصول، التكوين، والتقدير الكمي " [2].

وقد توصل في دراسته إلى أن المجتمع الجزائري قبل الإستعمار كـــان يعـــرف الطبقـــة الوسطى والتي كانت تسمى آنذاك بـــ **البلديا belidia** والتي وصفها بأنها طبقة متوسطة حضرية تقليدية تتشكل من الحرفيين وصغار التجار .

أما في فترة الإحتلال الفرنسي فهي تضم أيضاً طبقة متوسطة تنقسم إلى قسمين:

1- الطبقة المتوسطة الريفية التي حصرها في الفئة المالكة بين(11 – 50) هكتار.

2- الطبقة المتوسطة الحضرية الجديدة التي يطلق عليها " أبناء القرن" والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وهي طبقة مثقفة تكونت في المدارس الفرنسية تضـــم (رؤساء المؤسسات وصغار الملاك المستقلين...) وعدد كبير مـــن الأطـــر ذوي الرواتب، ومستخدمو المكاتب والتجار والمدرسين.. كما تطـــرق **بورديـــو** فـــي دراستة" للعمل والعمال في الجزائر" فقد أشار أيضاً إلى وجود هذه الطبقة التـــي يطلق عليها البورجوازية الصغيرة، ففي نظره تضم هذه الأخيرة فئة الذين يقومون بأعمال غير يدوية في القطاع الحديث(لهم مستوى تعليمي) وتضـــم المـــوظفين الإداريين والوظيف العمومي أي البيروقراطين [1] .

فوجود هذه الفئة وبهذا الشكل داخل البناء الاجتماعي جعلها تلعب دور وسيط بين الأهالي والمعمريين الأوروبيين، والمحلل للفترة الإستعمارية يستنتج بعض الأبعاد والعوامل التـــي أدت إلى توسع هذه الطبقة وظهورها في هذه الفترة التاريخية.

1- العوامل الثقافية :

[2] -bourdieu pierre**:travail et travailleur en algerie**, moutin etco,paris,lahaye 1963,p385

[1] -charles Robert ageron:**les class moyennes dans l'algerie colonial,origines**,formation,quanttative,p5

كلنا يعلم أن فرنسا أجلت أي تخطيط في المجتمع الجزائري إلى حين سيطرتها على أكبر قدر ممكن من الأراضي، وهذا ما لمسناه سابقا في إهتمامها بالريف الجزائري ومحاولة إستطانه، وبعد إنتزاعها لأكبر قدر ممكن من الأراضي إتجهت إلى سياسة الإستطان، مما إستدعى إقامة إدارة تقوم على خدمة هذه الفئة،الأمر الذي إستدعى خلق وظائف بيروقراطية ولتغطية هذه الوظائف كان لازما عليها بناء وفتح المدارس – لإنتشار الأمية في أوساط الجزائرين – (يقول الكاتب الفرنسي **الود** لم يكن في الجزائر أكثر من 450 مثقفا جزائرياً سنة 1907) [2] .

تعتمد أساسا في إستقبالها على أبناء الأرستقراطية الجزائرية – هذه السياسة سمحت بظهور فئة وسطى تعرف " بالبيروقراطية " .

2-العوامل الصناعية:

كان تركيز فرنسا في سنواتها الأولى على الجانب الزراعي لإستنزاف خيراته ولكن مع الأزمات الاقتصادية والحرب العالمية الثانية وإكتشاف البترول، ومحاولة لإجهاض ثورة التحرير إتجهت السياسة الفرنسية إلى التصنيع الذي كان في البداية يعتمد على المناجم، وفي إطار ذلك حاول توسيع الصناعة من خلال مخطط قسنطينة .

3-العوامل السياسية:

ظهور حركات التحرر التي كان ينشطها فئة من المثقفين – بدءا من نجم إفريقيا إلى جبهة التحرير – ، الذين قادو حرب التحرير كانوا ينتمون إلى شريحة إجتماعية وسطى كانت قريبة من عامة الناس مما جعل أفكارها مقبولة اجتماعياً، إضافة إلى أن طرحها كان راديكاليا يبعث عن التغيير وتحسين الأوضاع السيئة وتقريب المسافات الاجتماعية الناتجة عن الفوارق الاجتماعية التي تمارسها الدولة الفرنسية. وفي هذا

[2] –– أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، الجزء الثاني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، طبعة 3، 1983، ص 168.

الصدد يقول **محمد حربي** " إن غياب طبقة قادرة ومرغوبة لقيادة النضـــال الــوطني أعطى الأفضلية في الدور السياسي للشرائح الوسطى " [1].

وتؤكد دراسة الباحث الجزائري عبد اللطيف بن أشنهو عن المجتمع الجزائري "أن الوزن النسبي للفئات المتوسطة ضمن البناء الطبقي للمجتمع الجزائري قد شهد تطــوراً هــائلاً خلال الثلاثين عاماً الماضية، فلقد أخذت هذه الفئات بالنمو المحسوس في الحجم المطلق، والوزن النسبي خلال الفترة الممتدة بين عامي (1954 – 1962) في ظل الإحتلال الفرنسي أولا، ثم واصلت تلك الفئات في توسعها ونموها غداة الإستقلال بفضل سياســات الدولة (ما بعد الإستقلال) في مجال التوسع في الخدمات الحكومية والإدارية والتوســع في إعداد أرباب المهن الحرة، والفئات التكنوقراطية المرتبطة بالقطاع العام وكذا الفئــات البورجوازية الصغيرة المرتبطة بأنشطة الخدمات في القطاع الخاص " [2] .

وما يمكن إستنتاجه من الطرح السابق أن الطبقة الوسطى القديمة كانــت موجــودة فــي المجتمع الجزائري منذ القديم إلا أن الطبقة الوسطى الجديــدة (تشــكلت فــي مرحلــة الإستعمار منتصف القرن العشرين، لذلك يجب التأكيد على أن هذه الطبقة حديثة التكــوين تشكلت في نهاية الإستعمار وبدأت في النمو والإتساع بعد الإستقلال، وذلك فــي الفتــرة الممتدة من (62–79) التي أبرزت مجتمع طبقي جديد، وهي تشير إلى فترتين مختلفتين من الحكم، والتي إتبع فيهما أسلوبين مختلفين " أسلوب التســيير الــذاتي ثــم الأســلوب الإشتراكي " هذا من خلال مسار التنمية التي تبنته البلاد في هذه الفترة، والذي كان شبيها بذلك الذي سارت فيه دول أوروبا الشرقية في المرحلة الستالينية والــذي إعتمــد علــى مركزية التخطيط الاقتصادي الذي يركز على الإنتقال من الزراعة إلى الصناعة، الأمــر الذي إستدعى الحاجة المتزايدة لليد العاملة الماهرة ومسيرين أكفاء من أجل تأطيرها.

وإذ حللنا هذه الفترة، ومن خلال المبحث السابق نجد أن هناك ثلاثة عوامل ساهمت فــي نمو هذه الطبقة وإتساعها وهي متداخلة مع بعضها البعض ومتبادلة التأثير.

1- العامل الإستعماري:

---

[1] -إدريس بولكعباتمرجع سابق:،ص 123.

[1] -a.benachenhou**:"evolution economique et changements sociaux en algerie"**,(a.a.f.project1984),pp 46-48.[2]

بعد إعلان الجزائر دولة سياسية مستقلة هرع الأوروبيون إلى الرحيل إلى بلادهم وعلى رأسهم الإيطارات والكوادر كنوع من التحدي والضغط على الدولة لعدم توفر هذه الإيطارات في المجتمع الجزائري، إلا أن إرادة الشعب الجزائري حالة دون ذلك حيث حل محلهم الجزائريون، ومن أهم القطاعات التي تستقطب الفئة الوسطى الوظيف العمومي الذي كان يشتغل به 30 ألف موظف في سنة 1955 ، إلا أن هذا العدد تضاعف سنة 1963 ليبلغ 300 ألف [1] .هذا العدد الكبير كان يعتبر شريحة ضمن شرائح الطبقة الوسطى .

2- العامل الثقافي :

ويتجسد هذا العامل أكثر في الميثاق الوطني 76 الذي ينص على إجبارية وإلتزامية التعليم ومجانيته، هذا القرار جعل التعليم مفتوحاً وممكن لأبناء الطبقات السفلى وفقا لشعار " ديمقراطية التعليم " فكما سبقت الإشارة أن التعليم في الحقبة الإستعمارية كان مقتصراً على أبناء الأرستقراطية الجزائرية بهدف إيجاد نخبة من الجزائريين تكون إحتياطا للكوادر الفرنسية وتعزيزا للوجود الإستعماري، وكانت سنة 1980 هي السنة التي بدأ فيها تخرج الحاصلين على الدبلومات بكمية معتبرة، إذ تخرج 60 ألفا من المعاهد منهم 25 ألف إطار متوسط وعالي [1] .

إلا أنه تجدرالإشارة (في نفس السياق) أن المعاهد والجامعات كانت عاجزة عن توفير العدد المرغوب فيه من الإيطارات السامية والمتوسطة والذي كان عائقا من عوائق نجاح مسار التنمية إضافة إلى نوعية الإيطارات المتخرج إذ لم يكن كلها في المستوى المطلوب.

3- العامل الصناعي:

ويرتبط هذا العامل بتبني إستراتجية التصنيع في أولويات الأمور لتحقيق التنمية، والواقع أن هذا العامل كان عنصر بارز في ظهور الطبقة الوسطى الجديدة في كل المجتمعات، ذلك أن سياسة التصنيع وإنشاء مركبات صناعية كان حاسما في ظهور حاجة ملحة للمسيرين والإيطارات وعمال ذوي الياقات البيضاء، وهذا وسع من الطبقة الوسطى في الجزائر عكس ما كان يظن

[1] –ادريس بولكعيبات: مرجع سابق،ص 126
[1] –نفس الرجع ،ص 127

البعض، إذ نجد مثلا **أليكس دوكفيل** كان يربط بين "الحركة الديمقراطية والمجتمع الصناعي بأن هذه العلاقة ستضعف من الطبقة الوسطى " إلا أن ما حصل في الجزائر يفند ذلك، ولعل هـذا كان سببا من أسباب فشل هذه التجربة التي تتسم بأهداف إشتراكية وتعتمد على بنى رأسمالية .

من خلال إستعراضنا السابق لأهم العوامل التي شكلت الطبقة الوسطى ووسعتها، يمكن القـول بأن الطبقة الوسطى الجزائرية شهدت قفزة كبيرة في المجتمع الجزائري من حيث وزنها النسبي في البنية الاجتماعية ودورها في المجتمع ، هذا الإزدهار قد تحقق من خلال الدور القيادي الذي لعبته الدولة في تحقيق عمليات التحديث والتنمية لتحسين مستوى المعيشـة وتقـديم الخـدمات الإجتماعية لمختلف الشرائح الاجتماعية (تعليم ، صحة ، إسكان) إضافة إلى سياسـية الـدعم ومحاولة تحسين الأجور من خلال نموذج التنظيم – الاشتراكية .

وقد إستفادت الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها من هذا النموذج الذي يفضل الكثيـر بتسـميته النموذج الشعبوي " نظراً لأنه كان يحرص– في مرحلة ما من تطوره– على إسـتقطاب هـذه الطبقات والشرائح الاجتماعية وكسب تأييدها السياسي عبر ما إنتهجه من سياسـات إقتصـادية وإجتماعية ذات طابع شعبي [2] .

وبحكم موقع الطبقة الوسطى داخل تقسيم العمل الاجتماعي، وعلاقتها بوسائل الإنتـاج، وفـي ضوء تزايد عدد أفرادها، وإنتعاش وضعها في هذه المرحلة، وتوغل إيطاراتها فـي مختلـف أجهزة الدولة الاقتصادية والسياسية، فقد نجحت في تأثيرها على القضايا العامة وإضفائها الطابع التوفيقي والوسطي للكثير من المعضلات الاقتصادية والاجتماعية .... إلخ .

وفي الأخير نؤيد ما قاله د/ بولكعيبات من أن الطبقة الوسطى تكونت وإتسعت داخـل القطـاع العام في ظل الدولة البورجوازية.

2 رمز زكى: **وداعا للطبقة الوسطى**، مرجع سابق ،ص 117.

5-تحولات المجتمع الجزائري وبوادار إنهيار الطبقة الوسطى(1985 -1998):

شهد المجتمع الجزائري في هذه الفترة عدة تحولات تكاد تكون جذرية من النقـيض إلـى النقيض (من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، ومن إشتراكية التسيير إلى الخوصصة، ومن مركزية القرار إلى اللامزكرية ...) هذه التحولات كانت أهم مؤشر علـى بدايـة الإنهيار الذي تشهده الطبقة الوسطى، فبعد تبني الجزائر سياسة التنمية في إيطار نمـوذج عمل مركزي والقيام بعدة مخططات تعتمد على الإستثمار، هذه الإستثمارات تمثل حالـة لتطور الهيكل المادي للمجتمع، والذي رافقه تطور في الهيكل البشري[1] حيث خلق نـوع من الإختلال في التوزان صاحبته أزمة سياسية واقتصادية وإجتماعية في البلاد سـنحاول إستعراضها فيمايلي:

[1] - محمد بلقاسم حسن بهلول ، **الأزمة الاقتصادية والازمة السياسية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990 ، ص ص 4 – 20 .

1- الأزمة السياسية:

تلعب أحيانا التغيرات السياسية دوراً محركا، ففي الجزائر لعب نظام الحزب الواحد دور مهيمنا خلال الفترة الأولى من الإستقلال، إلا أنه بعد رحيل الرئيس بومدين بدأ الضعف واضحاً على حزب جبهة التحرير، حيث أصبح عاجزاً على إستيعاب قوى جديدة من الشباب التي مثلت نسبة (75%) من القوى البشرية، كما إستفحل الفساد الإداري والوظيفي بين عناصر القيادة، وإنتشرت الخلافات بين قيادات الجبهة مما أدى إلى الإنفصال بينها وبين الشعب، فبدأ التوجه نحو التعددية الحزبية وتحقيق إصلاحات دستورية في مقدمتها المصادقة على قانون تنظيم الحياة الحزبية 12 جويلية1989. [2]، وقد أعتبر هذا تغييراً سياسياً كيفيا، حيث تم الإنتقال من نظام مغلق إلى نظام مفتوح، غير أن الأزمة السياسية كانت كابحا لهذه التغيرات كما سنترجم ذلك في السطور التالية.

تعد أحداث أكتوبر 1988 المتمثلة في إنفجار شعبي، منعرجاً خطيراً في الحياة السياسية وهي أول بوادار الأزمة السياسية الناتجة عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في ندرة التموين في السوق، تفشي البطالة وسط الشباب، العجز المتفاقم في السكن الاجتماعي، الفقر، تدهور حالة الأمن ... إلخ.

ويمكن تحليل هذه الأزمة التي كانت نتيجة طبيعية لإختلال التوزان السياسي في البلاد من خلال ثلاثة أصعدة هي :[1]

1- **الصعيد الفلسفي (الإيديولوجي):** ركز الخطاب الإيديولوجي على تحقيق العدالة الاجتماعية، وهو تصور نظري مغري، إستقطب إهتمام المواطنين، لأنه يعبر عن طموحه، وعلق أمالا عريضة على الدولة لتجسيد هذا الخطاب السياسي في الواقع، ولكنه إكتشف إنحرافها عن هذا المنهج، وهو إختلال واضح في توزان السياسة المطبقة.

---

[2] – مجموعة من الاساتذة ، **سمات وملامح النظام الجزائرى** ،ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر،ص139.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول ، الأزمة الاقتصادية والازمة السياسية،مرجع سابق،ص 23.

2- **الصعيد التنظيمي :** يرتكز هذا البعد على نظام الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) حيث أن تحول قيم هذا الحزب التي كان يتبنها في فترة التحرير وتلاشيها بعد الإستقلال، و تحول هذه الجبهة من تنظيم سياسي ثوري يعيش وسط الشعب، إلى هيكل شبه إداري، إنفصل تدريجيا عن الشعب، ليقترب أكثر من الدولة، ويفتقد بهذا مهمته كحزب ديمقراطي يتحسس مشاكل الشعب، ويدافع عن حقوقه. إن هذا التحول الذي توجه إلى خدمة الدولة، وحمايتها، حتى من معارضات جماهير المواطنين، يمثل، إختلالا تنظيميا في التوزان السياسي للمجتمع .

3- **الصعيد الثقافي :** يرتكز هذا البعد على إنماء الثقافة الوطنية التي يفترض أن تكون مهمتها الأولى والأساسية، ولكن غياب هذه الأخيرة فتح المجال، أمام العديد من الأفراد غيرالأكفاء للتعامل مع مقومات هذه الشخصية الوطنية، وهي الأمازيغية، والإسلام، والعربية، هذا ما خلف إختلالا ثقافيا في التوزان السياسي للمجتمع .

تعبر هذه الإختلالات في هذه الأصعدة عن عجز النظام بالوفاء بإلتزاماته أمام الشعب، وعليه يمكن القول بأن المجتمع الجزائري شهد في هذه الفترة -ونتيجة لما سبق-، خيارات سياسية ظرفية كان لها تأثيراً على الاقتصاد الوطني كما سيتضح فيما يلي :

2- الأزمة الاقتصادية:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ بداية عشرية الثمانيات أزمة حقيقية للفعاليات، حيث إتسم إيطاره الداخلي بظهور مشكلة التضخم (العرض الشامل لم يستطع مواكبة الطلبات). وما فجر الأزمة هو تراجع سعر البترول عام 1986 (تدهور السوق النفطية العالمية) إذ بلغ سعر برميل البترول حوالى 10 دولارات أمريكية الأمر الذي صاحبه خسارة في الاقتصاد الجزائري قدرت بحوالي 45(%) [1]

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول ، الأزمة الاقتصادية والازمة السياسية،مرجع سابق،ص 25.

إضافة إلى مشكلة المديونية الخارجية والداخلية (بلغت ديونها الخارجية في سنة 94 (29.486 مليار دولار)[2].

وقد عرفت هذه المرحلة تطبيق سياسات إقتصادية متضاربة من نتائجها تحطيم القطاع الاقتصادي العام دون إقتراح بدائل جدية [3]. فمنذ النصف الثاني من سنوات الثمانيات بدأت تظهر مؤشرات ضعف نمط تسيير الاقتصاد الوطني كما بدأت في الظهور علامات تشير إلى تراجع " إستراتيجية التنمية التي كانت مطبقة في السبعينات.كما تميزت بوضع مخططات تنموية المخطط الخماسي الأول (80 – 84) والذي صاحبه نظام إعادة الهيكلة، والمخطط الخماسي الثاني(85 – 89) إستقلالية المؤسسات، ثم برنامج إعادة التطهير في 93 والذي لم يطبق إلا في سنة 94 والذي يسمى برنامج إستقرار إقتصادي شامل.

ويرجع المحللين هذه الأزمة إلى أنها "أزمة نظام " لقد أصبحت أنماط التنظيم والضبط التي كانت سائدة غير ناجعة، وأنه لا يمكن القضاء على أزمة الفعالية الاقتصادية الوطنية، إلا عن طريق تغيير النموذج الممركز والإدارى للتسيير الاقتصادي [3] .

إضافة إلى هذا فأحد أسباب هذه الأزمة هو الإعتماد على الصناعات البترولية كأساس للصناعة ومصدر للدخل (الريع النفطي) .

يمكن إعتبار هذه المؤشرات هي السبب في تدهور الحالة الاقتصادية وأن هناك مجموعة من التحديات هي التي قادت إلى إستفحال الأزمة وتمكنها من البناء الاجتماعي يمكن إجمالها فيما يأتي :

التحدي الأول : وهو يتعلق بالأسعار حيث فشل الاقتصاد الجزائري في مواجهة هذا التحدي، وزادت نسبة التضخم بشكل كبير إذ وصل إلى(85%) عام 1988[1]وفقد الدينار

---

[2] نفس المرجع،ص34.

[3] الطاهر بن خرف الله ، النخبة الحاكمة في الجزائر (62 – 89) الجزء الثاني ، دارهومة ، ص 280

.

[1] – مجموعة من الاساتذة ، سمات وملامح النظام الجزائرى ، مرجع سابق، ص154.

2– عبد المجيد بوزيدى ، تسعينات الاقتصاد الجزائرى ، مرجع سابق ، ص113 .

ثلث قيمته مما أدى إلى زيادة الأسعار، إضافة إلى عملية التحرير التدريجي للأسعار التي ميزت بداية سنوات 90، والتي بدأت تتسارع إنطلاقا من 94، وأن المساعدات التي كانت توليها الدولة لدعم الأسعار إنخفضت تدريجيا ثم زالت، وبدأ السباق بين الأجور والأسعار" فما بين فترة 90 – 98 أن الرقم الإستدلالي لأسعار الإستهلاك قد تضاعف ب4.6 [2] .

التحدي الثاني : مسألة الديون الخارجية حيث تعتبر الجزائر من أكبر دول إفريقيا إستدانة من الخارج، حيث بلغت ديونها في سنة 94 ما يقدر بـــ 29.486 مليار دولار وفـــي 96 قدرته بـــ 33.651 مليار دولار[3].

التحدي الثالث : مسألة البطالة حيث تزايد البطالة بمؤشرات كبيـــرة فـــي الجزائـــر، إذ أصبحت مشكلة الساعة بالنسبة للمجتمع الجزائري كانت وما تزال البطالـــة حيـــث بعـــد الإنخفاض الذي حققته في سنة 1985 والذي قدر (بـــ 16.5%) رجـــع المؤشـــر فـــي الإرتفاع كما يلي [4] :

الجدول (1):

السنة	67	85	87	89	92	95	97
نسبة البطالة	%33	%16.5	%17	%19	%21.3	%28	%28.2

مما سبق يمكن القول بفشل الأطروحات التي سعت إلى الحد من الأزمة التي كـــان لهـــا إنعكاسا على الحياة الاجتماعية، فهذه الإصلاحات بـــدأت بإصـــلاحات 88 للإســـتقلالية المؤسسات حتى 95 بصدور القانون المتعلق لرؤوس الأموال السلعية التابعة للدولة، كانت مؤشر للدخول في مرحلة إقتصادية جديدة تتسم بسياسة الخوصصة وتحـــول الاقتصـــاد الموجه إلى إقتصاد مفتوح .

3-محمد بلقاسم حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص 16 .

[4] - عبد المجيد بوزيدى ، تسعينات الاقتصاد الجزائرى ، مرجع سابق ، ص101 .

العوامل الاجتماعية:

شهد المجتمع الجزائري في هذه الفترة تطورات إجتماعية كانت مساندة للتحولات السياسية والاقتصادية أهمها ظهور الطبقات في المجتمع وهذا يتنافى مع مبدأ العدالة الاجتماعية والإتجاه الإيديولوجي للفترة السابقة – إحدى هذه الطبقات غنية للغاية تتحكم في إدارة البلاد من خلال مواقعها في الجيش والحزب والمؤسسات، وأخرى فقيرة تضم فئة العاطلين عن العمل والقادمين من الريف والمناطق النائية المحرومة على أطراف المدن(نتيجة لنزوح الداخلي الذي تم التطرق إليه في المبحث السابق).

بالإضافة إلى تزايد مشاعر الإحباط وخيبة الأمل وإنعدام الثقة لدى الفئات الاجتماعية في قدرة الدولة على تجاوز الأزمة وتلبية مطالبها وطموحها، مما أدى إلى إنتهاج سياسة العنف – أحداث أكتوبر 88 – كوسيلة للتعبير عن سخطها من التنظيم. وحاجة المجتمع الجزائري إلى خوض تجربة تأطير العمل السياسي حيث بقيت جبهة التحرير تحتكر التمثيل السياسي وتسيطر على مختلف الحركات الاجتماعية[1].

فإتساع الطبقة الوسطى عدديا وحرمانها من ممارسة العمل السياسي والإداري عزلها عن القرار السياسي.إضافة إلى سيطرت البنى التقليدية التي تميز المجتمع الجزائري والتي تعتمد على القرابة والهوية والذي كان أحد أهم أسباب فشل النظام السابق الإشتراكية.

علاوة على كل هذا الركود الذي ميز هذه المرحلة التي شاهدت تسيير غير ناجح للحقل الاجتماعي، فقد نتج عنها تدهور شروط تلبية الحاجات الاجتماعية، وكذا قساوة ظروف المعيشة لمختلف الفئات وإرتفاع في عدم التوازنات الاجتماعية كمستوى البطالة وتدهور وضعية الشغل والطرد المكثف من المدارس، وأزمة السكن والإسكان وزيادة نسبة الفقر التي تقدر في سنة 88 بـ (23.9%) من السكان, أى حاولي 5.5 مليون والتى تزايدات سنة 95 لتصل إلى 42.9 أي حاولي 12 مليون [1]إضافة إلى تدهور القدرات الشرائية.

---

[1] –– المنصف والناس ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص 50 .

[1] عبد المجيد بوزيدى ، مرجع سابق ، ص 43 .

هذه الأسباب السابقة الذكر تعبر عن تراجع مستوى عمل الدولة في الميزان الاجتماعي .

من خلال تحليل هذه التحولات التي مست الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نلمس التحولات التي صاحبة الطبقة الوسطى الجزائرية في هذه المرحلة (الفترة) .

إن نقطة الإنطلاق في هذا التحليل هي تبني سياسة إعادة الهيكلة (1980 – 84) تحت شعار، من أجل حياة أفضل وهذا ما عبر عنه الرئيس الشاذلي في خريف 1979 بقوله " لقد إستثمرنا كثيراً، والآن يجب أن ننتج أكثر وأن نسير أفضل، لقد أعطينا الأولوية لإرساء القاعدة الاقتصادية للبلاد، أما الآن فيجب الإهتمام أكثر بظروف حياة المواطنين " [2]، وقد وجهت إتهامات الفساد إلى المسيرين الذين يمثلون الطبقة الوسطى التي تشكلت داخل القطاع العام، إن السياسة السابقة (إعادة الهيكلة) كانت تسعى إلى تفتيت المؤسسات العمومية الكبيرة إلى مؤساسات صغيرة هذه العملية وسعت صفوف الطبقة الوسطى حيث كانت إحتياجات المخطط الخماسي الثاني (85 – 89) إلى 25.5% من اليد العاملة المؤهلة في ميدان الخدمات، و 24.8% في مجال الإدارة [3]، كان هذا بهدف تسهيل السيطرة عليها والتحكم في إدارتها، إلى أن هذا التوسع في العدد كان على حساب إتخاذ القرار، وقد أثبت فشل هذه السياسة أثناء تقييم عشرية الثمانيات (وهذه السياسة حاصرت الطبقة الوسطى فهي مسؤولة عن التسير، لكنها لا تتمتع بحرية كبيرة في إتخاذ القرار وهو ما يعبر عنه بعزلها على القرار السياسي والإداري) والتي نجم عنها أضرار كبيرة خاصة في صفوف الطبقة العاملة التي تدهورت قدرتها الشرائية ولم تعد قادرة على تلبية حاجتها، لذلك لاح في الأفق وكحل لمشكلة نظام إستقلالية المؤسسات وتطهيرها في سنة 1988 والذي إتبع بعدة إصلاحات أهمها قانون 1995 بموجبه تصبح المؤسسات العمومية قابلة للخوصصة.مشكلة تسريح العمال التي وصلت سنة 1997 إلى 160211 عامل من مجموع 579941 ولم يستثنى المؤطرين والمسيرين والمهندسين من هذه المشكلة.

2- viratelle(gerare):lalgerie,les edision ouvries ,paris,1970,p262.

3- ibrahimi(ahmad):quel type d home veut –on formet,alger,p132

وبالتالي أصبح إلغاء بورجوزاية الدولة والبحث عن بورجوازية بديلة للنهوض بالاقتصاد عائقا للطبقة الوسطى، مما أدى إلى فقدها لمواقعها التي إعتادت عليها منذ الاستقلال، ذلك أن المشكلات الاجتماعية الناتجة عن هذا التنظيم الاقتصادي الجديد كالبطالة التي مست هذه الفئة من المتخرجين من الجامعات وحاملي شهادات التعليم العالي كشريحة من هذه الطبقة حيث بلغ عددهم 80000 ألف في 1996 ثم حوالي 100000 في1989 [1]

إضافة إلى إشكالية تدهور القدرة الشرائية التي شهدتها فترة السبعينات نتيجة تحرر الأسعار حيث كان التدهور الأكثر أهمية هو ذلك المسجل لدى الإطارات لتعودهم على مستوى معيشي معين.

وعموما ونظرا لطابع اللاتجانس لشرائح الطبقة الوسطى – كما سبق وحددنا ذلك في مفهوم الطبقة الوسطى – وما يعكس ذلك من تفاوت واضح في مستويات الدخل والمعيشة، ووزنها الاقتصادي والاجتماعي، ووعيها الطبقي، فإن مختلف التحولات التي مست المجتمع الجزائري كان تأثيرها متفاوتا على هذه الشرائح، فالشريحة العليا من هذه الطبقة قليلة نسبيا من باقي الشرائح، تتميز بإرتفاع مستوى دخلها، وبأن هذا الدخل ذو طبيعة متغيرة، إضافة إلى قربها من السلطة وإدارة كثير من أفرادها لأجهزة الدولة والشركات، فسوف نجد أن وضعها النسبي في تحسن، وفي أسوء الظروف لم تتدهور حقا [2] .ذلك أن مثلا إرتفاع الأسعار ومختلف الخدمات ... أضر بهذه الشريحة مثل بقية الشرائح، ولكن نظراً للطابع المتغير لدخول هذه الشريحة، فإن أعضاءها يقومون برفع أسعار خدماتهم المهنية (مثل الأطباء والمحامين والمهندسين...) هذا عن المهن الحرة، أما عن الوظائف ففي كثير من الأحيان تقوم الدولة بتقرير العلاوات والحوافز والزيادات في مرتباتهم، على نحو يعوض الأعباء المالية التي تلحق بهم نتيجة السياسة الاقتصادية المتبعة.

أما الشريحة المتوسطة من الطبقة الوسطى، فوضعها الاقتصادي والاجتماعي قد ساء بشكل واضح جراء التحولات الحاصلة على المجتمع الجزائري، فأغلب أفراد هذه الشريحة يعيشون على مرتبات ودخول ثابتة مقابل عملهم في الوظائف الإشرافية

[1] عبد المجيد بوزيدى ، مرجع سابق ، ص 102 .

[2] رمزى ذكى ، وداعاً للطبقة الوسطى ،مرجع سابق ،ص 138 .

والإدارية والفنية بمؤسسات الدولة، أو من أعمالهم المهنية الخاصة المحدودة الدخل، خاصة بعد تحرير الأسعار، وإرتفاع الرسوم المقررة على الخدمات ..

إضافة إلى مشكلة الحد من قدرات خلق مناصب الشغل (لم يبقى سوى القطاع الخدماتي كمستخدم أول) التي فاقمت من مشكلة البطالة خاصة بين خريجي الجامعات – كما سبقت الإشارة – ومشكلة التسريح التي مست أعداد هائلة من هذه الشريحة.

وفيما يخص الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى ذات الأغلبية العددية داخل هذه الطبقة، فيمكن القول أن هذه التحولات في المجتمع الجزائري قد هوت بها إلى الحضيض، ذلك أن أجور ومرتبات أعضاء هذه الشريحة منخفضة في الأصل، ولهذا كانوا يعتمدون كثيراً على دعم الدول للأسعار، والسياسة التقشفية المصاحبة لبرامج التطهير، إذ يرى الخبراء المتخصصين في النمو أن الحكومة فضلت في سنوات 96 – 97 التخلص من الديون على النمو [1] .

هذه التحولات إذا أثرت على هذه الشريحة وزادت من البطالة في صفوفها نتيجة التسريح من جهة وسياسة التشغيل من جهة أخرى، كل هذا نتج عنه أن كتلة كبيرة من أعداد هذه الشريحة قد هوت إلى مادون خط الفقر ودخلت إلى صفوف أفراد الطبقة الدنيا .

بعد إستعراض أهم الضغوط التي دفعت بالطبقة الوسطى للإقتراب أكثر فأكثر من الطبقة السفلى، وإن كانت فئة منها قد أصبحت في صفوفها، فإن البقية المتبقية تحاول البحث عن مواقع جديدة بدل المواقع التقليدية وهذا ما سيتضح في آفاقها وتصورها للمرحلة المقبلة في الجزء الميداني.

[1] عبد المجيد بوزيدى ، مرجع سابق ، ص 49 .

الفصل السابع

الفصل السابع: موقع الطبقة الوسطى في ظل التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري

1- التغير في أوضاع الطبقة الوسطى

2- الانتماء الطبقي للطبقة الوسطى

3- طبيعة التخصصات الدراسية و المهن التي تستقطب الطبقة الوسطى

موقع الطبقة الوسطى في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية الجزائرية:

يقصد بالموقع الطبقي التباين والتمايز في مجموعة من المؤشرات التي تميز هذه الطبقة عن غيرها من الطبقات ، فالفرد يحتل مواقع متباينة داخل البناء الطبقي ، وقد اختلف المنظرين في تحديد الموقع الطبقة خاصة الطبقة الوسطى وتعددت المعاير المؤسسة لذلك وقد شملت الفصول النظرية هذه المحددات بالتحليل والتفسير هذه المعايير تسمح لنا بإستعاب تصور الطبقة الوسطى وفهمها داخل المجتمع ، بوصفها تحتل موقعا بيانيا داخل البناء الطبقي ، وعليه تهدف المادة الميدانية التي ستقدمها الباحثة في هذا الفصل إلى تحقيق الأمبريقي للفرضية الثانية ، من خلال التعرف على أهم التغيرات التي تعرضت لها الطبقة الوسطى ، وما إذا أدت هذه التغيرات إلى تحسين أوضاعها أو ساءت والفترة التاريخية التي كانت أكثر عرضت لهذا التغير ، إضافة إلى معرفة الانتماءات الطبقية لمجتمع الدراسة وتصورهم لطبيعة الفوارق الطبقية الموجودة داخل المجتمع ، وأسباب هذه الفوارق ، إضافة إلى معرفة مختلف التخصصات الدراسية والمهنية التي تستقطب هذه الطبقة ، كل هذا بهدف الإلمام بتصور ه\ه الطبقة على البناء الطبقي للمجتمع الجزائري، و مدى وعيهم الطبقي بذلك، أي محاولة تحديد طبيعة العلاقة بين مختلف التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري خلال فترة الدراسة و طبيعة التغيرات التي أصابت بنية الوعي الطبقي للمواقع الطبقية داخل المجتمع الجزائري.

1-التغير في أوضاع الطبقة الوسطى

الجدول رقم (17) يوضح تغيرات الوضعية الاجتماعية:

التغير في الوضعية الاجتماعية و المدة الزمنية و أسباب ذلك		التكرار		%	
تغير	نهاية السبعينات	83	02	% 41.5	% 1
	نهاية الثمانينات		09		% 4.5
	نهاية التسعينات		25		% 12.5
	نهاية 2010		47		% 23.5
لم تتغير	تدني القدرة الشرائية	117	70	% 58.5	% 35
	ضعف الدخل		22		% 11
	الإصلاحات غير كاملة		12		% 6
	اقتصار التغير على الطبقة العليا		08		% 4
	البيروقراطية و التهميش		05		% 2.5
المجموع		200		100	

يعبر الجدول أعلاه عن تغيير وضعية الطبقة الوسطى في ظل التحولات التي شهدها المجتمع و التي نحصرها في مختلف الإصلاحات (اقتصادية، سياسية و اجتماعية) التي تبنتها الدولة لتحسين مختلف الظروف لمختلف الشرائح.

و تفيد الشواهد الكمية بأعلى نسبة و المقدرة بـ: (85 %) بأن أوضاعها لم تتغير رغم مختلف مساعي الدولة و ترجع أسباب ذلك بالدرجة الأولى بنسبة(35 %) إلى تدني القدرة الشرائية و ارتفاع الأسعار المستمر وبنسب كبيرة أثقلت كاهلها وقد تطرقنا في شرح الأوضاع

الاقتصادية لهذه الطبقة إلى هذا المؤشر، ثم بالدرجة الثانية إلى ضعف الدخل بنسبة(11 %) رغم أن مؤشرات الواقع تشير إلى عكس ذلك (أي إلى ارتفاع الدخل وبمعدلات لا بأس بها) إلى أن هذا الحكم مقارنة مع الغلاء الفاحش الذي تشهده مختلف القطاعات، فالتناسب بين المدخلات والمخرجات أي المعدلة بين الدخل والنفقات أين تنجم هوة واسعة مما يجعل كفة الدخل تتراجع وتوصف بالضعف .

بعدها تصرح نسبة(6 %)من بين أفراد العينة التي لم تتغير أوضاعها، بأن السبب يعود إلى أن هذه الإصلاحات غير كاملة ولم تمس جميع المجالات ولم تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأوضاع الاجتماعية لأفراد المجتمع وطاقة استيعابهم لهذه التغيرات،اما نسبة (4 %) ترى أن هذه الإصلاحات كانت لخدمة طبقة معينة استفادة بأكبر قدر ممكن ، وأن هذه التحولات جاءت لخدمة مصالحها بالدرجة الأولى مثل الاستثمار في مختلف القطاعات ...الخ ".

أما النسبة المتبقية والمتمثلة في(41.5 %) فهي التي تصرح بأن وضعيتها الاجتماعية قد تغيرت، أما الفترة الزمنية التي تغيرت فيها أكثر بحسب تصريح الأغلبية كانت نهاية 2010 نظرا لسياسات المكثفة التي تبنتها الدولة خاصة في المخطط الخماسي لرئيس الجمهورية " 2005 - 2009 " والتي شملت مختلف مجالات الحياة " الاقتصادية ، السياسية ، التربوية ، الاجتماعية " وذلك بنسبة(23.5 %)كما أن هذه الفترة والتي تعبر عن الفترة الفعلية لدخول الجزائر اقتصاد السوق بكل ثقلها أي فتح باب الاستثمار في مختلف المجالات محاولة تقليص مشكلة البطالة وتسريح العمال الناجم عن سياسة الخوصصة ، ومعالجة إشكالية التكوين وسوق العمل ، ومراعاة أزمة السكن ومحاولة انجاز العديد من المشاريع الكفيلة بالإنقاص من حدة هذه المشاكل ثم تليها نسبة(12.5 %) والتي تعبر عن فترة التغير في نهاية التسعينات وهي الفترة الممهدة للفترة التي تكلمنا عليها قبل قليل والتي تميزت أكثر بتطبيق سياسة الخوصصة وتوضيح معالمها على الميدان.

الجدول رقم(18)يوضح نوعية التغير

نوعية التغيير ومظاهره		التكرار		النسبة %	
إلى الأسوأ	زيادة تكاليف المعيشة	25	20	12.5	% 10
	تدنى المكانة الاجتماعية		05		% 2.5
إلى الأحسن	تحسن الدخل	58	38	29	% 19
	تحسن المكانة		12		% 6
	امتلاك السلطة		08		% 4
تنسب النتائج إلى		83		41.5	

تدل الشواهد الكمية والكيفية من بين عينة الأفراد الذين صرحوا بأن أوضاع تعرضت إلى تغيرات في ظل مختلف التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري، أذ تصرح أعلى نسبة والمقدرة بـ(29 %)أن هذه التغيرات كانت للأحسن خاصة فيما يتعلق بجانب الدخل وذلك نسبة(19 %) وهي الفئة التي سبقت الإشارة إليها ،بأنها تعيش مستوى اجتماعي جيد والتي يفوق دخلها $\leq$ 80000 دينار إضافة إلى نسبة(6 %)التي تشير بأن هذه الإصلاحات حسنت من المكانة الاجتماعية لهذه الأخيرة وأعطتها نوع من السلطة في اتخاذ القرار وهذا بنسبة(4 %).

أما النسبة المتبقية المقدرة بـ(12.5 %)وهي تصرح بأن التغيرات التي مستها كانت الى الأسوأ نتيجة إلى زيادة تكاليف المعيشة وذلك بنسبة(10 %) أما نسبة (2.5 %) فترجع ذلك - بعكس ما جاء فيما سبق -إلى تراجع المكانة الاجتماعية لهذه الشريحة نتيجة لطغيان الجانب المادي وسيطرته على التمايز الطبقي وأن تراجع هذه الشريحة في القدرة الشرائية جعلها تنزل إلى مستوى الطبقات السفلى.

2- الانتماء الطبقي للطبقة الوسطى

الجدول رقم (19)يوضح الفئات الاجتماعية التي تشكل مختلف الطبقات

الطبقات الاجتماعية / الفئات الاجتماعية	الطبقة العليا		الطبقة الوسطى		الطبقة الدنيا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الموظفين	/	/	125	62.5 %	75	37.5 %	200	% 100
الحرفين	28	% 14	30	% 15	142	% 71	200	% 100
أصحاب العقارات	/	/	/	/	200	% 10	200	% 100
المثقفين	/	/	138	% 69	62	% 31	200	% 100
أصحاب المشاريع والاستثمارات	200	100 %	/	/	/	/	200	% 100
ملاك الأراضي	97	48.5 %	83	41.5 %	20	% 10	200	% 100
الوزراء والدبلوماسيون	200	100 %	/	/	/	/	200	% 100
التجار	35	17.5 %	140	% 70	25	12.5 %	200	% 100
الفلاحين	/	/	/	/	200	100 %	200	% 100
ضباط الجيش	200	100 %	/	/	/	/	200	% 100
الأطباء	32	% 16	150	% 75	18	% 9	200	% 100
أساتذة الجامعة	28	% 14	152	% 76	20	% 10	200	% 100
المديرين	42	% 21	158	% 79	/	/	200	% 100
المعلمين	/	/	75	37.5 %	125	62.5 %	200	% 100
العمال	/	/	/	/	/	/	200	% 100

يوضح الجدول أعلاه تصنيف مختلف الفئات الاجتماعية والشرائح الاجتماعية في البناء الطبقي للمجتمع الجزائري حسب تصور مجتمع الدراسة للإحاطة بملامح وعيهم ،بالموقع الطبقة وطبيعة هذه الفوارق ، وتحديد الانتماءات الطبقية ،اذ يؤكد **تيودور جايجر** على وعي كل فرد بوضعه الاجتماعي الخاص، ويصرح مجتمع الدراسة بالإجماع أن حدة الفوارق الطبقية قد زادت في الفترة الأخيرة في ظل التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري كما يعبر أحد الأفراد وهو محامي[1] " يشهد المجتمع الجزائري اتساع الهوة بين مختلف الطبقات ، ففي السنوات السابقة (70 و 80) لا تحس بأن هناك أي فارق بين مختلف الطبقات خاصة في نمط الاستهلاك ، وأن هناك ارتياح لمختلف الشرائح والفئات الاجتماعية ، أما في الفترة الأخيرة فقد أصبح الفرد يحس فقط بوجود فوارق وأي فوارق تجعل من فلان فوق الناس و تجعل من علان تحت سابع أرض ، وهذا شيء جديد على المجتمع الجزائري"

فالبيانات الكمية للجدول أعلاه تجسد تصور أفراد العينة للخريطة الطبقة للمجتمع وطبقة الانتماء الطبقي للفئات الاجتماعية بمعنى ماهية الفئات التي تدخل في وجهة نظرهم ضمن الطبقة العليا ، والتي تدخل ضمن الطبقة الوسطى الدنيا

وتوضح البيانات الواردة بالجدول أعلاه أن أصحاب المشاريع والاستثمارات ،الوزراء، الدبلوماسيون، ضباط الجيش، أصحاب العقارات، يصنفون بالإجماع ضمن الطبقة العليا ، وهم من أهم الفئات التي تنتمي إليها ، وثمة فئات أخرى تنتمي إلى هذه الطبقة - من جهة نظر العينة وإن كانت نسبة الإتفاق أكثر انخفاض من الفئات السابقة ومن هذه الجماعات الحرفيون سنة(14 %) مثل الصياغ ،وملاك الأراضي نسبة(48.5 %) التجار (حسب نوع التجارة) بنسبة(17.5 %)الأطباء بنسبة(16 %)أساتذة الجامعة(14 %) المديرين بنسبة(21 %).

[1] -مقابلة رقم (5) يوم الاربعاء 22 جويلية 2009،على الساعة 10.00صباحا بمحكمة باتنة.

أما عن الفئات الاجتماعية التي تشكل بنية الطبقة الوسطى فنجد الأطباء وأساتذة الجامعة والمديرين والتجار بنسبة ≤(70 %)، ثم فئة المثقفون والموظفين بنسبة ≤(60 %) ثم فئة ملاك الأراضي بنسبة(41.5 %) والمعلمون(37.5 %) ثم الحرفيون بنسبة(15 %) والملاحظة أن ليس هناك إجماع لهذه الشرائح بأنها تنتمي للطبقة الوسطى وأن كل يصنفها حسب معاييره الخاصة ونظرته إليها

أما عن الفئات التي تمثل صفوف الطبقة الدنيا فهناك إجماع على أن الفلاحون والعمال هم ممثلي هذه الطبقة ثم تليها فئة الحرفيون بنسبة(71 %) وفئة المعلمون بنسبة(62.5 %)ثم فئة الموظفين والمثقفين نسبة تفوق (30 %)، وفئات ملاك الأراضي التجار أساتذة الجامعة بنسبة ≤(10 %) وأخير فئة الأطباء (9 %).

وما يدعم هذه النتائج السؤال الخاص بتصور مجتمع الدراسة للمختلف الفئات الاجتماعية التي تقع تحت كل طبقة أنظر الجدول رقم (5) في الملحق حيث نجد تقاطع مع مختلف الفئات التي ذكرت أعلاه ونوع الطبقة التي تنتمي إليها, فقط أدخلت صفت الأغنياء على فئات الطبقة العليا ، ومتوسطي الدخل على الطبقة الوسطى ، ومحدودي الدخل والبطالين على الطبقة الدنيا.

الجدول رقم (20)أسس تصنيف مختلف الفئات الاجتماعية

أسس تصنيف الفئات الاجتماعية	العدد	%
الدخل	72	% 36
الملكية	30	% 15
التعليم	20	% 10
الوظيفة	12	% 6
السلطة	10	% 5
المكانة	06	% 3
الدخل + الملكية	30	% 15
الدخل + السلطة	10	% 5
الدخل + الملكية + السلطة	10	% 5
المجموع	200	% 100

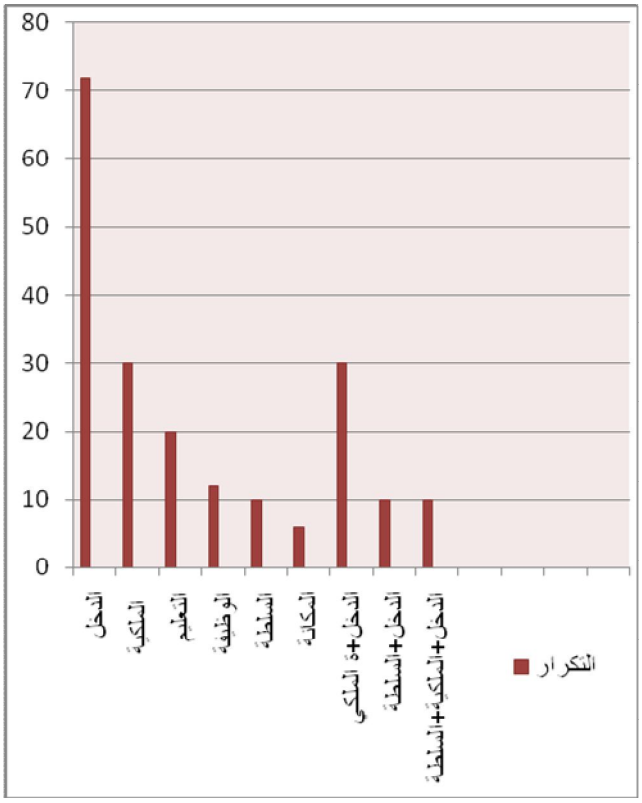

يمثل الجدول أعلاه المعايير التي أقامت عليها عينة الدراسة تصورها لطبيعة الانتماء الطبقي للفئات الاجتماعية السابقة إذ تصرح الشواهد الكمية بأعلى نسبة المقدرة بـ:(36 %) بأن الدخل هو المعيار الحاسم في وقتنا الحاضر للتصنيف الطبقي باعتباره يتحكم في باقي المؤشرات، تليهما مباشرة معيار الملكية أو الملكية و الدخل بنسب متقاربة تقدرب (15 %) وهي تصب كلها في معيار الثروة الذي أولاه مجتمع الدراسة الترتيب الأول في وجود التمايز بين الأفراد و هو وراء الفوارق الطبقية الموجودة داخل المجتمع، بعدها تأتي نسبة (10%) التي تعد التعليم سببا آخر من الأسباب التي تؤدي إلى وجود هذا التمايز و إن كانت النسبة الدالة على ذلك منخفضة، ثم يليها معيار الوظيفة بنسبة (6 %) ثم السلطة بنسبة (5 %) سواء لوحدها أو مع مؤشرالدخل أو الاثنين مع الملكية ، وآخر نسبة مقدرة بـ : (3 %) التي ترجع ذلك إلى المكانة الاجتماعية، رغم أن الأطر النظرية تولي هذه الأخيرة خاصة في النظرية البنائية الوظيفية حجم واسع، و معيار حاسم في تحديد المواقع الطبقية .

و عليه يمكن القول بأن البيانات الكمية تشير إلى أن الثروة (الدخل، الملكية) أصبحت تشكل عامل أساس يؤدي إلى خلق التمايز الاجتماعي (الطبقي) بين أفراد المجتمع في ظل التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري، و تواري عوامل أخرى و تراجعها مثل التعليم و المهنة ، حيث لم تعد تشكل أساسا للتمايز الاجتماعي ولا سببا من أسبابه.

الجدول رقم (21)الانتماء الطبقي للطبقة الوسطى

الانتماء الطبقي للمبحوثين	التكرار	%
الطبقة الوسطى	180	% 90
الطبقة العليا	10	% 5
الطبقة الدنيا	10	% 5
المجمـــــوع	200	100 %

يوضح الجدول أعلاه تصور مجتمع الدراسة لطبيعة انتمائه الطبقي، حيث تشير البيانات أن التصور الطبقي الغالب لدى أفراد العينة . يتمثل في أنهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى و قد عبر عن ذلك (90 %) من إجمالي عينة الدراسة، و هذا يعبر عن وعي هذه الطبقة بموقعها الطبقي داخل البناء الاجتماعي و بناءا على أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية التي تميزها عن بقية الطبقات وهذا يتطابق مع وجهة نظر **تيودورجايجر** إذ يؤكد على وعي الفرد بوضعه الاجتماعي الخاص.أما النسب المتبقية (5 %) فهي تتوزع بالتساوي بين الطبقة العليا و الطبقة الدنيا و هذا يرجع أيضا إلى مستوى معيشة هذه النسب فالفئات ذات المستوى الجيد ترى أنها تنتمي إلى الطبقة العليا اما الفئات ذات المستوى دون الوسط ترى بأنها أصبحت تنتمي إلى صفوف الشريحة العريضة للطبقة الدنيا.

أما إذا تطرقنا لمعايير التصنيف التي أسس عليها أفراد العينة تصورهم لطبيعة الانتماء الطبقي ،فإننا نجده لا يختلف كثيرا عن البيانات التي احتوى عليها الجدول رقم(6) حيث تصرح بأعلى نسبة و المقدرة ب(76%) إن الدخل ومستوى المعيشة هو المعيار الأساسي الذي اعتمدته العينة في تصورها لطبيعة الانتماء الطبقي ،تليها نسبة (12 %)التي تعتبر التعليم كأساس لذلك،على اعتباران جميع أفراد مجتمع الدراسة متحصلون على شهادات

جامعية تعكس مستوى تعليمهم الذي لا يتوافر بنسبة(100%)في باقي شرائح هذه الطبقة،وباقي الطبقات،ذلك انه احد الشروط للالتحاق بالوظيفة التي ينتمون إليها انظر الجدول رقم (01)يوضح المستوى التعليمي لعينة الدراسة في الملحق.

الجدول رقم(22)يوضح محددات اختيار الاصدقاء .

محددات اختيار الأصدقاء	التـكرار	%
جيران السكن	28	%14
نفس المهنة	28	%14
القيم الاجتماعية و الاقتصادية للعمل	82	%41
نفس الطبقة	62	%31
المجمـــــــــوع	200	%100

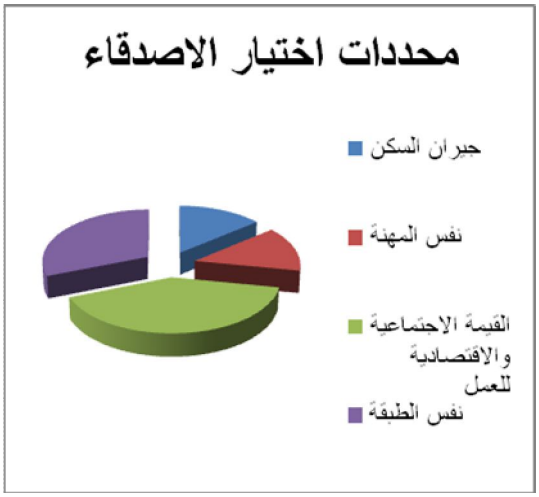

يوضح الجدول أعلاه محددات اختيار الأصدقاء و الأساس الذي يقيم عليه الفرد علاقته ، بالأخريين وفي هذا الإطار يقول **شرام Scharamm** (أنه في حالة عدم وجود ميادين خبرة مشتركة ، ولغة مشتركة وخلفيات مشتركة ، فإن الاتصال يكون ضعيفا) [1] وتشير الشواهد الكمية إلى أن أعلى نسبة والمقدرة بـ(41% تصرح بأن الأشخاص الذين يربطهم صداقة معهم هم الأفراد الذين يشغلون وظائف لها قيمة اجتماعية واقتصادية وأي الأفراد الذين يتبوؤن مكانا مرتفعا داخل السلم الاجتماعي ، وهذا يعكس وجود الروح الفردية لدى أفراد الطبقة الوسطى ، كما يعد تغيرا أفرزته تحولات المجتمع الجزائري ، على اتجاه هاته الفئة التي أصبحت تراعي المصلحة الشخصية في أولويات خطواتها (فعلاقات الإنتاج الرأسمالي تعتمد على المصلحة الشخصية بالدرجة الأولى)، أما النسبة التالية المقدرة بـ 31 % تشير إلى ربط علاقات صداقة تعتمد على معيار الطبقة أي الذين ينتمون إلى نفس الطبقة لأن ذلك يشعرهم بالأمان والتوافق خاصة وأنهم يتقاربون في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، ولهم مستوى تعليمي متقارب ، مما يسهل عليهم الاتصال والتفاهم أكثر.

[1]: برانت وروبن : **الاتصال والسلوك الإنساني**، ترجمة نخبة من أساتذة كلية التربية، جامعة الملك السعود، الإدارة العامة للبحوث، الرياض 1991 ، ص 92.

أما النسب المتبقية والمقدرة بـ(14 %) فهي تعبر عن الذين يبنون علاقاتهم على أسس الجيرة أو الاشتراك في نفس المهنة وتبين هذه النسبة أن التواجد في مكان واحد (سواء كان الحيز الجغرافي أو المهني) لم يؤدي إلى تقارب المسافة الاجتماعية وإلى خلق علاقات تعاون وتضامن اجتماعي .

وعليه يلاحظ تغيير في معايير بناء علاقات الصداقة ، حيث كان المعيار الأول في السابق هو التقارب في السكن والتواجد في مكان العمل هما اللذان يحكمان الروابط الاجتماعية ، لتصبح المصلحة هي المحرك لهذه الروابط

الجدول رقم(23)يوضح الأحياء المفضلة للطبقة الوسطى

الأحياء	التكرار	النسبة %
الحي الراقي	34	% 17
حي الأمير عبد القادر	05	% 2.5
حي المجاهدين	03	% 1.5
حي هادئ ونظيف	59	% 29.5
حي المدينة الجديدة	14	% 7
وسط المدينة	16	% 8
حي بوزران	06	% 3
حي السطا	12	% 6
حي الزهور	08	% 4
حي الشهداء	06	% 3
الحي الإداري	04	% 2
حي به جميع المرافق والخدمات	22	% 11
حي 800 مسكن	08	% 4
حي 150	03	% 1.5
المجموع	200	% 100

يوضح الجدول أعلاه الأحياء التي تفضل الطبقة الوسطى الإقامة فيها بمكان الدراسة – باتنة - حيث تعبر أكبر نسبة الممثلة في(29.5 %)بأنها تفضل الإقامة في حي هادئ ونظيف ثم تليها نسبة(17 %) تفضل الحي الراقي ونسبة (11 %)تفضل حي به جميع المرافق والخدمات ، ويكشف هذا الانتقاء الجغرافي على ميل أغلب مجتمع الدراسة إلى السكن في الأحياء الراقية التي تتصف بقلة الكثافة السكانية وتوفر جميع المرافق والاتساع بين المساكن ، وهو ما يفسر طموح هذه الطبقة إلى الصعود في السلم

الاجتماعي، وتحقيق حراك عمودي عكس الواقع الذي تعيشه الذي يشهد هبوط في السلم الاجتماعي وهذا يوضح رغبة هذه الطبقة إلى التموقع بالقرب من البرجوازية وخلق مسافة اجتماعية بينها وبين الطبقة السفلى هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يشير هذا الاختيار إلى تغير معايير التصنيف الطبقي والمكانة الاجتماعية واعتمادها على المعيار المادي ،الذي سيكفل مستوى اجتماعي جيد وبالتالي الإقامة في حي راقي كرمز يخص أفراد هذه الطبقة.

ـ طبيعة التخصصات الدراسية و المهن التي تستقطب الطبقة الوسطى

الجدول رقم(24) التفكير في تغيير المهنة

التفكير في تغير المهنة	نعم					لا	المجموع
	70	80	90	بداية 2000	نهاية 2000		
التكرار	02	08	24	13	13	140	200
		0	6				
%	%1	%4	%12	%6.5	%6.5	%70	%100
				%30			

يوضح الجدول أعلاه فيما إذا فكر مجتمع الدراسة أن يغير مهنته في فترة من فترات الزمنية التي شهدت تحولات مختلفة على جميع الأصعدة، و تشيرأعلى نسبة والمقدرة ب(70%) عن عدم رغبتها في تغيير المهنة ،هذا ليس لأن مهنتهم توفر لهم أوضاع اقتصادية واجتماعية جيدة، بل لأنهم لا يجيدون غيرها هذا من جهة، و من جهة أخرى لأنهم درسوا و تحصلوا على شهادات عليا لنيل هذه المناصب، وان هدفهم إضافة إلى توفر حياة كريمة هو الفوز بمكانة اجتماعية كانت توفرها هذه المهن في الفترة الزمنية السابقة ،والقيمة الاجتماعية التي كان يتسم بها أصحاب هذه المهن ،والموقع الطبقي الذي يحتلونه عن باقي الطبقات الاجتماعية و الشرائح المهنية ، و في هذا الصدد يقول احد المبحوثين[3] (إن اخترت مهنة المحاماة بعد امتهاني لعدة مهن: مراسل صحفي ، تعليم إدارة ، ولم أجد أحسن من هذه المهنة ، ولم ارغب في تغييرها رغم معاناتي الاقتصادية خاصة في العشرية الأخيرة ، بعد كثرة عدد المحامين ،ودخول البيروقراطية ـ المعرفة-

[3]-المقابلة رقم(7) يوم الاحد 12جويلية 2009،على الساعة11.00صباحا ،بمحكمة باتنة.

في اختيار محامي للترافع عن قضية معينة على أساس حجم الوساطة الموجودة لديه في جهاز المحكمة ،و بالتالي نقص القضايا ،وتراجع الدخل ،إلى أن المكانة الاجتماعية التي اتبوءها والقيمة الاجتماعية التي المسها أثناء تواجد بين مختلف الشرائح الاجتماعية تغنني عن التفكير في تغيير مهنتي ،وباعتباري امثل السلطة واعتبر مهنتي همزة وصل بين القانون و الشعب)

أما النسبة المتبقية و المقدرة ب (30%) فهي تمثل الفئات التي فكرت في تغيير مهنتها في فترة التسعينيات بنسبة (12%) وفترة الألفية بنسبة (13%)، وهذا من جراء تسارع وتيرة التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري ولانعكاسات التي شاهدتها هذه الطبقة سواء على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي جعلت الفرد

عاجز عن تلبية احتياجاته وبالتالي التفكير في امتهان شيء آخر (التجارة والأعمال الحرة هي الأكثر تبادرا لذهن) لتغطية الظروف الاقتصادية و تحقيق مستوى اجتماعي أفضل ، خاصة وان هذه الفئة تعتبر نفسها (لمستواه التعليمي ونوع المهنة) تستحق أن تكون الأفضل ,هذا إضافة إلى تغيير الكثير من المعطيات ,خاصة على مستوى منظومة القيم- كما ستوضح في الفصل المقبل

الجدول رقم (25)مواصلة الدراسة بعد البكالوريا

ماذا تفضل لأولادك بعد البكالوريا	التكرار	النسبة%
مواصلة الدراسة في الجامعة	193	%96.5
الاتجاه للحياة العملية	7	%3.5

يوضح الجدول أعلاه مكانة التعليم في المجتمع الجزائري بعدما شهده من تغيرات اقتصادية ,واجتماعية,وسياسية ,وتشير الشواهد الكمية بالأغلبية و بنسبة تقدر بـــ (96.5%) إنها تفضل أن يواصل أبناؤهم الدراسة في الجامعة و المعاهد الأكاديمية إذ يعتبرون الشهادة مفتاح لكل الأبواب، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تشطرت المنافسة التي تعتمد على الكيف والنوعية الجيدة الذي يتطلب مستوى تعليمي

عالي وخبرات فنية تقنية عالية وهنا نشهد نوع من

التناقض في تصريحات في مجتمع الدراسة، ففي تحليلهم للانتماء الطبقي يركزون على محدد الدخل كعامل حاسم في ذلك وعلى تراجع محدد التعليم ،ومن جهة أخرى هم متمسكون بضرورة تعليم أبنائهم وفي هذا الصدد بقول أحد المبحوثين " صحيح أنني متحصل على شهادة عليا ورغم ذلك ظروف الاقتصادية والاجتماعية ليست كما أريد إلا أن ذلك لم يمنعني من حث أبنائي على السير في نفس الطريق (الحصول على شهادة) فلا يوجد لدي ثروة أو أملاك أورثتها لأبنائي ، فليس أمامهم إلا باب التعليم ، أمالي أن

تتغير الظروف إلى الأحسن و أن تجد الكفاءات العلمية أماكنها، و أن تحسن الدولة من ظروفها ".

و هذا يشير أيضا إلى اعتزاز هذه الطبقة بأحد رموزها و الذي يميزها عن بقية الطبقات وهو المستوى التعليمي . أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ(35%) فهي نسبة ضئيلة جدا والتي تعبر عن عدم مواصلة الدراسة في الجامعة و إنما الاتجاه للحياة العملية و اختصار الطريق ذلك أن الشهادة اليوم لا تؤمن فرص العمل و يفضل هؤلاء بالإجماع الاتجاه إلى التجارة باعتبار باب الثروة و تحقيق مستوى معيشي أفضل .

وفي هذا الإطار أجرى مركز البحوث الاقتصادية التطبيقي ، دراسته شملت 6831 مراهقا من بيئة ريفية على أساس عينة وطنية كشفت عن نتائج تتعلق بالانتقاء المدرسي بحسب الانتماء الطبقي فبالنسبة للطبقة الوسطى التي تمثلها في هذه الدراسة إطارات وسطى اتضح أن 3.7 من الذكور و12.4 وهما نسبتان تقلان عن النسبة الكلية الذين لم يتمدرسوا من مختلف الطبقات الاجتماعية و تؤكد هذه النتيجة أن الطبقة الوسطى تهتم بتدريس أبناءها اكبر من متوسط وأكثر من الطبقات الاجتماعية التي هي دونها في السلم الاجتماعي، كما توصلت النتائج أيضا في نفس الدراسة إلا أن الطبقة الوسطى تدفع بأبنائها أكثر من غيرها لتلقى تكوين عالي .

وفي نفس السياق تعكس دراسة بولكعيبات نفس النتيجة حيث توصل في دراسته لوضعية الطبقة الوسطى الجزائرية أن 100% من أفراد العتبة يفضلون دخول أبنائهم إلى الجامعة في حالة حصولهم على البكالوريا على أن يتوقفوا ويتجهون إلى ممارسة عمل آخر فتأمين إعادة إنتاج الطبقة الوسطى يتوقف على الحصول على تكوين عالي .

الجدول رقم(26)التخصصات الدراسية المفضلة للطبقة الوسطى

الأولوية / التخصصات	الأولوية 01		الأولوية 02		الأولوية 03	
	ت	%	ت	%	ت	%
الطـــــــــب	100	%50	20	%10	03	%1.5
هندسة معماريـــة	25	%12.5	50	%25	55	%27.5
صيـــدلـــــــة	30	%15	69	%33.5	05	%2.5
التخصصات التقنية	12	%6	15	%7.5	35	%17.5
لـغـــــــات	08	%4	05	%2.5	40	%20
العلوم الاجتماعية	02	%1	04	%2	04	%2
إعـلام آلـــــي	10	%5	20	%10	08	%4
إدارة	4	%2	07	%3.5	20	%10
علوم سياسيـــــة	4	%2	04	%2	10	%5
تجـــارة واقتصـاد	5	%4.5	06	%3	20	%10
المجمـــــــــوع	200	%100	200	%100	200	%100

يوضح الجدول أعلاه طبيعة التخصصات الدراسية التي تستقطب الطبقة الوسطى حيث توضح الشواهد الكمية بأعلى نسبة و المقدرة بـ : (50 %) يفضلون أن يدرس أبناؤهم في تخصص الطب في الأولوية الأولى لتوفر فرص العمل بها في كلاالقطاعين عام و خاص،(إمكانية الاستثمار في هذا المجال) فهو يمثل مستقبل مضمون إضافة إلى إمكانية التحصل على دخل مرتفع (ازدواجية العمل)، ضف إلى ذلك أنه مهنة شريفة تخدم المجتمع و تضمن عيشة كريمة و تحقق مكانة اجتماعية في سلم الترتيب الاجتماعي، يليها تخصص الصيدلة بنسبة (15 %) ثم تخصص الهندسة

المعمارية(12.5 %)، و الملاحظ أن اتجاه مجتمع الدراسة لهذه التخصصات بالضبط لإمكانية الاستثمار فيها و أن الحامل للشهادة الجامعية في هذه التخصصات إذا لم تتوافر لديه فرصة العمل من طرف الدولة بإمكانه أن يعمل في القطاع الخاص وهي تمثل القطاع الخدماتي الذي اكتسب أهمية كبرى في القرن العشرين ،في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع وانتعاش القطاع الخاص ، تحاول بعض الشرائح من الطبقة الوسطى إعادة إنتاج نفسها[4] والتأقلم خارج القطاع العام ، فالأطباء الذين لم يحصلوا على فرص للعمل في المستشفيات العامة ، بإمكانهم فتح عيادات (خاصة وان هناك نضام القروض البنكية وبرامج تشغيل الشباب والدعم) وكذا المهندسين بفتح مكاتب للدراسات خاصة . أما في الأولوية الثانية نجد نفس التخصصات ولكن باختلاف الترتيب صيدلة (34.5%) ثم الهندسة المعمارية (25%) ثم الطب والإعلام الآلي بنسبة (10%) لنفس الأسباب السابقة الذكر، أما في الأولوية الثالثة فنجد تخصص الهندسة المعمارية بنسبة(27.5%) ويشير تكرار هذا العمل في الأولوية الثالثة إلى استحواذ نشاط المقاولات (البناء) عن القطاع الاستثماري في بلدنا مما جعل جميع الأنظار متجهة إلى هذا التخصص على اعتبار أن خرجيه سيكون لهم فرص اكبر للعمل من جهة ومن جهة أخرى متوسط الدخل فيه سيكون مرتفع نسبيا مقارنة ببقية المهن.ثم يأتي تخصص اللغات نسبة(20%) وهذا يرجع أيضا إلى مجال الاستثمار ودخول الشركات الأجنبية التي تشترط في

---

4 يقول **ريمون بدون** إن مفهوم إعادة الإنتاج في معناه السوسيولوجي مدين بوجوده لماركس والعمليات الاقتصادية الموصوفة من قبل ماركس بأنها عملية إعادة إنتاج بسيطة تتميزبدوام الإنتاج واستقرار علاقات الإنتاج يتم استبدال الأفراد زمنيا ، ولكن النظام يعيد إنتاج نفسه بشكل مماثل، يسمي ماركس عملية معينة بأنها عملية إعادة إنتاج موسعة عندما يكون الإنتاج متناميا ، ولكن التنظيم الاقتصادي أو علاقات الإنتاج على قول **ماركس** ، تبقى مستقرة ، الإنتاج يتزايد ولكن العلاقات بين الطبقات مثل علاقات الأفراد داخل الطبقات (مثل المنافسة بين الرأسمالية) تبقى ثابتة.لمزيد من الاطلاع انظر(ريمون بودون وفرانسوابوريكو:**المعجم النقدي لعلم الاجتماع**،ص 39)

موظفيها إتقان أحد اللغات الأجنبية ثم تأتي التخصصات التقنية في المرتبة الثالثة بنسبة(17.5%) وهي التي تشير إلى قطاع الصناعة الذي يعرف تراجعا كبيرا في مجتمعنا اليوم.

وما يمكن قوله في الختام أن التخصصات التي تستقطب شرائح الطبقة الوسطى تراعى وتأخذ بعين الاعتبار متطلبات السوق والمعطيات الجديدة التي افرزها التحول الاقتصادي والاجتماعي داخل مجتمعهم.

الجدول رقم(27) المهن التي يفضل مجتمع الدراسة أن يمارسها أبناؤهم و التي لا يفضلون ممارستها.

التفضيل / المهنة	أفضل أن يمارسها أبنائي						لا أفضل أن يمارسها أبنائي					
	الأولوية01		الأولوية02		الأولوية03		الأولوية01		الأولوية02		الأولوية03	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
طبيب	**100**	50	20	10	20	10	/	/	/	/	/	/
قاضي	**04**	2	10	5	20	10	/	/	40	20	10	5
محامي	**06**	3	15	7.5	10	5	10	5	20	10	40	20
الإدارة	**10**	5	3	1.5	5	2.5	40	20	20	10	50	25
أعمال حرة	**26**	13	50	25	60	30	/	/	/	/	/	/
التعليم و البحث العلمي	**15**	7.5	20	10	10	5	30	15	40	20	10	5
الهندسة	**20**	10	30	15	40	20	/	/	/	/	/	/
المجال العسكري	**02**	1	08	4	5	2.5	40	20	10	5	30	15
التجارة	**16**	8	40	20	25	12.5	/	/	/	/	10	5
الوظيفة العمومية	**01**	0.5	4	2	5	2.5	80	40	70	35	50	25
المجموع	**200**	100	200	100	200	100	200	100	200	100	200	100

يوضح الجدول أعلاه أهم المهن التي تستقطب أبناء الطبقة الوسطى حيث تدل الشواهد الكمية في الترتيب الأول و بأعلى نسبة، المقدرة بـ : (50 %) أنها تفضل أن يمارس أبناؤها مهنة الطب، ثم تليها نسبة (13 %) ممن يفضلون أن يمارس أبناؤهم أعمال حرة، ثم نسبة (10 %) التي تفضل مهنة الهندسة، و المحلل لهذه النسب يلاحظ تغير اتجاه أبناء الطبقة الوسطى نحو المهن التي يفضلون أن يمارسها أبناؤهم نتيجة التحولات خاصة الاقتصادية التي يشهدها المجتمع ، فالانفتاح الاقتصادي الذي يشهده أكثر في المهن التي لا المجتمع و نمط الاستثمار الذي يعتمد عليه، ،جعل هاته الفئة تفكر تعتمد على الدولة في التوظيف ، بل المهن التي يمكن الاستثمار فيها و التي تشكل

قطاعا خاصا هذا من جهة، و من جهة ثانية أن هذه المهن توفر دخلا جيدا، و بالتالي مستوى معيشي جيد و مكانة اجتماعية.

(من بين التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري، تغير وسائل و أهداف التنمية و في مشروع هذا التغيير، جل القطاع الخاص، محل القطاع العام، و حرية المبادرة محل التخطيط المركزي، هذه البدائل يفترض أن تغير في الأدوات و المكانة الاجتماعية، حيث نلاحظ تخلي الدولة عن ممارستها دور المستثمر ، و بالتالي تغير دور النشاط الاقتصادي إلى الأعمال الحرة).

و هذا عكس ما توصلت إليه دراسة بولكعيبات التي حافظت في اختبارها للمهنة التي تعتبر خاصة بالطبقة الوسطى على نفس المهن التي يمارسها أفراد العينة (التعليم الصحافة ،الطب ، التسيير، الهندسة) [5]

أما في الترتيب الثاني فتحتل مهنة الأعمال الحرة الصادرة بنسبة(25%) ثم تليها التجارة بنسبة(20 %)ثم الهندسة بنسبة(15%) وفي الترتيب الثالث تحافظ مهنة الأعمال الحرة على المرتبة الأولى بنسبة(30 %) ثم الهندسة(20 %) ثم التجارة(12.5 %)

وهذا يتسق مع ما سبق ذكره من اتجاه تفكير هذه الطبقة مع ما يتماشى والسياسات الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل في ظل الخوصصة .

أما عن المهن التي لا يفضل أفراد هذه الطبقة أن يمارساها أبنائهم فتنحصر في الوظيفة العمومية كترتيب أولي بنسبة(40 %) ثم المهن الإدارية بنسبة20 % والمهن العسكرية بنسبة(20%)ثم مهن التعليم بنسبة(15%)، وهذه يوضح عدم ميل هذه الفئة إلى المهن التي تتطلب روتين وتعتمد على قطاع الوظيف العمومي ، لمحدودية دخلها ، وتقيدها بحجم ساعي لا يسمح لها بالعمل الإضافي لتحسين مستواها ، ولأن هذه المهن لا تعبر عن مكانة اجتماعية في يومنا هذا ، وتقريبا تبقي نفس البدائل فقط تظهر مهنة القضاء في

[5]: إدريس بولكعيبات ، مرجع سابق ، ص : 247

الأولوية الثانية كمهنة لا يحبذها أفراد هذه الطبقة رغم مكانتها ، ودخلها لاعتبارات قيميه تخص المهنة ، خاصة من ناحية الضغوط المهنية (حساسية المنصب) والبروتوكولات التي تفرضها هذه المهنة ، هذا مما يفسر حب هذه الطبقة للحرية المهنية كامتياز لا تتنازل عنه.

وما يمكن قوله في المهن التي لا يرغب أفراد هذه الطبقة أن يمارسها أبنائهم والتي أخذت مساحة واسعة في الأولويات الثالثة هي مهنة موظف ، هذه المهنة كانت لها مكانتها الاجتماعية في ظل بورجوازية الدولة التي تلعب دورالمستثمر الرئيسي الذى يملك السلطة والنفوذ ، إلا أن تخلي الدولة عن هذا الدور ، أدى إلى زعزعة المركز الاجتماعي للموظف ، وبالتالي الابتعاد عن هذه المهنة.

الفصل السادس

الفصل السادس:أوضاع الطبقة الوسطى في ظل مختلف التحولات

1- الأوضاع الاقتصادية

2- الأوضاع الاجتماعية.

أوضاع الطبقة الوسطى الجزائرية

يشهد المجتمع الجزائري تحولات عديدة (اجتماعية، اقتصادية، سياسية...الخ) كان لها تأثيرا على البناء الاجتماعي الطبقي واضح المعالم، وقد حاولت الدراسة في شقها النظري تسليط الضوء على هذه التأثيرات في مختلف الحقب الزمنية ، مركزين على الطبقة الوسطى موضوع الدراسة خاصة و أنها تحتل موقعا بيانيا داخل البناء الطبقي ، حيث تم توضيح كيف أدت التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري خلال السبعينيات والثمانينات إلى ظهور هذه الطبقة ، واتساع قاعدتها ، وتحسن أوضاعها ، لنشهد تغيرات في فترة التسعينات إلى وقتنا الحالي ، إذ تشهد نوعا من التفكك الذي خلق أوضاعا متناقضة بين مختلف شرائحها ، فهذه الفترة شهدت تراجع دور الدولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي أدى إلى تدهور أوضاعها، ولإعطاء صورة كاملة لأوضاع هذه الطبقة خاصة في الفترة الحالية ، كان من الضروري الوقوف على المؤشرات الكمية والكيفية التي ترصد هذه الأوضاع والاعتماد على المادة الامبريقية التي جمعتها الباحثة والتي تعكس معطيات الواقع الذي صرحت به عينة الدراسة ، والتي ستحاول تحليلها وتفسيرها ، وفق الواقع المعاش والأطروحات النظرية والدراسات السابقة التي اعتمدت عليها البناء المنهجي والنظري ، إضافة إلى المؤشرات الإحصائية المتوصل إليها.

كما سنحاول من خلال ذلك التحقق الأمبريقي من الفرضية الأولى وذلك من خلال معرفة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الطبقة الوسطى ، وهل تحسنت هذه الأوضاع أم تراجعت ، وارتباط ذلك بالتحولات التي شهدها المجتمع الجزائري خلال فترة الدراسة.

1- الأوضاع الاقتصادية للطبقة الوسطى:

تعد الظروف الاقتصادية أحد أهم المحددات الطبقية للتمايز الطبقي وتصنيفه وقياسه ، بل في كثير من الأحيان السبب الرئيسي الذي يقضى إلى خلق التمايز الاجتماعي (الطبقي) . وهو مؤشر أساسي تبنته معظم النظريات (الكلاسيكية أو الحديثة) في تحليلاتها النظرية لمفهوم الطبقة فمثلا **بولانتزس** يرى"عند تحليله للطبقة الاجتماعية بانها انعكاس لمستويات مختلفة للتكوين الاجتماعي أبرزها المستوى الاقتصادي . لذلك حاولنا الوقوف عند الأوضاع الاقتصادية لهذه الطبقة من خلال الكمية و الكيفية التي تحصلت الدراسة عليها والتي حاولت إسقاطها على مؤشرات - تعتبرها ممثلة ومعبرة عن الأوضاع الاقتصادية الدخل و الرضا عنه والتوفير والملكية التي حصرناها في السكن وامتلاك السيارة باعتبار هذه الأخير أحد الرموز التي توصف بها الطبقة الوسطى .

فالتحولات الأخيرة التي يشهدها المجتمع الجزائري على رأسها عولمة الاقتصاد،وانفتاح الأسواق... كرست ضغط على الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها وأثرت على أوضاعها الاقتصادية وهذا ما ستوضحه فيما يلي استنادا إلى المادة الامبريقية والتحليلات الإحصائية

الجدول رقم (08) - يوضح الدخل الفردي والتوقير

المداخيل التوفير من الدخل		[-20000.00 40000.00]	[-40000.00 60000.00]	[-60000.00 80000.00]	] 80000.00- 100000.00]	100000.00<	المجموع
يوفر	التكرار	7	12	8	10	10	47
	النسبة	% 3.5	% 6	% 4	% 5	% 5	23.5 %
لا يوفر	ت	48	78	12	08	07	153
	%	% 24	% 39	% 6	% 4	% 3.5	76.5 %
المجموع	ت	55	90	20	18	17	200
	%	% 27.5	% 45	% 10	%9	% 8.5	100 %

يعد الدخل أحد أهم المؤشرات المحددة للأوضاع الطبقية إذ يقول **بارسنز** " يتحدد الوضع الطبقي للفرد بناءا على ما يحصل عليه من دخل " [1] ، والأوضاع الاقتصادية كونه يعكس مستوى معيشة الأفراد ، ومستوى إنفاقهم ، وأسلوب حياتهم ، وقد أعطى فيبر مفهوم - أسلوب الحياة - دورا في تشكيل الموقف الطبقي ، فالطبقة لا تتحدد فقط من خلال الملكية الإنتاجية ، ولكنها تحدد أيضا وبشكل متزايد من خلال أنماط الاستهلاك وأساليب الحياة [2] . وتدل الشواهد الكمية والكيفية لهذا المؤشر بأن أعلى نسبة والمتمثلة في (45) يتراوح دخلها بين] 4000.00- 60000.00] دينار جزائري ، تليها مباشرة نسبة (27.5 %) التي يتراوح دخلها بين] 20000- 40000] دينار جزائري ، وهو دخل ضعيف ،مقارنة بظروف المعيشة والغلاء الفاحش إذ يشير الاقتصاديون إلى أن الدخل الفردي في الجزائر

[1]: Wright Mills : power , polititics and people , OP ,cit ,p 307

[2]: محمود عودة : أسس علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 216

لا يكفي عمليا لسد نفقات الإيجار ، وشراء المواد الأولية التي تضمن الأمن الغذائي ، فبالرغم من الزيادة المعتبرة في الحد الأدنى للأجور التي مست بعض فئات عينة الدراسة مثل الأطباء ، الأساتذة ....(إذ يؤكد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنه بين سنة 2000 - 2008 ارتفع الأجر الوطني الأدنى المضمون بـ 3 مرات ، وبالتالي ارتفع بمعدل سنوي قدره 98 %) ، إلا أن هذه الزيادة لا تكفي لمواجهة متطلبات الحياة ، ولم تفضى إلى تحسن ملموس للوضع الاجتماعي الاقتصادي لمعظم أفراد عينة الدراسة لأن زيادة معدلات الدخل رافقها تدهور في القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع الأسعار في مختلف القطاعات (أكل ، نقل ، كهرباء وغاز .....) وإذا ركزنا فقط على مؤشر الأكل مثلا ، تشير الإحصائيات[1]: إلى انه ارتفعت المنتجات الزراعية بـ 17.6 % ، الخضر بـ 17.4 %، لحوم المواشي 22.4 % ، السكر 9.8 % ، البذور والشاي 12.1 % البطاطس 7.4 % ، الفواكه 8.5 % ....الخ

ويقدر متوسط دخل الفرد الجزائري لعام 2008 بـ 940.4 دولار حسب جريدة الاكونومست[2]

وعليه فإن الزيادة في الدخل وحدها ، لا تعبر على ظروف اقتصادية جيدة ، ذلك أن الدخل الوطني الإجمالي ليس شرطا حاسما للازدهار الاقتصادي للدولة ككل ، وللمواطنين ، إذ أنه من الضروري هنا، أن نذكر بأن الفعالية الاقتصادية ، تقاس بالرفاه الاجتماعي للمواطنين ، وحل مشاكلهم ذات الصلة بالسكن ، وترقية الخدمات وتطوير المنظومة التربوية ، وتناسب الدخل الفردي مع ضرورة الحياة اليومية كمل أن القوة الاقتصادية ، تقاس أيضا بوفرة الإنتاج وليست بالاعتماد الكلي على النفط ومشتقاته الذي تخضع أسعاره للتقلبات في الأسواق وفي السياسة الدولية خاصة وأن الدولة الجزائرية تعد دولة ريعية بالدرجة الأولى لاعتمادها على تصديرا لمحروقات فحسب ، والتي تشكل أهم مصدر للدخل، وبالتالي تضعها في خانة الدول المؤهلة لأن تعيش هزات اجتماعية خلال السنوات المقبلة ، كم حدث في ما قبل في

[1]: ارتفاع التضخم في الجزائر إلى 6.1 في هذا العام ، صحيفة الوسيط ، مملكة البحرين ، العدد 2424 ، الأحد 26 أفريل 2009
[2]: أزراحياث : الجزائريين الواقع والتوقعات ، الخبر الاثنين 19 / 01 / 2009 العدد 5529

أزمة 1986 (حيث كانت البنية الاقتصادية قبل تلك الفترة تعتمد على الريع النفطي(98%) من قيمة الصادرات) ، عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية والتي صاحبها تقلص في الموارد المالية وازدياد في مستوى الإنفاق العام، مما أدى إلى عجز شبه كامل في الجهاز الإنتاجي ، وارتفاع في معدلات البطالة، وتقهقر الدخل ، وارتفاع معدل التضخم ، وانخفاض قيمة العملة (الدينار) بـ 50 % ، تحرير الأسعار ، وما تبع ذلك واتساع فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة) [1]

إن هذا الدخل الذي ربما تعتبره باقي الشرائح العامة كافي (الطبقة الدنيا) فهو في الواقع لا يغطي متطلبات هذه الشريحة ،خاصة و أن مستوى طموحها لايقف عند حاجة الأكل والشرب فقط ، وفي هذا الصدد يصرح أحد المبحوثين [2] " يقدرد خلي بـ 65000 دينار وأنا أب لـ 6 أبناء ، هذا المبلغ بالكاد يوفر لنا مطالب الأكل واللبس ويغطي مصاريف الدراسة، وأن نوعية الأكل ليست بالمستوى المطلوب ،وفي كثير من الأحيان- خاصة المناسبات -اضطر إلى التدين من صديق لي رجل اعمال ، يسترسل في الكلام وهو يقارن ذالك بوقت سابق ، فقبل 5 سنوات كان دخلي 35000.00 دينار ، كان يكفي لتغطية مصاريف البيت والأكل مستواه جيد، فاللحم حاضر دائما ، كما أنني أستطيع التوفير خاصة في الأشهر التي لا يكون فيها مناسبات " هذا القول يعكس عدم كفاية الدخل المتحصل عليه لتغطية المصاريف العامة للأسرة ، وعدم إمكانية أغلب عينة الدراسة التوفير منه، وذلك بنسبة (76.5 %) هذا بسبب زيادة تكاليف المعيشة وانخفاض قدرتها الشرائية ، كما سبق و أن أشرنا أعلاه ، رغم تعدد مصادر الدخل لدى أفراد العينة ، إذ نجد أكثر من ثلث عتبة الدراسة زوجاتهم يعملن (أنظر الجدول رقم (8) في خصائص العينة) وفي هذا الإطار (التوفير من الدخل) يثير المحللين الاقتصاديين أن ادخار العائلات في الجزائر شهد تراجع بعد سنة 2005 نتيجة تدهور القدرة الشرائية ، وارتفاع نسبة التضخم ، وظهور سياسات

[1]: العياشي عنصر : نحو علم الاجتماع نقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية 1999 ، ص-ص 160 - 164
[2]: مقابلة رقم (1)أجريت يوم الأحد 06 سبتمبر 2009 على الساعة 11.00 بالمستشفى الجامعي باتنة

اقتصادية جديدة يستثمر فيها الفرد المدخرات في السكن (السكن التساهمي، والشراء بالتقسيط ...الخ) [1]

أما النسبة المقدرة بـ (23.5%) التي تصرح بإمكانية التوفير من الدخل وهي تمثل 10 % من عينة الدراسة التي يفوق دخلها(6000 دينار) والتي يعمل أغلبها خارج مجال عملها الرسمي وهي تخص فئة محدودة تتمثل في الأطباء والأساتذة ، لأن نظام عملها يسمح لها بذلك ، وحتى الناحية القانونية تزكى لها ذلك ، وهذا ما يفسر لنا التفاوت الملموس بين دخل أفراد عينة الدراسة (الشريحة العليا من الطبقة الوسطى) وإمكانية التوفير ، وهذا يعكس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الطبقة ومستواها المعيشي.

[1]: محمد شيخي:**"تقدير دالة الادخار في الجزائر"**،مجلة،عدد06،2008،ص137.

الجدول (9) يوضح الرضى عن الدخل ،

الرضي عن الدخل		التكرار		النسبة %	
نعم		42		% 21	
لا	8 - 6	158	17	% 18.5	%79
	10 - 8		50	% 25	
	12 - 10		48	% 19.4	
	14 - 12		20	% 10	
	14 <		23	% 11.5	
المجموع		200		% 100	

يتطلع غالبية أفراد المجتمع الجزائري إلى معيشة ورفاهية اجتماعية أفضل ، وفقا لما تقره مقتضيات السوق ومتطلبات الحياة المتزايدة كما ونوعا . وفي هذا السياق تعبر أغلبية فئات المجتمع الجزائري عن عدم رضاها على معدلات الأجور في مختلف القطاعات مقارنة مع قوانين السوق وضعف القدرة الشرائية وتراجعها ، حيث تشير تقارير التنمية أن متوسط دخل الفرد الجزائري الأدنى بحدود 1500 -2000 دولار سنويا أي بمعدل 09 دولارات في اليوم

فرضى أفراد المجتمع عن دخلهم مرتبط بتحسين ظروف المعيشة (الاقتصادية خاصة) هذه الأخيرة التي تتوقف على رفع الأجور بشكل يتناسب ويتجاوب مع متطلبات الحياة العصرية لما يضمن العيش الكريم.

و المتمعن في الشواهد الكمية للجدول أعلاه يجد أن أعلى نسبة والمقدرة بـ (79 %)غير راضية عن الدخل المتحصل عليه رغم أن أفراد العينة ينتمون إلى الشريحة العليا للطبقة الوسطى, والتي تعد من ناحية السلم الاجتماعي مكتفية ماديا والتي يقدر متوسط دخلها بـ (40000.00 دج) دينار إلى أنه ومقارنة - كما سبقت الإشارة - بتكاليف المعيشة وأعباء الحياة الاجتماعية التي تزداد يوم عن يوم ،ضيف إلى ذلك خصوصية هذه الفئات التي لها مميزاتها الاجتماعية والثقافية فهي إلى جانب التكاليف الضرورية (الأكل ، النقل ، الكهرباء ، الإيجار) ،تحتاج إلى تكاليف أخرى مثل اقتناء الكتب لمواكبة الجديد, والاستفادة من الانترانت ...الخ ، إضافة الى ضرورة سفرها ومشاركتها في مختلف الأبحاث والفعاليات العلمية نظرا لدورها التنموي في البلاد باعتبارها حاملة للواء التغيير والتقدم

وفي هذا الإطار يصرح المبحوث وهو طبيب مختص[1] ً إن الدخل الذي يتقاضاه (8000.00 دج) وهو بالكاد يغطي المصاريف الضرورية للأسرة من أكل ، وملبس ، ونفقات خاصة بالنقل والكهرباء والغاز مما أدى به إلى الاشتغال بعد عمله الرسمي في عيادة خاصة لتغطية باقي المصاريف المتمثلة في اقتناء الكتب والمجلات العلمية والخروج على الأقل مرة في السنة أو سنتين إلى الخارج للمشاركة في ملتقيات دولية لرفع الكفاءة العلمية ، علما أن مصاريف هذه الملتقيات على عبئ الفرد الشخص وعلى مسؤوليته .

وعن سؤاله عن الدخل الذي يراه مناسب فقد صرح بأن000.00 300 دينار قد تكفى مصاريفه العملية الفعلية ، فوفق طموحاته فهو درس واجتهاد من أجل الفوز بمنصب ومكانة توفر له مستوى معيشي مرتاح سكن معقول ، سيارة ، أكل جيد ، السفر...الخ ,إضافة إلى أمله في فتح عيادة خاصة حسب تخصصه (جراحة القلب) ، وهذا طبعا لن يكون بمبلغ 80000.00 دينار ، فهو يرى أنه يستحق ذلك بعد 25 سنة من الدراسة و الجدً

[1]: المقابلة رقم (6) يوم الخميس 10 سبتمبر 09 على الساعة 14.00 بعيادة ابن سينا باتنة .

وعليه فإن تراجع القدرة الشرائية لهذه الفئة سيؤدي لا محالة إلى نزول هذه الشرائح إلى الطبقة السفلى من حيث طاقة الاستهلاك ، رغم استمرار الفوارق بينها ، والتي تبقى كمية ، وليست نوعية كما كانت عليه .

أما إذا تطرقنا إلى الدخل الذي تراه هذه العينة مناسب لطموحها ومكانتها الاجتماعية ، على اعتبار ما تتميز به من رأس مال رمزي حسب ما يرى **بيار بورديو**" فهو - رأس المال الرمزي - مثل أي ملكية أو نوع من رأس المال (طبيعي، اقتصادي ، ثقافي ، اجتماعي) يدرك من قبل فعالية تسمح لهم مقولات إدراكهم بمعرفتها ، والإقرار بها ، ومنحها قيمة، مثل الشرف بالمجتمعات العربية والإسلامية ،حيث لا توجد هذه القيمة إلا عبر السمعة "[1]

وطبقا لذلك فإنه لا وجود لرأس المال الرمزي ، مع ما يحوله من فائدة وسلطة إلا في العلاقة بين ملكيات متميزة ومميزة مثل الجسد واللغة والملبس والتأثيث التي يحوزها الفاعلون - [2]

وفي هذا الإطار تصرح أغلبية مفردات الدراسة بنسبة(25 %) و(24%) بأن الدخل الذي تراه مناسبا لإشباع احتياجاتها هو الذي يتراوح بين] 80000- 10000] و] 10000 - 12000] أي بمتوسط (100000 دينار جزائري) في حين نجد نسبة لا يستهان بها والمقدرة بـ (11.5%) تطمح إلى دخل يفوق 14000.00 دينار، والذي ترى فيه الدخل الذي يغطي احتياجاتها وطموحاتها ويوفر لها المكانة الاجتماعية التي هي أحد مميزاتها عن بقية الطبقات والتي تعبر عن مستواها العلمي والثقافي والاجتماعي.

وهذا يثبت الاتجاه الاستهلاكي لهذه الطبقة ، إذ أنها تتطلع إلى مستوى معيشي مشابه لذلك الذي تعيشه الطبقة العليا.

[1]: بيار بورديو ، أسباب علمية ، ترجمة أنور معين ، طرابلس ، الدار الجماهيرية للطبع والنشر ، 1996 ص 136
[2]:المرجع نفسه ص 64

الجدول رقم (10) يوضح ملكية السكن وطبيعته

ملكية السكن ونوعه / طبيعة المسكن		نعم				لا	المجموع
		شقة	منزل أرضي	منزل بطابق علوي	المجموع		
ملك	ت	12	19	47	78	/	78
	%	%6	%9.5	%23.5	%39	/	%39
إيجار	ت	/	/	/	/	68	68
	%	/	/	/	/	%34	%34
سكن تساهمي	ت	31	/	/	31	/	%31
	%	15.5 %	/	/	%15.5	/	%15.5
سكن وظيفي	ت	/	/	/	/	23	23
	%	/	/	/	/	11.5 %	%11.5
المجموع	ت	43	19	47	109	91	200
	%		%9.5	%23.5	%53.5	45.5 %	%100

يعد السكن أحد المتغيرات التي تعكس الأوضاع الاقتصادية للطبقات الاجتماعية، وهو مطلب أساسي لا يمكن الاستغناء عنه لأنه يقع في مستوى الحاجات الأساسية في سلم " مازلو lowMas " الشهير بترتيب حاجات الفرد إلى أربع درجات هي : 1- حاجات فسيولوجية ،

2- الحاجات إلى الأمن 3- الحاجة إلى القبول من الآخرين 4- الحاجة إلى تحقيق الذات[1]

فهو يدخل في الترتيب الثاني –من سلم الحاجات-، من خلاله يتمكن الفرد من ممارسة حياته الاجتماعية ، وتشكيل نسق علائقي يحقق الاستقرار الاجتماعي والأمن داخل الأسرة.

وتشير الشواهد الكمية لهذا الغرض وبنسبة تقدر بـ (53.5%) وهي تعبر عن نصف العينة بأنها تحوز وتملك سكن ، إلا أن طبيعة هذا السكن تتنوع بين ملكية مطلقة بنسبة(39%) وملكية جزئية بنسبة(15.5%) وهو يمثل السكن التساهمي ،فهو نوع جديد أقرته التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع والذي يعتمد على التسديد بالتقسيط الشهري ونظام القروض البنكية ، ولا يكون السكن ملكية تامة إلا بعد مرور سنوات ويتم تسديد جميع الأقساط المعبرة عن ثمن الملك ، هذا النظام في التسديد يؤثر اجتماعيا على توزيع المصاريف الشهرية لهذه النسبة ، أما عن نوعية السكن المملوك فتصرح عينة الدراسة التي تمتلك السكن بنسب متقاربة(23.5 %) و(21.5 %؟)، الأولى تشير إلى ملكية منزل عصري بطابق علوي ، والثانية تشير إلى ملكية شقق داخل عمارة وغالبيتها ليس ملكا كلي - كما سبق الإشارة أعلاه - هذه الشقة التي تكون عادة ذات مساحة محدودة وبالتالي لا تتوافر على ملامح الحياة الاجتماعية المرضية ، وبالتالي عدم توافر الحد الأدنى من الاستقرار للأسرة ، مما يجعل الوضع النفسي والاجتماعي لأفراد هذه الطبقة يتميز بالإحباط أما نسبة (9.5 %) فهي تملك منزل أرضي تقليدي قديم(عادة ما يكون ارث لرب الأسرة).

هذه الاختلافات تنعكس عن الوضعية الاجتماعية للأفراد هذه الطبقة مما يؤدي تباين الأوضاع الاقتصادية لهذه الشريحة ، بل للطبقة الوسطى في حد ذاتها.

أما باقي مجتمع الدراسة والذي يعبر على نسبة 45.5 % وهي تقارب نصف العينة، فهي تصرح بأنها لا تملك سكن خاص بها، رغم أقديمتها في مجال العمل، وتعدد مصادر دخل بعضها(عمل الزوجة)،إلا أنها ولصعوبة ظروف المعيشة،وغلائها،لا تزال تتخبط في مشكلة

[1]: linton (Ralph) :**le fondement urelcult de la personnalité Borctas** paris 1977 . pp 12-11

الإيجار، وذلك بنسبة(34 %)، أما نسبة(11.5 %) فهي تقطن في سكن وظيفي تابع للوظيفة التي تشتغل بها بعض فئات مجتمع الدراسة،وفي هذا الصدد يقول أحد المبحوثين[1]

" 20 سنة وأنا في المهنة ، لدي 07 أبناء ، ودخلي في حدود 38000.00 دينار ، وأنني أتخبط في مشكلة الإيجار الذي ازداد سعره في الفترة الأخيرة 3 مرات مكان عليه في السنوات القليلة السابقة ، ما يتجر عنه من أزمات اجتماعية مثل الاضطرار في كل مرة إلى تغير السكن بطلب من المالك ، أو رفع الإيجار في كل سنة ، والجديد هو الدفع المسبق لسنة كاملة .. الخ ، وهذا يؤثر على أوضاعي الاقتصادية ويرهقني ، فالدخل الذي أتقاضاه بالكاد يكفي مطالب الأولاد خاصة وأنهم يدرسون جميعا ورغم أن زوجتي تعمل أيضا - معلمة - إلى أن تكاليف الحياة الباهظة ، لم تسمح لنا بشراء سكن ، ونحن ننتظر اليوم تخرج ولدينا من الجامعة لنحاول شراء سكن تساهمي ، إذ نراه الحل الوحيد لحل مشكلة السكن ...

وتساءل هذا المبحوث هل فعلا أنا أنتمي إلى الطبقة الوسطى ، وبالتحديد إلى الشريحة العليا ، فهو يرى أنه ينتمي إلى الطبقة الدنيا ، فأوضاعه الاقتصادية (الإيجار ، الدخل المحدود ، مستوى المعيشة ..) تنبأ ذلك، فالمستوى التعليمي والوظيفة لا تؤمن للأسف مستوى معيشي جيد يشعرك بانتمائك إلى نخبة معينة ، وشريحة ذات مكانة اجتماعية معينة أو يدفعك إلى الإبداع والتنمية "

إضافة إلى ما سبق ، فمن الأسباب التي تؤدي إلى عدم القدرة على شراء السكن وملكيته والتي أفرزتها مجموع التحولات يشهدها المجتمع الجزائري، هو الفجوة الكبيرة التي تزداد بين معدلات الدخل ومعدلات أسعار العقار، والتي تشهد في السنوات الأخيرة قفزة كمية ، وزيادة مذهلة في الأسعار . وهي نفس المشكلة التي يعانى منها العالم ككل ففي أحد الدراسات على الطبقة الوسطى الأمريكية تشير إلى " مشكلة الإسكان في الولايات المتحدة مهددة بسبب انخفاض مستوى الدخل الذي لا يسمح بتكوين فائض يسمح بالانتقال إلى منزل يناسب مستوى الدخل ، نظرا لصعوبة شروط الإقراض السائدة الآن، وهو ما أدى ببعض العائلات

[1]: مقابلة رقم (02) : يوم الاثنين 14 سبتمبر 2009 على الساعة 10.00 بمكتب أحد الجرائد اليومية

إلى فقدان منازلها أو على وشك فقدانها نتيجة عدم قدرتها على الوفاء بالسداد ، ونتيجة للفجوة بين معدلات الدخل ومعدلات أسعار العقارات" [1]

[1]):رنا أبو عمرة :" **الطبقة الوسطى الأمريكية ، معضلات متراكمة "**، مجلة السياسة الدولية ، العدد 175 ، جانفي 2009 ص 235 المجلد 44)

الجدول رقم (11) : ملكية السيارة وطريقة شرائها

ملكية السيارة وطريقة شرائها	لا	نعم			المجموع
		بالتقسيط	سديد فوري	أخري	
التكرار	79	43	76	02	200
			121		
النسبة المئوية	% 39.5	21.5 %	% 38	% 1	% 100
			%60.5		

يعبر الجدول أعلاه عن ملكية السيارة وطريقة تسديد ثمنها إذ أصبح امتلاك السيارة اليوم أحد الضروريات الملحة في الحياة اليومية ، فهي وسيلة لاغنى عنها لتحقيق حد أدنى من الراحة والرفاهية التي تسمح بتجديد قوة العمل، وتعطي للحياة معنى فهي لم تعد من الكماليات لأن كبر المدينة وترامي أطرافها يستوجب بالضرورة الحصول على سيارة لقضاء مطالب الحياة المعاصرة كما أن السياسة الاقتصادية للسوق تبنت إستراتيجية تجارية جعلتها تحتل مرتبة هامة في سلم الحاجة ، إضافة إلى أنها أحد أدوات التمايز الاجتماعية خاصة لهذه الطبقة ، وهذا ما توصلت إليه دراسة بولكعبات [1] (في تحديده لنوع الحاجات التي تشكل هاجس لدى الطبقة الوسطى في الجزائر إذ توصل إلى أن الحاجات الضاغطة التي ينوون إشباعها عندما تتاح لهم أول فرصة هي على التوالي 1- السيارة 2- تأثيث السكن 3- شراء السكن)

وتعبر الشواهد الكمية للجدول أعلاه أن أعلى نسبة والمقدرة بـ 60.5 % تملك سيارة وهو ما يؤكد ما سبقت الإشارة إليه أعلاه وإدراك ضرورتها في حياتهم ، أما عن طريقة اقتنائها

[1]: إدريس بولكعيبات : **وضع الطبقة الوسطى في الجزائر** ، مرجع سابق ص 203

فتصرح نسبة(38 %)أنها أشترتها بالتسديد الفوري ، الذي تطلب منها تجميع المبلغ على حساب الكثير من المطالب من جهة،و ان ملكيتها لهذه السيارة كانت في فترة زمنية سابقة تتسم بنوع من الرخاء في مستوى المعيشة وكانت إمكانية التوفير والادخار ممكنة، أما نسبة (21.5 %)ممن يملكون السيارة فطريقة تسديدهم لثمنها يتم بالتقسيط وعن طريق القروض البنكية ، وهي سياسة اقتصادية أفرزتها التحولات الاقتصادية التي تدخل في إطار سياسة الانفتاح ومحاولة تحقيق الرخاء الاجتماعي وتوفير أدنى الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع.

إلى أن هذه الطريقة تشكل ضغط من ناحية تنظيم المصاريف الشهرية لأفراد العينة ، وسيؤثر ذلك على بقية الحاجات الضرورية اليومية مثل الأكل .....الخ

أما نسبة(1 %)فهي تشير إلى أن ملكيتها للسيارة كانت عن طريق الورثة .

أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ(39.5 %)تصرح بأنها لا تملك سيارة هذا ليس لأنها لا ترغب في ذلك ، بل لعجزها عن امتلاكها لضعف الدخل ومحدوديته ؟، وارتفاع القدرة الشرائية ، فهي تؤمن بضرورة امتلاك السيارة التي تحل العديد من المشاكل خاصة وأن الزوجة تعمل مع الرجل مما يضطر إلى إيجاد حلول للأولاد خاصة إذا كانوا صغاروذلك بضرورة تنقلهم إلى دور الحضانة ، أو جمعيات أو إلى الأقارب ، وهذا يتطلب وسيلة نقل لربح الوقت .

في الختام نشير إلى أنه حاولنا استعراض بعض المؤشرات التي تطبع الوضعية الاقتصادية للطبقة الوسطى مثل مستوى الأجور والرضا عنها ، وكذا فرص الادخار ، فضلا عن ملكية السكن والسيارة التي تعتبر من المؤشرات الأساسية للمستوى الاقتصادي(ولا يخفي هذه المؤشرات تشكل في مجموعها علامات رئيسية تشير إلى المكانة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والجماعات وتستعملها جل الدراسات لتصنيف فئة أو شريحة اجتماعية ومهنية معينة ضمن الشرائح الوسطى التي تعتبر مصدر تشكيل النخب الاجتماعية) [1] فمجتمعنا اليوم يشهد تفاوتا كبير بين مستويات الدخل ، وهذا ينعكس على الأوضاع الاقتصادية لهذه الفئة ، ففي السابق كان يعزى هذا التفاوت إلى المستوى التعليمي لأفراد هذه الطبقة ، بحيث ينظم الأعلى تعليما إلى فئة الأعلى دخلا ، إلا أنه في إطار التحولات التي يشهدها المجتمع ، إذ ا ما ثبتنا متغير التعليم ، أصبح التفاوت في الدخل نتيجة منطقية لارتفاع تكاليف المعيشة وضرورياتها التي تشمل الطعام والتعليم والنقل والسكن ، هذا الأخير مثلا الذي يعبر عن الاستقرار الاجتماعي والنفسي لعينة الدراسة ولعلاقته المباشرة بمستوى دخل الفرد ، فانخفاض هذا الأخير لن يسمح بتكوين فائض يسمح بامتلاك سكن ، أو حتى إيجار سكن لائق لهذه العينة ، وهذا سيعكس جليا الوضع الاقتصادي لهذه الطبقة .

[1]: أحمد زايد -العروسي الزبير : **النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر** ، مكتبة مدبولي 2005، ص 324

2-الأوضاع الاجتماعية للطبقة الوسطى :

تعد الظروف الاجتماعية مرآة عاكسة للظروف الاقتصادية التي يعيشها الأفراد ، وهي أيضا أحد محددات التمايز الطبقي وهي تجسد نمط حياة مختلف الطبقات و أسلوب معيشتها ووتيرتها الاجتماعية، لذلك لا يمكن اذ تحدثنا عن أوضاع أي طبقة أو نحصرها في الجانب الاقتصادي، بل يجب التطرق إلى الظروف الاجتماعية ، والتي تختلف من طبقة إلى أخرى ، بل تتباين داخل الطبقة الواحدة وكما سبقت الإشارة في المبحث السابق فإن الظروف الاقتصادية للمجتمع البحث شهدت تراجع ، وعدم رضا وهذا ما سينعكس حتما عن الظروف الاجتماعية التي تعيشها ، وهذا ما سنحاول تحليله في هذا المبحث من خلال مجموعة من المؤشرات تتكامل فيما بينها لتقيس وتوصف هذه الظروف والتي تم حصرها في نوعية المستوى المعيشي ، ومدى الرضا عنه ، جانب الخدمات الاجتماعية المتمثل في العلاج والدراسة نوع الحي الذي تعيش فيه عينة الدراسة ، ومدى إمكانية التنزه والاصطياف

جدول رقم (12) يوضح نوع المستوى المعيشي ومدى الرضا عنه

مستوى المعيشة / الرضا عن الظروف الاجتماعية			جيد	متوسط	دون المتوسط	المجموع		
راضي		ت	35	07	/	42		
		%	% 17.5	% 03.5	/	% 21		
غير راضي	ضعيف الدخل	ت	/	45	/	45	% 79	158
		%	/	%22.5	/	% 22.5		
	تراجع القدرة الشرائية	ت	08	50	/	58		
		%	% 4	% 25	/	% 29		
	السكن غير مناسب	ت	/	10	/	10		
		%	/	%5	/	% 5		
	كثرة الديون	ت	/	10	08	18		
		%	/	%5	% 4	% 9		
	ضعف الدخل + تراجع القدرة الشرائية	ت	/	21	06	27		
		%	/	% 10.5	% 3	% 13.5		
المجموع		ت	43	143	14	200		
		%	% 21.5	% 71.5	% 7	% 100		

يعكس المستوى المعيشي للفرد أوضاعه الاجتماعية ، مكانة الاجتماعية ، ويحاول الجدول أعلاه التعريف بالمستوى المعيشي الحقيقي لشرائح الدراسة . حيث تشير الشواهد الكمية

بأعلى نسبة والمقدرة بـ 71.5% بأن مستواهم المعيشي متوسط وأنهم بالكاد يكفون التزاماتهم الأسرية ، وذلك بتلبية الحاجات الأساسية المتمثلة في الأكل واللباس والتعليم ، وبالتالي حصر حدود تفكيرها في كيفية تلبية حاجيات أسرتها ، خاصة وأنها تشهد تدنى في الأوضاع الاقتصادية نتيجة محدودية الدخل وضعفه وتراجع القدرة الشرائية ، هذا ما سيترتب عليه التفكير في العمل الإضافي خارج القطاع الرسمي، وبالتالي انشغال هذه الطبقة أكثر بالجانب المادي أي سيطرة معيار الثروة " الدخل " على قيم هؤلاء وتبنيه كمعيار حاسم في تصنيف مختلف الجماعات الاجتماعية ، وهذا سيجعل هذه الفئة تفقد بعض الرموز التي تعتز بها ، بوصفها تحتل مكانة اجتماعية داخل السلم الطبقي ، خاصة فيما يخص أسلوب تربية الأبناء والاهتمام بدراستهم ....الخ ، وهذا يجعلها تقترب من الطبقة الدنيا التي يتميز أفرادها بسيطرة التفكير في كيفية توفير لقمة العيش ، وإهمال كل شيء، أما نسبة التالية والمقدرة بـ(21.5 %)تصرح بأن مستواها المعيشي جيد، وهي تخص الفئة التي يفوق دخلها $\leq$ 80000.00 والفئة التي لها التزامات محدودة وظروف اقتصادية جيدة.

أما نسبة(7 %)فهي التي تمثل الفئة ذات المستوى دون المتوسط وهي نسبة لها دلالتها رغم صغرها لأننا نتكلم عن الشريحة العليا للطبقة الوسطى التي تتميز برأسمال ثقافي ورمزي واقتصادي من المفروض بكفل لها مستوى معيشي على الأقل متوسط.

وهذا ما يؤدي حتما إلى تضمرها وعدم رضاها عن هذه الأوضاع وهذا ما أكدته المؤشرات الكمية التي تعبر فيها الأغلبية بنسبة(79 %)عن عدم رضاها عن أوضاعها الاجتماعية نتيجة التحولات الاقتصادية التي يعيشها المجتمع والتي كانت لها انعكاسات اجتماعية زادت من حدة الاستقطاب الاجتماعي وتدهور أحوال المعيشة لفئات واسعة من أفراد المجتمع ، مع تضاعف البطالة وتراجع القدرة الشرائية وزيادة نسبة الفقر وترجع هذه النسبة أسباب عدم رضاها عن هذه الظروف بالدرجة الأولى بنسبة(29 %) إلى تراجع القدرة الشرائية لهذه الفئة بعد الارتفاع الكبير في أسعار مختلف السلع والخدمات تليها مباشرة نسبة(22.5 %) التي ترى أن دخلها ضعيف لا يغطي تكاليف العائلة كما سبق التوضيح في الظروف

الاقتصادية، أو السببين معا بنسبة(13.5 %) ، في حين ترجع نسبة(9 %) إلى كثرة الديون ذلك أنه كما سبق الإشارة في المبحث السابق أن نسبته لا بأس بها من عينة الدراسة التي استفادة من السكن التساهمي أو شراء السيارة بالتقسيط ، وهذا سيدخلها في دائرة الديون نتيجة للرغبة في إشباع هذه الحاجات الملحة من جهة وللفرصة التي أتاحتها الدولة من جهة ثانية والتي تتمثل في السياسات الاقتصادية المتبعة في ظل مخطط رئيس الجمهورية(2005-2009).

أما النسبة المتبقية والتي تعبر عن رضاها عن أوضاعها الاجتماعية والمقدرة بـ(21 %) فهي نسبة ضئيلة مقارنة مع النسب السابقة وهي تضم الفئة التي تتمتع بمستوى اجتماعي جيد وهي تشمل عينة الأفراد الذين ليست لهم التزامات أسرية ،وجزء منها يفوق دخله 800000.00 دينار كما أنها عرفت كيف تستغل فترة الرخاء التي عاشتها في فترة الثمانينات التي مكنتها من تكوين نفسها اقتصاديا " سكن لائق ، سيارة فخمة ، رصيد في البنك ...." غطت على هذه الفترة، وعليه يمكن القول أن هذه الطبقة تشهد تراجع كمي في هذه الفترة وظروف اجتماعية متراجعة مقارنة بفترة 70 و 80 التي عرفت توسع لهذه القاعدة .

الجدول رقم(13) يوضح نوع الحي الذي يعيش فيه مجتمع الدراسة و مع من يعيش

نوع الحي / مع من تعيش		شعبي	متوسط	راقي	المجموع
مستقلا	ت	/	79	19	98
	%	/	% 39.5	% 9.5	% 49
العائلة	ت	42	60	/	102
	%	%21	% 30	/	% 51
المجموع	ت	42	139	19	200
	%	% 21	% 69.5	% 9.5	% 100

تشهد المدينة عادت ازدواجية حضرية على مستوى البنية الإيكولوجية والعمرانية فهي تضم أحياء شعبية وأخرى راقية وثالثه تجمع بين الاثنين، هذه الأحياء تعكس الحالة الاجتماعية لسكانها ومستواهم المعيشي ، أساليب حياتهم ، ويحاول الجدول أعلاه التعريف بالأحياء الأكثر تعبيرا على انتماء الطبقة الوسطى وتشير أعلى نسبة والمقدرة بـ(69.5 %) بأنها تقطن في أحياء متوسطة وهي الأحياء المستحدثة في الثمانينات وبداية التسعينيات تتميز بطابع معماري ليس عصري وليس تقليدي ، تتوافر على مساحات متوسطة ذات كثافة سكانية متوسطة وهي عادة ما تستقطب الفئات الجديدة الصاعدة في السلم الاجتماعي خاصة شرائح الطبقة الوسطى ، أما نسبة(21 %)وهي تقريبا تمثل ثلث مجتمع الدراسة تصرح بأنها تقطن في أحياء شعبية " وهي أحياء نشأت في فترات تاريخية بعيدة ، تتميز بعدد من الخصائص والسمات الحضرية منها على سبيل المثال : ارتفاع الكثافة السكانية ، ارتفاع معدلات الخصوبة، انخفاض مستويات الدخول ، تدهور الظروف السكنية بشكل عام ،

وسيطرة نمط الإنتاج السلعي الصغير وتنوع وسائل النقل والموصلات والنمو المتزايد والسريع للسكن الفقير والعشوائي ، وكذلك تتميز هذه الأحياء بالتدهور الواضح في مستوى الخدمات الحضرية " [1]

هذه السمات تعكس حياة اجتماعية غير مقبولة ومرضية لهذه النسبة ، وتعبر عن تردي أوضاعها الاجتماعية أما نسبة(9.5 %)وهي التي تعبر عن سكنها في أحياء راقية وهي تتصف بعكس الأحياء السابقة حيث تتميز " بانخفاض الكثافة السكانية وارتفاع مستويات الدخل ، وتوافر الخدمات والمرافق الحضرية ، فضلا عن التخطيط الهندسي الواضح لشوارعها وميادينها ، ومساكنها المختلفة " [2] وهي الفئة التي نشير إليها في كل مرة ذات المستوى المعيشي الجيد والأوضاع الاقتصادية المرتاحة .

أما إذا تطرقنا إلى استقلالية العيشة لهذه الطبقة فنجد نسبة لا بأس بها والتي تمثل نصف مجتمع الدراسة بنسبة 51 % تعيش مع العائلة الكبيرة بسبب أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وهي الأكثر تمركزا في الأحياء الشعبية والمتوسطة وسبق أن أشرنا إلى موصفات هاته الأحياء ، وهذا بالتأكيد سيعكس حياة صعبة غير مستقرة اجتماعيا ونفسيا ، وسيحد من طموح ودور هذه الطبقة التي تمثل نخبة المجتمع ، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ (49 %) فهي تصرح بأنها تعيش مستقلة ، في أسر نووية مما يسمح لها بتأمين تربية أفضل لأبنائها ، ومستوى معيشي جيد وهذا حتما سيعكس أوضاعها الاجتماعية ، كما أن هذه الفئة هي التي تقطن الأحياء الراقية والمتوسطة إضافة إلى أن استقلالية المعيشة ، تعبر عن أحد القيم الثقافية التي تميز هذه الطبقة بالذات وتسعى إلى تحقيقها .

[1]: محمود عودة ، سعيد ناصف : **علم الجتماع الريفي والحضري** ، القاهرة ، 2005 ص 284
[2]: المرجع نفسه ، ص 285.

الجدول رقم: (14)يوضح مكان علاج مجتمع الدراسة.

جهة العلاج	التكرار	%	المجموع
القطاع العام	40	%20	60
القطاع الخاص	100	%50	100
2+1	60	%30	60
المجموع	200	%100	200

يمثل الجدول أعلاه الرعاية الصحية لأفراد عينة الدراسة باعتبارها مؤشر هام للدلالة على الحالة الاجتماعية، حيث تشير الدلالات الكمية بأن أكبر نسبة و المتمثلة في(50%) من مجتمع الدراسة بأنها لا تستفيد من خدمات العلاج الخاصة بالدولة بل هي تعالج في القطاع الخاص نظرا لصعوبة الاستفادة في علاج القطاع العام الذي تسيطر عليه البيروقراطية التامة فعلى حد قول أحد الحالات[1](مدير) "رغم أن الدولة لا تزال تتبنى منهج مجانية العلاج، إلا أن الواقع يحول دون ذلك، فإذا توجهت إلى إحدى المستشفيات للعلاج و القيام بالفحوصات و التحليلات اللازمة يقولون لك أن التحليل المطلوب غير موجود و الأشعة غير متوفرة ، أو الآلات معطلة، أو الأدوية لم تصل بعد،مما يضطرك إلى التوجه إلى القطاع الخاص ، و الذي تكون فتورته مثقلة قد تصل إلى بعض الأحيان (التحاليل+ الأشعة + شراء الدواء) إلى أكثر من ثلث الدخل "

كما نجد أن نسبة(30 %)من مجتمع الدراسة تعالج في القطاعين على السواء حسب حالة المرض ، وحسب مصاريف كل شهر أما نسبة(20%)فهي تصرح بأنها تعالج في القطاع العام وهي الفئة التي تتوافر مؤسساتها على الخدمة الصحية وهي تصرح بأنه لا يمكن لها تغطية المصاريف العلاجية وفق الدخل المتحصل عليه .

وتجمع عينة الدراسة على أن الإشكالية ليست في جهة العلاج وإنما ما بعد ذلك أي شراء الدواء الذي أصبح ثمنه باهضا جدا وأن الأسرة التي يتكون أفرادها أكثر من 06 أفراد تصبح في كثير من الأحيان عاجزة على تغطية هذا الجانب ، ضف إلى ذلك أن نظام التعويض يأخذ فترة طويلة نوعا والكثير من الأدوية غير خاضعة لنظام التعويض ولذلك فإن الخدمة الصحية تعكس زوايا هامة في الظروف الاجتماعية للفرد التي تعكس تقدمه ورقيه ، إذ يعتبر الباحثين " الرعاية الصحية وزيادة إنتاج المجتمع "[1]

وما يمكن استخلاصه أن التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري خاصة اقتصاد السوق ، تبتعد تدريجيا عن الاهتمام بالمصلحة العامة والتخلي عن خدمة الفرد نظرا لتبنيها مبدأ تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح المادي بمعنى تحقيق المصلحة الخاصة والفردية لأرباب العمل ، إضافة إلى فتح الاستثمار حتى في مجال الصحة التي أصبح يتاجر بها .

[1]: أحمد فؤاد السرمي : **دور الصحة العامة في التنمية الاجتماعية** ، الإسكندرية 1967 ص - ص 14 - 20

الجدول رقم (15)يوضح نوع القطاع الذي يتمدرس فيه أبناء الطبقة الوسطى

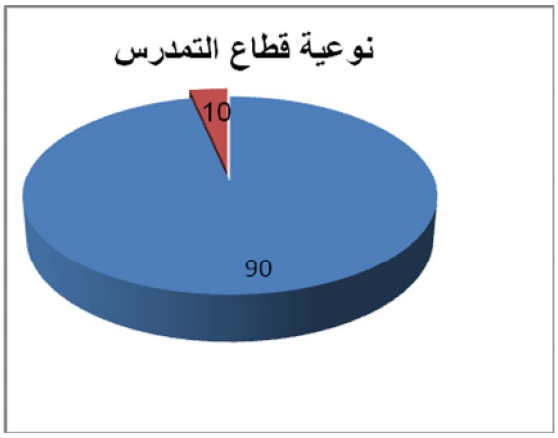

جهة الدراسة	التكرار	النسبة %
القطاع العام	180	% 90
القطاع الخاص	0	0
عام + خاص	20	% 10
المجموع	200	% 100

يوضح الجدول أعلاه جهة دراسة مجتمع الدراسة والذي يعكس السياسة التربوية التي تنتهجها الدولة الجزائرية حيث تصرح أغلبية مفردات الدراسة بنسبة 90 % أن أبنائها يدرسون في مدارس عام ، وأن نسبة 10 % فقط ممن يدرسون في قطاع عام + خاص وإذا حللنا القطاع الخاص الذي تقصده العينة فهي ليست المدارس الأكاديمية بل مدارس تكوينية تقدم دروس خصوصية لرفع المستوى لطلبة المدارس الأكاديمية أو تقديم تكوينات مهنية في مجموعة من التخصصات وبالتأكيد هي مدارس معتمدة من طرف الدولة وهذا يؤكد على أن القطاع الوحيد في مجتمعنا الذي لم يصله الاستثمار إلى بنسب ضئيلة وأن سياسة مجانية التعليم لا تزال سارية المفعول منذ أمرية 76 للرئيس الراحل **هواري بومدين** التي تنص على إلزامية ومجانية التعليم إلا أن الإشكالية الفرعية التي تطرح هي مصاريف شراء الكتب التي كانت في الفترة السابقة مجانية أو بمبلغ رمزي ، إلا أنه في ظل التحولات العامة التي شهدها المجتمع وفتح الاقتصاد الحر أصبح الكتاب المدرسي يتاجر به ، وبالتالي زيادة ثمنه ، مما أدى إلى إثقال كاهل الأسرة الجزائرية خاصة إذا كان عدد المتمدرسين كبير " أكثر من فردين " ، هذا بالإضافة إلى ظاهرة أخرى اجتاحت مجال التعليم ، إذ تكاد تصبح إجبارية ،

وهي ظاهرة الدروس الخصوصية التي أصبحت تبدأ مبكرا حتى في المرحلة الابتدائية ، وإذا تكلمنا عن فاتورتها ، فلا دعي للنقاش حيث تصل في بعض الأحيان إلى نصف الدخل خاصة في المرحلة الثانوية ، وفي هدا الصدد تصرح أحد المبحوثات [1] " إن ظاهرة الدروس الخصوصية أصبحت أحد المتطلبات الضرورية ، التي لا يمكن الاستغناء عنها ، فالأساتذة للأسف داخل الأقسام لا يبذلون جهدهم ، بل يطلبون من التلاميذ الحضور إلى الدروس الخصوصية بعد انتهاء دوامهم، فأنا لديا أربعة أبناء اثنان منهم في المرحلة الثانوية أحضر لهم مدرسين إلى البيت في أكثر من مادة ، ثمن المادة الواحدة في الشهر 5.000 دينار ، حيث يصل مصروف هذه الدروس إلى 300000 دينار في الشهر وهو ثلثي مرتبي ، وباقي المصاريف تغطيها زوجي ، فكيف للفرد واحد يشتغل أن يغطي هذه المصاريف "

[1]: المقابلة رقم (08) يوم الثلاثاء 08 ديسمبر 2009 على الساعة 13.00 بمحكمة باتنة .

الجدول رقم (16)يوضح تنزه مجتمع الدراسة خلال العطلة الصيفية

التنزه و مكانه		التكرار		%	
لا		57		%28.5	
نعم	داخل الوطن	102	143	%51	71.5
	خارج الوطن	26		%13	
	2+1	15		%7.5	
المجموع		20		%100	

يشير الجدول أعلاه الى استفادة مجتمع البحث من العطلة الصيفية واستمتاعه بها و مااذا كانت ظروفه الاقتصادية تسمح بذلك حيث تصرح أعلى نسبة والمقدرة ب (71.5%) بأنها تتنزه في العطلة وان هذه الأخيرة من احد أهم الأولويات لها خاصة بالنسبة لهذه الشريحة فهي تمثل احد الامتيازات لديها عن بقيت الشرائح وأنه لا نقاش في ذلك فبعد سنة من التعب والمشاكل يجب أن تقابلها راحة على الأقل لمدة أسبوع ، أما أين يقضيها هؤلاء فالأغلبية نسبة(51 %) يقضونها داخل الوطن وفقا الميزانية الخاصة ، وبذلك وأن أغلبهم يشاركون في رحالات الخدمات الاجتماعية أو الوكالات السياحية نظرا لما توفره من امتيازات خاصة في مجال الإنفاق وبالتالي يتسنى لهم القيام بذلك أما نسبة(13.5 %) و (7.5 %) التي تصرح بأنها تقضي عطلتها خارج الوطن أو بالداخل والخارج معا فهي تشمل الفئة ذات المستوى المعيشي الجيد التي سبق ، وأن أشرنا إليها مسبقا ، وهي مرتاح اقتصاديا واجتماعيا أما النسبة المتبقية(28.5 %)وهي نسبة لها دلالتها إذ تعبر عن عدم استفاد تهم من العطلة ويعود ذلك بالدرجة الأولى الى عدم كفايتهم من ناحية المادية نتيجة تدهور القدرة الشرائية كما سبق واشرنا وكثرة المطالب نتيجة تدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية .

النتائج العامة

نتائج الدراسة:

لقد اسفرت هذه الدراسة في اختبارها الامبريقي للفرضيات الدراسة على النتائج التالية :

1-الفرضية الأولى :

لقد خلصت هده الدراسة بعد التحقق الأمبريقي للفرضية الأولى على صدقها ، والتي تشير إلى علاقة مختلف التحولات التي يعيشها المجتمع الجزائري بأوضاع الطبقة الوسطى حيث تدل الشواهد الكمية و الكيفية على تراجع و تدهور أوضاع هده الطبقة الاقتصادية و الاجتماعية .

1-الأوضاع الاقتصادية:

وفي هدا الإطار كشفت الدراسة أن أفراد الطبقة الوسطى يعانون من تراجع في أوضاعهم الاقتصادية ،نتيجة السياسات التي انتهجتها الدولة على رأسها سياسة الانفتاح الاقتصادي ، الذي ابعد الدولة عن التخطيط المركزي كأسلوب للتنمية الشاملة ،وحصار الدور القيادي للقطاع العام و تراجع دور الدولة في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي (عدم الالتزام بسياسة التوظيف التي كانت متبعة من قبل ، ارتفاع معدلات البطالة ، إلغاء الدعم ، ارتفاع نسبة التضخم...الخ) و انحسار الكثير من شروط "الوجود " الاجتماعية التي كانت فاعلة في تدعيم الأوضاع الطبقية للطبقة الوسطى ،ونلمس هذا من خلال عدم كفاية دخل أفراد هذه الطبقة لسد الحاجات الأساسية لأسرهم،وذلك من خلال عدم إمكانية الادخار حيث تدل الشواهد الكمية على ذلك بنسبة (76.5%) ،رغم سياسات الدولة التي سعت الى تحسين منظومة الأجور و الرفع منها خاصة لبعض فئات هذه الطبقة ، الى أن عدم التوازن بين الأجور ، و مستوى الأسعار ، حال دون ذلك ، و أضعف القدرة الشرائية لهاته الطبقة،وما يؤكد ذلك أكثر هو عدم رضا هده الطبقة على الدخل الشهري المتحصل عليه ،رغم تعدد مصادر دخل هذه الطبقة،بعمل اغلب زوجات أفراد العينة،حيث يوجد

ارتباط عالي بين المتغيرين (الرضا، الدخل)فبعد حساب معامل ارتباط "**سيبر مان**" لهذين المؤشرين توصلت الى نتيجة(351 +)[1] وهي تشير الى ارتباط عالي عند مستوى معنوية0.01،ونفس النتيجة خلصنا إليها عند حساب الارتباط بين متغيري الدخل ومستوى المعيشة ،وذلك بنتيجة(421 +)[2]،وهو ارتباط عالي عند مستوى معنوية 0.01,وهذا يعبر على ضعف دخل هذه الطبقة رغم المكانة الاجتماعية التي يحتلها أفرادها،والمهنة التي يمارسونها ،و المستوى التعليمي المتحصل عليه ،فرغم هذه الامتيازات لم يتحقق لأبناء هذه الطبقة ،مستوى اقتصادي جيد،ولم تمكنها حتى من امتلاك سكن لائق يوفر لها الاستقرار الاجتماعي ،أو حتى وسيلة نقل –سيارة–التي أصبحت من الضروريات التي أفرزتها سياسة الانفتاح،في ظل النمو السكاني المتزايد و التوسع العمراني.

2–الاوضاع الاجتماعية:

ان التدهور في الأوضاع الاقتصادية الذي مس أبناء الطبقة الوسطى ،انعكس على أوضاعها الاجتماعية ،فالطبقة الوسطى التي تشكلت داخل القطاع العام ،وتولت الإشراف على تطبيق مشاريع التنمية ،كانت تعيش ظروف اجتماعية تنبئ بالمكانة الاجتماعية التي تتبوأها ،ومستوى معيشي جيد ،إلا أن التحولات التي يشهدها المجتمع ،وتراجع الدور الاجتماعي للدولة ،أدى الى تراجع أوضاعها الاجتماعية في الفترة الحالية حيث تدل الشواهد الكمية بأعلى نسبة و المقدرة ب (71.5%)من مجتمع الدراسة ان مستواهم المعيشي متوسط ،وأنهم بالكاد يكفون التزاماتهم الأسرية،وبالتالي هم غير راضون عنه،وذلك بنسبة (79%) ،مما يجعل تفكير أبناء هذه الطبقة ينحصر في كيفية تلبية حاجيات أسرها (بدل التفكير في الإبداع و الانجاز)،وبالتالي التفكير في العمل الإضافي ،وهذا يعبر عن انشغال هذه الطبقة أكثر بالجانب المادي ،وسيطرت معيار الثروة "الدخل

[1]-انظر الجدول رقم (9) في الملحق.
[2]-نفس الجدول.

المرتفع" على قيم أفرادها،هذا يجعلها تفقد بعض الرموز تعتز بها،بوصفها تحتل مكانة اجتماعية هامة داخل السلم الطبقي ،وتقوم بدور قيادي .

إضافة الى تراجع مستواها المعيشي،فالأحياء السكنية التي يتجمع فيها أبناء هذه الطبقة تعكس حالتهم الاجتماعية وأساليب حياتهم ،وطرق تنشئتهم،إذ تشير الشواهد الكمية الى أن ثلثي مجتمع الدراسة بالتقريب(96.5%)يقطنون بأحياء متوسطة وهي الأحياء التي تستقطب الفئات الجديدة الصاعدة في السلم الاجتماعي ،خاصة شرائح الطبقة الوسطى،وهي تعكس حياة اجتماعية غير مقبولة ومرضية لهذه الشريحة.

ضف الى ذالك فان نظام اقتصاد السوق المتبع يعتمد على المصلحة الفردية ،وبالتالي الابتعاد عن خدمة الفرد،نظرا لتبنيه مبدأ تحقيق اكبر قدر من الربح المادي ،وبالتالي التركيز على باب الاستثمار حتى في مجال الصحة و التعليم،وهذا انعكس أيضا على الأوضاع الاجتماعية لأبناء هذه الطبقة،فرغم سياسة مجانية التعليم،و التداوي الى أن ذلك في الواقع يواجه الكثير من العراقيل ،خاصة اذا ما تطرقنا الى فاتورة العلاج وشراء الدواء ،والتحاليل و الأشعة..الخ ،أو تكلمنا عن مصاريف التعليم الخاصة بشراء الكتب و الدروس الخصوصية،هذه المصاريف ترهق ميزانية أبناء هذه الطبقة وتنعكس سلبا على أوضاعهم الاجتماعية،وإذا حسبنا معامل الارتباط بين متغيري (العلاج،الدخل)كان الارتباط وثيقا بنتيجة (322+)[1]عند مستوى معنوية0.01.

مما سبق وحسب الشواهد الكمية و الكيفية للدراسة،نتوصل الى تراجع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للطبقة الوسطى الجزائرية في ظل مختلف التحولات التي شهدها المجتمع في الفترة الحالية،وسيطرت معيار الدخل ،كأساس للتمايز الطبقي،هذا ما جعل أفراد هذه الطبقة يقتربون من الطبقة الدنيا ،التي يتميز أفرادها بسيطرة فكرة الانشغال

[1]-انظر الجدول رقم (9) في الملحق.

بالاسترزاق على حساب اي شيء اخر.

الفرضية االثانية:

من خلال التحقق الامبريقي للفرضية الثانية توصلنا الى معرفة أهم التغيرات التي تعرضت لها الطبقة الوسطى ، ووعيها بموقعها و انتمائها الطبقي في ظل السياسات التي شهدها المجتمع في الفترة الحالية.

1-نوع التغيرات التي تشهدها الطبقة الوسطى :

كما اشرنا في النتيجة الأولى الى أن الطبقة الوسطى الجزائرية تأثرت بمختلف التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري و انعكس ذلك على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية و لفهم نوعية هذه التغيرات أكثر تفيد الشواهد الكمية بالأغلبية ،أن أوضاعها لم تتحسن بسبب تدني القدرة الشرائية لأفراد هذه الطبقة و ارتفاع الأسعار بنسب لم يسبق لها مثيل في الفترات التاريخية الماضية، و هذا ما يؤيده معامل ارتباط الرتب عند حسابه للارتباط بين متغيري الدخل و نوع التغير في الوضعية الاجتماعية حيث كانت النتيجة (420+)* عند مستوى معنوي 0.01 و هو يدل على الارتباط الكبير بين المتغيرين،أما عن الفترة التاريخية التي كان فيها التغير فهي تشير الى الفترة الحالية من (2000 -2009) ،والتي عرفت تبني سياسات مكثفة،شملت مختلف مجالات الحياة "الاقتصادية ،السياسية،الاجتماعية".

2-الانتماء الطبقي:

كشفت الدراسة فيما يخص تصور أبناء الطبقة الوسطى لانتمائهم الطبقي ،ووعيهم للمواقع الطبقية داخل البناء الاجتماعي ،وطبيعة الفوارق التي تحكم ذلك.

*-انظر الجدول رقم (9) في الملحق,

وتجمع عينة الدراسة على ازدياد حدة الفوارق الطبقية في الفترة الأخيرة في ظل التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري وهذا ما تبينه الشواهد الكمية لرسمهم للخريطة الطبقية للمجتمع الجزائري ،و توزيع مختلف الفئات و الشرائح الاجتماعية عليها ،أما عن المعايير التي تبنتها عينة الدراسة كأسس لهذا التصنيف ،يتصدر معيار الدخل بنسبة (36 %) بقية المعايير ،باعتباره –حسب تصريح المبحوثين–المتحكم في باقي المعايير ،فهو الأساس وراء الفوارق الطبقية الموجودة داخل المجتمع ،وهذا ما يؤكده معامل ارتباط الرتب(سيبرمان) عند حساب الارتباط بين الدخل و الفئات الاجتماعية التي ينتمي إليها أفراد الطبقة الوسطى ، حيث كانت النتيجة (441+)* عند مستوى معنوية 0.01 و هو يؤكد درجة الارتباط الوثيق بين المتغيرين.

وعليه يمكن القول بأن الثروة "الدخل" يشكل عامل أساسي لخلق التمايز الاجتماعي بين أفراد المجتمع في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري ، و تواري عوامل أخرى و تراجعها مثل التعليم و المهنة ،حيث لم تعد تشكل أساسا للتمايز الاجتماعي ،ولا سببا من الأسباب.

3–طبيعة التخصصات الدراسية و المهن التي تستقطب أبناء الطبقة الوسطى:

يرتبط هذا المؤشر و يكمل وعي الطبقة الوسطى لفهم موقعها الطبقي ، و متطلباته ، ومعايير تحديده وتشير الشواهد الكمية و الكيفية بالأغلبية الى تفضيل أفراد الطبقة الوسطى و ذلك بنسبة (96.5 %) أن يواصل أبنائها تعليمهم بالجامعة و حصولهم على شهادة ، فبالرغم من إيمانهم بان هذا المعيار لم يعد أساس التمايز الاجتماعي إلا أنهم يعتبرونه كأحد الرموز التي تخص هذه الطبقة ، و بأنه قيمة اجتماعية يجب المحافظة عليها ، أما عن التخصصات الدراسية التي تستقطب أبناء الطبقة الوسطى نجد في الأولوية الأولى تخصص طب و الهندسة المعمارية والصيدلة و هي تخصصات لا تعتمد في

*-انظر الجدول رقم (9) في الملحق.

توظيفها على الدولة بل يمكن الاستثمار فيها، بالاشتغال في القطاع الخاص في حالة عدم توفر فرصة العمل داخل القطاع العام ، و هذه التخصصات تمثل القطاع ألخدماتي الذي اكتسب أهمية كبرى في القرن العشرين ، في ظل التحولات التي شهدها المجتمع ، و انتعاش القطاع الخاص ،هذا بالإضافة الى إمكانية الحصول على دخل مرتفع(ازدواجية العمل) يضمن عيشة كريمة ،و يحقق مكانة اجتماعية داخل الترتيب الطبقي .

أما عن المهنة التي تستقطب أفراد هذه الطبقة ، فهي تتسق مع ما سبق وهي (الطب و الأعمال الحرة و الهندسة) ،وهذا يوضح تغير اتجاه أفراد الطبقة نحو المهن في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها المجتمع خاصة الانفتاح الاقتصادي و نمط الاستثمار ،جعل هاته الفئة تفكر أكثر في المهن التي لا تعتمد على الدولة في التوظيف ، بل المهن التي يمكن الاستثمار فيها من جهة ، والتي توفر دخل جيد من جهة أخرى و هذا يؤكد تحقق الفرضية الثانية حيث أسفرت مختلف التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري على وعي أبناء الطبقة الوسطى بمواقعهم داخل البناء الاجتماعي و تحديد أسس التمايز و الفوارق الطبقية لمحاولة إعادة انتاج هذه الطبقة و المحافظة على مكانتها الاجتماعية

الفرضية الثالثة:

خلصت الدراسة في اختبارها الامبريقي للفرضية الثالثة الى تحديد الأفاق و التصورات المستقبلية لأبناء الطبقة الوسطى في ظل مختلف التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري في الفترة الحالية من خلال رصد الحراك الاجتماعي لهذه الطبقة ,و الدور المنوط بها ,ومختلف انساق القيم الشائعة بين أوساطها .

1-الحراك الإجتماعي:

ذكرنا فيما سبق أن الطبقة الوسطى حديثة التكوين –بعد الاستعمار–وان تشكلها و اتساعها يرجع الى السياسات التي تبنتها الدولة في تلك الفترة ,على رأسها "مبدأ ديمقراطية التعليم "

وفتح أبواب المعرفة و التكوين أمام جميع الشرائح الاجتماعية ,مما خلق قنوات ساهمت في التنقل الاجتماعي ,والصعود في الترتيب الطبقي ,وقد دلت الشواهد الكمية بالأغلبية على أن المستوى الدراسي لآبائهم لا يتعدى في أحسن الأحوال المستوى الابتدائي ,وان المهن التي كانوا يمارسونها ,محصورة للأغلبية بين "الفلاح و العامل",وهذا يشير الى وجود حركية اجتماعية في تلك الفترة ,سمحت لأبنائهم –أفراد عينة الدراسة–بممارسة مهنتهم الحالية ,

وللحفاظ على هذه المكانة تدل الشواهد الكمية للدراسة على تفضيل أبناء هذه الطبقة اختيار الزوجة من نفس الطبقة –باعتبار الزواج احد قنوات الحراك الاجتماعي –وذلك بنسبة(81%) ,لان ذلك سيخلق نوع من التوافق و التفاهم بين الطرفين ,ويخلق الاستقرار الأسري .

إضافة الى موقف أبناء هذه الطبقة الوسطى من عمل الزوجة ,باعتباره يحافظ على الانتماء الطبقي ,لأنه يزيد من دخل الأسرة ,مما يسمح لها بتحقيق مستوى معيشي أفضل ,

أما عن الرؤيا المستقبلية للحراك الاجتماعي لأبناء الطبقة الوسطى ,وهل هناك فرصة للصعود في السلم الاجتماعي لأبنائهم ,تشير الشواهد الكمية بنسبة(44.5%) بأنها لا تعتقد بوجود فرص للارتقاء في السلم الاجتماعي ,بسبب مختلف التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري ,والتي أدت الى تراجع أوضاعهم الاقتصادية,و الاجتماعية ,في حين هناك نسبة (33%) التي ترى إمكانية حدوث ذلك ,خاصة و إن معظم المهن التي تستقطب هذه الطبقة ,لم تعد محصورة في مجال الوظيف العمومي ,بل تجاوزته الى القطاع الخاص بعد سياسة الانفتاح و الاستثمار التي تبنتها الدولة ,وهذا يشير الى محاولة أبناء هذه الطبقة البحث عن أنفسهم ,وإعادة تموقعهم داخل البناء الطبقي.

2–دور الطبقة الوسطى:

تشير نتائج الدراسة الى تراجع دور الطبقة الوسطى التي يرجع تشكلها الى القطاع العام ,والسياسات التي انتهجها (ديمقراطية التعليم ,إستراتيجية التصنيع ....الخ)والتي ركزت على الدور القيادي للدولة ,التي عملت على تحسين مستوى المعيشة ,وتقديم الخدمات الاجتماعية ,ودعم الأسعار ,وتحسين الأجور...الخ,وكان المستفيد الأول من هذه السياسات هم أفراد الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها ,إلا أن التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري قلصت من ادوار هذه الأخيرة ,إذ تدل الشواهد الكمية بنسبة(65.5%)على انها لا تملك أي سلطة ,وبنسبة(68%)على عدم مشاركتها في اتخاذ القرار حول القضايا التي تهم المجتمع ,وهذا يشير الى فقد هذه الطبقة لأهميتها في قيادة الدور الاجتماعي والسياسي للمجتمع .

أما من حيث مشاركتها في التنمية فتصرح الأغلبية بنسبة(86%)بأنها أساس تنمية المجتمع ,ويعود هذا الى سياسة الدولة بعد الاستقلال و تخطيطها لذلك ,حيث تضم هذه الطبقة مختلف المستويات العلمية و التقنية ذات الكفاءة للقيام بذلك ,هذا رغم تراجع أوضاعها ,إلا أن ذلك لم يؤثر على عزمها وسعيها لتحسين ظروف المجتمع.

أما عن الممارسة السياسية لهذه الطبقة ،فتدل الدراسة بنسبة (45.5%)أنهم لا يمارسون السياسة،بسبب الأوضاع التي يعيشونها ،والتي تلهيهم عن التفكير في ذلك ,لسيطرت أولويات تتمثل في تلبية الحاجات الأساسية الأسرية،بعكس الفترة السابقة (60و70) اين لعبت هذه الطبقة دور سياسيا رائد في تحرير المجتمع الجزائري ،وقيادتها لحزب جبهة التحرير الوطني .

هذا إضافة الى أن مساهمة أفراد الطبقة الوسطى في مختلف النشاطات العامة تعد مساهمة شكلية لا تتجاوز حدود التصويت في الانتخابات او العضوية في النقابات المهنية،مما يدل على انحصار دورها حيال ذلك وتراجعه،وعليه فان الشواهد الكمية و الكيفية للدراسة

تؤكد على تراجع الدور الاجتماعي و السياسي و الثقافي لأبناء الطبقة الوسطى في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري.

3/طبيعة انساق القيم الشائعةوخصائصها:

توصلت نتائج الدراسة لإعطاء تصور لأهم القيم الشائعة بين أفراد الطبقة الوسطى ،وارتباط ذلك بالتحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري في الفترة الحالية.وقد خلصت الدراسة فيما يخص القيم المرتبطة بالتعليم ، على تمسك أفراد العينة بأهمية التعليم وبضرورة الدفاع عن هذه القيمة،ووعيهم بان هذه الأهمية لا ترتبط في الحياة العملية للحصول على دخل مرتفع،وهذا يؤكد على أن التعليم لم يعد يمثل قناة أساسية للحراك الاجتماعي أمام أبناء هذه الطبقة,

أما فيما يخص القيم المرتبطة بالعمل ،فقد توصلت النتائج الى ان العائد المادي المرتبط بالعمل هو المعيار الأساسي لاختيار العمل الذي يقوم به الفرد ،على شرط ان يرتبط ذلك في الوقت نفسه،برضا الفرد عن العمل الذي يدر هذا العائد ،بل يرتبط بالحصول على الثروة ايا كان مصدرها.

أما عن القيم المرتبطة بالدافعية و الانجاز فتشير الدراسة الى اعتزاز اغلب أفراد العينة بقيم الدافعية ،و الاعتماد على الذات ،وفي نفس الوقت يوافقون على ظهور قيم جديدة تخص الوساطة و المحسوبية ،كأساس للتوظيف وتبوء المناصب ،وهذا يدل على تجاور قيم الدافعية و الانجاز مع قيم الوساطة والمحسوبية،وان الموافقة على قيم الدافعية و الانجاز لا تعبر عن حقيقة ما هو كائن ،بل تعبر عما ينبغي أن يكون.

وإذا تطرقنا الى القيم المرتبطة بالنظرة المستقبلية تدل نتائج الدراسة إن أبناء الطبقة الوسطى الحالية عاشوا حياة أفضل من الأجيال السالفة ،وفي نفس الوقت أحسن من الأجيال اللاحقة، ذلك أن الظروف الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية التي ساهمت في

تشكل الطبقة الوسطى واتساعها ،كانت لها انعكاسات ايجابية على ظروفها الاقتصادية والاجتماعية،فمستوى معيشتها ،لم تعشه الأجيال السابقة–الآباء– بحكم ظروف الاستعمار ،وفي نفس الوقت تغير المعطيات في الفترة الحالية–التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري–ساهمت في تراجع أوضاع هذه الطبقة،وبالتالي أضفت نظرة تشاؤمية لمستقبل أبنائهم ،وهذا يدل على إحساس أفراد هذه الطبقة بالخطر و الخوف من المستقبل كسمة أساسية تحكم نظرة هذه الطبقة نحو المستقبل.

مما سبق نصل الى تحقق الفرضية الثالثة التي كشفت الستار عن الأفاق المستقبلية لأفراد الطبقة الوسطى في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري.

خـــــــــــــــاتـــــمة

يعد التكوين غير المتجانس سمة أساسية من السمات التي تسم بنية الطبقة الوسطى ،سواء من حيث طبيعة الفئات الاجتماعية الداخلية في عضويتها ،أومن حيث طبيعة الفئات الاجتماعية الداخلة في عضويتها ،أو من حيث طبيعة الايدولوجيا و نسق القيم السائدة بين هذه الفئات,وترتد هذه السمة –في جانب منها –الى إشكالية الموقع الذي تحتله هذه الطبقة داخل البناء الاجتماعي.

لكن هذه السمة لا تفهم بمعزل عن جذرها البنيوي ،أي الطابع الخاص للتكوين الاجتماعي الجزائري،الذي يشهد تعايش بين نمطين للإنتاج أو أكثر،منها القديم،ومنها الجديد و الأهم أن الأنماط الجديدة لم تأتي على حساب كسر الأنماط القديمة،بقدر ما تمت عبر التلاؤم معها ،وينعكس كل هذا بطبيعة الحال على عملية التشكل الطبقي الحاصلة داخل هذا التكوين من ناحية ،كما ينعكس على طبيعة المستوى الاقتصادي والسياسي والإيديولوجي الفاعل في هذه من ناحية أخرى.

و الطبقة الوسطى الجزائرية تشكلت حديثا بعد الاستقلال،اتسعت قاعدتها و تحسنت أوضاعها الطبقية خلال السبعينات و في التسعينات تعرضت لنوع من التفكك وإعادة التركيب والبحث عن إعادة التموقع في الفترة الحالية.

والواقع أن هاتين العمليتين الاتساع وتحسن الوضع الطبقي من ناحية،وانكماشه وتراجعه من ناحية أخرى ،قد ارتبطتا بالطابع الخاص لحضور الدولة داخل الميدان الاقتصادي و الاجتماعي في كل مرحلة.

وقد جاءت دراستنا لتفسير طبيعة تحولات الطبقة الوسطى الجزائرية،وكيف ساهمت مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية للعشرية الأخيرة،في تراجع دور الدولة التي لعبت دورا فعالا في توسيع قاعدتها في الفترة السابقة،والتي أدت الى تراجع الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية لهذه الطبقة.وهذا ما دلت عليها نتائج البحث الامبريقي ،إضافة الى تأثير هذه التحولات على وعي أفراد هذه الطبقة ،خاصة إذ ما تعلق الأمر بقضية انتمائهم ،وتموقعهم داخل البناء الاجتماعي ،وإجماعهم على تحديد الدخل"الثروة"كمحدد أساسي في هذا الانتماء وقد أثرت أيضا هذه التحولات على رؤيتهم المستقبلة ،والتي جاءت متشائمة يشوبها القلق و الخوف من المستقبل،خاصة بعد انحصار هذه الطبقة وصعوبة حركيتها الاجتماعية خاصة في الاتجاه الصاعد كانعكاس لتدهور
أوضاعها،إضافة الى تراجع دورها القيادي ليصبح مهني روتيني.هذه المعطيات أثرت بشكل نسبي على قيم أبناء هذه الطبقة،و اوصلته الى نمط قيمي متناقض تتجاور فيه العديد من القيم المتضاربة.

مما سبق تتوقع الباحثة ان تزداد حدة التمايز الاجتماعي بين ا لفئات الاجتماعية المكونة لهذه الطبقة داخل المجتمع الجزائري ،ازدياد ينبئ عن إفقار متزايد لمختلف هذه الشرائح و انتقال معظمها الى مصاف الطبقة الدنيا.

دليل المقابلة

1-ما هي ظروف نشأتك في العائلة؟

2-كيف كانت رحلة تعليمك؟

3-ما هو المستوى الاقتصادي و التعليمي والمهني للأسرة التي نشأت فيها؟

4-ما هي ملامح التشابه و الاختلاف بين الجيل الحالي و الجيل السابق؟

5-هل تغيرت أوضاعك الاجتماعية في العشرية الأخيرة،وما هي مظاهر التغير؟

6-هل أنت راضي عن الظروف الحالية؟

7- ما هي مصادر دخل أفراد الطبقة الوسطى؟

8-كيف تنظر الى الزيادة في الدخل التي شملت أبناء الطبقة الوسطى؟

9-كيف تنظر الى مستوى معيشتك؟

10-ما هي المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الطبقة الوسطى؟

11-ما هي المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الطبقة الوسطى وكيف تواجهها؟

12- ما هي المشكلات السياسية التي تعاني منها الطبقة الوسطى وكيف تواجهها

13- ما هي المشكلات الصحية و التعليمية التي تعاني منها الطبقة الوسطى وكيف تواجهها

14- ما هي المشكلات العمل التي تعاني منها الطبقة الوسطى وكيف تواجهها؟

15-ما هو تأثير حرية التجارة على الطبقة الوسطى؟

16–ما هو تأثير التقدم التكنولوجي على الطبقة الوسطى؟

17–ما هو تأثير الاستثمار الأجنبي على الطبقة الوسطى؟

18–كيف تنظر الى شبكة العلاقات الاجتماعية بين أبناء الطبقة الوسطى؟

19–هل تاثرت قيم الطبقة الوسطى بمختلف التغيرات؟